مصرف الريان

MASRAF AL RAYAN

التقرير السنوي 2022

الشـرف

هو أجـر ما نعطـي، وليس ما نحصل عليه

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

المحتويات

١- تقرير مجلس الإدارة وكلمة رئيس المجلس ٦

٢- رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة ١٠

٣- نبذة عن مصرف الريان ١٤

٤- أبرز الأرقام المالية لعام ٢٠٢٢ ١٦

٥- حوكمة الشركة

١- تقرير المدقق المستقل حول الحوكمة ١٨

٢- تقرير المدقق المستقل حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية ٢١

٣- تقرير الحوكمة للعام ٢٠٢٢ ٢٣

٦- إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم

١- إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة ٥٧

٢- إدارة المخاطر للمجموعة ٥٩

٣- إدارة متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال للمجموعة ٦١

٤- إدارة الشؤون المالية للمجموعة وعلاقات المستثمرين ٦٣

٥- إدارة الشؤون القانونية ٦٤

٦- إدارة التدقيق الشرعي ٦٤

٧- إدارة الموارد البشرية للمجموعة ٦٤

٨- إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والعمليات المصرفية للمجموعة ٦٤

٩- إدارة الاتصالات المؤسسية ٦٥

٧- الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة ٦٧

٨- الأنشطة المصرفية الأساسية

١- قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات ٧١

٢- قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة ٧١

٣- قطاع الخزينة والمؤسسات المالية ٧٢

٩- الشركات التابعة والزميلة والكيانات ذات الأغراض الخاصة والصناديق والفروع

١- الشركات التابعة ٧٥

٢- الشركات الزميلة ٧٧

٣- الكيانات ذات الأغراض الخاصة والصناديق الاستثمارية ٧٨

٤- الفروع ٧٩

١٠- هيئة الرقابة الشرعية ٨١

١١- البيانات المالية المدققة لعام ٢٠٢٢

١- تقرير هيئة الرقابة الشرعية حول البيانات المالية ٨٣

٢- البيانات المالية الختامية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ٨٤

تقرير مجلس الإدارة وكلمة رئيس المجلس

كان العام ٢٠٢٢ عاماً محورياً في مصرف الريان حيث استكملنا عملية الدمج مع بنك الخليجي من خلال جمع نقاط القوة بين البنكين والبناء عليها للتأسيس لمستقبل راسخ وأصبحنا بذلك **أحد البنوك الإسلامية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط** برأسمال قوي وسيولة متينة. وقد عملنا أيضا على زيادة سقف الاستثمار الأجنبي في البنك ليصل إلى ١٠٠٪ مما سوف يساعد على تعزيز مكانة المصرف في المؤشرات ذات الصلة.

السادة المساهمين الكرام،

يسرني بالنيابة عن مجلس الإدارة أن أرفع لكم التقرير السنوي لمجلس الإدارة حول مصرف الريان ش.م.ع.ق. للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

كان العام ٢٠٢٢ عاماً محورياً في مصرف الريان حيث استكملنا عملية الدمج مع بنك الخليجي من خلال جمع نقاط القوة بين البنكين والبناء عليها للتأسيس لمستقبل راسخ وأصبحنا بذلك أحد البنوك الإسلامية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط برأسمال قوي وسيولة متينة.

وخلال العام استكملنا بنجاح الدمج التشغيلي للعمليات وفرق العمل وأطلقنا عدداً من الخدمات والمنتجات الجديدة استطعنا من خلالها تعزيز قدرتنا التنافسية في السوق وتلبية احتياجات عملائنا بشكل أفضل. كما أطلقنا برنامج التمويل المستدام المتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية وهو الأول من نوعه لبنك إسلامي في قطر ويأتي ذلك من ضمن التزامنا بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة. وقد عملنا أيضا على زيادة سقف الاستثمار الأجنبي في البنك ليصل إلى ١٠٠٪ مما سوف يساعد على تعزيز مكانة المصرف في المؤشرات ذات الصلة. ان كافة هذه الإنجازات قد تم تحقيقها في إطار التزامنا بدعم اهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ ولنقدم أفضل عوائد ممكنة ومستدامة إلى السادة المساهمين.

ارتفع إجمالي الإيرادات إلى

٧,٢٤٠

مليون ريال قطري

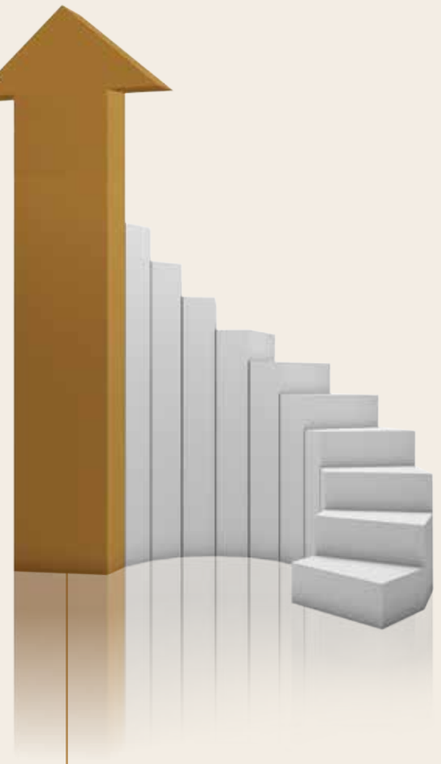

بعد الاندماج، أصبح مصرف الريان يضمّ فريق عمل متمرّس يتمتع بخبرات وكفاءات عالية من قطريين ووافدين متخصصين في مختلف جوانب عمل البنك. وهذا الفريق اليوم، يدفع بالبنك الى الامام وفق رؤية مستقبلية طموحة لدعم القطاعين العام والخاص في قطر وتنمية قاعدة عملائنا الأفراد ضمن الشرائح المستهدفة والعمل على تحويل البنك إلى التكنولوجيا الرقمية لتوفير خدمات مصرفية رائدة في السوق وأيضا للمساهمة الاجتماعية من خلال مختلف مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي نطلقها.

على صعيد الأداء المالي، بلغ صافي الأرباح ١,٣٤٤ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. سجل اجمالي الإيرادات ارتفاعاً ليصل إلى ٧,٢٤٠ مليار ريال قطري مقارنة بمبلغ ٥,١٠٦ مليار ريال قطري في نهاية ٢٠٢١. بلغ اجمالي الأصول ١٦٧,٥ مليار ريال قطري والأصول التمويلية ١١٧,٨ مليار وودائع العملاء ٩٧ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. ارتفعت نسبة تغطية المتعثرات من ١,٠٤٪ بنهاية ٢٠٢١ إلى ٢,٣٪ بنهاية ٢٠٢٢ مع ارتفاع المخصصات إلى ١,٥ مليار ريال وذلك من ضمن النهج الحذر الذي يتبعه البنك في إدارة المخاطر بهدف حماية الأصول وتحصين المستقبل. نتيجة لذلك، ارتفعت نسبة التمويلات غير المنتظمة إلى ٥,٩٩٪ في نهاية ٢٠٢٢. بلغت ربحية السهم ٠,١٤ ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مقارنة بمبلغ ٠,٢١٧ ريال بنهاية ٢٠٢١. أما نسبة كفاية رأس المال فقد تجاوزت بشكل كبير الحد الأدنى المفروض في التعليمات الرقابية لتصل إلى ٢٠,٢٩٪ مما يدل على صلابة البنك وقدرته على الاستفادة من الفرص المستقبلية.

على مستوى السياسات المحاسبية وتوزيع الأرباح، لم يتم إجراء تعديلات جوهرية على السياسات المعتمدة في البنك خلال العام ٢٠٢٢ ولا تزال أسس التقييم والتقديرات على حالها دون تغيير. ومثل الأعوام السابقة، فقد أعد البنك القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. ونوصي بتوزيع صافي الربح على الشكل المقترح في البيانات المالية المدققة المطروحة أمام هذه الجمعية للمساهمين للمصادقة عليها. وفي هذا الإطار، فإن مجلس الإدارة يوصي الجمعية العمومية بتوزيع جزء من صافي الأرباح على شكل أرباح نقدية على المساهمين بنسبة ١٠٪ من القيمة الإسمية للسهم أي بواقع ٠,١٠ ريال قطري لكل سهم.

نضع بين أيديكم كامل التقرير السنوي للسنة المالية ٢٠٢٢ بما فيه تقرير الحوكمة والبيانات المالية الختامية المدققة بما فيها تقارير مدقق الحسابات الخارجي للاطلاع على مزيد من التفاصيل والإفصاحات الإضافية المطلوبة ضمن القوانين والأنظمة.

بالنسبة إلى خطتنا المستقبلية، نعتزم تبني مبادرات الاستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل كامل وذلك لإدراكنا بأن الفرص والمخاطر المرتبطة بها قد أصبحت ذات أهمية متزايدة للمؤسسات المالية والصناعة المصرفية بشكل عام. وبناء عليه، فان مصرف الريان يلتزم التزاما تاما بتقديم كل مساهمة إيجابية وفعالة بما يتماشى مع تطلعات الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتغيّر المناخي في قطر وأيضا تسهيل وتعزيز تمويل المشاريع الخضراء المستدامة. وفي عصر الاقتصاد الرقمي، نحن مصممون على لعب دور فعال لنكون رواد الخدمات الرقمية في القطاع المصرفي القطري مع تبني التقنيات الرقمية من اجل تقديم أفضل الخدمات وتجربة مميزة وعصريّة للسادة العملاء. سوف نستمر أيضا في مواصلة جهودنا لتطوير المواهب والكفاءات القطرية ودعمها والمساهمة في خلق اقتصاد قائم على المعرفة من خلال توفير فرص عمل وبرامج تدريبية للتطوير الذاتي، وذلك لتمكين هذه الكفاءات وإعدادها لكي تقود القطاع المصرفي مستقبلا بمسؤولية والتزام.

وعلى نحو مواز، سوف نعمل على تعزيز علاقاتنا الوثيقة والمتينة مع عملائنا ذوي الملاءة المالية العالية وقادة الصناعة المصرفية والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والتي كانت الحجر الأساس في بناء قاعدة عملائنا. ونحن مصممون على مواصلة العمل لنكون البنك الإسلامي المفضل للعملاء من اجل أن ندعم طموحات رؤية قطر ٢٠٣٠. ولن نوفر أي جهد في تأدية دور محوري في دعم مجتمعنا لتعزيز رفاهيته من خلال مجموعة من مبادرات المسؤولية الاجتماعية سواء الصادرة عنا أو بالتعاون مع شركائنا.

أخيرا، اسمحوا لي في هذه المناسبة أن أرفع بالإنابة عن مجلس الإدارة وعن البنك أسمى آيات الشكر والتقدير لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وإلى صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني حفظه الله ومعالي الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية على دعمهم المستمر للاقتصاد والشركات والمؤسسات القطرية. كما أود أن أعرب عن امتناني العميق الى الجهات الرقابية التي يخضع لها البنك بدءا من مصرف قطر المركزي ممثلا بسعادة المحافظ الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر ووزارة التجارة والصناعة، شاكرين لهم دعمهم المستمر لمصرف الريان. والشكر موصول أيضاً لإدارة البنك التنفيذية وجميع الموظفين في مصرف الريان على جهودهم وعملهم الدؤوب وإلى السادة المساهمين والمستثمرين والعملاء على ثقتهم بالبنك فإن هذه الثقة هي المحرك الذي يدفعنا نحو المستقبل.

محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة

لقد كان عام ٢٠٢٢ محوريا لمصرف الريان حيث استكملنا الدمج التشغيلي لعملياتنا في يونيو الماضي، وذلك في غضون ستة أشهر من اليوم القانوني الأول للاندماج. وسوف يركز البنك في توجهه الجديد على الشركات والجهات الحكومية والمؤسسات ذات الصلة والعملاء من ذوي الملاءة المالية العالية في حين سوف يكون التمويل متماشيا مع قدرتنا الجديدة على التعامل مع المخاطر. **نحن ملتزمون بأداء دور محوري وكفوء في تحقيق اهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ لناحية النمو الاقتصادي والحداثة والتنمية البشرية.**

لقد شكّل عام ٢٠٢٢ علامة فارقة في مسيرة مصرف الريان، اذ قمنا خلاله باتخاذ العديد من القرارات الفعّالة التي نثق بأنها سيكون لها أثر إيجابي على التوجّه المستقبلي للبنك واستمرار نجاحاته في السنوات القادمة.

في العام ٢٠٢٢، وافق مجلس الإدارة على تعيين فريق تنفيذي جديد لتصميم وبناء الأسس الجديدة للمصرف والضرورية لمواكبة البدايات الجديدة؛ وقد تم اختيار أعضاء الفريق الجديد بناء على مهاراتهم التقنية وخبراتهم في الصناعة المصرفية ومعرفتهم الوطيدة بشرائح العملاء في السوق التي يعملون فيها. وقد ضافرنا جهودنا لوضع رؤية البنك، وسوف نعمل جنبا الى جنب على تعزيز الابتكار وتنمية الفرص لضمان استمرار نجاحات البنك وتحقيق عوائد مستدامة.

لقد كان عام ٢٠٢٢ محوريا لمصرف الريان حيث استكملنا الدمج التشغيلي لعملياتنا في يونيو الماضي، وذلك في غضون ستة أشهر من اليوم القانوني الأول للاندماج. وسوف يركز البنك في توجهه الجديد على الشركات والجهات الحكومية والمؤسسات ذات الصلة والعملاء من ذوي الملاءة المالية العالية في حين سوف يكون التمويل متماشيا مع قدرتنا الجديدة على التعامل مع المخاطر.

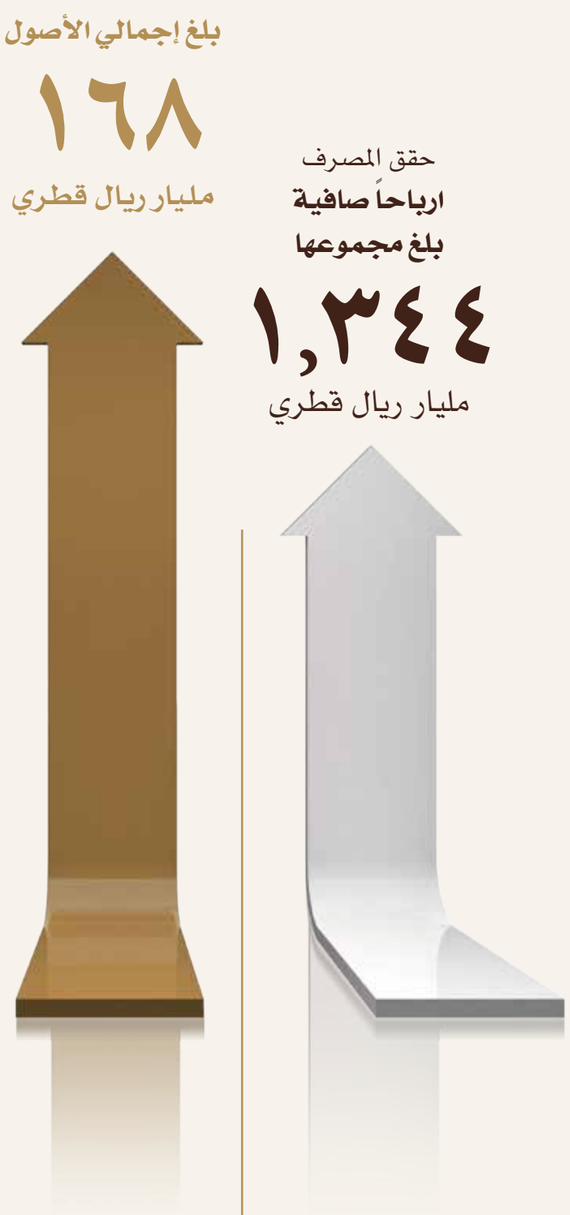

لقد حقق البنك إيرادات كبيرة بلغت ٧,٢ مليار ريال قطري بنهاية ٢٠٢٢، ما يعكس صلابته وقوة انتشاره في الأسواق التي يعمل بها وتشمل قطر والمملكة المتحدة وفرنسا والامارات العربية المتحدة. بلغ صافي الإيرادات التشغيلية ٤,٣ مليار ريال قطري بينما بلغ صافي أرباحنا ١,٣٤٤ مليار ريال قطري لعام ٢٠٢٢. معدل الدخل إلى المصاريف يعكس نسبة كفاءة عالية في المصرف وهو مستمر في تحقيق التآزر الناتج عن الاندماج بالإضافة الى تميزه بقاعدة رأسمال قوية وسيولة جيدة مما يضعه في مكانة جيدة للنمو المستقبلي.

نحن ملتزمون بأداء دور محوري وكفوء في تحقيق اهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ لناحية النمو الاقتصادي والحداثة والتنمية البشرية. لهذه الغاية، يركز مصرف الريان في عملياته على التحول السريع الى الخدمات الرقمية وتعزيز الالتزام بتوفير حلول تمويلية مستدامة، كما يسعى البنك بفعالية الى ترسيخ مكانته كلاعب أساسي ورائد في مجال الاستدامة في القطاع المصرفي الإقليمي. ولقد قدمنا دليلا على التزامنا هذا في وقت سابق من عام ٢٠٢٢ حين اطلقنا اطار التمويل المستدام الذي صنف «بالقوي» من قبل ستاندرد اند بورز؛ وكأول بنك اسلامي في قطر يقوم بإطلاق اطار مماثل، فان مصرف الريان اليوم يستطيع تقديم فرص تمويل حصرية مرتبطة بمشاريع الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة الى المستثمرين وتوظيف هذه العائدات في مشاريع مستدامة وصديقة للبيئة.

كما أطلق البنك أول وديعة خضراء متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في قطر وهي حل استثماري بديل الذي يسمح بتوظيف الودائع بالريال القطري وأيضا بعملات رئيسية أخرى في تمويل المشاريع الخضراء. ومع ادخال نموذج الودائع الخضراء الى السوق القطرية، أصبح لدى العملاء اليوم وسيلة لتضمين أعمالهم أهداف بيئية والاستدامة؛ فمعا نستطيع احداث تأثير إيجابي وتمكين عملائنا من إدارة أموالهم بطريقة تتصف بالمسؤولية البيئية.

إن تركيزنا المستمر على تطوير الخدمات والمنتجات وسعينا الدؤوب الى تحقيق التميز في خدمة العملاء تُرجم بمجموعة واسعة من الجوائز حصدها مصرف الريان خلال العام:

الجوائز العالمية في ٢٠٢٢

مجلة إنترناشيونال بزنس

- أفضل إطار جديد للتمويل المستدام في قطر
- أفضل بنك متوافق مع الشريعة في قطر
- أفضل بنك للعلاقات المصرفية الخاصة في قطر ٢٠٢٢

ريد موني

- أفضل صفقة للعام في قطر
- افضل صفقة في الشرق الأوسط للاسهم والاكتتاب العام

جوائز فوربس الرقمية لقطر

- احد أقوى المؤسسات المالية في قطر

وفي عام ٢٠٢٣، سوف يستهل البنك سلسلة من المشاريع الداخلية الجديدة للتحول الرقمي وتعزيز تجربة العملاء وسوف نقوم باستثمارات عالية في التقنيات لدينا والتكنولوجيا بهدف تحسين تجربة العملاء المصرفية وزيادة الكفاءة التشغيلية وطرح منتجات مبتكرة وتعزيز القدرة التنافسية. ونتوقع أن يستمر التطوير في تقنياتنا الرقمية بالمستقبل للتمكن من تقديم مستويات راقية من الخدمات المميزة للعملاء تجمع بين الخدمة الرقمية والشخصية على أن تكون أفضل المتوفر في السوق.

ان التزامنا القوي حيال جذب الكفاءات القطرية وتوظيفها وتطويرها والاحتفاظ بها للمساهمة بتطوير النظام المصرفي الوطني جعلنا نستمر في توظيف الخريجين من الجامعات والمعاهد في قطر. فاليوم، يشكل القطريون ٨٠٪ من كبار المسؤولين التنفيذيين في البنك و٣٠٪ من الإدارة ويبلغ معدل التقطير حاليا في مصرف الريان ٣٦٪. كما يقود قطريون فرق عملنا بالكامل وينطبق الامر أيضا في كافة فروعنا. ونواصل القيام باستثمارات كبيرة لجذب المواهب الوطنية المميزة وتوفير البرامج التدريبية لها لصقل مهاراتها وإعدادها لتكون قادة الغد. وفي حين ترتكز أولوياتنا على توطين الوظائف إلا أننا نعتز وندعم أيضاً الكفاءات الأخرى التي تضمها المجموعة والتي تنتمي الى جنسيات متعددة ونقدر مساهماتهم القيمة في نجاح مسيرة البنك.

ان بطولة كأس العالم لكرة القدم الفيفا ٢٠٢٢ سوف تترك ارثا دائما لدولة قطر حيث ينظر اليها عالميا على أنها نجاح باهر بكل المقاييس. وفيما يتعلق بسمعتنا الرياضية في المحافل العالمية، لقد أصبحت قطر أول دولة عربية ذات أغلبية مسلمة تستضيف نهائيات كأس العالم. وقد زار بلدنا نحو ١,٤ مليون زائر خلال البطولة وحصدنا اشادات عالمية بكرم ضيافتنا. وبالنسبة الى تطلع قطر الى التطوير المستقبلي، فان البنية التحتية المتكاملة والمدرجات الرائعة والمباني اللافتة للأنظار، قد حددت الاتجاه الطموح الذي تتبعه الدولة.

من هذا المنطلق، وضع مصرف الريان أهدافا طموحة للمستقبل. ففي ظل هويتنا المتجددة بعد عملية الاندماج التي تشكل التقنيات الرقمية محركها الأساسي، فان البنك اليوم على السكة الصحيحة لشغل مكانة رائدة وتقديم المصرفية الإسلامية بقالب عصريّ مع التركيز على الابتكار والاستدامة التي هي في صلب استراتيجية التطوير الاقتصادي لدولة قطر على المدى الطويل.

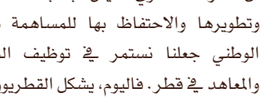

فهد بن عبدالله آل خليفة
الرئيس التنفيذي للمجموعة

ونواصل القيام باستثمارات كبيرة لجذب المواهب الوطنية المميزة وتوفير البرامج التدريبية لها لصقل مهاراتها وإعدادها لتكون قادة الغد.

نبذة عن مصرف الريان

قطاعات الأعمال

- الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم
- الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة
- قطاع الخزينة والمؤسسات المالية
- إدارة الأصول والاستشارات المالية
- العمليات الدولية (المملكة المتحدة، فرنسا والإمارات العربية المتحدة)

حصة السوق

- ثاني أكبر مصرف إسلامي مدرج في قطر من حيث إجمالي الأصول (٣٣٪ من حصة السوق)*
- ثالث أكبر بنك قطري مدرج بالبورصة من حيث إجمالي الأصول (١٠٪ من حصة السوق)*

الإدراج العام

- أسهم عادية مدرجة في بورصة قطر
- ثالث أكبر بنك في قطر من حيث رسملة السوق (٢٩,٥ مليار ريال قطري)**
- إجمالي أسهم رأس المال ٩,٣ مليار سهم عادي مصدرة بالكامل

التصنيف

- تم إعادة تأكيد التصنيف الإئتماني للبنك عند A1
- نظرة مستقبلية مستقرة، تصنيف التقييم الائتماني الأساسي والتقييم الائتماني الأساسي المعدل عند baa2

هيكل الملكية

- قاعدة مساهمين متنوعة وملكية راسخة للكيانات الاعتبارية
- ملكية الحكومة المباشرة وغير المباشرة عبر الكيانات التابعة لها تبلغ تقريباً ٣٣,٩٪ من الأسهم
- ملكية الكيانات الاعتبارية القطرية غير الحكومية تبلغ حوالي ١٥,٢٪ من الأسهم. النسبة المتبقية البالغة ٥٠,٩٠٪ يمتلكها مستثمرون من شركات وأفراد من قطر ودول أخرى
- كبار المساهمين ممن يمتلكون ٥٪ أو أكثر من أسهم رأس المال بشكل مباشر أو غير مباشر هم جهاز قطر للاستثمار (٢٠,٦٪) ومحفظة استثمار القوات المسلحة القطرية (٧,٥١٪) والهيئة العامة القطرية للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (٥,٦١٪)

معلومات عن السهم

- أسهم المصرف مدرجة في بورصة قطر
- رمز التداول MARK
- رمز التعريف الدولي: QA000A0M8VM3
- رسملة السوق: ٢٩,٥ مليار ريال قطري
- مضاعفات التقييم: السعر للإيرادات ٢٢,٦٤؛ السعر للقيمة الدفترية ١,٢٨

*المصدر: وفقاً لآخر قوائم مالية منشورة

**المصدر: بورصة قطر وفقاً لسعر الإغلاق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

لمحة عامة

مصرف إسلامي تأسس في دولة قطر في ٤ يناير ٢٠٠٦ ومرخص من مصرف قطر المركزي

مصنف من البنوك ذات التأثير الهام محليا

استكمل اندماجه مع بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع. بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١

أبرز الأرقام

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الأصول التمويلية

١١٨

مليار ريال قطري

ودائع العملاء

٩٧

مليار ريال قطري

معدل كفاية رأس المال

٢٠,٢٩٪

إجمالي الأصول

١٦٨

مليون ريال قطري

إجمالي الإيرادات

٧٢٤٠

مليون ريال قطري

صافي الأرباح

١٣٤٤

مليون ريال قطري

حقوق المساهمين

٢٣

مليار ريال قطري

العائد على السهم

٠,١٤

ريال قطري

حوكمة الشركة

١- تقرير المدقق المستقل حول الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق («الشركة» أو «البنك») والشركات التابعة لها (يشار إليها مجتمعة «بالمجموعة») حول بيان مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة ، بما في ذلك قانون حوكمة الشركات («النظام») والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

وفقًا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («QFMA») بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ ، فقد قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد محدود حول بيان مجلس الإدارة («بيان مجلس الإدارة حول الامتثال») حول إمتثال المجموعة مع لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») المدرج في الأقسام ذات الصلة في الفصل ١٧,٥ من التقرير السنوي لحوكمة الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وفقاً لخطاب التعيين المؤرخ بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٢٢.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقرير حوكمة الشركة كجزء من التقرير السنوي للمجموعة بما في ذلك إفصاح المجموعة عن إمتثالها للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك أحكام النظام بما يتماشى مع متطلبات المادة ٤ المدرجة في هذه اللوائح.

تقع مسؤولية الامتثال للنظام، بما في ذلك كفاية الإفصاحات وإعداد تقرير حوكمة الشركة وبيان مجلس الإدارة حول الامتثال، على عاتق مجلس إدارة المجموعة، وعند الاقتضاء، القائمين على الحوكمة. تشمل هذه المسؤولية التأكد من أن تصميم وتنفيذ وصيانة إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة ببيان مجلس الإدارة حول الامتثال خالية من الخطأ، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ.

مجلس الإدارة، والقائمون على الحوكمة، عند الإقتضاء، هم المسؤولون الوحيدون عن توفير المعلومات الدقيقة والكاملة التي نطلبها. لا تتحمل ديلويت آند توش - فرع قطر أي مسؤولية عن دقة أو إكتمال المعلومات المقدمة من المجموعة أو بالنيابة عنها.

تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة، من بين أمور أخرى، ما يلي:

أ. قبول المسؤولية عن إجراءات الرقابة الداخلية ؛

ب. تقييم فعالية إجراءات الرقابة للمجموعة باستخدام معايير مناسبة ودعم تقييمهم بالأدلة الكافية ، بما في ذلك التوثيق ؛ و

ج. تقديم تقرير مكتوب عن فعالية الضوابط الداخلية للمجموعة للفترات ذات الصلة.

قدم مجلس الإدارة تقريره عن الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك قواعد السلوك («بيان مجلس الإدارة حول الامتثال») في الفصل ١٧،٥ من التقرير حوكمة الشركة السنوي.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هي ابداء إستنتاج تأكيد محدود فيما إذا أتى إلى حد علمنا اي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال، لا يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال المجموعة للوائح هيئة قطر الأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام.

لقد قمنا بتنفيذ إرتباط تأكيد محدود وفقًا للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) «ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي («IAASB»).

يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هنالك أي شيء قد لفت انتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال ككل، لم يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال المجموعة للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام. إن لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام تتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى امتثال المجموعة بهدف الوصول لإستنتاجنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول بحيث تكون أقل منها. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المعقول هو أقل بكثير من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه في حال قمنا بمهمة تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، بشكل أساسي على استفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم الاجراءات المتبعة لتحديد متطلبات لوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بما فيها النظام («المتطلبات»)، الإجراءات التي تعتمدها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات؛ والمنهجية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. قمنا أيضاً بفحص الوثائق الداعمة التي جمعتها الإدارة، وعلى أساس اختباري لتقييم الامتثال للمتطلبات، والتي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بالأدلة المناسبة والكافية للتعبير عن استنتاجنا.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة في نظام الرقابة الداخلية، قد لا يتم منع أو ردع الأخطاء أو الاحتيال، وقد لا تكتشف مهمة التأكيد المصممة والمنفذة، بشكل صحيح جميع المخالفات.

تخضع إجراءات الرقابة المصممة لمعالجة أهداف رقابة محددة، لقيود متأصلة، وبناءً عليه، قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. لا يمكن أن تضمن إجراءات الرقابة هذه الحماية من (من بين أمور أخرى) التواطؤ بقصد الاحتيال وخاصة من جانب أولئك الذين يشغلون مناصب في السلطة أو الأمانة. علاوة على ذلك، فإن استنتاجنا يستند إلى معلومات تاريخية ولن يكون من المناسب إسقاط أي معلومات أو استنتاجات في تقريرنا على أي فترات أخرى.

جودة الرقابة واستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، امتثلنا لمتطلبات الاستقلالية وفقا لمعايير السلوك الدولية ووفقا لمتطلبات السلوك الأخرى الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الاخلاقية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي بشأن مراقبة الجودة (١)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الإستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي تم إجراؤها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد بيان مجلس الإدارة غير ممتثل للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المعمول بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

القيود المفروضة على إستخدام التقرير

تم إعداد تقرير التأكيد المحدود هذا للمجموعة فقط وفقاً لشروط خطاب التعيين المبرم بيننا. لقد قمنا بتنفيذ عملنا، لذلك قد نذكر للمجموعة تلك الأمور التي يتعين علينا أن نوضحها لهم في تقرير تأكيد محدود ومستقل وليس لأي غرض آخر. دون تحمل أو قبول أي مسؤولية أو إلتزام فيما يتعلق بهذا التقرير إلى أي طرف آخر غير المجموعة، فإننا نقرّ بأنه فيما يتعلق بامتثال المجموعة للنظام، فإن المجموعة مطالبة بنشر هذا التقرير، والذي لن يؤثر أو يوسع مسؤولياتنا لأي غرض أو على أي أساس. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية تجاه أي شخص آخر بخلاف المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية عن أعمال التأكيد المحدود الخاصة بنا أو عن تقرير التأكيد المحدود هذا أو الاستنتاج الذي توصلنا إليه.

عن ديلويت آند توش — في الدوحة - قطر
فـرع قطـــر — ١٢ فبراير ٢٠٢٣

وليد سليم
شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

٢- تقرير المدقق المستقل حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق («البنك») حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («QFMA») رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن تقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية («تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة مصرف الريان ش.م.ق.ع («البنك») هو المسؤول عن تطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة المتعلقة بالتقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: التصميم والتطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو خطأ وكذلك إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإجراء تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في مختلف الظروف.

مصرف الريان ش.م.ع.ق («البنك») يعمل ويدير أنشطته من خلال البنك والشركات التابعة له والشركات الزميلة («المكونات») (ويُشار إليها معاً باسم «المجموعة») في دولة قطر وخارجها.

قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية لديها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية – الإطار المتكامل الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework»).

تقدم إدارة المجموعة تقييم نظام الرقابة الداخلية لديها إلى مجلس الإدارة في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، والذي يتضمن:

- وصف أنظمة الرقابة المعمول بها داخل مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework»).
- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات الجوهرية لأعمال المجموعة والكيانات في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛
- وصف أهداف الرقابة
- تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة
- تقييم لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛ و
- بيان عن وجود أي قصور رقابي جوهري لم يتم إصلاحه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

مسؤوليتنا

تتثمل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض «تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية» الوارد في القسم (١١،٥) من تقرير الحوكمة السنوي بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework»)، والتي تشمل الإستنتاج عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقاً للمعايير الدولية لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدّلة) «إرتباطات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي («IAASB»). يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية تم عرضه بصورة عادلة. يشتمل الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework») على المعايير التي يتم بموجبها تقييم الرقابة الداخلية حول التقارير المالية للمجموعة لأغراض إبداء رأي تأكيد معقول.

تتطلب مهمة التأكيد لإصدار رأي معقول حول تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية وتنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لعناصر المجموعة للرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework») ومقارنة ذلك بالتقييم الذي تقوم به الإدارة؛
- إجراء تقييم للمخاطر لجميع أرصدة الحسابات الجوهرية، وتصنيفات المعاملات والإفصاحات داخل المجموعة للعمليات والكيانات الجوهرية، ومقارنة ذلك بالتقييم الذي تقوم به الإدارة؛
- الحصول على إختبارات الإدارة لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلي حول التقارير المالية، وتقييم مدى كفاية إجراءات الإختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة إستنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها حول كل نظام رقابة داخلي تم إختباره؛
- فحص مستقل لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية التي تعالج المخاطر الجوهرية للأخطاء المادية والقيام بإعادة تقييم نسبة من إختبارات الإدارة للمخاطر الطبيعية للأخطاء المادية.
- تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية غير المعالجة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، ومقارنة ذلك بالتقييم الذي تقوم به الإدارة؛ حسب الإقتضاء.

تتمثل مكونات الرقابة الداخلية كما عُرّفت في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework») من بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والإتصال، والمراقبة.

لقد قمنا بإجراءات للإستنتاج حول مخاطر وجود أخطاء جوهرية في العمليات الجوهرية مع الأخذ في الإعتبار طبيعة وقيمة رصيد الحساب أو تصنيف المعاملة أو الإفصاح ذات الصلة.

تعتبر العملية جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ في سير المعاملات أو مبالغ البيانات المالية، على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية هي: أنظمة الرقابة على الشركة ككل، إيرادات، موجودات التمويل، الخسائر الائتمانية المتوقعة، الإستثمارات، عمليات الخزينة، ودائع العملاء بما في ذلك حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار، ودفتر الأستاذ وإعداد البيانات المالية بما في ذلك عملية التوحيد وأنظمة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

تعتمد إجراءات إختبار تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على حُكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية التي تم تحديدها والتي تنطوي على مزيج من الإستفسار والتحقق وإعادة التقييم ومراجعة الأدلة.

في إعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفير أساس لإستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية.

معنى الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة حول التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما هو معدّل من قبل مصرف قطر المركزي. تشمل الرقابة الداخلية حول التقارير المالية لأي منشأة السياسات والإجراءات التي:

١- تتعلق بحفظ السجلات التي، وبتفصيل معقول، تعكس دقة وعدالة المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة؛

٢- تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بتسجيل المعاملات بالشكل المطلوب الذي يسمح بإعداد البيانات المالية وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن المبالغ المستلمة ونفقات المنشأة لا تتم إلا وفقًا لصلاحيات إدارة المنشأة، و

٣- تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع أو الإكتشاف في الوقت الصحيح، للإستحواذ غير المصرح به أو إستخدام أو التصرف بموجودات المنشأة بشكل قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود المتأصلة

بسبب القيود المتأصلة في الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، بما في ذلك إحتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط الداخلية، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو إحتيال ولا يمكن إكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية حول التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإهمال في سير المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بتحقيق أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية حول التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضة لخطر أن الرقابة الداخلية حول التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الإمتثال للسياسات أو الإجراءات قد تكون عرضة للتدهور.

إستقلاليتنا والرقابة على الجودة

خلال قيامنا بعملنا، لقد إلتزمنا بالإستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين» الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات ومعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين.

تطبق الشركة المعيار الدولي على مراقبة الجودة رقم (١) وتحتفظ وفقًا لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثّقة المتعلقة بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الرأي

في رأينا أن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية في القسم (١١،٥) من تقرير الحوكمة السنوي، تم بيانه بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework»)، متضمناً إستنتاج مجلس الإدارة عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية حول البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

عن ديلويت آند توش
فـــرع قـطـــر

في الدوحة - قطر
١٢ فبراير ٢٠٢٣

ولـيـد سـلـيـم
شـــريـــك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

٣- تقرير الحوكمة السنوي للعام ٢٠٢٢

كلمة رئيس مجلس الإدارة حول الحوكمة

يسرني بالنيابة عن مجلس الإدارة أن أرفع لكم التقرير السنوي للحوكمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

شهد العام ٢٠٢٢ تطورات إيجابية على مستوى الحوكمة في مصرف الريان، حيث قام مجلس الإدارة باتخاذ عدد من القرارات بهدف تعزيز حوكمة البنك. بعد اليوم القانوني الأول للاندماج مع بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع في ١ ديسمبر ٢٠٢١ قمنا بإعادة هيكلة لجان المجلس لتحسين مستوى الالتزام بالمتطلبات الرقابية في تشكيلات اللجان وتفعيل عمل المجلس. كما قمنا خلال العام ٢٠٢٢ بوضع برنامج وإطار إسلامي للتمويل المستدام من ضمن مبادرات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة للبنك ما يؤكد سعينا للمساهمة بدور رئيسي في الاستدامة في قطر والتزامنا بدعم الركائز الأربعة لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، حيث يعزز التزام مصرف الريان في الجهود التي تبذلها الدولة لبناء أنظمة متقدمة في مجالي الصحة والتعليم، وإعداد قوة عمل تتميز بأعلى مستويات التحفيز والإمكانات، بهدف المشاركة في تحسين العناية والوقاية الاجتماعية، وفي تمكين القطاع الخاص من المساهمة في دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل هذه الشركات والمشاريع الأخرى ذات الصلة مثل المباني الخضراء والطاقة المتجددة. وتنسجم استراتيجية الاستدامة في مصرف الريان مع استراتيجية قطر الوطنية الخاصة بالبيئة والتغير المناخي، والتي تضع إطار عمل لحماية البيئة القطرية.

وعبر هذا البرنامج عززنا خيارات الاستثمار المستدامة في قطر من خلال إطلاق أول وديعة خضراء متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الدولة، والتي توفر حلاً استثمارياً بديلاً ومتميزاً يتيح تقديم الودائع بالريال القطري وغيرها من العملات الرئيسية لتمويل المبادرات الخضراء. وتتيح تلك المبادرة للعملاء إمكانية تحقيق أهدافهم في مجالي الاستدامة والبيئة من خلال المشاركة في تلك الودائع التي تساهم في تمويل مشاريع الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية.

وفي نوفمبر ٢٠٢٢، قمنا بمراجعة شاملة لنظام الحوكمة في البنك على ضوء المتغيرات في التعليمات الرقابية للحوكمة واتخذنا عدداً من القرارات لتوفيق الأوضاع مع تلك المتغيرات وعلى وجه التحديد تعميم مصرف قطر المركزي الجديد رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٢ بشان حوكمة البنوك حيث عقدنا جمعية عامة غير عادية بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢ للموافقة على تعديل النظام الأساسي للبنك لتوفيق الأوضاع مع التعليمات الجديدة.

أعدّ مجلس الإدارة هذا التقرير إمتثالاً لتعليمات مصرف قطر المركزي بشأن حوكمة البنوك الصادرة بالتعميم رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٢ المعدل بالتعميم رقم (٢) لسنة ٢٠٢٣، وقوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المنطبقة على مصرف الريان ش.م.ع.ق. (المشار إليه فيما يلي بعبارة «البنك» و/أو «المصرف» و/أو «الشركة») بما في ذلك نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ ونظام الطرح والإدراج وتعليمات وقواعد التعامل في بورصة قطر وكذلك قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والنظام الأساسي للبنك بالإضافة إلى المعايير والممارسات الدولية والإقليمية في مجال الحوكمة (يشار إليها مجتمعة بعبارة «قوانين الحوكمة»).

يصف هذا التقرير الإجراءات التي يتبعها البنك في تطبيق قوانين الحوكمة السالفة الذكر ويتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة بموجبها ويخلص بتقرير مجلس الإدارة عن تقييم التزام الشركة بقوانين الحوكمة وكذلك تقرير المجلس حول نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

مجلس الإدارة هو المسؤول الأول والأخير عن الحوكمة في مصرف الريان والرقابة على الكيانات والشركات التابعة له ويتفانى المجلس بالحفاظ على أعلى معايير السلوك الأخلاقي في تطبيق مبادئ الحوكمة بغية أداء مسؤولياته الكاملة أمام مساهمي البنك وخدمتهم بنزاهة وصدق واستقامة.

محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

٤- إجراءات التطبيق

٤-١ في ما يخص منظومة الحوكمة

تم وضع نظام شامل للحوكمة الرشيدة ضمن المصرف يُعنى بالحفاظ على حقوق المساهمين وضمان معاملة مختلف فئاتهم بصورة عادلة مع التركيز على متطلبات الإفصاح عن المعلومات وضمان شفافيتها بالإضافة إلى المسؤوليات والواجبات المناطة بمجلس الإدارة، ويشمل ذلك الأنظمة والسياسات والإجراءات التي تضمن المحاسبة والمساءلة بشكل ملائم والنزاهة والشفافية في مزاولة البنك لأعماله وأنشطته.

يحدد هذا النظام توزيع الأدوار والمسؤوليات ويضمن فصل السلطات كما يحدد متطلبات الإفصاح والشفافية على جميع المستويات ويشمل ذلك مجلس الإدارة نفسه واللجان المنبثقة عنه وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة العليا والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي والمدققين المستقلين وأجهزة الرقابة الداخلية ويكفل التعاون مع الجهات الرقابية والتنظيمية.

إن نظام الحوكمة في المصرف محدد في ميثاق الحوكمة للمجموعة الموافق عليه من مجلس الإدارة الذي يرسم السياسات والممارسات المعتمدة للحوكمة ضمن البنك. تم إعداد الميثاق بما يتماشى مع متطلبات الجهات الرقابية وأفضل المعايير والممارسات الدولية. وعلى مستوى المجموعة، فإن المصرف ملتزم بمتطلبات الحوكمة بما يتوافق مع البيئة الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. ويحدد الميثاق المذكور السياسة الشاملة لمبادىء الحوكمة المطبقة في المصرف ويضع الأسس التي يستند إليها نظام الحوكمة في البنك وكذلك تكوين وإجراءات عمل الأجهزة التي يضمّها.

يمكن الإطلاع على ميثاق الحوكمة المشار اليه على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

٤-٢ في ما يخص مجلس الإدارة

٤-٢-١ الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي خصوصاً في المادة (٢٠) منه شروط الحد الأدنى الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة حيث تتطابق هذه الشروط مع متطلبات قوانين الحوكمة المنطبقة. فضلاً عن ذلك، قام مجلس الإدارة بوضع لائحة مكتوبة تحدد إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتم إقرارها من قبل الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢ وتحدد اللائحة بشكل تفصيلي شروط الترشح ومعايير التأهل والتقييم وما إلى ذلك من أمور تنظيمية لعملية الترشّح واختيار أعضاء مجلس الإدارة وقد تم إعداد اللائحة وفقاً لقوانين الحوكمة ذات الصلة. يمكن الإطلاع على النظام الأساسي ولائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

فضلاً عن ذلك، يطلب البنك من جميع الأعضاء إجراء إفصاحات معينة وتوقيع تعهد كتابي بموافاة البنك بأي تغييرات على تلك الإفصاحات فور حدوثها. تم تصميم تلك الإفصاحات على شكل استبيانات تضمن إفصاح العضو عن كل البيانات التي يحتاج لها البنك لتقييم مدى التزام العضو بالشروط الواجب توافرها فيه وفقاً للقوانين وتقديم الإثباتات عند الحاجة. يطلب البنك من أعضاء مجلس الإدارة تحديث إفصاحاتهم مرة على الأقل سنوياً. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لم تسجّل مخالفة لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة للشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة المقررة بالقوانين والأنظمة ذات الصلة.

٤-٢-٢ تشكيل المجلس

يحدد النظام الأساسي للبنك وخصوصاً المواد ١٩ و٢٩ منه كيفية تشكيل المجلس ولجانه وجميع تلك المواد تستوفي متطلبات قوانين الحوكمة. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تألف مجلس إدارة المصرف من أحد عشر عضواً غالبيتهم غير تنفيذيين (٧ من أصل ١١) من بينهم أربعة مستقلين. لمزيد من التفاصيل حول تشكيل مجلس الإدارة، يرجى مراجعة قسم إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٣» بعنوان «مجلس الإدارة».

٤-٢-٣ حظر المناصب

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم يجمع أي عضو في مجلس إدارة المصرف بين أي مناصب محظور عليه الجمع بينها وفقاً للقانون وقد قام جميع أعضاء مجلس الإدارة بتجديد الإقرار السنوي لعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقاً للقوانين المنطبقة وقاموا بتوقيع إقرار كتابي بذلك عن السنة المالية ٢٠٢٢ وتم حفظ تلك الإقرارات في عهدة أمين السرّ. فضلاً عن ذلك، تضع المادتين (١١) و (١٢) من لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة التي أقرتها الجمعية العامة للمساهمين بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢ شرطاً لقبول الترشح بألا يكون المترشّح لعضوية المجلس متولياً لأي منصب يحظر عليه قانوناً الجمع بينه وبين عضوية مجلس إدارة المصرف وأن يقدم تعهداً وإقراراً كتابياً بذلك.

٤-٢-٤ الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس

يعمل مجلس الإدارة ضمن ميثاق مكتوب تم وضعه والموافقة عليه من قبل المجلس وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة المعمول بها في قطر والنظام الأساسي للبنك وأفضل المعايير والممارسات في مجال الحوكمة. يحدد الميثاق كيفية تشكيل المجلس واختيار أعضائه ورئيسه، بالإضافة إلى آلية تنظيم الاجتماعات، وسياسة تدريب وتقييم أعضاء المجلس ولجانه، وتحديد المكافآت والمسؤوليات والاختصاصات المناطة بالمجلس ويضع تفصيلاً دقيقاً لوظائف المجلس وأنواع المعاملات الجوهرية التي تحتاج لموافقته نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تحديد الاستراتيجيات ومستويات المخاطر ورسم السياسات على مختلف الأصعدة كما يضم وصفاً شاملاً للمسائل المطلوب النظر فيها من قبل المجلس والمسائل التي تصبّ تحت إطار تضارب المصالح وفقدان الأهلية. الميثاق متوفر على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

فيما يلي القضايا الرئيسية التي استعرضها المجلس ولجانه وأصدر قراراته بشأنها في العام ٢٠٢٢ والتي تعطي لمحة إضافية عن أبرز المسائل التي ترفع للمجلس أو اللجان للموافقة عليها:

- الموافقة على البيانات المالية المرحلية والختامية للسنة المالية ٢٠٢٢
- تحديد نسب توزيع الأرباح والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليها
- الموافقة على الموازنة العامة للمجموعة للعام ٢٠٢٣
- ترشيح المدقق الخارجي للعام ٢٠٢٣ والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليه
- المراجعة الدورية لخطة رأس المال ونتائج اختبارات الضغط والإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال للعام ٢٠٢٢
- الموافقة على الأهداف المقررة ضمن بطاقة قياس الأداء العام للبنك لسنة ٢٠٢٢
- إجراء بعض التعيينات على مستوى الإدارة العليا والنظر في سياسات مختلفة للمكافآت والموارد البشرية والموافقة عليها
- تقييم أداء المجلس واللجان والإدارة التنفيذية واقتراح مكافآت الأعضاء على الجمعية العامة
- مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف واعتماده
- الموافقة على خطة التعاقب الوظيفي.
- الموافقة على التقرير السنوي للحوكمة
- الموافقة على تقرير الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد والموافقة على جدول أعمال الجمعية
- اعتماد لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليها
- الموافقة على عدد من البنود المتعلقة بأعمال البنك وأنشطته بما في ذلك الموافقة على عدد من الخطط والسياسات الجديدة والملفات الائتمانية وتحديث بعض السياسات القائمة بهدف تحسينها وبقاء التزامها بالقوانين المنطبقة
- الموافقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للبنك لتوفيق الأوضاع مع قانون الشركات وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية والتوصية للجمعية العامة غير العادية باعتمادها
- متابعة الشركات التابعة والزميلة والإشراف عليها
- الموافقة على برنامج التمويل المستدام والإطار العام لمبادرات الاستدامة البيئية والأنشطة الاجتماعية والحوكمة والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليها
- مراجعة ومناقشة تقارير استمرارية الأعمال وتقارير المخاطر وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- مراجعة ومناقشة تقارير التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية ومتابعة الالتزام وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية عن الدعاوى القضائية للبنك وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- مراجعة التقارير الدورية للجان المجلس والمصادقة على قراراتها
- الموافقة على فتح باب الترشيحات لانتخابات مجلس الإدارة والإشراف على عملية الترشيحات
- متابعة الأهداف الموضوعة للكيان المدمج والتحقق من إنجاز أهداف الاندماج

٤-٢-٥ أبرز النظم والسياسات والآليات التي وضعها مجلس الإدارة

تضمّ منظومة الحوكمة عدداً من السياسات الاستراتيجية والإجرائية والنظم واللوائح والآليات التي وضعها مجلس الإدارة مجتمعاً أو من خلال اللجان المنبثقة عنه والتي تشكل الإطار الرقابي على عمل البنك وكافة أنشطته. وفيما يلي أبرز السياسات المعتمدة بمصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

١- سياسة الإئتمان
٢- سياسة قابلية المخاطر
٣- سياسة إدارة مخاطر السمعة
٤- سياسة الخسائر الإئتمانية المتوقعة
٥- سياسة الإسناد الخارجي
٦- سياسة تقييم مدى كفاية رأس المال الداخلية وإطار تنفيذها
٧- سياسة إدارة مخاطر السيولة
٨- سياسة إدارة مخاطر السوق
٩- سياسة التعافي من الكوارث
١٠- سياسة إدارة المخاطر التشغيلية
١١- سياسة وإطار الأمن السيبراني
١٢- سياسة حماية أمن المعلومات
١٣- سياسة الحفاظ على استمرارية الأعمال
١٤- سياسة إطار عمل السويفت
١٥- سياسة تقنية المعلومات
١٦- إجراءات البنية التحتية وإصدار الأنظمة الرقمية
١٧- معايير إدارة الأنظمة الرقمية للمشاريع
١٨- معايير تطوير التطبيقات
١٩- منهجية إختبار الأنظمة الرقمية
٢٠- سياسة قواعد السلوك المهني
٢١- سياسة الموارد البشرية ومنهجية وسياسة مكافآت الإدارة والموظفين والتدريب والتطوير
٢٢- برامج تعريفية سواء للموظفين أو لأعضاء مجلس الإدارة
٢٣- سياسة إدارة الخصوم والأصول والخزينة
٢٤- سياسة وإجراءات التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية
٢٥- ميثاق التدقيق الداخلي
٢٦- سياسة الإستثمار
٢٧- ميثاق عمل هيئة الرقابة الشرعية و سياسة الشريعة
٢٨- ميثاق الحوكمة للمجموعة وحوكمة الشركات التابعة والزميلة
٢٩- استراتيجية وسياسة الأعمال للمجموعة
٣٠- سياسة إدارة الخدمات المصرفية للشركات والأفراد
٣١- سياسة عمليات الفروع

٣٢- إطار التمويل المستدام ومبادرات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة
٣٣- سياسات مالية ومحاسبية مختلفة
٣٤- سياسة توزيع الأرباح
٣٥- سياسة الافصاح والتعامل مع الشائعات
٣٦- سياسة علاقات المستثمرين
٣٧- سياسة وإجراءات التعامل مع الأطراف ذات العلاقة
٣٨- سياسة وإطار عمل الشؤون القانونية
٤٠- سياسة تفويض الصلاحيات والسلطات
٤١- سياسة الموافقة على منح التمويلات
٤٢- لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة
٤٣- الهيكل التنظيمي للمجموعة
٤٤- منهجية قياس الأداء العام للبنك وبطاقة قياس الأداء المتوازن
٤٥- سياسة مكافآت مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية
٤٦- سياسة التعاقد مع المدققين الخارجيين
٤٧- سياسة المشتريات وتنظيم العلاقات مع الموردين
٤٨- سياسة المجموعة لمعالجة شكاوى العملاء
٤٩- ميثاق مجلس الإدارة
٥٠- ميثاق عمل أمين سرّ مجلس الإدارة
٥١- مواثيق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
٥٢- مواثيق اللجان المنبثقة عن الإدارة العليا
٥٣- سياسة إدارة مواقع التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني للبنك
٥٤- سياسة الاتصالات المؤسسية

كما قام البنك بتطوير واعتماد إطار تنظيمي لمكافحة الجرائم المالية وخصص عدد من السياسات والإرشادات المتعلقة بذلك:

١- سياسة الإلتزام للمجموعة
٢- سياسة مكافحة الجرائم المالية للمجموعة
٣- إطار ومنهجيات وسياسات وإرشادات مكافحة الجرائم المالية
٤- حوكمة الإلتزام بمكافحة الجرائم المالية
٥- إطار تأكيد مكافحة الجرائم المالية ورصدها
٦- منهجية تقييم مخاطر غسل الأموال الشاملة للبنك
٧- منهجية تصنيف مخاطر العملاء
٨- نموذج تقييم مخاطر العملاء
٩- مدى رغبة البنك في تقبل مخاطر الجرائم المالية
١٠- تصنيف مخاطر قطاع العمل
١١- تصنيف مخاطر الدولة (أو النطاق الجغرافي / دائرة الاختصاص)
١٢- تقييم المخاطر المتأصلة لعملية غسل الاموال الشمولية في البنك
١٣- التقييم التنازلي لمخاطر البنك
١٤- التقييم التصاعدي لمخاطر البنك
١٥- سياسة الوقاية ضد الجرائم المالية
١٦- سياسة قبول العملاء
١٧- سياسة الأشخاص السياسيين ممثلو المخاطر
١٨- سياسة التعامل مع العقوبات وقوائم الحظر
١٩- سياسة مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري
٢٠- سياسة التعامل مع البنوك المراسلة
٢١- سياسة مكافحة الرشوة والفساد
٢٢- سياسة الإبلاغ عن المخالفات والانتهاكات
٢٣- سياسة إدارة مخاطر الاحتيال
٢٤- سياسة التعامل مع الحسابات الجامدة والمبالغ الغير مطالب بها
٢٥- سياسة إعتماد المنتجات والخدمات الجديدة
٢٦- السياسة العامة لحماية البيانات البنكية
٢٧- سياسة مكافحة الجرائم الإلكترونية
٢٨- سياسة الإلتزام بالإفصاح الضريبي FATCA
٢٩- سياسة إدارة تعارض المصالح وتعامل البنك مع استغلال المعلومات الباطنية عن السوق وتداولات المطلعين في البنك
٣٠- إرشادات النهج القائم على المخاطر
٣١- إرشادات اعرف عميلك، العناية الواجبة، والعناية الواجبة المشددة
٣٢- إرشادات التعرف على المستفيد الفعلي
٣٣- الإرشادات الخاصة بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر
٣٤- إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات
٣٥- إرشادات التعامل مع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والذهب
٣٦- الإرشادات الخاصة بالمعاملات النقدية الكبيرة
٣٧- إرشادات التحقق من وجود الأسماء على قوائم العقوبات
٣٨- إرشادات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة
٣٩- إرشادات مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري
٤٠- إرشادات التعامل مع البنوك المراسلة
٤١- إرشادات مراقبة عمليات العملاء
٤٢- إرشادات مراقبة عمليات الموظفين
٤٣- إرشادات التحقق من الاخبار السلبية
٤٤- إرشادات مكافحة الرشوة والفساد
٤٥- إرشادات العقوبات ورفض الحسابات
٤٦- إرشادات حفظ الوثائق والسجلات
٤٧- جدول تفويض الصلاحيات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية
٤٨- إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات ضمن إطار مكافحة الجرائم المالية
٤٩- متطلبات المعايير الموحدة للإبلاغ (CRS)

وضع مجلس الإدارة آلية محددة لتطوير واعتماد السياسات واللوائح والإجراءات في البنك تقضي بمراجعتها وتوقيعها من قبل جميع المعنيين بالإضافة إلى جميع أجهزة الرقابة الداخلية بما فيها إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة متابعة الالتزام وإدارة الشؤون القانونية وذلك قبل عرضها على المجلس لضمان توافقها مع القوانين والأنظمة والممارسات التشغيلية الصحيحة قبل اعتمادها رسمياً من قبل المجلس. ويقوم المجلس بمراجعات دورية لتلك السياسات واللوائح بما يضمن بقاءها محدثة ويتم الإشراف على التقيد بتلك السياسات واللوائح والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة من قبل أجهزة الرقابة الداخلية في البنك ورفع التقارير للمجلس بشأن أي مخالفات للسياسات المعتمدة من المجلس، إن وجدت، لاتخاذ الإجراء اللازم. تم نشر بعض تلك السياسات على الموقع الإلكتروني. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لم تسجل مخالفات جوهرية للسياسات واللوائح والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة. ويقوم المصرف بشكل مستمر بتطوير سياساته وإجراءاته لتوثيق والتأكد من الامتثال الدائم مع قوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة وكذلك الجهات الرقابية الأخرى التي يخضع لها البنك.

٤-٢-٦ مسؤوليات المجلس والتزامات الأعضاء

إن مسؤوليات المجلس والتزامات الأعضاء محددة في النظام الأساسي للمصرف خصوصاً في المادة (٥٩) منه وفي ميثاق مجلس الإدارة المعتمد من المجلس. يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إدارة الشركة وفقاً للنظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة ويقوم المجلس من خلال اجتماعاته الدورية واجتماعات اللجان المنبثقة عنه بالإشراف على عمل الإدارة العليا والنظر في التقارير المرفوعة إليه ومناقشة المواضيع المطروحة أمامه للدراسة مع الإدارة العليا تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب فيها ويطلب المجلس تقارير دورية عن أية قرارات جوهرية يتخذها لكي يبقى على اطلاع بكافة المستجدات ولضمان المساءلة والمحاسبة. بالإضافة إلى اجتماعات المجلس، يجتمع رئيس المجلس، بشكل منفصل وبدون حضور الإدارة العليا للبنك، مع أعضاء المجلس ورؤساء اللجان على انفراد لمناقشة أداء الإدارة والقضايا الأخرى التي تتطلب مراقبة المجلس لها عن كثب.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التقيّد بالقوانين والأنظمة النافذة والنظام الأساسي للبنك ولهذه الغاية وضع المجلس آليات داخلية لمراجعة أي سياسات أو مسائل تعرض على المجلس وتقييمها من النواحي القانونية والتنظيمية والرقابية ويتم بصورة دورية مراجعة أي سياسات موافق عليها من المجلس بما في ذلك سياسات الحوكمة وينظر المجلس في أي توصيات لتعديل تلك السياسات لضمان بقائها محدّثة وذات صلة وقد قام المجلس خلال العام ٢٠٢٢ بمناقشة ومراجعة العديد من السياسات واللوائح المعمول بها في البنك على ضوء المتغيرات في القوانين والأنظمة.

إن جميع أعضاء مجلس الإدارة الحالي هم من كبار الشخصيات المرموقة في قطر والمنطقة ويتمتعون بخبرات طويلة وكفاءات عالية في جميع أوجه عمل البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة ويؤدون مهامهم بتجرّد واستقلالية ويساهمون في تقديم النصح والمشورة إلى المجلس ويتميزون بالمشاركة البناءة والتفاعل بشكل موضوعي مع أعمال المجلس. ويشارك الأعضاء المستقلون وغير التنفيذيون في لجان المجلس بما فيها وبشكل خاص لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت ويبدي هؤلاء الأعضاء رأياً مستقلاً بشأن المسائل الاستراتيجية وأعمال البنك وأنشطته، ويشرفون على أداء البنك ويحرصون على التأكد من التزامه بمبادئ الحوكمة وبالأنظمة والقوانين المعمول بها.

يضع جميع أعضاء مجلس الإدارة خبراتهم ومهاراتهم في خدمة البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة وذلك جلي من خلال نسبة الحضور المنتظمة للاجتماعات كما يشارك الأعضاء إلى جانب الرئيس، بمن فيهم رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس، في الجمعيات العمومية للاطلاع والرد على استفسارات السادة المساهمين. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة قسم «إفصاحات الحوكمة» ادناه تحت الفقرة «٥-٥» بعنوان «الاجتماعات والحضور».

بالإضافة إلى ميثاق مجلس الإدارة الذي يحدد مسؤوليات ومهام المجلس، تم وضع قواعد السلوك المهني لمجلس الإدارة لتعريف وتحديد الواجبات والالتزامات المهنية والأخلاقية لأعضاء مجلس الإدارة وقد أقرّ كل عضو من أعضاء المجلس كتابياً باطلاعه على هذه الواجبات والتزامه بها وأجرى الإفصاحات اللازمة بموجبها. وتلزم هذه القواعد مجلس الإدارة بواجبات العناية والإخلاص والعمل بحسن نية والاهتمام اللازم بما يصب في مصلحة البنك والمساهمين كافة. ويتحمل كل عضو من أعضاء المجلس واجب العناية بالمتطلبات المالية والقانونية للبنك كما يحرص أعضاء المجلس على عدم وجود أي تضارب للمصالح ضمن عملهم في المجلس وعلى وضع مصالح البنك فوق كل اعتبار شخصي. وقد تم وضع إجراءات داخلية لإدارة أي تضارب محتمل في المصالح على مستوى المجلس كما يقوم المجلس من خلال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت بتقييم عمل المجلس والأعضاء ومدى التزامهم بمسؤولياتهم وواجباتهم المذكورة.

هذا وتضع لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة شرطاً للتأهل لعضوية المجلس يقضي بتقديم أي مرشح تعهّد كتابي من عضو مجلس الإدارة بالتقيّد بجميع القوانين والأنظمة وإجراء الإفصاحات اللازمة وفقاً للقانون وتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تم تطبيق جميع ما ورد أعلاه على أكمل وجه.

٤-٢-٧ الإدارة العليا وفصل السلطات

وفقاً للنظام الأساسي للبنك وميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة، يعيّن مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين بالبنك كما يوافق على الهيكل التنظيمي للمجموعة. يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة تنفيذ إستراتيجية البنك، وإدارة الأعمال والأنشطة اليومية للبنك ويرفع تقاريره مباشرة إلى

مجلس الإدارة. يساند الرئيس التنفيذي فريق عمل يتوزع على إدارات رئيسية تتمتع بأهداف إستراتيجية واضحة لضمان النمو المستدام للبنك بالإضافة إلى اللجان الإدارية ذات الأدوار والمسؤوليات المحددة. لمزيد من التفاصيل حول الإدارة العليا، يرجى مراجعة القسم ٥-٦ من هذا التقرير بعنوان «الإدارة العليا واللجان الإدارية».

فضلا عن ذلك، وضع ووافق مجلس الإدارة على سياسة مكتوبة لتفويض السلطات والصلاحيات لضمان قيام المجلس بأداء مهامه على نحو محايد دون أي تأثير ناتج عن علاقاته مع الإدارة التنفيذية حيث تم فصل وظائف وسلطات مجلس إدارة المصرف عن وظائف وسلطات الإدارة التنفيذية وتقوم تلك السياسة بشكل أساسي على توزيع الصلاحيات وفقاً لتسلسل هرمي معيّن يضمن مشاركة الجميع في عملية صنع القرار ضمن ضوابط معيّنة ووفقاً للقوانين والنظام الأساسي للبنك.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، قام المجلس بناء على اقتراح لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة بمراجعة بعض التعيينات على مستوى الإدارة العليا واعتماد بعض التعديلات في الهيكل التنظيمي. للاطلاع على الهيكل التنظيمي المعتمد حالياً في البنك يرجى مراجعة القسم ٥-٧ من هذا التقرير بعنوان «الهيكل التنظيمي للمجموعة».

٤-٢-٨ حوكمة الشركات التابعة

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة الإشراف على الشركات التابعة ولهذه الغاية وضع المجلس إطاراً عاماً ضمن ميثاق الحوكمة للمجموعة لحوكمة الشركات التابعة يستند إلى المتطلبات القانونية والتنظيمية المنطبقة على الشركات التابعة في الدول التي تعمل فيها وكذلك متطلبات القوانين والأنظمة القطرية ذات الصلة. يقضي الإطار العام لحوكمة الشركات التابعة بأن يتمثل المصرف في مجلس إدارة الشركة التابعة ويقوم مجلس إدارة الشركة التابعة بتعيين مدير عام للشركة التابعة يتبع بشكل مباشر له وبشكل غير مباشر إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. ويقوم المصرف بإصدار تقارير مجمعة دورية بشأن الأنشطة والأعمال والأداء المالي للبنك لضمان الإشراف المجمّع وفاعلية الضوابط الداخلية والإدارة الشاملة للمخاطر. كما يقوم مجلس الإدارة بوضع سياسات وإستراتيجيات وميزانيات واضحة ومحددة لكل فرع وكل شركة تابعة، بما يتوافق مع الأهداف المقررة لكل منها وبما يتفق كذلك مع الطبيعة الاقتصادية وبيئة السوق والسياق القانوني الذي تعمل تحت إطاره. يتم اعتبار الشركات التابعة على الدوام شركات لها كيانها القانوني واستقلاليتها عن البنك آخذين بعين الاعتبار كافة حقوق المساهمين.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، امتلك المصرف عدداً من الشركات التابعة والزملية وكيانات ذات أغراض خاصة. لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على القسم «٩» من التقرير السنوي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير.

٤-٢-٩ الإحلال/التعاقب الوظيفي

وضع مصرف الريان خطة عامة للإحلال والتعاقب الوظيفي لضمان استمرارية الأعمال في كافة الأوقات والظروف وتتم مراجعتها على الأقل سنوياً. تقوم هذه الخطة بشكل أساسي على تحليل وفهم التطورات واحتياجات المصرف على مستوى الموارد البشرية ومن ثم تحديد الأشخاص المحتملين للإحلال والعمل على تدريبهم وتطوير مهاراتهم تمهيداً لترقيتهم وجعلهم مستعدين لاستلام المنصب المنشود. تقسم الخطة إلى قسمين: مناصب ذات أهمية عالية ومناصب ذات أهمية متوسطة. المناصب ذات الأهمية العالية تضم المدراء التنفيذيين المسؤولين مباشرة أمام الرئيس التنفيذي أو مجلس الإدارة، بحسب الأحوال، أما المناصب ذات الأهمية المتوسطة فهي تغطي بشكل أساسي إدارات الأعمال والعمليات. تم تحديد الموظف الأصيل لكل منصب أو وظيفة ضمن المناصب ذات الأهمية العالية أو المتوسطة إلى جانب شخص أو اثنين تحته على الأقل ممن تم ترشيحهم واعتمادهم للإحلال على ذلك المنصب. تحرص إدارة الموارد البشرية على تطوير وتأهيل الأشخاص المرشحين للإحلال على منصب معيّن سواء من خلال دورات تدريبية أو من خلال إجراءات أخرى حتى يكونوا على أتم الاستعداد لاستلام المنصب في حال مغادرة الأصيل لأي سبب من الأسباب. كما تتضمن الخطة برنامجاً لتطوير وتأهيل الكوادر القطرية لاستلام المناصب القيادية وخطة للتوظيف الطارئ في بعض الحالات الاستثنائية في حال حصل شاغر مفاجئ ولم يكن المرشح للإحلال جاهزاً لاستلام المنصب.

٤-٢-١٠ رئيس المجلس

وفقاً للمادة (٢٤) من النظام الأساسي للبنك فإن رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء ويحدد ميثاق مجلس الإدارة دوره وواجباته وفقاً للقوانين والأنظمة والنظام الأساسي للبنك.

يتولى سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني منصب رئيس مجلس الإدارة في مصرف الريان. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، قام سعادة رئيس مجلس الإدارة بجميع واجباته المنصوص عليها في القانون واللوائح ذات الصلة حيث أشرف على عمل مجلس الإدارة إشرافاً كاملاً واتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان بقاء الأعضاء على تواصل ومشاركة جميع الأعضاء مشاركة فاعلة في إدارة البنك سواء من خلال الاجتماعات الدورية أو التواصل المستمر وقد حرص الرئيس على أن يحصل جميع الأعضاء على جميع المعلومات اللازمة وتقارير واضحة عن كافة المسائل التي ترفع للمجلس قبل وقت كاف من أي اجتماع لمجلس الإدارة حتى يتسنى للأعضاء الإعداد جيداً للاجتماعات بما يسمح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة. كما حرص الرئيس على أن يستلم كل عضو من أعضاء المجلس الدعوة وجدول الأعمال قبل أسبوعين على الأقل من كل اجتماع مقرر للمجلس لكي يتسنى لهم الاطلاع عليه وإضافة أي بنود يريدونها وفي كل اجتماع يحرص الرئيس على الحصول على موافقة الأعضاء على جدول الأعمال قبل الشروع في المداولات.

تمنع المادة (٢٤) من النظام الأساسي للبنك وكذلك ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة أن يكون للرئيس أي منصب تنفيذي في البنك أو أن يشارك في أي لجنة منبثقة عن المجلس.

وبالفعل، فإن سعادة رئيس مجلس الإدارة لا يشارك في أي لجنة من لجان المجلس ولا يتولى أي منصب تنفيذي بالبنك. وعلى مستوى المساهمين، يحرص الرئيس على التواصل الدائم مع جميع المساهمين للوقوف عند آرائهم خصوصاً في المسائل الأساسية والاستراتيجية.

لمزيد من التفاصيل حول سعادة رئيس مجلس الإدارة، يرجى مراجعة القسم المعنون إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٣» بعنوان «مجلس الإدارة».

٤-٢-١١ اللجان وتفويض المهام

فوض مجلس الإدارة جزءاً من صلاحياته إلى عدد من اللجان وهي: اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وقد تم تشكيل اللجان وفقاً لقوانين الحوكمة والمتطلبات الخاصة بعمل البنوك. تعمل جميع تلك اللجان وفقاً لمواثيق مكتوبة خاصة بها تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة وترفع القرارات التي تتخذ على مستوى اللجان إلى مجلس الإدارة مجتمعاً للمصادقة عليها.

لمزيد من التفاصيل حول اللجان وأعمالها، يرجى مراجعة القسم المعنون إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٤» بعنوان «لجان المجلس».

٤-٢-١٢ آلية عمل المجلس

يحدد النظام الأساسي خصوصاً في المواد من (٣١) إلى (٣٦) منه وكذلك ميثاق مجلس الإدارة آلية عمل المجلس سواء من حيث الدعوة للاجتماع وعدد اجتماعات المجلس وآلية اتخاذ القرارات وما إلى ذلك من متطلبات لعمل المجلس. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم تسجل مخالفات في آليات عمل المجلس حيث كانت جميعها ملتزمة بقوانين الحوكمة المنطبقة في دولة قطر. وفيما يلي الإجراءات الرئيسية لعمل المجلس:

- تتم الموافقة على الجدول الزمني لاجتماعات وأنشطة مجلس الإدارة ولجانه عند نهاية كل عام ويحدد هذا الجدول أعمال وأنشطة ومواعيد اجتماعات المجلس ولجانه في العام المقبل.
- ترسل الدعوة وجدول الأعمال إلى أعضاء مجلس الإدارة قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ الاجتماع تليها التقارير والوثائق والمستندات الداعمة لإفساح المجال أمام الأعضاء للاستعداد والتحضير لمناقشة كل بند على جدول الأعمال. ويجوز لأعضاء المجلس طلب أي توضيحات أو معلومات إضافية من خلال أمين سرّ مجلس الإدارة في أي وقت
- يتم الإفصاح عن تاريخ اجتماع المجلس وأبرز بنود جدول الأعمال إلى بورصة قطر ضمن المهل المحددة في قواعد التعامل لدى بورصة قطر
- في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقدم الرئيس التنفيذي تقريراً دورياً إلى المجلس عن أهم المستجدات والتطورات والأنشطة والمشاريع والمبادرات الرئيسية للبنك. ويناقش المجلس أيضاً القضايا الرئيسية المتعلقة بكل إدارة في البنك وتتم دعوة رؤساء الإدارات للانضمام إلى الاجتماعات لتعزيز فهم الأعضاء للقضايا المتعلقة باقتراحاتهم
- بالإضافة إلى اجتماعات المجلس، يجتمع رئيس المجلس، بشكل منفصل وبدون حضور الإدارة العليا للبنك، مع أعضاء المجلس ورؤساء اللجان على انفراد لمناقشة أداء الإدارة والقضايا الأخرى التي تتطلب مراقبة المجلس لها عن كثب
- يجوز للمجلس وفقاً لميثاقه الاستعانة بجهات استشارية مستقلة في أي وقت لمساعدته على القيام بمهامه ومسؤولياته
- يتعين على الأعضاء الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أي من الصفقات التجارية المطروحة للنقاش على المجلس ضمن جدول الأعمال. ويجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في التصويت على مثل تلك البنود
- يتم الإفصاح عن القرارات الرئيسية التي يتخذها المجلس مباشرة بعد انتهاء الاجتماع إلى بورصة قطر وتنشر على الموقع الإلكتروني للمصرف وفي الصحف المحلية

٤-٢-١٣ أمين السرّ

تحدد المادة (٢٦) من النظام الأساسي للبنك متطلبات تعيين أمير السرّ بحيث يعيّن المجلس أميناً للسر من الأشخاص ذوي المؤهلات الجامعية والخبرات المناسبة يتولى مسؤوليات تنظيم عمل المجلس وعقد اجتماعات الجمعية العامة كما يتولى مسؤولية تنظيم وتوقيع محاضر الاجتماعات مع جميع اعضاء المجلس وحفظها وغيرها من المسؤوليات التي يقوم المجلس بتحديدها. ولأمين السر بعد موافقة الرئيس الاستعانة بمن يراه من العاملين بالشركة في أداء مهام عمله. ولا يجوز تعيين أو عزل أمين السرّ إلا بقرار من مجلس الإدارة.

عيّن مجلس إدارة مصرف الريان بموجب القرار رقم ٢٠٢١/٦/٤ الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢١م السيد طوني مرهج أميناً للسر الذي يعمل ضمن وحدة مستقلة تتبع مباشرة لمجلس الإدارة. كما قام المجلس بالمصادقة على الميثاق الخاص بأعمال ومسؤوليات أمين السرّ والمهام المناطة بدوره والتي تم وضعها وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة النافذة والنظام الأساسي للبنك ومتطلبات المجلس. ويعمل أمين السرّ عن كثب مع رئيس المجلس ورؤساء لجان المجلس للإعداد لاجتماعات المجلس واجتماعات اللجان كما ويلعب دوراً أساسيا في تسهيل الاتصالات بين أعضاء المجلس والإدارة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى أمين السرّ في المصرف الإشراف على تنفيذ إطار الحوكمة بالبنك. يحمل السيد مرهج شهادة ماجستير في الألسنية والترجمة القانونية ومن ضمنها دراسات القانون ولديه خبرة تزيد عن ١٥ عاماً في مجال الحوكمة ومتابعة الالتزام والشؤون القانونية. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، قام أمين السرّ بجميع واجباته المنصوص عليها في القانون واللوائح ذات الصلة. لم يملك السيد مرهج أي أسهم في المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٤-٢-١٤ تقييم الأداء

على مستوى مجلس الإدارة، تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجانه وفقاً لآلية محددة للتقييم تأخذ بعين الاعتبار، من بين أمور اخرى،

الحضور والمشاركة في اجتماعات المجلس واللجان، وتقوم اللجنة برفع توصياتها حول هذا الموضوع إلى مجلس الإدارة مجتمعاً لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحسين الأداء وتطويره. وقد أظهرت النتائج وفقاً لآخر تقييم تم إجراؤه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أن الإجراءات والآليات المعمول بها على مستوى المجلس واللجان المنبثقة عنه تعمل بشكل جيد ولا توجد أية مخاوف جوهرية بهذا الصدد.

على مستوى الإدارة العليا والموظفين، تم وضع نظام لقياس الأداء العام للبنك وذلك من خلال بطاقة قياس الأداء المتوازن (أو ما يُعرف بـ Balanced Scorecard) التي تحدد الأهداف المالية وغير المالية للمجموعة ككل وترفع لمجلس الإدارة لمناقشتها والموافقة عليها في بداية كل عام ثم ترفع تقارير دورية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة. ويقوم نظام التقييم هذا على منهجية علمية لتقييم وقياس أداء البنك والتي تقوم على تحويل الأهداف الاستراتيجية للبنك أو الأهداف المنشودة على المدى الطويل إلى مؤشرات رئيسية للأداء قابلة للقياس والتقييم. وتقدم هذه المنهجية عرضاً عملياً موحداً للإنجازات المالية وغير المالية للبنك بشكل منهجي وترتبط ارتباطاً مباشراً ببرنامج المكافآت المعتمد بالبنك بحيث تستند المكافآت الفردية إلى الأداء الوظيفي لكل فرد وإنجازه للأهداف المقررة وفي نهاية كل عام يتم تدقيق البطاقة والنتائج النهائية المحققة ضمنها من قبل إدارة التدقيق الداخلي ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة. حتى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أنجز البنك، من كافة النواحي الجوهرية، مجمل الأهداف المالية وغير المالية التي كانت مقررة ضمن بطاقة قياس الأداء للعام ٢٠٢٢.

لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٥» بعنوان «الاجتماعات والحضور» وتحت الفقرة «٣-٥» بعنوان «المكافآت والحوافز».

٤-٢-١٥ التقييم السنوي للأعضاء المستقلين

بالإضافة للتقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة، يتعين على لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت إجراء تقييم سنوي للأعضاء المستقلين ورفع تقرير سنوي إلى مجلس الإدارة بهذا الصدد وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية التي يخضع لها البنك. تم وضع آلية لتقييم الأعضاء المستقلين وفقاً للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة التي تتطلب منهم إجراء إفصاحات معيّنة لمعرفة ما إذا حدث أي أمر خلال العام قد يؤثر على استقلاليتهم. أظهر التقييم، بناء على الإفصاحات التي قام بها الأعضاء المستقلون، عدم وجود أي عناصر وعدم حدوث أي أمر يؤثر على وضعهم كأعضاء مستقلين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٤-٢-١٦ التدريب والتطوير والتوعية

على مستوى مجلس الإدارة، ينصّ ميثاق مجلس الإدارة على ضرورة توفير التدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة بهدف تعزيز مهاراتهم ومعرفتهم ولضمان مواكبتهم لآخر المستجدات سواء القانونية أو التنظيمية أو على مستوى الممارسات والمعايير الدولية في كافة المجالات والنواحي المتصلة بعمل البنك.

تتولى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة تنظيم برامج تدريب لمجلس الإدارة وعقد ورشات عمل لهذا الغرض عند الحاجة وتم خلال ولاية المجلس الحالي (٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢) عقد ورش عمل حول الحوكمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تم إعدادها وتنظيمها من قبل إحدى الجهات الاستشارية المستقلة.

هذا وتنصّ لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة من الجمعية العامة للمساهمين على ضرورة توفير برنامج تعريفي بالبنك عقب انتخاب مجلس إدارة جديد بحيث يحصل الأعضاء المنضمين حديثاً للمجلس على جميع المعلومات التي تضمن تمتعهم بفهم مناسب لسير عمل البنك وعملياته وإدراكهم لمسؤولياتهم المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المنطبقة والنظام الأساسي واللوائح الداخلية للبنك. وتنفيذاً لهذا الأمر، جرى إعداد «دليل أعضاء مجلس الإدارة» وهو عبارة عن ملف كامل يحتوي على جميع المعلومات والبيانات التي يحتاج إليها أي عضو مجلس إدارة جديد في منصبه.

على مستوى الإدارة العليا والموظفين، فقد أنشأ المصرف وحدة خاصة لإدارة المواهب ضمن إدارة الموارد البشرية تعنى بإعداد وتنفيذ خطط ومشاريع التدريب والتطوير بما يتوافق مع استراتيجية البنك وأهدافه وذلك بعد اعتماد الخطة من قبل مجلس الإدارة. كما وضع البنك برنامجاً تعريفياً لجميع الموظفين الجدد. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ نفّذت إدارة المواهب ما يقارب ٩٨٠٠ ساعة تدريبية. لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، يرجى مراجعة الجزء الخاص بإدارة الموارد البشرية للمجموعة ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣ في ما يخص أعمال الرقابة

٤-٣-١ الرقابة الداخلية

تم وضع نظام فعال للرقابة الداخلية وفقاً للقوانين والأنظمة المحلية وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرات من ٥-٩ إلى ٥-١٢ من قسم «إفصاحات الحوكمة» أدناه وكذلك القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣-٢ إدارة المخاطر

تتألف البنية التنظيمية لحوكمة المخاطر ضمن مصرف الريان من خمسة مستويات هي على الشكل الآتي:

- المستوى الأول: مجلس الإدارة
- المستوى الثاني: لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة
- المستوى الثالث: اللجان الإدارية المعنيّة بالمخاطر وهي لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة الائتمان والاستثمار ولجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة ولجنة التحقيقات الخاصة للمجموعة ولجنة تسيير الشؤون الأمنية.
- المستوى الرابع: إدارة تقييم المخاطر للمجموعة: الإدارة الشاملة للمخاطر ، إدارة المخاطر الائتمانية بما فيها وحدة التوثيق الائتماني، إدارة معالجة المديونيات بما فيما قسم التحصيل، إدارة مخاطر السوق، إدارة مخاطر السيولة، إدارة المخاطر التشغيلية، إدارة مخاطر الاحتيال، إدارة استمرارية الأعمال، إدارة شؤون التأمين بالاضافة إلى إدارة شؤون الأمن.
- المستوى الخامس: الوحدات والأقسام والإدارات المختصة بالأعمال

مجلس الإدارة مسؤول بشكل عام عن ضمان إرساء بنية تحتية متينة وراسخة لإدارة المخاطر (المستوى الأول) في حين تقع مسؤولية تنفيذ الإشراف والرقابة على عاتق لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن المجلس (المستوى الثاني). ومن المهام الرئيسية لهذه اللجنة ضمان وضع السياسات والإجراءات والمنهجيات الملائمة لإدارة المخاطر وضمان حسن تنفيذها وتطبيقها.

يعاون هذه اللجنة لجان منبثقة عن الإدارة التنفيذية العليا (المستوى الثالث) التي تغطي الأوجه المختلفة لإدارة المخاطر. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة المخاطر للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣-٣ استمرارية العمل في حالات الكوارث والأزمات

وضع مصرف الريان سياسة محكمة لإدارة استمرارية الأعمال في حالات الكوارث والأزمات تضمن استعادة أنشطته أو استمرار عملياته، بما يشمل الخدمات المقدمة إلى العملاء، عند عرقلتها بسبب أحداث عكسية مثل الكوارث الطبيعية وأعطال الأجهزة والنظم التكنولوجية والأخطاء البشرية أو الإرهاب أو حصول أزمات كبرى. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة المخاطر للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣-٤ متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال

أنشأ مصرف الريان إدارة مستقلة لمتابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال لضمان الامتثال بالقوانين واللوائح والأنظمة التي يخضع لها البنك وتضمين ثقافة الامتثال في كافة عملياته وبما يتماشى مع أهدافه الإستراتيجية. لضمان استقلالية إدارة متابعة الالتزام وتعزيز دورها الرقابي، حرص مجلس إدارة المصرف على أن تكون التابعية المباشرة للإدارة للجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. أما إدارات متابعة الالتزام في الشركات التابعة فتقدم تقاريرها لإدارة متابعة الالتزام للمجموعة والمدير العام لكل شركة تابعة. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣-٥ التدقيق الداخلي

إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في مصرف الريان هي إدارة مستقلة مسؤولة مباشرة أمام لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. توفر إدارة التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة والإدارة العليا التطمينات اللازمة بشكل مستقل وموضوعي حول كفاية وفعالية ضوابط الرقابة الداخلية في البنك وإدارة المخاطر والحوكمة. وتعمل الإدارة باستمرار على تعزيز الوعي حول المخاطر والضوابط الرقابية وتقدم المشورة حول تطوير الحلول الرقابية اللازمة ومراقبة الإجراءات التصحيحية مما يساهم بالنهاية في حماية أصول البنك. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣-٦ الرقابة الشرعية

ينصّ النظام الأساسي خصوصاً في المادة (٤١) منه على تعيين هيئة رقابة شرعية من أهل العلم المتخصصين بالأحكام الشرعية في مجالات المعاملات المالية الإسلامية لتولى مهمة الاطلاع على الأنشطة التي يمارسها المصرف وإبداء الرأي والمشورة حولها وفيما إذا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. في ١٨ مارس ٢٠٢٠ عيّنت الجمعية العامة للمساهمين بناء على توصية مجلس الإدارة هيئة الرقابة الشرعية المؤلفة من ٣ أعضاء للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢. داخلياً، أنشأ مصرف الريان ادارة التدقيق الشرعي التي تتبع لهيئة الرقابة الشرعية لتكون حلقة وصل بين الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية. يرجى الاطلاع على القسم «١٠» والقسم «٦-٦» على التوالي من التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣-٧ الرقابة الخارجية

ينصّ النظام الأساسي خصوصاً في الفصل السابع منه على متطلبات الرقابة الخارجية من تعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد مسؤولياته وما إلى ذلك من متطلبات وجميعها ملتزم بقوانين الحوكمة المنطبقة في دولة قطر. علاوة على ذلك، وضع المصرف سياسة مكتوبة لتنظيم عملية تعيين المدقق الخارجي لتحديد أسس التعيين ومسؤوليات المدقق وكلّف بموجبها لجنة التدقيق بفحص عروض مراقبي الحسابات والتعاطي مع أي مسألة تتعلق بالتدقيق الخارجي.

في ٢٧ أبريل ٢٠٢٢ وافقت الجمعية العامة السنوية على توصية مجلس الإدارة/لجنة التدقيق بإعادة تعيين السادة ديلويت أند توش -فرع قطر لتولي مهام التدقيق الخارجي للبنك للسنة الخامسة والأخيرة وذلك للفترة الممتدة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وحددت أتعابهم بمبلغ ٧,٢٠٠,٠٠٠ ريال قطري مقابل تدقيق البيانات المالية ورفع تقارير رقابية أخرى كما فوّضت مجلس الإدارة/لجنة التدقيق بالموافقة على أية مبالغ

إضافية قد يضطر البنك لدفعها للمدقق الخارجي خلال السنة نتيجة طلب رفع تقارير تقنية مستقلة أو طارئة من قبل أي جهة رقابية يخضع لها البنك كالمصرف المركزي أو خلافه على أن يتم الإفصاح عن هذه المبالغ في حال وجودها ضمن التقرير السنوي/تقرير الحوكمة. ويقوم المدققون المستقلون بمراجعة وتدقيق البيانات المالية مرحلياً وسنوياً وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. في العام ٢٠٢٢ لم يكن هناك مبالغ إضافية تم دفعها للمدقق الخارجي تزيد عن المبلغ المعتمد من الجمعية العامة.

يصدر المدقق الخارجي تقاريره وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة المنطبقة والمعايير الدولية. يحضر المدقق الخارجي اجتماعات الجمعية العامة للبنك لتقديم تقاريره إلى المساهمين والرد على استفساراتهم. لم يصدر المدقق الخارجي تقارير متحفظة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. لمزيد من التفاصيل والاطلاع على تقارير المدقق الخارجي، يرجى مراجعة محاضر الجمعيات العمومية للبنك والقوائم السنوية المدققة المتوفرة على الموقع الإلكتروني للمصرف.

٤-٤ في ما يخص الإفصاح والشفافية

٤-٤-١ الإفصاح

يفصح مصرف الريان عن تقاريره المالية المرحلية والسنوية وفقاً للقوانين والأنظمة المنطبقة كذلك يتم الإفصاح عن كافة المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان والإدارة العليا وتحديثها دورياً بما في ذلك عدد الأسهم التي يملكونها والمناصب التي يشغلونها إلى جانب عملهم في المصرف وكبار المساهمين الذين يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر ٥٪ أو أكثر من رأسمال البنك على الموقع الإلكتروني للبنك وفي التقرير السنوي للحوكمة.

علاوة على ذلك، قام المجلس باعتماد سياسة للإفصاح والشفافية تم إعدادها وفقاً لقوانين الحوكمة والإفصاح المنطبقة وهي تضمن الإفصاح عن المعلومات الحساسة للمساهمين بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب وتعالج تلك السياسة كيفية التعامل مع الشائعات ويقوم المصرف بالإفصاح عن جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة، وجميع القرارات ذات الطبيعة الحساسة من ضمنها التقارير المالية لبورصة قطر قبل وبعد كل اجتماع من اجتماعات المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يحرص المصرف على إبقاء جميع السادة المساهمين والمستثمرين والعملاء وجميع أصحاب المصالح الآخرين على علم بجميع أنشطته وخدماته وأعماله الجديدة وذلك من خلال نشر البيانات الصحفية بصورة دورية في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للبنك وإبلاغ صورة منها إلى السوق والجهات الرقابية المعنية. وخلال اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية، يحرص المصرف على إعطاء المساهمين الفرصة لممارسة حقهم في طرح أي سؤال حول وضع البنك وأعماله. السياسة متوفرة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن البيانات المالية المرحلية أو الختامية بعد إجراء المراجعات اللازمة وبناء على تقرير المدقق المستقل وتوصية لجنة التدقيق والإدارة العليا بأن المعلومات المفصح عنها هي معلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة من كافة النواحي الجوهرية. أما بالنسبة إلى عمليات الإفصاح الاخرى لأي معلومات غير مالية فإنها تخضع لسياسة الإفصاح والشفافية المعتمدة من مجلس الإدارة والتي تضع إجراءات محددة لمراجعة أي معلومات أو بيانات صحفية قبل نشرها للجمهور وتتطلب موافقة أكثر من طرف واحد من بينها إدارة الالتزام والشؤون القانونية، بحسب الأحوال، وموافقة الرئيس التنفيذي و/أو رئيس مجلس الإدارة وذلك للتأكد من صحتها ودقتها.

هذا وتوزع التقارير المالية المدققة على جميع المساهمين ضمن التقرير السنوي الذي يتم إعداده وتوزيعه على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوية كما تنشر البيانات المالية في الصحف المحلية وهي متوفرة بشكل دائم على الموقع الإلكتروني للبنك ولدى بورصة قطر. كما يفصح المصرف عن مكافآت مجلس الإدارة والإدارة العليا في التقارير السنوية المدققة ويفصح عن أعمال وأنشطة وإنجازات مجلس الإدارة عن كل عام في تقرير مجلس الإدارة الذي يعرض على الجمعية العامة السنوية ويتم الإفصاح كذلك عن أعمال الإدارة العليا من خلال عرض نبذة عن إنجازات كافة إدارات وأقسام البنك في التقرير السنوي الذي يوزع على المساهمين في كل جمعية عامة سنوية.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ قام البنك بجميع الإفصاحات المطلوبة في القوانين والأنظمة المنطبقة سواء على موقعه الإلكتروني أو الصحف ومواقع التواصل الإجتماعي التابعة له أو في التقرير السنوي. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم ٥ المعنون «إفصاحات الحوكمة» أدناه والموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

٤-٤-٢ تضارب المصالح والشفافية ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة

أقرّت الجمعية العامة للمساهمين السياسة العامة لتضارب المصالح والتعاقد مع الأطراف ذوي العلاقة وذلك من خلال إقرارها المادة (٢٥) والمادة (٣٦) من النظام الأساسي للمصرف.

تحظر المادة (٢٥) من النظام الأساسي للمصرف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا ممارسة أو الاشترك مع أحد أقاربهم من الدرجة الأولى بشكل مباشر أو غير مباشر في أي أنشطة مشابهة لأنشطة المصرف أو منافسة له أو استغلال أنشطة المصرف لتحقيق أو ترويج أي أنشطة لهم، أو تحقيق أي منافع تجارية أو شخصية لهم؛ كما تحظر أن يكون لهم، أو لأحد أقاربهم من الدرجة الاولى، أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، في العقود والمشاريع والارتباطات التي يجريها المصرف أو يكون طرفاً فيها بدون أي استثناءات بخلاف عقود التسهيلات الائتمانية التي يقدمها المصرف لهم وفقاً للسقوف والضوابط المحددة في تعليمات مصرف قطر المركزي.

علاوة على ذلك، ينص ميثاق مجلس الإدارة وكذلك إطار الحوكمة بمصرف الريان على القواعد العامة التي تحكم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما أقر مجلس الإدارة سياسة إدارة تضارب المصالح التي تضع الآليات الإجرائية لمعالجة مسائل تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة.

إن أي معاملة مع طرف ذي علاقة تشترط موافقة مجلس الإدارة/اللجنة المختصة، بحسب الأحوال، عليها أو الجمعية العامة للمساهمين إذا كانت صفقة كبيرة، بعد تقديم المبررات والأسباب المسوّغة للدخول في مثل تلك الصفقات وفقاً لنوعها والتأكد من اتباعها الإجراءات المقررة لإدارة تضارب المصالح. وفي حال النظر بمعاملة تنطوي على تضارب محتمل للمصالح مع عضو مجلس إدارة أو عضو من الإدارة العليا وأي طرف آخر يجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في النقاش او التصويت على مثل تلك المعاملات. وفي جميع الأحوال يجب أن تكون المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، إن وجدت، على أساس تجاري بحت من دون أي شروط تفضيلية على حساب البنك.

ووفقاً للسياسة المذكورة، يتعين على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أي من الصفقات التجارية المطروحة للنقاش على المجلس ضمن جدول الأعمال ويجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في النقاش او التصويت على مثل تلك البنود. كذلك يتعين على كل عضو في مجلس الإدارة والإدارة العليا أن يقوم بإفصاحات دورية على الاقل سنويا عن مصالحه المالية أو مصالح اخرى له في البنك أو شركاته التابعة، وعن أي علاقة مع أي من الأشخاص المرتبطين بالبنك والأطراف ذات العلاقة، إن وجدت. كما وقع كل عضو من مجلس الإدارة تعهداً كتابياً بتزويد البنك بالإفصاحات الدورية. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، قام جميع أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاحات السنوية للسنة المالية ٢٠٢٢.

هذا وتضع سياسة إدارة تضارب المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة إطاراً عاماً للتعاملات الباطنية بحيث تحظر أي عمليات متاجرة تعتمد على معلومات مادية غير معلنة للجمهور تخص المصرف. وتنطبق هذه السياسة على كل من له صلة بمجموعة المصرف ويكون في موقع يسمح له بالحصول على معلومات سريّة. تسلم نسخة من هذه السياسة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظفين الجدد وكل من يبدأ تعاملاً جديداً مع البنك من مستشارين وموردين. وقد تم إعداد لائحة بالأشخاص المطلعين على المعلومات الجوهرية ويتم تحديثها دورياً وموافاة السوق/الإيداع المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية بها. ويقوم المصرف بمراقبة النشاطات التجارية المتعلقة بأسهم البنك من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويتم إعداد تقرير شهري عن هذه النشاطات من قبل إدارة علاقات المستثمرين ويرفع إلى رئيس متابعة الالتزام وأمين سرّ مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بنهاية كل ربع من السنة بتعبئة نموذج الإفصاح الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية ونشره على الموقع الإلكتروني للبنك وبورصة قطر ويتضمن النموذج إفصاحات حول تداولات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، إن وجدت. وعند نهاية كل ربع من السنة، وقبل ١٥ يوماً من موعد عقد اجتماع مجلس الإدارة للموافقة على البيانات المالية المرحلية، يقوم البنك بنشر تعميم على جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة لإبلاغهم بدخول فترة حظر التداول بأسهم البنك من قبل الأشخاص المطلعين ويحذرهم من التداول بسهم البنك. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لم تسجل أي تداولات في فترات الحظر التي يمنع فيها التداول بالأسهم وفقاً لأحكام المادة ١٧٣ من اللائحة الداخلية لبورصة قطر.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم تسجّل أي صفقة كبيرة مع أي طرف ذي علاقة تتطلب موافقة الجمعية العامة عليها. كان هناك بعض التسهيلات الائتمانية التي تم منحها لأطراف ذوي العلاقة. وقد جرى منح تلك التسهيلات وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة وعلى أساس تجاري بحت من دون أي شروط تفضيلية وبموافقة لجان الائتمان المختصة وفي غياب الأشخاص المعنيين الذين لم يشاركوا نقاشاً أو تصويتاً على تلك التسهيلات بأي شكل من الأشكال.

وفي جميع الأحوال، يتم الإفصاح عن أي معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة سواء صفقات كبيرة أو خلافها في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والمادة (٣٩) من النظام الأساسي للبنك والمادة (٢٦) من نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وأيضاً ضمن التقرير السنوي/ البيانات المالية المدققة المعروض على المساهمين للمصادقة عليه. للاطلاع على تفاصيل تلك المعاملات، يرجى مراجعة الإيضاح رقم (٣٨) من البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الواردة بنهاية التقرير السنوي أدناه الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند كما يمكن للسادة المساهمين الاطلاع على الكشف التفصيلي المذكور الذي يصبح متوفراً في كل عام قبل أسبوع من الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة وذلك في مكتب الأمانة العامة لمجلس الإدارة، في مقرّ البنك الكائن في الدوحة - قطر، شارع العد الشرقي ٦٩، منطقة مارينا ٤٠، مدينة لوسيل، الطابق ٢٣ مصطحبين معهم كشف حساب محدث بالأسهم المملوكة في المصرف لا يقل تاريخه عن أسبوع واحد من بورصة قطر/شركة قطر للإيداع المركزي يثبت ملكيتهم بالبنك وصورة عن البطاقة الشخصية (إذا كان المساهم شخص طبيعي) أو صورة عن السجل التجاري وبطاقة المنشأة وكتاب تفويض موقع من المفوضين بالتوقيع على السجل التجاري وبطاقة المنشأة (إذا كان المساهم شخص معنوي/شركة).

٤-٥ في ما يخص حقوق أصحاب المصالح

إن النظام الأساسي للمصرف يرعى حقوق المساهمين ويضمن احترام مبادئهم الأساسية. وعلى وجه التحديد، يكفل الباب السادس من النظام الأساسي وكذلك المواد (١٢) و(٣٨) و(٣٩) و(٤٠) و(٦٧) و(٦٨) و(٧٢) جميع حقوق المساهمين المنصوص عليها في القوانين والأنظمة وخصوصاً ما ورد تحت الفصل السادس من نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وتطبق في كافة الأوقات.

فيما يلي نبذة عن أبرز الإجراءات التي اتخذها المصرف لتطبيق تلك المبادئ والحقوق:

٤-٥-١ التواصل مع المساهمين والمستثمرين

يولي مصرف الريان أهمية كبيرة للحوار الشفاف مع المساهمين والمستثمرين، سواء شركات أو أفراد. فقد تم تكريس إدارة مستقلة لعلاقات المستثمرين لتكون الصلة الرئيسية مع المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين. ويقوم البنك عقب الإفصاح عن نتائجه المالية بنهاية كل ربع من السنة بعقد مؤتمر هاتفي مع المستثمرين والمحللين الماليين يضمّ أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا لتقديم المزيد من الإيضاحات حول النتائج المحققة والرد على استفسارات المستثمرين. يمكن التواصل مع إدارة علاقات المستثمرين على الأرقام ٩٧٤٤٤٩٤٠٦٧٤+ أو ٩٧٤٤٤٩٤٠٦٧٣+ أو عبرالبريد الإلكتروني IR@alrayan.com. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ عقد مصرف الريان ٤ مؤتمرات هاتفية مع المستثمرين والمحللين عقب الإفصاح عن بياناته المالية في كل ربع من السنة.

٤-٥-٢ حقوق المساهمين في الوصول إلى المعلومات

تضمن المادة (١٢) من النظام الأساسي للبنك حق المساهم في الوصول إلى المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح المصرف. ولهذه الغاية أنشأ مصرف الريان موقعاً إلكترونياً خاصاً به www.alrayan.com بحيث تنشر فيه جميع الإفصاحات المقررة في القوانين والأنظمة المحلية والمعلومات التي تهم المساهمين وتمكنهم من ممارسة حقوقهم على الوجه الأكمل ويخضع الموقع لسياسة الإفصاح والشفافية المعتمدة من مجلس الإدارة. فضلاً عن ذلك، يمكن للمساهمين الحصول مجاناً على المعلومات المقررة لهم في القوانين والأنظمة وذلك من خلال الاتصال بمكتب الأمانة العامة للشركة أو بإدارة علاقات المستثمرين بالبنك كما أن جميع بيانات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك وكذلك الاوراق التأسيسية والقانونية للبنك من عقد التاسيس والنظام الاساسي والسجل التجاري وقرارات الجمعيات العامة متوفرين للجمهور على الموقع الإلكتروني للمصرف بحيث يمكن تنزيلهم بدون أي مقابل. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون «الإفصاح» تحت البند «٤-٤-١» أعلاه.

٤-٥-٣ الجمعية العامة والمعاملة المنصفة للمساهمين

يضمن النظام الأساسي للبنك حق المساهمين بالمطالبة بعقد الجمعية العامة (العادية أو غير العادية) وإدراج البنود على جدول أعمالها، بالإضافة إلى حقهم في مناقشة المسائل والبنود المدرجة على جدول الأعمال والبحث بها وإصدار القرارات بشأنها. وللمساهم الذي يحضر الجمعية مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى مدقق الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية، ويتعين على المجلس الرد على أسئلة المساهمين وإستفساراتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ. هذا وتضمن المادة (١٢) من النظام الأساسي للبنك المعاملة المنصفة لجميع المساهمين بحيث تنصّ على أن لكل مساهم عدد أصوات يساوي عدد أسهمه وأن المساهمين متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة. كما تضمن هذه المادة حق المساهم في التصرّف بأسهمة بدون أي قيود ما لم يكن التصرّف مخالفاً للقانون أو الأنظمة المنطبقة وأن كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم بلا تمييز في ملكية موجودات المصرف وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين في النظام الأساسي. كما تضمن المواد (٥٤) و (٣٩) و(٧٢) على وجه التحديد من النظام الأساسي للبنك حق المساهمين في عزل أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للقانون واستلام الإيضاحات والتقارير الواجب تقديمها للمساهمين وإقامة دعوى المسؤولية المدنية والجزائية ضد أعضاء مجلس الإدارة ، على التوالي.

خلال العام ٢٠٢٢، عقد المصرف اجتماعين للجمعية العامة العادية وغير العادية بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٢٢ و١٦ نوفمبر ٢٠٢٢. يمكن الإطلاع على المحضر الكامل لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين على الموقع الإلكتروني للبنك www.alrayan.com.

٤-٥-٤ حقوق المساهمين في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

يضع النظام الأساسي للمصرف في المادة (١٩) منه الإطار العام لعضوية مجلس الإدارة. فضلا عن ذلك، قامت الجمعية العامة للمساهمين المنعقدة بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٠٠ بإقرار لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بتوصية من مجلس الإدارة ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وتضمن هذه اللائحة حصول المساهمين على المعلومات اللازمة عن المرشح لعضوية مجلس الإدارة قبل الإنتخابات، بما في ذلك وصف مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبرتهم ومؤهلاتهم الأخرى، ويتيح مصرف الريان تلك المعلومات لمساهميه بنشرها على موقعه. اللائحة متوفرة على الموقع الإلكتروني للبنك.

٤-٥-٥ حقوق المساهمين في توزيع الأرباح

يحدد النظام الأساسي للمصرف شروط توزيع الأرباح وفقاً للقانون ويبيّن التقرير السنوي الذي يرفع للجمعية العامة السنوية للمصادقة عليه سياسة وكيفية توزيع الأرباح. هذا وتعرض توزيعات الأرباح على المساهمين للموافقة عليها في كل جميعة عامة سنوية. يرتبط توزيع الأرباح إرتباطاً كاملاً بالنتائج المالية التي يحققها مصرف الريان في نهاية كل عام، بالإضافة إلى الإلتزام بالقوانين والتعليمات ذات الصلة وخاصة تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وفقاً للمادة (٦٨) من النظام الأساسي للبنك، يجب أن تدفع الأرباح التي تقررها الجمعية العامة خلال مهلة أقصاها ٣٠ يوماً من تاريخ موافقة الجمعية.

بالإضافة إلى ذلك أنشأ مصرف الريان وحدة خاصة هي «وحدة المساهمين لشؤون التوزيعات» تعنى بتوزيعات الأرباح على المساهمين والمستثمرين والرد على جميع استفساراتهم حول هذا الموضوع. يمكن التواصل مع هذه الوحدة على عنوان البريد الإلكتروني shareholdersaffairs@alrayan.com أو هاتف رقم ٩٧٤ ٤٤٢٥٣٢١٥+. يتيح مصرف الريان أمام المساهمين عدة خيارات لتحصيل أرباحهم سواء نقداً أو شيكات من خلال جميع فروع البنك أو عن طريق إيداع الأرباح مباشرة في حساب المساهم المسجل لدى الإيداع المركزي أو من خلال تحويلات بنكية لأي من البنوك المحلية أو العالمية بعد تعبئة كافة المستندات والطلبات اللازمة.

في ٢٧ أبريل ٢٠٢٢، قررت الجمعية العامة السنوية العادية توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٧٪ من القيمة الاسمية للسهم (بواقع ٠,١٧ ريال عن كل سهم) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وفي العام ٢٠٢٢، تواصل دفع الأرباح إلى المساهمين والمستثمرين بمختلف طرق الدفع المذكورة أعلاه.

وفي العام ٢٠٢٢ وللمرة الأولى منذ تأسيسه، اعلن مصرف الريان عن لائحة المساهمين الذين لم يتقدموا لاستلام أرباحهم منذ أكثر من عشر سنوات ونشر اللائحة على موقعه الإلكتروني وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي. وقد تم الحصول على موافقة المصرف المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية على إعطاء فترة ستة أشهر لهؤلاء المساهمين للتقدم لاستلام أرباحهم قبل تحويلها إلى الهيئة العامة لشؤون القاصرين وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي.

٤-٥-٦ هيكل رأس المال وحقوق المساهمين في الصفقات الكبرى

يضمن النظام الأساسي للمصرف وخصوصاً في المادة (٥٠) منه حق المساهمين والأقلية منهم على وجه التحديد في الاعتراض وإبطال الصفقات الكبرى، وفقاً للقانون، التي يعتبرون أنها تضر بمصالحهم. هذا ويتم الإفصاح عن هيكل رأس المال وتطوره في التقرير السنوي للبنك وعلى موقعه الإلكتروني كما يتم الإفصاح عن كبار المساهمين الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من رأس المال وتحديثهم بشكل دوري على الموقع الإلكتروني للبنك. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون «إفصاحات الحوكمة» أدناه تحت الفقرة «٥-١» بعنوان «المساهمون».

٤-٥-٧ سجل المساهمين

يحتفظ المصرف بنسخة عن سجل المساهمين التي يتم استلامها شهرياً من قبل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. ويطلب مصرف الريان بيانات المساهمين من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في أي وقت آخر كلما كانت هناك حاجة لذلك، وتعتمد هذه البيانات لتسجيل الحضور في الجمعيات وكذلك لتوزيع الأرباح على المساهمين.

٤-٥-٨ أصحاب المصالح من غير المساهمين

وضع مصرف الريان سياسات متفرقة لتنظيم التعامل مع أصحاب المصالح على اختلاف فئاتهم ومن أبرز هذه السياسات سياسة الموارد البشرية وسياسة وقواعد السلوك المهني والتي تكفل جميعها معاملة جميع أصحاب المصالح وفقاً لمبادئ العدل والمساواة وبدون أي تمييز وتضمن الحقوق المقررة لهم في القوانين والأنظمة المنطبقة. كذلك، قام المصرف بوضع سياسة المشتريات وتنظيم التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات وسياسة التعاقد مع المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين وسياسة خاصة لعلاقات المستثمرين وجميعها تكفل عمل مختلف أقسام البنك وإداراته تحت سقف القانون وبما يضمن حقوق كل ذي مصلحة مع البنك ويحقق في الوقت نفسه المصلحة العليا للبنك. ويواصل المصرف العمل على تحسين سياساته بشكل مستمر وسوف ينظر في توحيد جميع هذه السياسات في سياسة واحدة منفصلة لأصحاب المصالح، متى كان ذلك ممكنا عملياً، لضمان الامتثال الدائم مع قوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة وكذلك الجهات الرقابية الأخرى التي يخضع لها البنك.

فضلاً عن ذلك، يحث البنك جميع الموظفين وأصحاب المصالح على الإبلاغ عن الحالات التي يشتبهون بأنها تنتهك القيم والسياسات والإجراءات المعمول بها داخل المصرف. لهذه الغاية، تم وضع سياسة شاملة للمجموعة حول الإبلاغ عن حالات الفساد مع تخصيص خط ساخن لذلك بهدف تمكين الأشخاص من الإبلاغ بأمان وثقة عن شكوكهم داخل البنك لرئيس متابعة الالتزام والذي يقوم بدوره بالتحقيق بشكل مستقل في هذه البلاغات ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مع إيضاح النتائج والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها. ولتعزيز مستوى الرقابة، يقوم رئيس جهاز التدقيق الداخلي بالاطلاع على البلاغات المستلمة والتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها من قبل الإدارة ورفع التقارير إلى لجنة التدقيق عند الاقتضاء. ولضمان فعالية خدمة الخط الساخن، حرص المجلس على توفير الحماية للأشخاص الذين يعمدون بحسن نيّة إلى الإبلاغ عن أي ممارسات أو عمليات مشبوهة وذلك من خلال تعيين طرف ثالث متخصص لاستقبال المكالمات والشكاوى. يسري العمل ببرنامج الإبلاغ عن حالات الفساد والانتهاك في كافة الدول والبلدان التي يعمل فيها البنك وفقاً للمتطلبات القانونية الخاصة بكل بلد منها. يقوم البنك بإرسال تذكير شهري لجميع الموظفين حول برنامج الإبلاغ عن المخالفات والانتهاكات وخدمة الخط الساخن. في العام ٢٠٢٢، تم رفع ٩ بلاغات وتم التحقيق بكل بلاغ بحيث تبيّن عدم وجود مسائل جوهرية.

على مستوى العملاء، تم وضع إجراءات لمعالجة شكاوى العملاء تديرها وحدة متخصصة للعناية بشكاوى العملاء وكذلك إنشاء مركز اتصال دائم متوفر على مدار الساعة كامل أيام الأسبوع لتلقي شكاوى واستفسارات العملاء والعمل على حلها. إن وحدة العناية بشكاوي العملاء هي جزء من إدارة جودة الخدمة في مصرف الريان. تتولى هذه الإدارة مسؤولية تحسين مستوى الخدمة وتجربة العملاء من خلال إدارة الشكاوي وكذلك ضمان الجودة وتوحيد الإجراءات داخل البنك بهدف تقديم أفضل خدمة للعميل. يمكن التواصل مع مركز الاتصال على الرقم ٩٧٤ ٤٤٢٥٣٣٣٣+. أو عبر البريد الإلكتروني على info@alrayan.com. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تم حل جميع البلاغات بما يرضي العملاء حيث لم يكن هناك أي شكوى أو بلاغ يهدد المركز المالي للبنك أو يحمل مخاطر عالية تستلزم رفعه إلى المستويات الإدارية العليا بدءاً من الرئيس التنفيذي وصولاً إلى مجلس الإدارة.

٤-٥-٩ حق المجتمع ومبادرات البيئة والاستدامة والحوكمة

يرجى مراجعة القسم (٧) من التقرير السنوي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند.

٥- إفصاحات الحوكمة

٥-١ رأس المال وهيكل ملكية المصرف

رأس مال مصرف الريان (٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات وثلاثمائة مليون ريال قطري موزعة على (٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات وثلاثمائة مليون سهم جميعها أسهم نقدية، القيمة الإسمية للسهم الواحد (١) ريال قطري واحد، وهي عبارة عن رأس المال الأساسي وقدره (٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليارات وخمسمائة مليون ريال قطري و («رأس المال الإضافي») وقدره (١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال قطري هو عبارة عن ناتج تقييم بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع. وتجدر الإشارة إلى أن رأس المال تم تعديله إلى ما هو عليه بموجب قرار الجمعية العامة الغير عادية لمصرف الريان المنعقدة بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢١م بالموافقة على الإندماج مع بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع.

بلغ عدد المساهمين في مصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ما مجموعه ١٨٥٧٦٩ مساهماً يتألفون من صناديق معاشات وبنوك وصناديق استثمارية وشركات تأمين وصناديق ثروات سيادية وشركات كبيرة وشركات صغيرة ومتوسطة الحجم ومستثمرين أفراد من قطر والمملكة العربية السعودية وعمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت ودول عربية وأجنبية أخرى.

٥-١-١ تطور قاعدة المساهمين

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ انخفضت نسبة المساهمة القطرية في مصرف الريان من ٨١٪ كما في نهاية العام ٢٠٢١ إلى ٧٩٪ من رأسمال البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ في حين ارتفعت الأسهم التي يملكها المساهمون من الدول الأخرى من ١٩٪ في نهاية ٢٠٢١ إلى ٢١٪ من رأسمال البنك في نهاية ٢٠٢٢.

الرسم البياني (١): تطور قاعدة المساهمين حسب الجنسيات

(تحليل لسجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

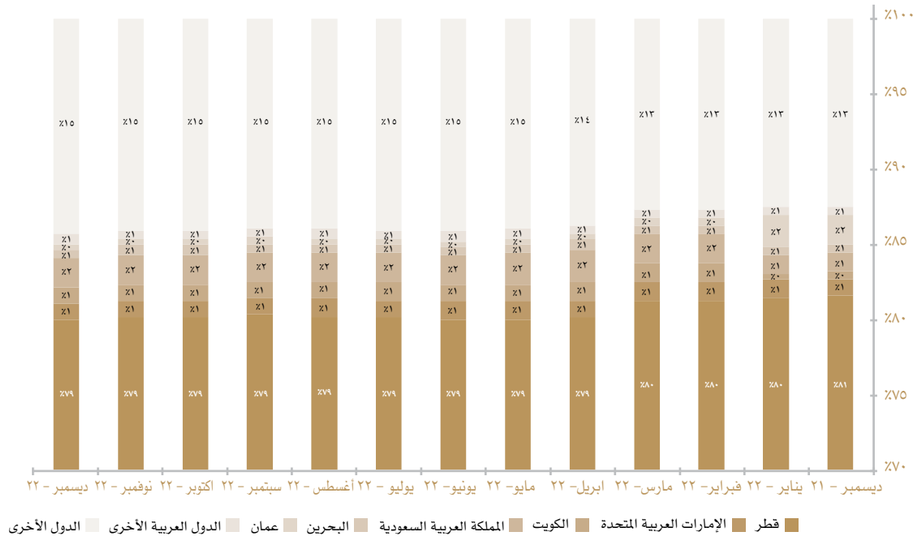

في العام ٢٠٢٢، انخفض مجموع الأسهم المملوكة من الجهات الحكومية القطرية على أساس سنوي من ٣٤,٤٥٪ إلى ٣٣,٨٩٪ من رأس المال بنهاية العام ٢٠٢٢. أما نسبة الأسهم المملوكة من مختلف القطاعات الأخرى فقد تغيرت بحسب القطاعات على الشكل التالي: ارتفعت نسبة تملك الشركات والمؤسسات من ٢٢,١٣٪ بنهاية العام ٢٠٢١ إلى ٢٤,٤١٪ بنهاية ٢٠٢٢ في حين انخفضت نسبة تملك البنوك والمؤسسات المالية (وتشمل بنوك وصناديق استثمار وشركات تأمين وما إلى ذلك) من ٨,٨٧ ٪ بنهاية ٢٠٢١ إلى ٦,٨٠٪ بنهاية ٢٠٢٢ أما نسبة تملك المستثمرين الافراد فقد زادت من ٣٤,٥٥٪ بنهاية ٢٠٢١ إلى ٣٤,٩٠ ٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

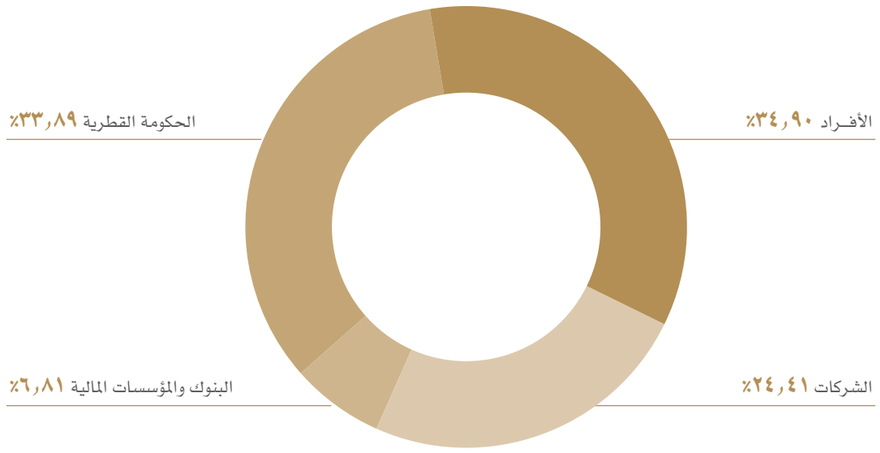

الرسم البياني (٢): تطور قاعدة المساهمين بحسب الفئات

(تحليل لسجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

على الرغم من ارتفاع نسبة الأسهم المملوكة من المساهمين الأفراد بشكل طفيف إلا أننا شهدنا انخفاضاً في أعداد المساهمين الأفراد بشكل عام في العام ٢٠٢٢.

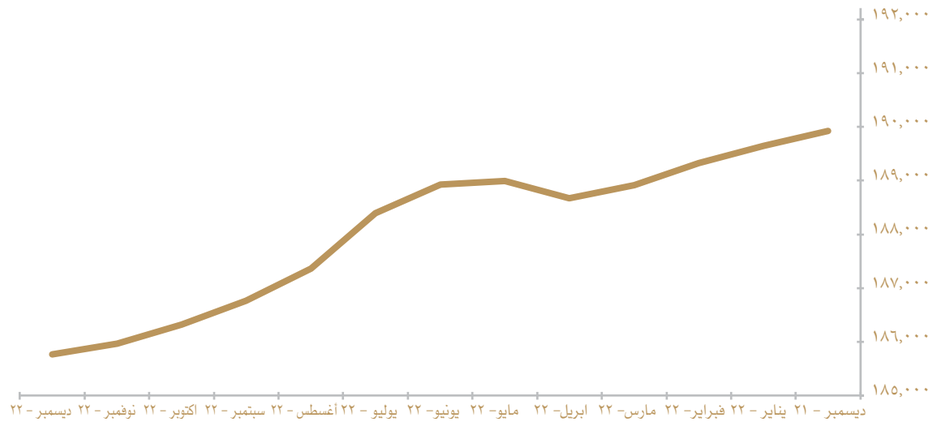

الرسم البياني (٣): عدد المساهمين

(تحليل لسجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

٥-١-٢ المساهمون الرئيسيون

بلغ عدد كبار المساهمين في مصرف الريان ممن يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر ٥٪ أو أكثر من رأس المال ثلاثة مساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. بقيت نسبة مساهمة جهاز قطر للاستثمار على حالها دون أي تغييرعن الفترة ذاتها من العام الماضي حيث بلغت ٢٠,٦٠٪ من رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وهو بذلك يعدّ المساهم الأكبر في البنك. يمتلك الجهاز أسهمه بشكل غير مباشر من خلال شركة قطر القابضة ذ.م.م. وكيانات حكومية أخرى. بلغت مساهمة محفظة القوات المسلحة الممثلة بشركة برزان القابضة ما نسبته ٧,٥١ ٪ من رأسمال البنك بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢ وهي بذلك ثاني أكبر مساهم بالبنك. أما الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية -الصندوق المدني والعسكري فقد بلغت مساهمتها ٥,٦١٪ من رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

وعليه، يملك كبار المساهمين في مصرف الريان نسبة ٣٣,٧١٪ من رأسمال البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

المساهمون الرئيسيون	التصنيف	المقر	عدد الأسهم	النسبة المئوية
*(QIA) جهاز قطر للإستثمار	حكومي	قطر	١,٩١٥,٦٣٢,٢١٥	٢٠,٦٠٪
محفظة القوات المسلحة/شركة برزان القابضة	حكومي	قطر	٦٩٨,٥٧٤,٧٨٠	٧,٥١٪
الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (الصندوق المدني والعسكري)	حكومي	قطر	٥٢١,٢٨١,٢٦٨	٥,٦١٪
		المجموع	٣,١٣٥,٤٨٨,٢٦٣	٣٣,٧١٪

الجدول (١): كبار المساهمين في المصرف حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

(مستخرج عن سجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

٥-١-٣ تركّز المساهمين

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، امتلك ٩٩ مستثمراً (يملك كل واحد منهم ١٠ مليون سهم وما فوق) ٦٦,١٠٪ من رأسمال المصرف يتوزّعون على الشكل الآتي: ٣٧ مساهماً من الأفراد و١٧ مساهمين من البنوك والمؤسسات المالية، و٣٨ مساهماً من الشركات والمؤسسات و٧ مساهمين من الهيئات الحكومية القطرية.

أما الباقون فمعظمهم من الأفراد، كل واحد منهم يملك أقل من ١ مليون سهم.

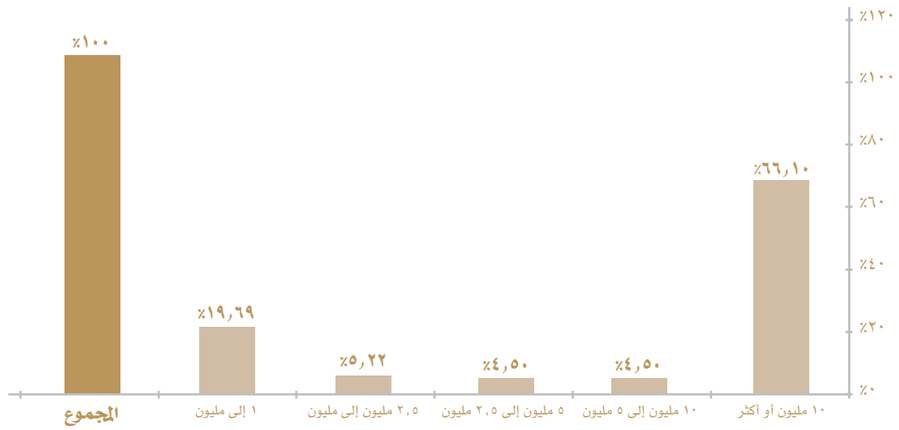

الرسم البياني (٤): تركّز المساهمين بحسب عدد الأسهم

(تحليل لسجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

المساهمون في مصرف الريان			تركّز المساهمين					
			أفراد		بنوك ومؤسسات مالية		شركات	كيانات حكومية
عدد الأسهم	المستثمرون	٪	المستثمرون	٪	المستثمرون	٪	المستثمرون	المستثمرون	٪
١٠ مليون أو أكثر	٩٩	٪٦٦,١٠	٣٧	٪٩,٠٧	١٧	٪٥,٧٩	٣٨	٧	٪٣٣,٨٠
من ٥ إلى ١٠ مليون	٦٣	٪٤,٥٠	٣١	٪٢,٠٩	٧	٪٠,٤٦	٢٥	٠	٪٠,٠٠
من ٢,٥ إلى ٥ مليون	١٢١	٪٤,٥٠	٥٩	٪٢,١١	٤	٪٠,١٥	٥٧	١	٪٠,٠٥
من ١ إلى ٢,٥ مليون	٣٢٤	٪٥,٢٢	٢١٧	٪٣,٤٠	٩	٪٠,١٦	٩٦	٢	٪٠,٠٣
أقل من ١ مليون	١٨٥,١٦٢	٪١٩,٦٩	١٨٤,٦٢٤	٪١٨,٢٢	٦٨	٪٠,٢٤	٤٦٩	١	٪٠,٠١
المجموع	١٨٥,٧٦٩	٪١٠٠	١٨٤,٩٦٨	٪٣٤,٩٠*	١٠٥	٪٦,٨*	٦٨٥	١١	٪٣٣,٨٩

*أرقام مدوّرة

الجدول (٢): تركّز المساهمين بحسب الفئات

(تحليل لسجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

٥-١-٤ أنشطة التداول

انخفض المتوسط الشهري لعدد عمليات التداول بأسهم مصرف الريان بنسبة ٢٥٪ في النصف الثاني من العام ٢٠٢٢ مقارنة بالنصف الأول وقد أتى هذا الانخفاض متماشياً للاتجاه التنازلي في السوق/بورصة قطر حيث انخفض المتوسط الشهري لعدد عمليات التداول في بورصة قطر بنسبة ٧٪ في النصف الثاني من العام ٢٠٢٢ مقارنة بالنصف الأول منه.

كما قطاع البنوك والمؤسسات المالية، فقد انخفض المتوسط الشهري لعدد عمليات التداول في قطاع البنوك والمؤسسات المالية بنسبة ١٧٪ في النصف الثاني من العام ٢٠٢٢ مقارنة بالنصف الأول منه.

متوسط عدد عمليات التداول خلال	بورصة قطر	البنوك والمؤسسات المالية	مصرف الريان
النصف الأول من العام ٢٢٠٢	٣٥٧,٥١٧	١٧٠,١٦٧	٣٤,٨٠٣
النصف الثاني من العام ٢٢٠٢	٣٣٠,٩٦٣	١٤١,٢٥٢	٢٦,١٠٨

الجدول (٣): متوسط عدد عمليات التداول (النصف الأول مقابل النصف الثاني من العام ٢٠٢٢)

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

٥-١-٥ حجم التداولات

بشكل عام، كان المتوسط الشهري لحجم التداولات بأسهم مصرف الريان في النصف الاول من العام ٢٠٢٢ مرتفع خاصة بشهر مايو شأنه شأن حجم التداولات ببورصة قطر و في قطاع البنوك والمؤسسات المالية أيضاً التي كانت الأكثر ارتفاعاً في شهر مارس ٢٠٢٢.

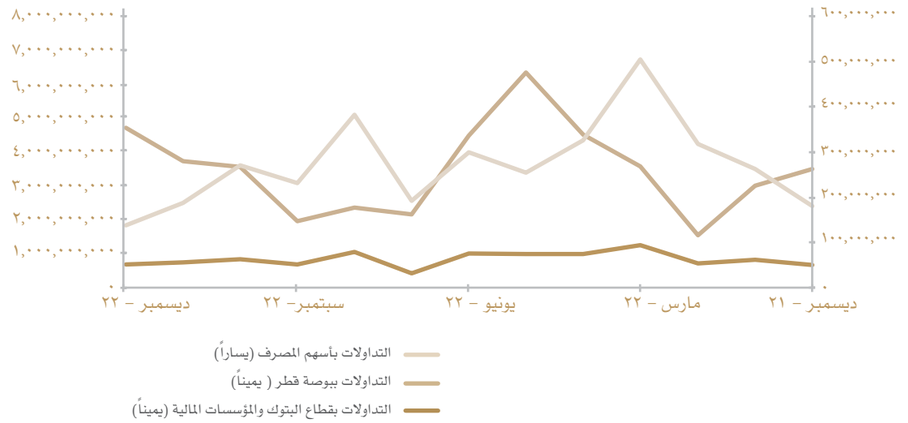

الرسم البياني (٥): حجم التداولات (بحسب عدد الأسهم)

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

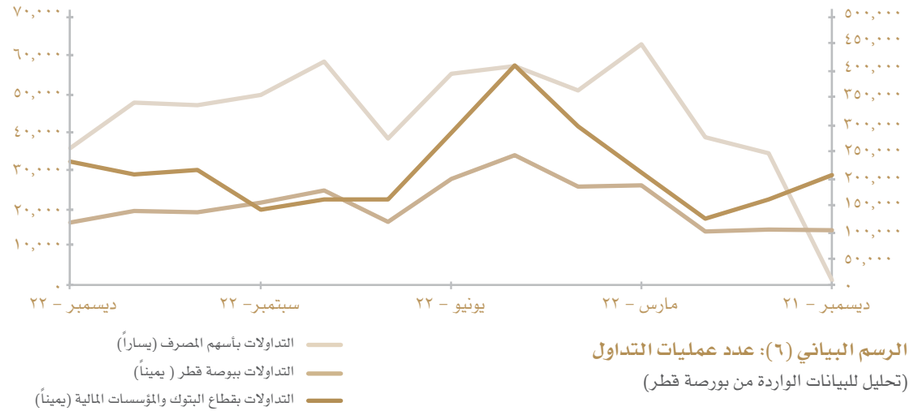

الرسم البياني (٦): عدد عمليات التداول

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

٥-١-٦ سعر السهم وتقلباته

في العام ٢٠٢٢ انخفض سعر سهم مصرف الريان بنسبة ٣١,٦ ٪ من ٤,٦٤ ريال بنهاية العام ٢٠٢١ إلى ٣,١٧ ريال بنهاية العام ٢٠٢٢ قابله انخفاض في مؤشر قطاع البنوك والمؤسسات المالية بنسبة ١٠,٧٪ وانخفاض في مؤشر بورصة قطر بنسبة ٦,٧٪.

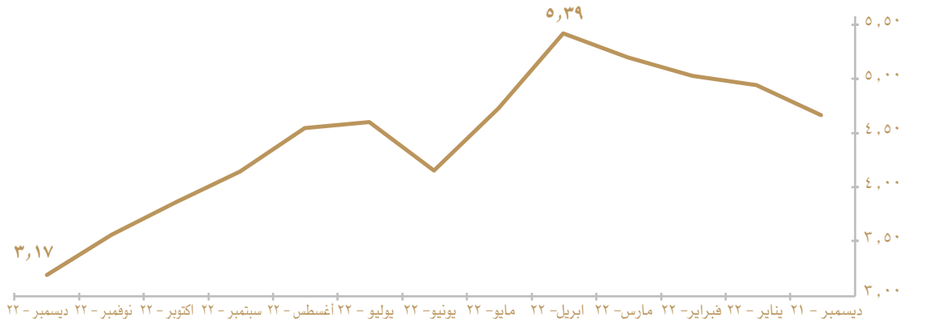

الرسم البياني (٧): سعر سهم مصرف الريان (ديسمبر ٢٠٢١ - ديسمبر ٢٠٢٢)

كانت التقلبات في سعر سهم مصرف الريان غير منتظمة بشكل عام خلال العام ٢٠٢٢ على عكس متوسط التقلبات لدى البنوك الأخرى فخلال شهري مارس ويوليو ٢٠٢٢ كانت التقلبات في سعر سهم المصرف أقل من نظرائه من البنوك في حين شهد سعر سهم مصرف الريان تلقبات أعلى من نظرائه بشكل بسيط في شهر يونيو، أكتوبر ومايو من العام ٢٠٢٢.

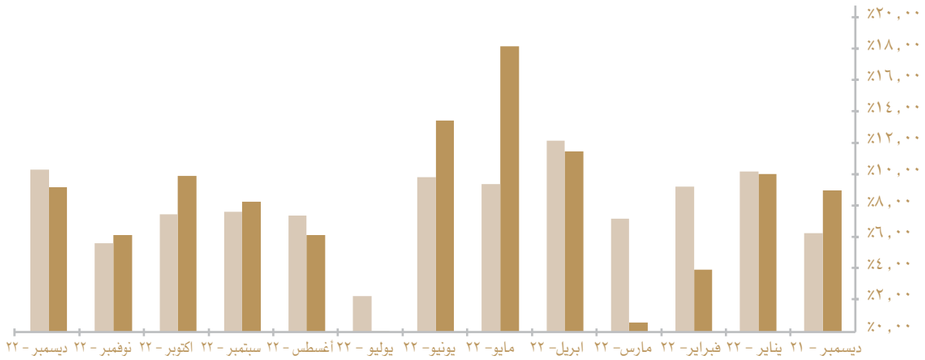

الرسم البياني (٨): تقلبات سعر السهم: مصرف الريان مقابل البنوك الأخرى المدرجة بالبورصة

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

٥-٢ التصنيف الائتماني

وفقاً لآخر تقييم في ٢٠٢٢، أكدت وكالة التصنيف الائتماني «موديز» على التصنيف الائتماني طويل الأجل للبنك عند «A1» وتصنيف على المدى القصير عند P1 مع نظرة مستقبلية «مستقرة» على الترتيب.

يعكس هذا التقييم الإئتماني العوامل الآتية :

(١) امتيازات قوية للكيانات الحكومية مما يوفر قاعدة صلبة للأصول المحلية

(٢) الرسملة العالية للمصرف

(٣) الربحية الصلبة والمستقرة

ومع ذلك، فان نقاط القوه المذكورة أعلاه تتأثر بالعوامل التالية:

(١) التركز العالي في الأصول والمطلوبات

(٢) التمويل العالي على مصادر التمويل من السوق

(٣) الضعف في جودة الأصول

فيما يلي تشكيلة المجلس للفترة الحالية (٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢) وبيان الأسهم التي يملكونها أو التي تمتلكها الجهات التي يمثلونها في المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة - قطري

- غير تنفيذي غير مستقل*
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٢١ بتعيين من جهاز قطر للاستثمار/ شركة قطر القابضة
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٠،٠٦٠
- عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١,٩١٥,٦٣٢,٢١٥سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- وزير التجارة والصناعة- دولة قطر
- عضو المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والإستثمار
- رئيس مجلس إدارة بورصة قطر
- رئيس مجلس إدارة المجلس الإستشاري لوكالة ترويج الإستثمار
- رئيس مجلس إدارة هيئة مركز قطر للمال
- عضو مجلس إدارة جهاز قطر للإستثمار
- عضو مجلس إدارة قطر للطاقة

سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني

نائب رئيس مجلس الإدارة- قطري

- رئيس اللجنة التنفيذية- عضو تنفيذي غير مستقل*
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١ ممثلاً لجهاز قطر للاستثمار/ شركة قطر القابضة
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١١,٨٠٤,٠٥١ سهماً
- عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١,٩١٥,٦٣٢,٢١٥سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، مجموعة المستثمرين القطريين
- عضو مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين
- عضو مجلس إدارة هيئة المناطق الحرة قطر
- عضو مجلس إدارة شركة فودافون قطر

السيد/ عبد الله بن ناصر المسند

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو مستقل غير تنفيذي*
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٥٠٤،٧٠٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- رئيس مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين
- رئيس مجلس إدارة شركة فودافون قطر

السيد/ تركي محمد خالد الخاطر

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو تنفيذي غير مستقل*
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠ بتعيين من الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٣٦,٧٦٠ سهماً
- عدد الأسهم المملوكة من الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٥٧,٢٩٢,٨١٩ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- رئيس الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية
- عضو مجلس إدارة شركة «Ooredoo»
- عضو مجلس إدارة، صناعات قطر

السيد/ ناصر جار الله سعيد جار الله المري

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو غير مستقل غير تنفيذي*
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠ بتعيين من القوات المسلحة القطرية (برزان القابضة)
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٠،٥٨٠سهماً
- عدد الأسهم المملوكة من القوات المسلحة القطرية (برزان القابضة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٦٩٨,٥٧٤,٧٨٠

المناصب الاخرى التي يشغلها:

- رئيس هيئة الشوؤن المالية بوزارة الدفاع
- عضو مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية
- عضو مجلس إدارة فودافون
- رئيس مجلس إدارة الريان للاستثمار

الشيخ/ علي بن جاسم آل ثاني

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو تنفيذي غير مستقل*
- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٨٣,٩٨٥,٢٨٦ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة والعضو المنتدب -الشركة القطرية للتأمين وإعادة التأمين
- مستشار الرئيس التنفيذي، جهاز قطر للاستثمار

الشيخ/ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو تنفيذي غير مستقل*
- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١,٠٠٠,٠٠٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة شركة اوريدو عمان
- رئيس الأعمال التجارية بشركة «Ooredoo»

السيد/ عبد الله أحمد المالكي الجهني

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو غير مستقل غير تنفيذي*
- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٥,١١٤,٤٧٥ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين

السيد/ طامي أحمد علي البنعلي

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو مستقل غير تنفيذي*
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١ ، دولة قطر
- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٧٦,٨٣٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- مساعد الرئيس للخدمات المساندة - ديوان المحاسبة (وكيل وزارة مساعد)

السيد/ محمد إبراهيم محمد العبد الله

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو مستقل غير تنفيذي*
- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة شركة منتجات ب.ف./العضو المنتدب
- عضو مجلس إدارة شركة منتجات هولاندا، الصين، الهند وفييتنام

السيد/ د. عبد الرحمن بن محمد الخيارين

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو مستقل غير تنفيذي*
- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١،٠٠٨،٢٤٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة شركة بروة العقارية

** تم تعريف العضو التنفيذي وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٢. تم تعريف الأعضاء المستقلين وغيرالتنفيذيين وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم ٥ لسنة ٢٠١٦ وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي النافذة وقت انتخاب أعضاء مجلس الإدارة في ١٨ مارس ٢٠٢٠ وعند وجود تعارض في التعريفات تم تطبيق تعليمات مصرف قطر المركزي.*

٤-٥ لجان المجلس

فوض مجلس الإدارة جزءاً من صلاحياته إلى عدد من اللجان وهي: اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت.

اللجنة التنفيذية:

اللجنة التنفيذية هي من أهم لجان المجلس في المصرف ويناط بها المسؤوليات الرئيسية التالية:

- مراجعة المهام الرئيسية لمجلس الإدارة ورفع التوصيات ذات الصلة
- مراجعة استراتيجية البنك ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة
- الإشراف على أعمال البنك ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة
- مناقشة وإجازة المسائل التي تقع ضمن صلاحيات مجلس الإدارة والتي تطرأ بين إجتماعات المجلس
- التوصية وإجازة المسائل المالية وفقاً لجدول الصلاحيات
- الموافقة على التمويلات والاستثمارات وفقاً لجدول الصلاحيات
- الإشراف على محفظة استمثارات البنك ورفع التوصيات للازمة لمجلس الإدارة
- الموافقة على السياسات واللوائح التي تقع خارج نطاق اللجان الاخرى أو أي تعديلات أو إضافات

تتألف اللجنة من أربعة أعضاء يترأسها سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني وعضوية كل من الشيخ علي بن جاسم آل ثاني والسيد تركي الخاطر والشيخ حمد بن ناصر آل ثاني. يعتبر رئيس وأعضاء اللجنة أعضاء تنفيذيين في البنك بحكم عضويتهم في اللجنة وفقاً لتعريف العضو التنفيذي في تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. تجتمع اللجنة عند الحاجة وفقاً لميثاقها. في العام ٢٠٢٢، عقدت اللجنة خمسة اجتماعات كما أصدرت عدداً من القرارات بالتمرير.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٢، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

أبرز أعمال وقرارات اللجنة التنفيذية خلال العام ٢٠٢٢:

- مناقشة عدد من عمليات التمويل والموافقة عليها أو التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليها
- مراجعة مختلف أنشطة البنك وأعماله ورفع التوصيات لمجلس الإدارة وفق المقتضى
- مراجعة ومتابعة الدعاوى القضائية المرفوعة من البنك على العملاء المتخلفين عن السداد واتخاذ الإجراءات اللازمة

لجنة التدقيق:

شكل مجلس الإدارة لجنة التدقيق بهدف مراجعة ومراقبة نزاهة البيانات والتقارير المالية، ونظم الرقابة الداخلية، ونظم التحكم والتحوط للمخاطر الكلية وكذلك نظام الرقابة المالية والممارسات المحاسبية والمالية للبنك وتولي كافة الأمور المتعلقة بالمدقق الخارجي والتدقيق الداخلي.

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء يترأسهم عضو مستقل غير تنفيذي وهو السيد طامي البنعلي وعضوية كل من السيد ناصر جارالله المري والسيد عبدالله المالكي الجهني وهم أعضاء غير تنفيذيين وغير مستقلين. يتمتع جميع أعضاء اللجنة بالخبرة المالية اللازمة وشؤون التدقيق. بعد الاندماج، قام المجلس بإعادة هيكلة جميع لجانه لتحسين الالتزام بالمتطلبات التنظيمية في تشكيل اللجان ومن ضمنها لجنة التدقيق حيث حرص المجلس أن يكون جميع أعضاء اللجنة غير تنفيذيين. تنتهي ولاية مجلس الإدارة الحالي في العام ٢٠٢٢ وسيراعي المجلس في دورته القادمة ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥ بأن يكون غالبية أعضاء لجنة التدقيق من المستقلين لضمان الامتثال الدائم مع قوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة وكذلك الجهات الرقابية الأخرى التي يخضع لها البنك.

على اللجنة أن تجتمع ٦ مرات بالسنة كحد ادنى وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة سبعة اجتماعات في العام ٢٠٢٢.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

نظرت اللجنة من خلال اجتماعاتها الدورية في العام ٢٠٢٢ في نظام الرقابة الداخلي والمخاطر المرافقة مع الإدارة العليا وتنظر اللجنة باستمرار في أي مسائل تتعلق بضوابط الرقابة الداخلية والمخاطر المرافقة وتتخذ الإجراءات اللازمة نحو تعزيز تلك الضوابط أو تصحيح أي خلل فيها، إن وجد. كما اجتمعت بالمدققين الخارجيين لمراجعة النتائج المالية الفصلية والختامية وبالمدققين الداخليين لمناقشة المسائل الأساسية المتعلقة بالمخاطر والرقابة ويتم التنسيق دوماً بين المدقق الخارجي والمدققين الداخليين في جميع مسائل التدقيق بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إعداد كتاب الإدارة الذي يرفع إلى المجلس/ لجنة التدقيق. كما يتم التنسيق بين اللجنة ولجنة متابعة الالتزام وإدارة المخاطر سواء من خلال التواصل خلال اجتماعات مجلس الإدارة بين أعضاء اللجنتين أو التواصل بين رئيسي اللجنتين من أجل التعاون في الإشراف على تطبيق إجراءات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية.

وفي كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٢، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

أبرز أعمال وقرارات لجنة التدقيق خلال العام ٢٠٢٢:

- مراجعة ومناقشة تقرير المدققين المستقلين بشأن مراجعة نظام الرقابة الداخلية والبيانات المالية المرحلية وتقرير تدقيق البيانات الختامية للعام ٢٠٢٢ بما في ذلك كتاب الإدارة
- مراجعة ومناقشة البيانات المالية المرحلية والختامية للعام ٢٠٢٢ والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليها
- مراجعة وتعزيز الرقابة الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك مراجعة التقرير السنوي للإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية والتوصية لمجلس الإدارة باعتماده
- مراجعة اتفاقية التعاقد مع المدقق الخارجي للعام ٢٠٢٢ واعتمادها بناء على تفويض الجمعية العامة
- مناقشة خطة التدقيق الخارجي للعام ٢٠٢٢ والموافقة عليها
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والتقرير السنوي للتدقيق الداخلي عن أنشطة ونتائج التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية ونظام التحكم بالمخاطر للعام ٢٠٢٢ واتخاذ الإجراءات المناسبة بحسب المقتضى
- مراجعة واعتماد منهجية تقييم المخاطر التي تستند إليها عملية التدقيق الداخلي للمجموعة لعام ٢٠٢٢
- الموافقة على استراتيجية وخطة التدقيق الداخلي للعام ٢٠٢٢
- مراجعة عروض شركات التدقيق والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح المدقق الخارجي للعام ٢٠٢٣
- مراجعة عدد من السياسات المحاسبية وسياسات التدقيق والموافقة عليها
- مراجعة عدد من السياسات بتكليف من مجلس الإدارة ورفع التوصيات اللازمة
- مراجعة عملية تقييم سعر الشراء والشهرة الناتجة عن عملية الاندماج بين مصرف الريان وبنك الخليجي ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة
- مراجعة الإفصاحات السنوية عن عدم تضارب المصالح للمدققين الداخليين
- مراجعة المخصصات والتحصيلات لعام ٢٠٢٢
- إجراء تقييم الأداء السنوي المستقل لرئيس جهاز التدقيق الداخلي للمجموعة
- الإشراف المجمّع على مسائل التدقيق الداخلي على مستوى الشركات التابعة

لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام

شكل مجلس الإدارة لجنة خاصة لإدارة المخاطر ومتابعة الالتزام بهدف مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته الإشرافية في تقييم وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك ولاعتماد الإطار التنظيمي للمخاطر وقابلية تحمل المخاطر وكل ما يتعلق بمخاطر البنك من استراتيجيات وسياسات ولوائح داخلية.

تضطلع اللجنة أيضاً بمهام الإشراف على متابعة الالتزام والامتثال بكافة الأنظمة ومتطلبات السياسات الداخلية وضمان وضع وتطبيق الإجراءات الفاعلة والملائمة لإرساء ثقافة الامتثال على مستوى البنك والالتزام بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال وكذلك وضع السياسات والمعايير والضوابط الخاصة بمتابعة الالتزام على مستوى المجموعة ككل والإشراف على تطبيقها.

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء غالبيتهم من المستقلين وغير التنفيذيين يترأسهم السيد تركي الخاطر (تنفيذي) وعضوية كل من السيد محمد العبدالله (عضو مستقل وغير تنفيذي) والسيد عبدالرحمن الخيارين (عضو مستقل وغير تنفيذي). على اللجنة أن تجتمع ٤ مرات بالسنة كحد ادنى وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات فعلاً في العام ٢٠٢٢.

يحضر كل من الرئيس التنفيذي ورئيس قطاع المخاطر للمجموعة ورئيس إدارة متابعة الالتزام للمجموعة جميع اجتماعات لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام حيث يقومان برفع تقاريرهما الدورية إلى اللجنة لمراجعتها ومناقشتها.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٢، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها. كما يتم التنسيق بين اللجنة ولجنة التدقيق سواء من خلال التواصل خلال اجتماعات مجلس الإدارة بين أعضاء اللجنتين أو التواصل بين رئيسي اللجنتين من أجل التعاون في الإشراف على تطبيق إجراءات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية.

أبرز أعمال وقرارات لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام خلال العام ٢٠٢٢:

- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والسنوية عن متابعة الالتزام واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والسنوية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة ومناقشة النسب الإشرافية والتجاوزات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها متى اقتضى الحال

- مراجعة ومناقشة الخطة السنوية لإدارة متابعة الالتزام والموافقة عليها
- المصادقة على علاقات العمل مع الأشخاص السياسيين وممثلي المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية لإدارة المخاطر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر قابلية تحمّل المخاطر وتطورات المحفظة الائتمانية والمخصصات والخسائر الائتمانية والمتعثرات والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر الأمن وإدارة استمرارية الأعمال واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها متى اقتضى الحال
- مراجعة اقتراحات شطب الديون والموافقة عليها وفقاً لجدول صلاحياتها
- مراجعة نتائج اختبارات الضغط الدورية واعتمادها تمهيداً لرفعها إلى المصرف المركزي
- متابعة خطة رأس المال والإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP) لعام ٢٠٢٢
- المراجعة السنوية لسقوف الانكشافات الائتمانية على الدول والمصادقة عليها
- مراجعة آخر المستجدات حول القوانين وتعليمات الهيئات الرقابية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة وتعديل سياسات المخاطر وسياسات متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال
- الإشراف المجمّع على مسائل المخاطر والالتزام على مستوى الشركات التابعة
- إجراء تقييم الأداء السنوي المستقل لرئيس قطاع المخاطر للمجموعة ورئيس إدارة الالتزام للمجموعة

لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

أنشأ مجلس الإدارة لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وأوكل إليها النظر في كافة مسائل الموارد البشرية وبرامج المكافآت والتعويضات والترشيحات والحوكمة ضمن البنك. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء جميعهم من المستقلين. يترأس اللجنة السيد عبدالله المسند إلى جانب عضوية كل من السيد محمد العبدالله والسيد عبدالرحمن الخيارين. على اللجنة أن تجتمع مرتين بالسنة كحد أدنى وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة اجتماعين في العام ٢٠٢٢ للنظر في مختلف المواضيع التي تدخل ضمن نطاق صلاحياتها.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٢، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

أبرز أعمال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت خلال العام ٢٠٢٢:

- مراجعة وتأكيد نتائج الأهداف المحققة والمقررة ضمن بطاقة قياس الأداء العام للبنك
- المراجعة السنوية لسياسة ومنهجية الحوافز والمكافآت والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على اقتراح توزيع المكافآت السنوية للموظفين على مستوى المجموعة للعام ٢٠٢٢
- مراجعة سياسات مختلفة للموارد البشرية والحوكمة والموافقة عليها
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على بعض التعيينات في الإدارة العليا
- إجراء التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة واللجان والمراجعة السنوية لسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت المجلس والتوصية لمجلس الإدارة بهذا الخصوص
- التوصية لمجلس الإدارة والجمعية العامة بالمكافآت السنوية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية
- إجراء التقييم السنوي للأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على تقرير الحوكمة
- مراجعة واعتماد لائحة المطلعين على المعلومات الجوهرية
- مراجعة سياسة منح التمويلات للموظفين
- مراجعة تقرير المدقق الخارجي حول التزام مصرف الريان بتعليمات الحوكمة واتخاذ الإجراءات اللازمة
- مراجعة وتحديث لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والتوصية لمجلس الإدارة والجمعية العامة بالموافقة عليها
- فتح باب الترشيحات لعضوية مجلس الإدارة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥ والإشراف على عملية الترشيحات
- فتح باب الترشيحات لعضوية هيئة الرقابة الشرعية للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥ ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة

٥-٥ الاجتماعات والحضور

يضع جميع أعضاء مجلس الإدارة خبراتهم ومهاراتهم في خدمة البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة وذلك جلي من خلال نسبة الحضور المنتظمة للاجتماعات كما يشارك الأعضاء إلى جانب الرئيس، بمن فيهم رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس، في الجمعيات العمومية للاطلاع والرد على استفسارات السادة المساهمين. في العام ٢٠٢٢، عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات بمعدل ثلاث ساعات لكل اجتماع.

فيما يلي تواريخ انعقاد اجتماعات المجلس واللجان وحضور الأعضاء:

الجهة	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت	لجنة التدقيق	لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام
عدد الاجتماعات وتاريخها	٦ اجتماعات في ٢٠٢٢: • ٢٧ يناير ٢٠٢٢ • ٢٧ أبريل ٢٠٢٢ • ٢١ يوليو ٢٠٢٢ • ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢ • ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢ • ١١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥ اجتماعات في ٢٠٢٢: • ٢٤ مارس ٢٠٢٢ • ١٠ أبريل ٢٠٢٢ • ٢٦ يونيو ٢٠٢٢ • ٩ أكتوبر ٢٠٢٢ • ٧ سبتمبر ٢٠٢٢	اجتماعين في ٢٠٢٢: • ٢٦ يناير ٢٠٢٢ • ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢	٧ اجتماعات في ٢٠٢٢: • ٢٧ يناير ٢٠٢٢ • ٨ مارس ٢٠٢٢ • ٢٧ أبريل ٢٠٢٢ • ٢١ يوليو ٢٠٢٢ • ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢ • ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢ • ١١ ديسمبر ٢٠٢٢	٤ اجتماعات في ٢٠٢٢: • ٢٤ يناير ٢٠٢٢ • ٢٤ أبريل ٢٠٢٢ • ٢٠ يوليو ٢٠٢٢ • ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢
الحضور					
سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني- رئيس مجلس الإدارة	٦/٥	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني – نائب الرئيس	٦/٦	٥/٥	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
سعادة السيد عبدالله بن ناصر المسند	٦/٣	غير منطبق	٢/٢	غير منطبق	غير منطبق
سعادة السيد تركي الخاطر	٦/٥	٥/٣	غير منطبق	غير منطبق	٤/٤
سعادة الشيخ علي بن جاسم آل ثاني	٦/٦	٥/٥	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
سعادة السيد عبدالله أحمد المالكي الجهني	٦/٦	غير منطبق	غير منطبق	٧/٧	غير منطبق
سعادة السيد ناصر جارالله المري	٦/٦	غير منطبق	غير منطبق	٧/٧	غير منطبق
سعادة الشيخ ناصر بن حمد آل ثاني	٦/٥	٥/٥	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
سعادة السيد طامي البنعلي	٦/٦	غير منطبق	غير منطبق	٧/٧	غير منطبق
سعادة السيد محمد العبدالله	٦/٦	غير منطبق	٢/٢	غير منطبق	٤/٤
سعادة السيد عبدالرحمن الخيارين	٦/٦	غير منطبق	٢/٢	غير منطبق	٤/٤

٥-٦ الإدارة العليا واللجان الإدارية

٥-٦-١ الفريق الإداري

يعيّن مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف الريان وجميع المدراء في مناصب الإدارة العليا التابعة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة أو لمجلس الإدارة. يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة تنفيذ إستراتيجية المصرف، وإدارة الأعمال والأنشطة اليومية للبنك. ويرفع الرئيس التنفيذي تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة ويبقي المجلس على علم تام بجميع الجوانب الرئيسية لأداء الأعمال. يساند الرئيس التنفيذي فريق عمل يتوزع على إدارات رئيسية تتمتع بأهداف إستراتيجية واضحة لضمان النمو المستدام للبنك بالإضافة إلى اللجان الإدارية ذات الأدوار والمسؤوليات المحددة. يمكن الاطلاع على أبرز أعمال وأنشطة الفريق الإداري خلال العام ٢٠٢٢ من خلال مراجعة الأقسام الخاصة بمختلف إدارات البنك في التقرير السنوي الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند.

وفيما يلي طاقم الإدارة العليا لمصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

فهد بن عبدالله آل خليفة

الرئيس التنفيذي للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٥٦،٠٦٠ آلاف سهم

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس ادارة بنك الريان - بريطانيا
- عضو مجلس إدارة الخليجي فرنسا
- عضو مجلس إدارة أكاديمية قطر للمال والأعمال

حمد الكبيسي

رئيس قطاع الموارد البشرية للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤،٧٠٠

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

عمر العمادي

رئيس قطاع المخاطر للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

محمد العمادي

رئيس قطاع الأعمال للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٢،٧٢٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس إدارة أكاديمية قطر (مؤسسة قطر)
- عضو لجنة البنوك والاستثمارات في غرفة تجارة قطر

ستيوارت رينيه

رئيس قطاع العمليات للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

رونان دودجسن

رئيس قطاع الشؤون المالية للمجموعة بالإنابة

مساعد المدير العام، الإستراتيجية والمشاريع

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

طاهر بيرزاده

المدير العام، الخزينة والمؤسسات المالية للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

إيمان النعيمي

مساعد المدير العام، الإتصال المؤسسي

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٠،٧٠٠

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

معتز دعنا

المدير العام، مراقبة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

عادل عطية

المدير العام، التدقيق الداخلي للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

فوزي صيام

مساعد المدير العام، التدقيق الشرعي

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

عبد المنعم الحسن

المدير العام، المستشار القانوني للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

٥-٦-٢ اللجان الإدارية

هناك عدة لجان إدارية على الشكل الآتي:

- اللجنة الإدارية التنفيذية للمجموعة: تدعم الرئيس التنفيذي والإدارة العليا في عملية صنع القرار، واستعراض التطورات بالأعمال، وإدارة العمليات اليومية للبنك، ومناقشة الأمور الإستراتيجية للمجموعة وصياغة التوصيات لمجلس الإدارة أو لجانه المختصة.
- لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة: تدعم الرئيس التنفيذي والإدارة العليا في إدارة وتحقيق الاستفادة المثلى من الأصول، والخصوم، وهيكل رأس المال في مجموعة مصرف الريان ضمن حدود المخاطر والعمليات المنصوص عليها في سياسات المجموعة.
- لجنة الائتمان والاستثمار الإدارية:مفوّضة بصلاحية الموافقة على مختلف أنواع صفقات الائتمان والتسهيلات والاستثمارات والبرامج الخاصة بالمنتجات الائتمانية وفقاً لجدول الصلاحيات المناطة بها
- لجنة المخاطر للمجموعة: تسعى للحفاظ على فعالية الإدارة والإشراف على أداء المخاطر للمجموعة، ومتابعة تنفيذ إطار الرقابة الداخلية، ومراقبة تنفيذ خطة استمرارية الأعمال واتخاذ القرارات ورفع التوصيات المناسبة للمساعدة في الحد من المخاطر التشغيلية.
- لجنة تسيير شؤون الأمن: مسؤولة عن الإشراف على كافة المسائل المتعلقة بشؤون الأمن.
- لجنة تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات: تعنى هذه اللجنة بإدارة ومتابعة كافة مسائل النظم الآلية والتقنيات على مستوى مجموعة المصرف.
- لجنة التحقيقات الخاصة للمجموعة: تم تشكيل هذه اللجنة لتكون ذراعاً استشارياً مستقلاً للرئيس التنفيذي في التحقيقات التي تجري حول أي عمليات احتيال أو أفعال مشبوهة قد يتعرض لها البنك.
- لجنة المناقصات للمجموعة: تعنى هذه اللجنة بإدارة المناقصات وعمليات المشتريات التي يطلقها البنك
- لجنة الاستدامة البيئية والشؤون الاجتماعية والحوكمة: مسؤولة عن تطبيق إطار الاستدامة البيئية والشؤون الاجتماعية والحوكمة للمصرف

يمكن الاطلاع على كامل منظومة البنك ضمن الهيكل التنظيمي للمجموعة أدناه;

٥-٧ الهيكل التنظيمي للمجموعة

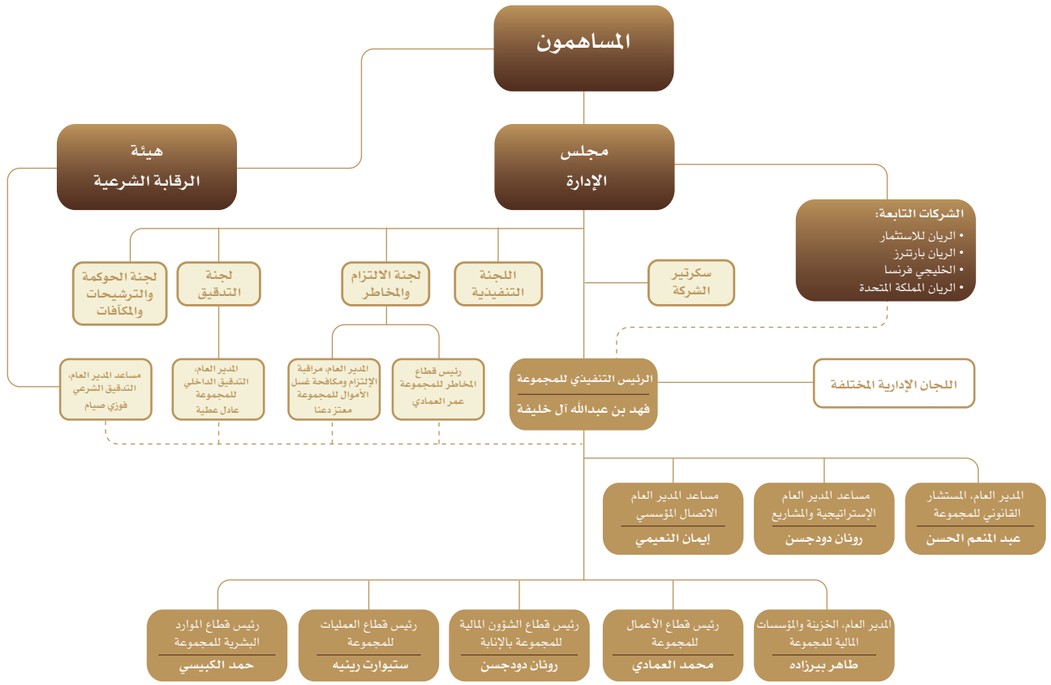

٥-٨ المكافآت والحوافز

سياسة مكافآت مجلس الإدارة

فيما يلي السياسة التي تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التي نعرضها لإقرارها من قبل الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير علماً بأنه لم يطرأ عليها تغيير جوهري مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي:

١- يجب أن تكون مكافآت مجلس الإدارة مطابقة لمعايير السوق وتأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقيم وزناً للمخاطر

٢- يجب أن ترتبط مكافآت مجلس الإدارة بنتائج تقييم الأداء الكلي والفردي لمجلس الإدارة بدون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة

٣- تتألف مكافآت مجلس الإدارة من المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان وتكون جميع المكافآت ضمن السقوف والضوابط المحددة في القوانين والأنظمة ذات الصلة

٤- لمجلس الإدارة أن يضع لائحة داخلية تنظم مصاريف ونفقات المجلس وبدلات الحضور ويجوز دفع بدل حضور اجتماعات المجلس واللجان مباشرة بعد كل اجتماع مع مراعاة سقوف المبالغ المقررة في البند ٥ أدناه ولا يدفع بدل الحضور لأي عضو يحضر بالوكالة على أن يُعرض مجموع ما تقاضاه الرئيس وأعضاء المجلس كبدلات حضور خلال السنة المالية على الجمعية العامة لإقراره وفقاً للبند ٧ أدناه وفي حال عدم موافقة الجمعية على بدلات الحضور لمجلس الإدارة أو لعضو معيّن يُلزم المجلس مجتمعاً أو ذلك العضو المعيّن، بحسب الأحوال، برد ما دُفع لهم من مبالغ كبدل حضور خلال السنة المعنية

٥- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة الواحد أن يحصل على ما يزيد عن مبلغ ٢ مليون ريال وهو مجموع ما يجب أن يتقاضاه كحد أقصى عن كافة أعماله خلال السنة بما في ذلك المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان وبدل مصاريف ونفقات عمله وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يزيد مجموع مكافآت أعضاء المجلس عن ٥٪ من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين

٦- تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت مراجعة أداء مجلس الإدارة وبناء على نتائج المراجعة ترفع توصيتها للمجلس والرئيس حول المكافآت المقترحة بعد تأكدها من أنها تستوفي الأسس المحددة في هذه السياسة ولرئيس مجلس الإدارة البت في أي تحفظ أو تضارب للمصالح قد ينشأ حول هذا الموضوع قبل عرضه على الجميعة العامة

٧- يعرض مجموع مكافآت مجلس الإدارة بما فيها المكافآت السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان والتي يتم تحديدها وفقاً للسياسة اعلاه على الجمعية العامة السنوية لإقرارها

٨- لا يجوز صرف مكافآت مجلس الإدارة إلا بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها

٩- تصرف المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون أشخاص معنوية/شركات في مقاعد مجلس الإدارة في حسابات الشركات/الجهات التي يمثلونها وليس في حساباتهم الخاصة ما لم يحصلوا على عدم ممانعة كتابية من الجهات التي يمثلونها

١٠- يجب الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في البيانات المالية المدققة كما يجب الإفصاح عن جميع المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك المكافآت السنوية وبدلات حضور الاجتماعات وأي بدل من المصاريف أو النفقات التي يدفعها البنك لعضو مجلس الإدارة بحكم عمله في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والمادة (٣٩) من النظام الأساسي للبنك وتدقيقه وتوقيعه من قبل المدقق الخارجي وأن يكون الكشف متوفراً قبل أسبوع من الموعد المقرر للجمعية العامة السنوية

١١- في حال عدم تحقيق أرباح كافية في عام معيّن لإجراء توزيعات أرباح أو في حال تحقيق خسارة، للجمعية العامة أن تقرر منح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة من عدمه وفقاً للقانون ومع مراعاة الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المعنية

١٢- تعرض هذه السياسة على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

المبلغ المقترح لمكافآت مجلس الإدارة للعام ٢٠٢٢:

قام مجلس الإدارة باقتراح مبلغ المكافآت وفقاً للسياسة أعلاه. للاطلاع على إجمالي المكافآت المقترحة للعام ٢٠٢٢ يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ تحت الإيضاح رقم (٣٨) بعنوان «مكافأة وأتعاب مجلس الإدارة وأتعاب حضور الاجتماع» الواردة بنهاية التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والتي تنتظر موافقة الجمعية السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير للمصادقة عليها. للاطلاع على المكافآت المدفوعة في السنوات السابقة يرجى مراجعة محاضر الجمعيات العامة المتوفرة على الموقع الإلكتروني لمصرف الريان.

هذا ويمكن للسادة المساهمين الاطلاع على الكشف التفصيلي بجميع المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة والمكافآت المقترحة للعام ٢٠٢٢ والمعد وفقاً للمادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والمادة (٣٩) من النظام الأساسي للبنك وذلك قبل أسبوع من الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة في مكتب الأمانة العامة لمجلس الإدارة، في مقرّ البنك الكائن في الدوحة - قطر، شارع العد الشرقي ٦٩، منطقة مارينا ٤٠، مدينة لوسيل، الطابق ٢٣ مصطحبين معهم كشف حساب محدث بالأسهم المملوكة في المصرف لا يقل تاريخه عن أسبوع واحد من بورصة قطر/ شركة قطر للإيداع المركزي يثبت ملكيتهم بالبنك وصورة عن البطاقة الشخصية (إذا كان المساهم شخص طبيعي) أو صورة عن السجل التجاري وبطاقة المنشأة وكتاب تفويض موقع من المفوضين بالتوقيع على السجل التجاري وبطاقة المنشأة (إذا كان المساهم شخص معنوي/شركة).

سياسة مكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك

فيما يلي سياسة مكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك التي نعرضها لإعادة إقرارها من قبل الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير علماً بأنه لم يطرأ عليها تغيير جوهري مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي:

١- يتكون برنامج الحوافز والمكافآت في المصرف من أربعة عناصر أساسية هي: الراتب الأساسي والبدلات والمزايا والمكافأة السنوية

٢- تحدد الرواتب والبدلات والمزايا وفقاً لمعايير السوق والمتطلبات التنظيمية وبما يحافظ على التنافسية

٣- أما المكافأة السنوية فتكون تقديرية بالكامل وتدفع بنهاية كل عام إذا استحقت ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقيم وزناً للمخاطر وترتبط ارتباطاً مباشراً بنتائج تقييم الأداء العام للبنك والأداء الفردي للموظفين بدون أي تعويل على أي عوامل أخرى كالتمييز على أساس العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة

٤- تحدد لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة منهجية احتساب مكافآت الإدارة والموظفين ويعاونها في وضعها ومراجعتها، عند الضرورة، إحدى الجهات الاستشارية المستقلة والمتخصصة بمجال الموارد البشرية. المنهجية المعتمدة هي تحديد نسبة تتراوح بين ١٪ إلى ٦,٥٪ من صافي الإيرادات على حسب الحاصل النهائي الذي يتم تسجيله في بطاقة تقييم الأداء المتوازن لتوزيعها كمكافآت سنوية على الموظفين والإدارة التنفيذية العليا. بحيث تقوم لجنة المكافآت بناء على المنهجية أعلاه بتحديد المبلغ الإجمالي المقترح توزيعه كمكافآت سنوية والموافقة عليه وفقاً لمؤشرات الأداء والحاصل النهائي لبطاقة تقييم الأداء. تستند تلك المنهجية على تقييم الأداء حيث أن المكافأة الفردية التي يحصل عليها أي موظف تحدد وفقاً للنتيجة التي يحققها في عملية تقييم أدائه الفردي وتقييم أداء الإدارة أو القسم الذي ينتمي إليه وكذلك تقييم الأداء الكلي للبنك والإنجازات التي يحققها خلال العام

٥- يتم اعتماد نظام بطاقة تقييم الأداء المتوازن أو ما يُعرف بـ Balanced Scorecard لتقييم الأداء العام للبنك وأداء مختلف إداراته وأقسامه والعاملين فيه ويقوم هذا النظام على وضع أهداف توازن بين الأرباح المتوقعة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة المولدة لتلك المخاطر ومدى التزام البنك بتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية

٦- عند بداية كل عام، يضع مجلس الإدارة عدداً من الأهداف الاستراتيجية للبنك المالية وغير المالية يحددها ويوافق عليها في بطاقة تقييم الأداء المتوازن ويتم على أساسها تحديد أهداف كل إدارة وقسم في البنك وأهداف الرئيس التنفيذي وكل عضو في الإدارة العليا وصولاً إلى كل موظف وتحويلها إلى مؤشرات رئيسية للأداء قابلة للقياس والتقييم

٧- يتم بشكل دوري متابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة في بطاقة تقييم الأداء المتوازن ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة وفي نهاية كل عام يتم تدقيق البطاقة والنتائج النهائية المحققة ضمنها من قبل إدارة التدقيق الداخلي

٨- ترفع النتائج المدققة للبطاقة مرفقاً به اقتراح المكافآت السنوية المحتسب وفقاً للمنهجية المذكورة إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة للنظر فيه والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليه

٩- بعد مصادقة المجلس على اقتراح المكافآت السنوية، يتمّ إعداد المكافآت الفردية وفقاً للمنهجية المذكورة وتجري مراجعتها والموافقة عليها، بحسب الأحوال، من قبل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية للمجموعة ورئيس كل إدارة كما يكون منطبقاً

١٠- تحتسب المكافأة السنوية للموظف بالتناسب مع فترة الخدمة التي يكون أمضاها في البنك خلال السنة المعنية ولا يستحق الموظف أي مكافأة سنوية إذا تم الاستغناء عن خدماته قبل فترة محددة من موعد صرف المكافآت السنوية كما يتعين على الموظف إعادة المكافأة السنوية التي يكون حصل عليها إذا ما استقال خلال فترة محددة بعد صرف المكافأة له

١١- لا تصرف المكافآت السنوية لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا إلا بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها

١٢- تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت تقييم ومراجعة البيئة العامة للمكافآت والحوافز بالبنك وهيكلية برنامج المكافآت والإنفاق الكلي بهذا الخصوص لضمان ملاءمته للأغراض الموضوعة من أجلها والمنافسة بالسوق والتزامه بالمستجدات الرقابية الحاصلة وذلك عند نهاية كل سنة أو كلما اقتضى الأمر ولها في سبيل ذلك الاستعانة بأي جهة استشارية مستقلة من ذوي الخبرة والتخصص

١٣- يُفصح عن مكافآت الإدارة التنفيذية العليا في البيانات المالية المدققة

١٤- تعرض هذه السياسة على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

مبلغ مكافآت الإدارة التنفيذية العليا للعام ٢٠٢٢:

قام مجلس الإدارة بالموافقة على مكافآت الإدارة التنفيذية العليا عن العام ٢٠٢٢ وفقاً للسياسة أعلاه. للاطلاع على إجمالي مكافآت الإدارة التنفيذية العليا للعام ٢٠٢٢ يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ تحت الإيضاح رقم (٣٨) بعنوان «تعويضات مدفوعة لكبار موظفي الإدارة»الواردة بنهاية التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والتي تنتظر موافقة الجمعية السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير للمصادقة عليها.

٥-٩ الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

تشكل الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من أنشطة إدارات الأعمال وعمل إدارات الدعم في مصرف الريان. تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة والنهائية لوضع ضوابط سليمة للرقابة الداخلية ومراجعة فعاليتها. ويعتبر تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية مسؤولية جوهرية تقع على عاتق الإدارة والموظفين وتشمل تطبيق السياسات اللازمة والإجراءات وفصل السلطات وإجراء تقييم دوري للضوابط لإدارة المخاطر إدارة شاملة على مستوى المجموعة ككل. ولهذه الغاية، تم إرساء نظام للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بهدف حماية أعمال وعمليات البنك ضد السلوك المسيء، والاحتيال، وعدم الكفاءة، وضمان الدقة والالتزام في العمليات، وضمان الامتثال للأنظمة والسياسات المعتمدة، وتقييم مستوى الأداء في جميع إدارات البنك وشركاته التابعة.

المكونات الرئيسية للرقابة الداخلية

١- لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والمستقلة عن الإدارة العليا

٢- هيئة الرقابة الشرعية المعيّنة من الجمعية العامة للمساهمين

٣- إدارة التدقيق الداخلي المستقلة المسؤولة مباشرة أمام لجنة التدقيق

٤- الإدارات الأخرى للرقابة الداخلية وتشمل (١) إدارة متابعة الالتزام ووحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب المسؤولة مباشرة أمام لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة؛ (٢) إدارة المخاطر للمجموعة المسؤولة مباشرة أمام لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ؛ (٣) إدارة الشؤون القانونية؛ (٤) إدارة التدقيق الشرعي المسؤولة مباشرة أمام هيئة الرقابة الشرعية

٥- تقرير مستقل إلى المساهمين بناء على متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية حول تقييم كفاية وملاءمة تصميم وفعالية تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والالتزام بقوانين الحوكمة

٦- إدارة خاصة للشؤون المالية وتشمل التخطيط المالي ووحدة الرقابة المالية

٧- التقاريرالدورية المرفوعة من إدارة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق بخصوص المسائل المتعلقة بالتدقيق

٨- التقاريرالدورية المرفوعة من إدارات متابعة الالتزام وإدارة المخاطر إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بخصوص المسائل المتعلقة بالمخاطر والالتزام

٩- تقرير هيئة الرقابة الشرعية الذي يرفع سنوياً مباشرة إلى الجميعة العامة

١٠- سياسات البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة

١١- تقديم تقارير شهرية للرئيس التنفيذي حول التقدم المحرز في معالجة مسائل الضوابط الرقابية

١٢- الإجراءات واللوائح التنفيذية المعتمدة من الإدارة العليا

١٣- هيكل تفويض الصلاحيات المعتمد من مجلس الإدارة

١٤- التواقيع المزدوجة المطلوبة للعمليات والصفقات الكبيرة والمهمة

١٥- الهيكل التنظيمي المعتمد لكل إدارة من إدارات البنك وتطبيق مبدأ فصل المسؤوليات

١٦- نظام آلي مركزي يعززالضوابط في الأنشطة المصرفية الأساسية

١٧- تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية

١٨- خطة استمرارية الأعمال والاختبارات الدورية لها

١٩- الخطة الداخلية والسياسات الخاصة بإدارة المخاطر، وإدارة متابعة الالتزام ، وإدارة الشؤون القانونية، والحوكمة

٢٠- آلية محكمة لوضع السياسات تلزم مراجعتها من قبل جميع إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها وذلك لضمان تضمينها الضوابط اللازمة

٢١- توثيق الوصف الوظيفي لجميع الموظفين

لمزيد من التفاصيل حول إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، يرجى مراجعة القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي أدناه الذي يشكل تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند جزءاً لا يتجزأ منه.

٥-١٠ تقييم الالتزام بتطبيق إطار عمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

وضع مصرف الريان إطار عمل فعال وراسخ لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية ومتابعة الالتزام بهدف تحديد وإدارة المخاطر، ويستند هذا الإطار إلى أسس رقابية فعالة ومتماسكة مطبقة على مستوى البنك بشكل عام.

وتقع مسؤولية وضع الضوابط الداخلية والإطار التنظيمي لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية على عاتق الإدارة بالمقام الاول، ويتولى مجلس الإدارة الإشراف على تطبيقها بشكل فعّال. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات دورية مستقلة للمخاطر والضوابط الموضوعة لمواجهتها وترفع تقاريرها بهذا الشأن إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب مما يساعد على تخفيف حدّة تلك المخاطر ومن آثارها السلبية على الأعمال.

يساهم الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية في دعم البنك على تحقيق أهدافه الإستراتيجية المنشودة، كما يضمن التزام البنك بالقوانين والأنظمة المعمول بها ويشكل جزءاً مكملاً للخطط الإستراتيجية للبنك وسياساته وآليات عمله، ويخفف من خطر تكبّد خسائر مالية غير متوقعة أو الإضرار بسمعة البنك.

وضع المصرف هيكلية شاملة للرقابة الداخلية تتوزع على ثلاثة مستويات مختلفة للدفاع:

- مستوى الدفاع الأول: ويتضمن إدارات الأعمال وإدارة العمليات - الذين يقومون بتحديد المخاطر ورفع التقارير بشأنها ؛
- مستوى الدفاع الثاني: ويشمل إدارة المخاطر وإدارة متابعة الالتزام والشؤون القانونية والتدقيق الشرعي. وتضمن هذه الإدارات مزاولة

البنك لأنشطته ضمن حدود المخاطر الملائمة وتحت سقف تعليمات مجلس الإدارة وتوجيهاته كما تضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية والشرعية المعمول بها.

– مستوى الدفاع الثالث: ويشمل إدارة التدقيق الداخلي التي تقوم بمراجعات وتقييمات دورية لضمان كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية بما في ذلك أطر عمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة

وعليه فإن الهيكلية أعلاه التي تجمع بين الضوابط الموضوعة من قبل الإدارة وعمل إدارة التدقيق الداخلي يضمن التزام البنك بمعايير الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية في كافة الأوقات.

وقد أظهرت النتائج وفقاً لآخر تقييم للرقابة الداخلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أن الإجراءات والآليات المعمول بها على مستوى الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر تعمل بشكل جيد ولا توجد مخاطر ذات طبيعة غير اعتيادية قد تهدد المركز المالي للبنك.

٥-١١ تقرير الإدارة حول الرقابة الداخلية على البيانات المالية

إن مجلس إدارة مصرف الريان ش.م.ع.ق. («البنك») وشركاته التابعة الموحدة («المجموعة») مسؤول عن إنشاء والاحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية كافية على البيانات المالية (ICOFR). إن رقابتنا الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية تم تصميمها لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمصداقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للبنك لأغراض التقارير الخارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

لقد أجرينا تقييمًا للتصميم والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية على مستوى المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بناءً على الإطار والمعيار المتكامل للرقابة الداخلية – الإطار المتكامل (٢٠١٣) – الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات («COSO») وعلى السياسة المعتمدة للمجموعة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

قامت شركة ديلويت اند توش الشرق الأوسط، وهي شركة محاسبية مستقلّة عامة ومسجّلة، بأعمال التدقيق وإصدار تأكيد معقول على تقييمنا حول نظام الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

المخاطر في التقارير المالية

تكمن المخاطر الرئيسية في التقارير المالية إما من عدم عرضها بصورة حقيقية وعادلة بسبب أخطاء ناشئة عن خطأ أو احتيال، أو بسبب عدم نشرها بالوقت المناسب. يحدث العرض غير العادل عندما يحتوي مبلغ أو أكثر من البيانات المالية أو الإيضاحات على أخطاء جوهرية. تعتبرالأخطاء جوهريّة في حال كانت كانت قادرة، بشكل فردي أو جماعي، على التأثير في القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو البيانات المالية.

للحد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء نظام رقابة داخلي على البيانات المالية بناءً على الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات («COSO») وعلى السياسة المعتمدة للمجموعة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول حول الأخطاء الجوهرية.

توصي لجنة رعاية المؤسسات («COSO») وضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية أي نظام رقابة.

يتضمن إطار لجنة رعاية المؤسسات ١٧ مبدأ أساسي وخمسة عناصر:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- المراقبة

تم تحديد وتوثيق الضوابط الرئيسية للرقابة الداخلية على التقارير المالية التي تغطي كل من المبادئ السبعة عشر والعناصر الخمس. ونتيجةً لذلك، قامت الإدارة بتبني أهداف البيانات المالية الخمس التالية:

- الوجود/الحدوث- الموجودات والمطلوبات موجودة فعلياً، والمعاملات قد حدثت.
- الاكتمال- تم تسجيل جميع المعاملات، تتضمن البيانات المالية أرصدة الحسابات.
- التقييم / القياس - تم تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالقيمة المناسبة.
- الحقوق والواجبات والملكية - تم تسجيل الحقوق والواجبات بشكل مناسب كموجودات ومطلوبات.
- العرض والافصاح - تم التصنيف والافصاح وعرض التقارير المالية بشكل مناسب.

مع ذلك، فإن أي نظام رقابة داخلية، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وبغض النظر عن مدى جودة تصميمه وتشغيله، لا يمكن أن يوفر سوى ضمان معقول، وليس مطلق، بأن أهداف نظام الرقابة هذا قد تم الوفاء بها. على هذا النحو، قد لا تمنع افصاحات الرقابة والإجراءات أو أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية جميع الأخطاء والاحتيالات.

الوظائف المتضمنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط الرئيسية ضمن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع وظائف العمل ووظائف البنى التحتية مع المشاركة في مراجعة دقة السجلات التي تكمن وراء البيانات المالية. ونتيجةً لذلك، يتضمن عمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية الموظفين القائمين على وظائف مختلفة في المؤسسة.

الضوابط الخاصة بتقليل خطر الأخطاء في التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط الداخلية والإجراءات التي تهدف إلى تقليص مخاطر الأخطاء في البيانات المالية. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل الضوابط:

- المستمرة أو الدائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن السياسات والإجراءات المكتوبة أو توزيع المهام،
- تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية،
- ذات طبيعة الوقاية أو الكشف،
- يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية نفسها. تشتمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية على عناصر التحكم بالمنشأة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل التحكم في الولوج إلى الأنظمة ، في حين يمكن أن تكون الرقابة ذات تأثير مباشر، مثال تسوية الأرصدة والتي تؤثر بشكل مباشر على بيان المركز المالي.
- ذات ميزة العمل بشكل تلقائي و / أو المكونات اليدوية. الضوابط التي تعمل بشكل تلقائي هي وظائف رقابة ضمن عمليات النظام مثل فرض تطبيق توزيع المهام ومراجعة اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل الترخيص بالمعاملات.

تقييم تصميم وتطبيق وفاعليّة تشغيل نظام الرقابة الداخلية

قامت الإدارة بتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ باستخدام المعايير المحددة في إطار لجنة رعاية المؤسسات («COSO») تضمن ذلك تقييم الضوابط الرئيسية ضمن مختلف إجراءات العمل بما في ذلك ضوابط الخزينة وودائع العملاء والقروض والسلف وإيرادات العمولات والتقارير المالية بالإضافة إلى ضوابط على مستوى إدارة المؤسسة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الإفصاح.

وبناء على نتائج التقييم، استنتجت الإدارة أن المجموعة تمتلك نظاماً فعالاً للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ استناداً إلى المعايير المحددة في إطار لجنة رعاية المؤسسات («COSO») وسياسة المجموعة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

٥-١٢ الإجراءات المتبعة من قبل البنك لمعالجة أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية

تتم إدارة فعالية الإطار التنظيمي للرقابة وكفاية الالتزام به من خلال الأدوات الرقابية التالية:

– التقييم الذاتي للضوابط الرقابية والمخاطر أو ما يُعرف اختصاراً بـ "RCSA". تجري هذه العملية على أساس سنوي

– مؤشرات المخاطر الرئيسية (يبلّغ عنها ضمن عملية المراجعة الفصلية للمخاطر)

– الإجراءات الخاصة بإدارة الأزمات

– عملية التدقيق الداخلي المستقل

إن بنية الإطار الرقابي تتطلب المراقبة المستمرة على فعالية الضوابط من خلال إدارة المخاطر التشغيلية، وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة لضمان سير العملية بشكل فعّال.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من نشرالثقافة الرقابية المناسبة في كافة أقسام البنك وإداراته كما يشرف على تقيّد جميع المعنيين بالإطار التنظيمي ذات الصلة وذلك من خلال التقارير المرفوعة إليه من أجهزة الرقابة الداخلية (إدارة متابعة الالتزام وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي).

تتولى الإدارة العليا مسؤولية تسهيل تطبيق الإطار التنظيمي للرقابة ومعالجة المسائل المرتبطة بالمخاطر.

تضمن الإدارة العليا عمل جميع الضوابط الرقابية بشكل فعّال في كافة الأوقات وتقوم بالتنسيق مع إدارات الأعمال وإدارات الدعم والعمليات المصرفية وإدارة المخاطر التشغيلية وإدارة متابعة الالتزام والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي لإيجاد الحلول المناسبة وفي الوقت المناسب لأوجه القصور في الضوابط الداخلية التي يتم اكتشافها من قبل أجهزة الرقابة الداخلية.

تشارك إدارة التدقيق الداخلي باستمرار في التحقق والتبليغ عن كفاية الإطار التنظيمي للضوابط الرقابية. وتحدد إدارة التدقيق الداخلي نقاط الضعف الرقابية من خلال عمليات التدقيق الدورية التي تجريها وتقوم الإدارة العليا بموافاتها بخطة العمل التي تسير عليها مقرونة بالموعد النهائي المتوقع لمعالجة المشكلة. تحدّد خطة العمل الأولويات لاتخاذ التدابير التصحيحية بالاستناد إلى خطورة الثغرات الرقابية ومدى تأثيرها المحتمل على البنك ويتم إعداد تقارير شهرية حول التقدم المحرز على هذا الصعيد ومشاركتها مع الرئيس التنفيذي للمجموعة كما ترفع تقارير حول المسائل الرئيسية إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة كل شهرين.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم تحدد أوجه خلل في نظام الرقابة الداخلية ولم تقع حالات طوارئ قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للبنك.

لمزيد من التفاصيل حول إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، يرجى مراجعة القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي أدناه الذي يشكل تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند جزءاً لا يتجزأ منه.

٥-١٣ المخالفات والجزاءات

لم توجد مخالفات أو جزاءات تم توقيعها على المصرف ضمن المعنى المحدد في الفقرة (٢) من المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية أو من شأنها أن تؤثر على مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٥-١٤ التزام الشركة بقواعد الإفصاح والإدراج

التزم مصرف الريان في العام ٢٠٢٢ التزاماً كاملاً بكافة متطلبات الإفصاح والإدراج المنصوص عليها في الأنظمة والقوانين ذات الصلة. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة ٤-٤ من هذا التقرير بعنوان «في ما يخصّ الإفصاح والشفافية».

٥-١٥ الدعاوى القضائية

في العام ٢٠٢٢ لم ترفع دعاوى قضائية جوهرية ضد مصرف الريان ذات سند قانوني قد يهدد المركز المالي للبنك. ثمة دعاوى قضائية أمام المحاكم كان البنك قد باشرها ضد عدد من العملاء لتخلّفهم عن سداد التمويلات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم حرصاً على تحصيل أمواله وحماية حقوقه وحقوق المساهمين والمودعين ولا تزال تحت سير العدالة ويتم التعامل معها وفقاً لقوانين السرية المصرفية المقررة من مصرف قطر المركزي.

٥-١٦ معاملات الأطراف ذوي العلاقة

يرجى مراجعة القسم المعنون « تضارب المصالح والشفافية ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة » من الفقرة ٤-٤ من هذا التقرير بعنوان «في ما يخصّ الإفصاح والشفافية».

٥-١٧ تقرير مجلس الإدارة حول تقييم التزام الشركة بقوانين الحوكمة

إن مجلس الإدارة وبناء على ما تقدّم من معلومات في التقرير أعلاه وبعد التدقيق والتقييم وفقاً للآليات والإجراءات الداخلية يخلص إلى أن البنك ملتزم، في جميع النواحي الجوهرية، بتطبيق متطلبات قوانين الحوكمة المشار إليها بصدر هذا التقرير للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم

١- إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

تلعب إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة دوراً أساسيًا بصفتها خط الدفاع الثالث في تقييم فعالية أطر عمل المخاطر والرقابة والحوكمة عبر المجموعة، من خلال إجراء عمليات تدقيق على أساس المخاطر، من قبل فرق تدقيق متخصصة في جميع أنحاء المجموعة. تقدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة ضمانًا مستقلاً وموضوعيًا لكل من مجلس الإدارة والإدارة، بشأن تصميم وفعالية تشغيل حوكمة الشركة، وإدارة المخاطر وأطر الرقابة الداخلية. وبشكل مستمر، تعمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة على تعزيز الوعي بالمخاطر والضوابط، وتقديم المشورة بشأن تطوير حلول الرقابة، ومراقبة الإجراءات التصحيحية، وبالتالي حماية أصول المجموعة.

علاوة على ذلك، تقدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة المشورة بشأن مبادرات الأعمال المختلفة التي تتولاها الإدارة، كما تتولى أيضاً عمليات تدقيق خاصة بناءً على طلب مجلس الإدارة أو الإدارة، بما في ذلك المهام والتحقيقات الخاصة. ومن أجل ضمان استقلاليتها وموضوعيتها، تقوم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، بشكل روتيني، بتقييم مشكلات انخفاض القيمة مع تقديم الخدمات الاستشارية لكل من الإدارة ومجلس الإدارة.

وتشرف إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بشكل فعال على وظائف التدقيق الداخلي لجميع الشركات التابعة داخل المجموعة، ويستلزم هذا الإشراف في المقام الأول الموافقة على خطة التدقيق، ومراجعة أعمال التدقيق، ومراجعة تقرير التدقيق قبل الإصدار من خلال فريق ضمان الجودة في قطر.

تقديم الضمانات

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة مسؤولة عن عمليات التدقيق والتأكيد المستقلة، التي تغطي جميع إدارات المجموعة وفروعها والشركات التابعة لها في جميع الولايات القضائية.

هدفنا هو تقديم ضمانات مستقلة لمجلس الإدارة، من خلال لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، حول فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المجموعة.

امتثالاً لتعليمات مصرف قطر المركزي، والإرشادات الصادرة عن بازل والمعهد الدولي للمدققين الداخليين، طورت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة منهج التدقيق الداخلي القائم على المخاطر، الذي يوجه إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في تحديد الأولويات وتخصيص الموارد لمجالات العمل حيث تقتضي الحاجة.

تتكون عملية إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة من ثماني مراحل رئيسية:

(١) التقييم السنوي للمخاطر ووضع خطة المراجعة السنوية

(٢) مداولة خطة التدقيق والموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

(٣) عمل التدقيق الميداني

(٤) تأكيد الدقة الواقعية لأوجه قصور المراجعة التي تم تحديدها أثناء العمل الميداني

(٥) إصدار مسودة تقرير المراجعة وطلب خطة عمل من الإدارة لمعالجة أوجه القصور الرقابية

(٦) إصدار تقرير التدقيق النهائي

(٧) عملية إدارة أوجه القصور

(٨) إصدار تقارير مرحلية شاملة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة خلال اجتماعاتها (ستة اجتماعات على الأقل في السنة المالية)

إن متابعة نتائج التدقيق مع الإدارة هو بمثابة ممارسة مستمرة ونشطة، ويتم إرسال تحديث منتظم إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة العليا للمجموعة يشمل أحدث المعلومات حول مسائل التدقيق العالقة أو التي يتأخر حلها.

كجزء من العملية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة يتم إجراء تمرين داخلي لضمان الجودة على أعمال التدقيق المنجزة، وكذلك قبل إصدار كل تقرير تدقيق.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أكملت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بنجاح جميع عمليات التدقيق من خطط التدقيق المعتمدة في كل من مصرف الريان في قطر وبنك الريان في المملكة المتحدة وبنك الخليجي فرنسا في كل من فرنسا والإمارات العربية المتحدة.

الخدمات الاستشارية

إن تفاعلنا المنتظم مع إدارة المجموعة والمراجعة الشاملة لمختلف مجالات أعمالها، يضعنا في مكانة فريدة وقيّمة، ويمكّننا من مساعدة المجموعة على تحسين أنظمتها وعملياتها من خلال الخدمات الاستشارية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ قدمت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة خدمات استشارية للإدارة، بما في ذلك المهام الخاصة والتحقيقات كجزء من ميثاق تدقيق المجموعة. تختلف طبيعة الخدمات الاستشارية، حيث أصدرت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة العديد من التوصيات حول الوظائف الحيوية للمجموعة في المجالات والأنشطة التي تتطلب تركيزًا واهتمامًا إضافيًا، يتراوح ما بين معالجة الحوادث المختلفة إلى تغطية المخاطر الناشئة وتأثيرها على كافة أعمال المجموعة. بصفتنا مراجعًا مستقلاً، فإننا نجري أيضًا مراجعة للسياسات الجديدة والمعدلة، بصفة استشارية. وقد حرصت إدارة التدقيق الداخلي، عند أداء الخدمات الاستشارية، على الموضوعية وعدم تحمل مسؤولية الإدارة.

فريق إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ تكونت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة من أربع وحدات تدقيق متخصصة، تشمل كل منها مدققين خبراء متخصصين يتمتعون بخبرة واسعة في مجموعة متنوعة من الموضوعات، مثل الامتثال في مكافحة الجرائم المالية، والعمليات، ومراجعة الائتمان، وتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، وحوكمة الشركات، بما في ذلك المجالات التقنية مثل نمذجة المخاطر (الائتمان ومخاطر السوق) والتقارير المالية. وتلتزم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بشكل كامل بتكوين القيمة وبناء القدرات للمجموعة، مع الحفاظ على استقلاليتها.

يرأس التدقيق الداخلي للمجموعة رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة، الذي يقدم تقاريره إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، مما يضمن استقلالية وظيفة التدقيق عبر المجموعة.

إطار عمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

تتوافق أعمال وعمليات إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة مع التالي:

- القوانين واللوائح والممارسات الدولية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تعليمات مصرف قطر المركزي، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية، وإرشادات بازل ومعهد المدققين الداخليين الدولي
- اختصاصات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة
- ميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة
- سياسة التدقيق الداخلي ودليل التعليمات المعتمدين من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

عند إجراء عمليات المراجعة والاستشارات في الشركات التابعة في ولايات قضائية أجنبية، تأخذ إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بالاعتبار القواعد واللوائح والتعليمات الصادرة عن الجهات التنظيمية في تلك الولايات القضائية.

وكوظيفة مستقلة، تتمتع إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بالسلطة الكافية داخل المجموعة على النحو المنصوص عليه في ميثاق التدقيق الداخلي. يمنح ميثاق التدقيق الداخلي إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة وصولاً غير مقيد إلى جميع السجلات والبيانات والأنظمة وموظفي المجموعة، لتتمكن من أداء عمليات التدقيق والمهام ذات الصلة.

تلتزم المجموعة تمامًا بالإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF) ومدونة الأخلاقيات الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA)، بالإضافة إلى توصيات لجنة بازل وغيرها من المعايير الرائدة.

النظرة المستقبلية

نظرًا للتطورات الأخيرة في مجال التكنولوجيا، بالإضافة إلى المخاطر المتغيرة وزيادة حجم المعاملات وزيادة التركيز على تجربة العملاء، ستركز إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة على المخاطر الناشئة والنظامية التي قد يكون لها تأثير على أداء المجموعة وإبقاء كل من الإدارة ومجلس الإدارة على اطلاع بأحدث التطورات في الوقت المناسب.

ستستخدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بشكل أفضل التطورات التقنية كجزء من عمليات التدقيق الخاصة بها. علاوة على ذلك ستركز إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بشكل أكبر على المجالات التي تنطوي على أحكام وافتراضات إدارية هامة.

ثقافة العمل

نعمل على تعزيز وزيادة الوعي بالرقابة وثقافة المخاطر عبر المجموعة. سيؤدي بناء ثقافة مستنيرة للمخاطر وزيادة الوعي بالرقابة إلى تكوين بيئة رقابية أقوى، وتقليل التعطيلات التي قد تواجه عمليات المجموعة.

كما نعتقد أن الشفافية القوية تؤدي إلى تحسين ثقة أصحاب المصلحة، لذلك نشجع إدارة المشكلات المحددة ذاتيًا في جميع أعمالنا.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة تقريرًا إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بشأن عمليات التدقيق على الأعمال والأنشطة، أو أية اكتشافات معينة في العمل يحتمل أن تكون ناجمة عن إجراءات أو سلوك غير مناسب للإدارة والموظفين وملاحظات التدقيق.

إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة وإدارة المجموعة

تقع مسؤولية تصميم وتنفيذ إطار عمل الرقابة الداخلية على عاتق إدارة المجموعة. توفر إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، التي تعمل كخط دفاع ثالث، تأكيدًا مستقلاً على فعالية إطار الرقابة الداخلية الذي يتم تنفيذه، ويضمن هذا الترتيب للمسؤوليات احتفاظ المجموعة بالسيطرة على عملياتها في جميع الأوقات.

٢- إدارة المخاطر للمجموعة

إدارة المخاطر في مجموعة مصرف الريان هي إدارة مستقلة تماماً عن إدارات الأعمال والأنشطة التجارية. رئيس قطاع المخاطر للمجموعة مسؤول مباشرة أمام لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة وبصورة غير مباشرة أمام الرئيس التنفيذي للمجموعة.

تعمل إدارة المخاطر للمجموعة ضمن إطار تنظيمي فاعل لإدارة المخاطر مدعوماً بمجموعة من السياسات والإجراءات واللوائح التنفيذية المعتمدة من قبل لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. إن إدارة مخاطر المجموعة مسؤولة بشكل أساسي عن إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر الاطراف الثالثة (بما في ذلك إدارة التوثيق الائتماني) ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر أمن المعلومات والأمن المادي والأمن السيبراني والمخاطر الشاملة والمخاطر التشغيلية بما فيها استمرارية الأعمال ومخاطر الاحتيال وعن ضمان الالتزام بقوانين وأنظمة البنوك المركزية المتعلقة بإدارة المخاطر في الدول التي يعمل فيها البنك.

فيما يلي نبذة عن حوكمة المخاطر في مصرف الريان ومسؤوليات ومهام كل وحدة من وحدات إدارة المخاطر للمجموعة.

إدارة المخاطر في الشركات المصرفية التابعة

يتم تطوير استراتيجيات وسياسات المخاطر على مستوى المجموعة، وتُعتمد من قبل جميع شركات المجموعة مع الالتزام بالمتطلبات التنظيمية في المناطق التي تعمل ضمنها. كما يتم تطبيق نماذج ومنهجيات المخاطر على مستوى المجموعة بهدف ضمان اعتماد مقاييس وتقارير متسقة حول تعرضات المخاطر.

إن مدير المخاطر في الخليجي فرنسا مسؤول مباشرة أمام المدير العام، بينما يكون مدير المخاطر في بنك الريان مسؤولاً مباشرة أمام الرئيس التنفيذي للبنك، وبشكل غير مباشر أمام رئيس قطاع المخاطر للمجموعة. ويضم الخليجي فرنسا وبنك الريان لجنتين محليتين للمخاطر تشرفان على مراقبة المخاطر وإدارتها.

إدارة المخاطر الشاملة

تتولى إدارة المخاطر الشاملة مسؤولية تحليل المخاطر وإدارة محفظة الائتمان للمجموعة بما يشمل المسائل ذات الصلة بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) وبازل ٢ وبازل ٣ وبازل ٤. وتُنجز الإدارة هذه المهام من خلال تطوير نماذج الائتمان بما فيها تصنيف مخاطر الائتمان (نماذج احتمالية التعثر وتقديرات الخسارة عند التعثر والتعرضات الائتمانية عند التعثر. تُستخدم هذه التقديرات لتوقع الخسارة وضمان تقديم حسابات دقيقة للخسائر الائتمانية المتوقعة ولقياس الأداء المعدّل بحسب المخاطر وإجراء اختبارات الضغط.

تضمن إدارة المخاطر الشاملة أيضاً وضع إجراءات داخلية راسخة لتقييم كفاية رأس المال. تقضي هذه الإجراءات بمراجعة إطار وحوكمة المخاطر لدى مصرف الريان وأدوات ونماذج قياس المخاطر وتقييم مدى كفاية رأس المال من خلال ضمان التقييم المناسب لجميع المخاطر التي تواجه البنك ويشكل ذلك عنصراً أساسياً في عملية التخطيط لرأس المال وخطة استرداد رأس المال. يتم تحديد المخاطر من خلال عملية تقييم المخاطر على مستوى المجموعة ككل بما في ذلك المخاطر الائتمانية ومخاطر الاطراف الثالثة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر التركزات ومخاطر معدلات الربح في الحسابات والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. تُقاس هذه المخاطر بالاعتماد على رأس المال المتوفر في مصرف الريان في الظروف العادية وتحت الضغط لتتيح الاستجابة السريعة لجميع التغيرات غير المتوقعة في مركز المخاطر ورأسمال البنك. تتولى لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة اعتماد سياسة الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال وتقارير التقييم ذات الصلة التي يتم رفعها إلى مصرف قطر المركزي.

كجزء من الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رس المال وعمليات إدارة المخاطر ككل، طوّر قسم إدارة المخاطر الشاملة برنامج اختبارات الضغط بهدف قياس تأثيرات ضغوط الائتمان والسوق والسيولة على مركز رأس المال ومصادر التمويل والإيرادات للمجموعة. تشمل اختبارات الضغط سيناريوهات الضغوطات المطلوبة ضمن التعليمات الإشرافية وسيناريوهات أخرى صارمة يضعها البنك داخلياً، وتجري هذه الاختبارات بشكل دوري تحت إشراف لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال ولجنة المخاطر للمجموعة المنبثقتين عن الإدارة العليا.

إدارة مخاطر الائتمان

تغطي مسؤوليات إدارة مخاطر الائتمان في مصرف الريان دراسة ومنح الائتمان لقطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد. تُعتمد صلاحيات الموافقة على منح الائتمان من قبل مجلس الإدارة/لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة وتوزّع الصلاحيات على لجان مختلفة للائتمان بدءاً من مجلس الإدارة نفسه واللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة مروراً بلجنة الائتمان والاستثمار الإدارية وصولاً إلى لجان أدنى على مستوى الإدارة. تتبع الشركات المصرفية التابعة للمجموعة الهيكلية نفسها لمنح الائتمان.

تحرص إدارة مخاطر الائتمان على الفصل الكامل بين القسم المخصص لدراسة وتحليل وتقييم الملفات الائتمانية وبين وحدات الأعمال. تم وضع سياسة خاصة لتنظيم صلاحيات الموافقة على الائتمان على مستوى المجموعة وتحدد هذه السياسة المستويات الملائمة للموافقة على السقوف الائتمانية وتعاملات الأطراف الثالثة بناءً على المخاطر المرتبطة بكل تسهيل ائتماني على حدة.

تتولى لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة الموافقة على سياسة مخاطر الائتمان للمجموعة، والتي تحدد قابلية البنك على احتمال المخاطر وتضع إطار عمل لأنشطة التمويل الخاصة بالمجموعة وبخاصة المرتبطة بمنح الائتمان ومخاطر الاستثمار وتقييم الدعم والضمانات وتحديد التمويلات المتعثرة ومعالجتها، إضافة إلى تحديد متطلبات إدارة المحفظة التمويلية وبرامج المنتجات وإدارة الإجراءات التصحيحية وعمليات التحصيل.

تتم مراقبة المحفظة الائتمانية للمجموعة لضمان التزام كامل الانكشافات مع قابلية البنك على تحمل المخاطر ومع السقوف الإشرافية ويشمل ذلك مراقبة خصائص المحفظة مثل تصنيفات مخاطر المحفظة ومخاطر الدول وقطاعات التركزات الائتمانية والتي يتم رفعها إلى الإدارة العليا عبر لجنة المخاطر للمجموعة وإلى مجلس الإدارة عبر لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تتم مراقبة التمويلات غير المنتظمة بشكل مستمر ورفع تقارير بشأنها إلى جانب نتائج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ومعدلات التمويل المتعثر ومعدلات التغطية للبنك وشركاته المصرفية التابعة بشكل مجمّع إلى الإدارة العليا عبر لجنة المخاطر للمجموعة وإلى مجلس الإدارة عبر لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إدارة التحصيلات والإجراءات التصحيحية

وضع مصرف الريان أسس فعالة وكفوءة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب بدءاً من إجراءات التحصيل وصولاً إلى مباشرة الإجراءات القانونية بحق المتخلفين عن السداد. ويتولى فريق مختص تنفيذ عمليات التحصيل بهدف تحسين مستوى التحصيلات وزيادة إيراداتها ويتم رفع نتائج عمليات التحصيل إلى الإدارة العليا عبر لجنة المخاطر للمجموعة وإلى مجلس الإدارة عبر لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما تتولى وحدة التحصيلات إدارة وتنسيق الإجراءات الجنائية التي تتم مباشرتها بحق العملاء المتخلفين عن السداد.

إدارة مخاطر السوق

إدارة مخاطر السوق في مصرف الريان هي جزء من قسم مخاطر السوق والسيولة، والذي يضم أيضاً إدارة مخاطر السيولة وإدارة مراقبة المنتجات ذات الصلة ووحدة الدعم الخاصة بعمليات الخزينة. وتتمتع هذه الإدارات بالاستقلالية عن وحدات مصرف الريان، بما فيها الخزانة، وهو ما يضمن الفصل الواضح للمهام بهدف تفادي تضارب المصالح.

وتتولى لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة اعتماد سياسة إدارة مخاطر السوق للمجموعة بغرض ضمان شفافية محفظة البنك وإدارة تعرضه لمخاطر السوق بناءً على توصيات لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال. تحدد السياسة قابلية البنك على تحمل مخاطر السوق وسقوف مخاطر السوق المرافقة، وتوضح الإجراءات اللازمة لتحديد مخاطر السوق وتجميعها وإدارتها ومراقبتها وإعلانها بشكل منتظم.

تتولى إدارة مخاطر السوق أيضاً تحديد مخاطر السوق القائمة والمستقبلية المحتملة من خلال المراقبة المستمرة للمحفظة وإعداد التقارير والتواصل المستمر مع وحدات الأعمال. وتستخدم الإدارة منهجيات التقييم المعيارية في السوق، إلى جانب مراقبة الوكلاء والأطراف المقابلة، بهدف تزويد لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال ووحدات الأعمال بتقييم مستقل وتحليل تقييمي لأدوات البنك المالية واستثماراته.

كما تجري إدارة مخاطر السوق اختبارات الضغط بشكل دوري تشمل مراكز العملات التي تخضع لمخاطر الصرف الأجنبي وأسعار الربح وترفع النتائج إلى لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال. وتدعم إدارة مخاطر السوق وحدات الأعمال عبر توفير تحليل لمقترحات المنتجات والاستثمارات الجديدة، والتي تشمل تحديد التعرض المحتمل للمخاطر واقتراح النماذج الملائمة لها ومنهجات التقييم.

إدارة مخاطر السيولة

تتولى لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة في مصرف الريان اعتماد سياسة إدارة مخاطر السيولة للمجموعة بما يشمل خطة مصادر التمويل في حالات الطوارئ بناءً على توصيات لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال. إدارة مخاطر السيولة هي إدارة مستقلة تماماً عن جميع وحدات الأعمال، بما فيها الخزينة، وهي مسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة والتمويل لمصرف الريان وفقاً لسياسة إدارة السيولة المعتمدة.

تقدّم إدارة مخاطر السيولة تقارير وتحليلات وتوصيات دورية للجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال، وتوفر تحليلات وتقارير موسعة لإدارة الخزينة وغيرها من وحدات الأعمال، ويشمل ذلك السيولة التشغيلية اليومية والسيولة قصيرة الأمد المرتبطة بالوصول إلى مصادر التمويل. كما تنطوي إدارة مخاطر السيولة على مهام استراتيجية إضافية تشمل آجال الاستحقاق لجميع الموجودات والمطلوبات، وتُجري الإدارة اختبارات ضغط بناءً على المتطلبات الداخلية والتنظيمية بهدف دعم تحليل السيولة الدوري وتوفير تحليلات حول التأثير المحتمل لمجموعة واسعة من السيناريوهات السلبية.

مصرف الريان ملتزم بتوجيهات مصرف قطر المركزي بشأن متطلبات بازل ٣ خصوصاً لناحية احتساب وتقديم التقارير الشهرية على مستوى البنك ومجموعته حول نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقرة.

إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة استمرارية الأعمال وإدارة التأمين

يتولى قسم واحد ضمن قطاع المخاطر إدارة المخاطر التشغيلية واستمرارية الأعمال والتأمين. تعتمد لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة في مصرف الريان إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية والسياسات ذات الصلة بناءً على توصيات إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة. تتم مراجعة سياسة إدارة المخاطر التشغيلية وسياسة استمرارية الأعمال سنوياً كجزء من إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية، وتستقبل لجنة مخاطر المجموعة تقارير شهرية حول الحوادث والخسائر التشغيلية ومؤشرات المخاطر الرئيسية والتقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة، إضافة إلى معلومات حول إدارة استمرارية الأعمال وإدارة التأمين.

إدارة المخاطر التشغيلية

إدارة المخاطر التشغيلية مسؤولة عن الإشراف على المخاطر التشغيلية بما فيها مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل أو عدم كفاءة العمليات أو الأنظمة الداخلية أو عن الأخطاء البشرية أو الحوادث الخارجية. ولهذه الغاية، تستخدم الإدارة أداة شاملة لإدارة المخاطر التشغيلية متوفرة وموزّعة داخليا على جميع الأقسام لتتيح للمجموعة إدارة المخاطر التشغيلية ومراقبتها والإبلاغ عنها بشكل استباقي باستخدام نماذج لإدارة الحوادث وجمع البيانات المفقودة والتقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية.

إدارة استمرارية الأعمال

تدعم إدارة استمرارية الأعمال المجموعة خلال جميع حالات الطوارئ والاضطرابات وتوفر الخطط والإجراءات اللازمة لاستعادة عمليات الأعمال الرئيسية بصورة منظمة. وتلتزم سياسة وعمليات إدارة استمرارية الأعمال بتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة.

تُجري شركات المجموعة تحليلاً للتأثير على الأعمال بهدف الوصول إلى قياس كمي لتأثير الاضطرابات على الأعمال. إن جميع الأعمال والأقسام داخل مصرف الريان لها خطة لاستمرارية الأعمال تضم إجراءات هيكلية وتوجيهية لضمان استمرارية الأعمال خلال الأزمات وبعد وقوعها. تغطي خطة التعافي من الكوارث جميع التطبيقات الأساسية التي يستخدمها مصرف الريان، وتضم الخطة الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان استعادة عمل النظم والتطبيقات الحيوية ضمن مهل محددة وعند مستويات معينة.

وفي حالات الطوارئ ينتقل موظفو المجموعة الذي يتولون مسؤوليات تشغيلية حساسة إلى مواقع بديلة بهدف دعم جهود استعادة الأعمال المناسبة والفعالة لعمليات المجموعة الرئيسية. هذا وقام المصرف بتشكل فريق خاص لإدارة الكوارث، وتخضع سياسة وإجراءات استمرارية الأعمال بالبنك لاختبارات دورية صارمة بهدف ضمان تنفيذها السلس، وتحصل على اعتماد مصرف قطر المركزي سنوياً.

إدارة التأمين (نقل المخاطر)

تؤدي إدارة التأمين دوراً في إدارة المخاطر التشغيلية من خلال نقل المخاطر.

وتضم المجموعة محفظة من بوالص التأمين تشمل بوليصة التأمين ضد مسؤولية الموظفين، والتي تغطي مجموعة هامة من متطلبات نقل المخاطر للمجموعة. وتتم مراقبة المخاطر الناشئة من خلال رفع تقارير دورية إلى لجنة المخاطر للمجموعة لدراستها واتخاذ القرارات المناسبة. إضافة إلى ذلك، يتم تحليل أي خدمات أو منتجات مصرفية جديدة أو عملية إسناد خارجي لأي إجراءات بهدف فهم وتحديد المخاطر التشغيلية التي قد تنجم عنها ودراسة إمكانية نقل مثل هذه المخاطر.

إدارة مخاطر الاحتيال

إن مهمة إدارة مخاطر الاحتيال الأساسية تتمثل في الحد من مخاطر الاحتيال والسلوكيات المسيئة وتعتمد الإدارة إجراءات فعالة لإدارة مخاطر الاحتيال تركز على ثلاثة مجالات أساسية هي مكافحة الاحتيال وكشفه ومعالجته. وتشمل إدارة مخاطر الاحتيال سياسة شاملة لإدارة مخاطر الاحتيال للمجموعة مع إجراءات تشغيلية معيارية تغطي أربعة عناصر أساسية هي الاحتيال الداخلي والاحتيال الخارجي وتزوير الوثائق والاحتيال على بطاقات الائتمان. يعتمد المصرف أدوات متكاملة لرصد الاحتيال على بطاقات الائتمان بناءً على قواعد معيارية تتيح الكشف عن مثل هذه الحوادث ومنعها. وتتولى إدارة مخاطر الاحتيال تعزيز الوعي بعمليات الاحتيال على مستوى المجموعة من خلال التدريب الميداني والإلكتروني.

أمن المعلومات والأمن السيبراني والأمن المادي

تدير وحدة أمن المعلومات والأمن السيبراني والأمن المادي منظومة دقيقة تضم معلومات مالية حساسة وتحرص على اعتماد وسائل الحماية الضرورية لمواجهة الأعداد المتنامية من التهديدات الأمنية. وانسجاماً مع المتطلبات التنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ومع أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال، فإن هذه الوحدة مستقلة عن جميع العمليات، بما فيها إدارات الأعمال وإدارة المرافق وإدارة النظم وتكنولوجيا المعلومات. يضم مصرف الريان نظاماً راسخاً لإدارة أمن المعلومات يتوافق مع المعايير العالمية ويوفر بيئة مصرفية آمنة للعملاء بما يضمن راحة العميل و تلبية جميع المتطلبات التشغيلية.

ويعتمد مصرف الريان العديد من الإجراءات الهادفة إلى ضمان إدارة الأمن المستمرة والمناسبة، والتي تشمل:

- فرق الأمن المادي التي تتابع العمليات الأمنية اليومية
- إدارة نظام الوصول الآلي Logical System والوصول المادي Physical Access
- ضمان الالتزام بالتعليمات والمعايير الرقابية ذات اصلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وإطار عمل الأمن السيبراني المعتمد في دولة قطر والمعيار الدولي لإدارة أمن المعلومات ISO 27001.
- المراقبة المستمرة لتهديدات الأمن السيبراني
- تقييم الأطراف الثالثة
- إجراء جلسات توعية دورية للموظفين
- مراقبة سوء الاستخدام لاسم مصرف الريان وعلامته التجارية على الإنترنت
- اختبارات الاختراق
- مراقبة ضوابط الأمن الخاصة بشبكة سويفت وبرنامج أمن العملاء
- التحليل الجنائي لجميع محاولات الاختراق السيبرانية

٣- إدارة متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال للمجموعة

أنشأ مصرف الريان إدارة مستقلة لمتابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال لضمان الامتثال بالقوانين واللوائح والأنظمة التي يخضع لها البنك وتضمين ثقافة الامتثال في كافة عملياته وبما يتماشى مع أهدافه الإستراتيجية. لضمان استقلالية إدارة متابعة الالتزام وتعزيز دورها الرقابي، حرص مجلس إدارة المصرف على أن تكون التابعية المباشرة للإدارة للجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. ولضمان الإشراف المجمّع، تخضع إدارات متابعة الالتزام في الشركات التابعة بشكل مباشر للمدير العام لكل شركة تابعة وبشكل غير مباشر لإدارة متابعة الالتزام للمجموعة.

إدارة متابعة الالتزام في مصرف الريان مسؤولة عن اقتراح وتطبيق إستراتيجيات وسياسات وإجراءات الالتزام بالتعليمات الرقابية ومكافحة الجرائم المالية بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشمل تقييم المخاطر ذات الصلة بشكل مستمر وتحديد خطط لمعالجة هذه المخاطر ومراقبة عمليات البنك والتي تشمل المعاملات المصرفية بشكل إلكتروني مع رفع التقارير للجهات ذات العلاقة.

ثقافة الالتزام

اتخذ مصرف الريان مجموعة من التدابير لضمان أعلى درجات الالتزام في جميع أقسامه وتضمينه ضواط الالتزام في استراتيجية أعماله. ونظراً لأن البنك يعمل في ولايات قضائية متعددة، قمنا بتقييم المتطلبات التنظيمية لمختلف الجهات التنظيمية المحلية والإقليمية والدولية ودمج المتطلبات ذات الصلة ضمن ممارسات المصرف. ويفرض التطور المستمر للتشريعات الحرص على متابعة القوانين الجديدة أو تعديلاتها والحد من جميع المخاطر المحتملة عند صدور التعديلات التنظيمية. وتبدأ هذه العملية ببناء فهم عميق لمخاطر الالتزام ذات الصلة، استناداً إلى معرفتنا بطبيعة البيئة التنظيمية التي ننشط بها. ونحدد من هذا المنطلق أولوياتنا المستندة على المخاطر ثم نخصص لها الموارد والعناية اللازمين. ونقوم بعدها بتقسيم أنشطة برنامج الالتزام إلى ثلاث ركائز تشمل المشورة والمراقبة والإبلاغ.

تدعم هذه الركائز الثلاثة قدرة البنك ووحدات الأعمال على تحقيق النمو والتطور مع الالتزام بالقوانين والمبادئ الأخلاقية كما تساعدنا على كسب ثقة الجهات الرقابية والجهات المعنية الرئيسية من خلال تطبيق ثقافة الالتزام في جميع عمليات المصرف.

لضمان الاستقلال التام لأنشطة الالتزام، تتحمل إدارة متابعة الالتزام في المجموعة المسؤولية مباشرةً أمام لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما تُعد إدارات متابعة الالتزام في الشركات التابعة للمصرف مسؤولة مباشرةً أمام المدير العام وبشكل غير مباشر أمام إدارة متابعة الالتزام في المجموعة. وتكفل عمليات التدقيق الداخلي تطبيق إطار راسخ واستباقي لمتابعة الالتزام.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إدارة متابعة الالتزام في المصرف مسؤولة أيضاً عن أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشمل تقييم المخاطر بشكل مستمر وتحديد خطط لمعالجة المخاطر ومراقبة عمليات البنك والتي تشمل المعاملات المصرفية بشكل إلكتروني مع رفع التقارير للجهات ذات العلاقة.

يأخذ البنك بشكل جدي جميع متطلبات القوانين والهيئات الرقابية حسب البلدان التي يعمل فيها. كما يساهم البنك بالجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

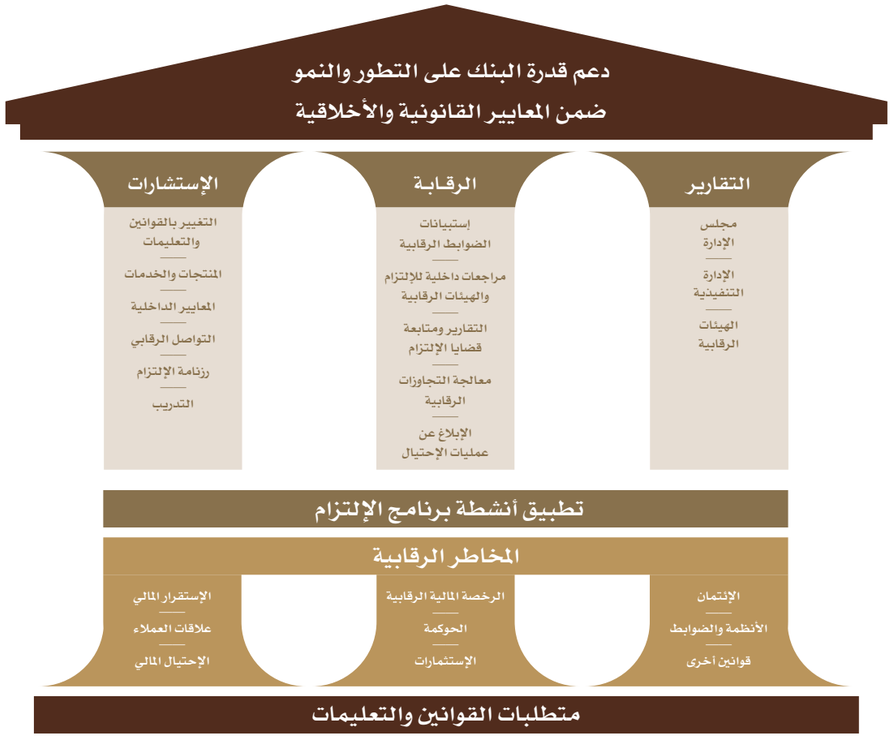

لهذه الغاية، يستثمر البنك بأحدث الأنظمة والإجراءات والموظفين المؤهلين لتطبيق أفضل الممارسات بالسوق وتطوير خطط لمعالجة المخاطر. تعمل الإجراءات المتخذه على تحديد أولويات الأنشطة البنكية لدينا وكيفية الدخول بعلاقات عمل مع العملاء على أساس المخاطر المرتبطة بالعملاء ومستويات العناية الواجبة المفترض إتخاذها وطرق مراقبة الأنشطة الداخلية.

يتم تقييم جميع علاقات العمل مع العملاء لدى مصرف الريان وفق مقاييس محددة للمخاطر تلتزم بمتطلبات كل هيئة رقابية بالدول التي نعمل بها. وتخضع جميع أعمالنا وعلاقات العمل مع عملائنا لإجراءات مختلفة لتحديد هوية العميل بحيث نقوم بتحديد إجراءات العناية الواجبة البسيطة أو المتوسطة أو المشددة على حسب مستوى المخاطر المحتملة التي تمثلها هذه العلاقات على المصرف. ويضمن النموذج المعتمد لدينا تركيز جهودنا ومواردنا على تجنب العلاقات والأنشطة التي يحتمل أن تكون عالية الخطورة.

يتفادى مصرف الريان إنشاء علاقات تجارية مع أي عميل قبل اتخاذ تدابير العناية الواجبة، بما يشمل التعرف على المستفيد الفعلي للعميل المحتمل وشركائه، والتي يتم تحديدها في إطار تدابير العناية الواجبة.

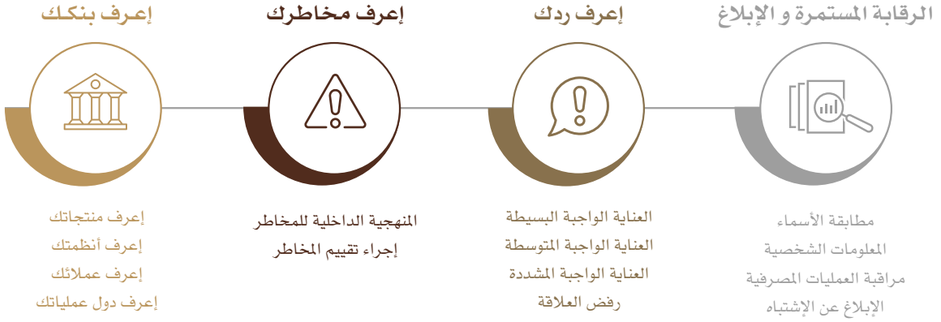

٤- إدارة الشؤون المالية للمجموعة وعلاقات المستثمرين

إن إدارة الشؤون المالية للمجموعة وعلاقات المستثمرين هي ركيزة أساسية من ركائز الدعم الاستراتيجي للمجموعة حيث تعمل على التخطيط المالي للمصرف ووضع الموازنات السنوية وتقديم الخدمات المالية والمحاسبية اليومية بالإضافة إلى إعداد التقارير الداخلية والخارجية.

تتولى الإدارة تسجيل المعاملات المالية وإجراء التحليلات وإعداد التقارير المالية التي ترفع إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا والجهات الرقابية والمساهمين والمستثمرين لإبقائهم على اطلاع حول آخر المستجدات المتعلقة بالمركز المالي للبنك.

تحرص الإدارة على التزام السياسات والإجراءات الداخلية بالمعايير والأنظمة الموضوعة من قبل الجهات الإشرافية والرقابية وبأفضل الممارسات المقبولة في القطاع المصرفي.

تتولى إدارة الشؤون المالية تصميم وتطبيق الأنظمة السليمة المتعلقة بالنواحي التالية:

- الضوابط المالية والمحاسبية
- إعداد التقارير الرقابية والخارجية
- تقييم الأداء المالي الداخلي والمعلومات الإدارية
- إجراء الدراسات التحليلية الأخرى مثل تنظيم الموازنات والتخطيط الاستراتيجي والسيناريوهات
- علاقات المستثمرين

إعداد التقارير الخارجية

- إعداد الحسابات الختامية الموحدة والمدققة التي يجري الإفصاح عنها في نهاية كل سنة مالية بالإضافة إلى البيانات المالية المرحلية الموحدة التي تتم مراجعتها من جهة مستقلة والإفصاح عنها كل ثلاثة أشهر
- التقارير الشهرية والدورية التي يجري رفعها إلى الهيئات الرقابية المصرفية المختصة في كل من قطر والامارات العربية المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة

إعداد التقارير الداخلية والمعلومات الإدارية

- وضع وإعداد تقارير يومية وأسبوعية وشهرية لعدد من المسؤولين داخل البنك حول حركة الإيرادات الرئيسية وحركة الأنشطة والأعمال بحسب المنتجات ووحدات الأعمال والمناطق الجغرافية والقطاعات
- تحليل الأداء العام للإيرادات والدخل ورفع التقارير بهذا الشأن إلى الإدارة العليا والمساعدة في توفير البيانات والمعلومات التي يتم استخدامها في إعداد العروض التقديمية للإدارة العليا ووكالات التصنيف الائتماني والمستثمرين
- مواصلة العمل على تحسين وتعزيز نوعية ودقة البيانات المستخدمة في إعداد التقارير حول إدارة أداء البنك بما يضمن القيمة المضافة في هذه التقارير
- مراقبة وتحديد وتحليل التوجهات في بعض الأقسام والإدارات المحددة من أجل فهم محركات العمل التجاري والعمل بشكل وثيق مع المعنيين داخل البنك على إصدار التوجيهات اللازمة في المسائل ذات الطبيعة المالية والمتعلقة بوضع الموازنات المالية

لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة

يترأس اللجنة الرئيس المالي للمجموعة وينـاط بها إدارة وتحقيق الاستفادة المثلى من الموجودات والمطلوبات وهيكل رأس المال في المجموعة على ضوء الظروف الاقتصادية والأحوال السائدة والمتوقعة بالسوق وضمن حدود المخاطر والسقوف التشغيلية المنصوص عليها في التعليمات الرقابية وضمن سياسات المجموعة ويشمل ذلك الإشراف المجمّع على عمل اللجان المماثلة التي تم تشكيلها في الشركات التابعة للبنك.

مسؤوليات أخرى

تقع على عاتق إدارة الشؤون المالية للمجموعة أيضاً إعداد الموازنات ووضع السيناريوهات للتوقعات والمؤشرات الرئيسية كأداة للتخطيط الاستراتيجي على مستوى البنك وشركاته التابعة.

علاقات المستثمرين

أنشأ المصرف إدارة مختصة لعلاقات المستثمرين تتمتع بنطاق عمل واسع يؤمّن الالتزام بالمتطلبات الرقابية والإشرافية على مستوى الأنشطة المصرفية والتسويق والاتصالات والعلاقات العامة والشؤون المالية من أجل التواصل بشكل أكثر فعالية بين البنك وأعضاء مجلس إدارته والمجتمع المالي والهيئات الرقابية والمستثمرين والمساهمين. وتتولى الإدارة أيضاً العلاقات مع بورصة قطر وهي السوق التي تم إدراج أسهم المصرف فيها وكذلك مع شركة قطر للإيداع المركزي.

تعتبر إدارة علاقات المستثمرين حجر الزاوية في تنظيم وترتيب اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية للمساهمين بما في ذلك إجراء الإفصاحات المطلوبة وإصدار البيانات الصحفية وتأمين النصاب القانوني للجمعيات العامة. كما تتولى تنسيق أي توزيعات للأرباح مع وحدة المساهمين لشؤون التوزيعات بالمصرف.

هذا وتشارك الإدارة في معظم الفعاليات والمؤتمرات التي يتم تنظيمها للمستثمرين في قطر كما تقوم بتنظيم اجتماعات واتصالات مع المستثمرين وجولات ترويجية لتوسيع رقعة انتشار المصرف ورفع اسمه في السوق وجذب المستثمرين إلى البنك. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ عقدت وحدة علاقات المستثمرين ٤ مؤتمرات هاتفية للمستثمرين عقب الإفصاح عن البيانات المالية لمصرف الريان بنهاية كل ربع من السنة.

يمكن التواصل مع إدارة علاقات المستثمرين على عنوان البريد الإلكتروني IR@alrayan.com أو على الأرقام التالية:
٩٧٤٤٤٩٤٠٦٧٤ + أو ٩٧٤٤٤٩٤٠٦٧٣+.

٥- إدارة الشؤون القانونية

تختص الإدارة القانونية في مصرف الريان بما يلي:

١- رصد المخاطر القانونية والتشغيلية ومخاطر السمعة التي تواجه المجموعة والعمل على معالجتها بالتنسيق مع أجهزة الرقابة الداخلية الأخرى

٢- تقديم الاستشارات والتوصيات القانونية للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وفق الحاجة

٣- تقديم الدعم القانوني لكافة إدارات البنك

٤- إدارة ومتابعة كافة القضايا والنزاعات القضائية الخاصة بالمجموعة

٥- التوصية إلى الإدارة التنفيذية بتعيين المحامين الخارجيين للبنك لتمثيل المجموعة خارج دولة قطر

تعزز الإدارة صورة المجموعة في السوق، وتساهم في ربحيتها من خلال ضمان الالتزام بكافة الإجراءات القانونية السليمة خلال مزاولتها لأعمالها، مما يوفر للعملاء داخل قطر وخارجها تجربة موحدة لتنفيذ معاملاتهم وفقاً لأعلى المعايير الدولية والتوثيق القانوني اللازم لتلك المعاملات. إن توفير الخدمات القانونية داخل البنك ومعالجة المخاطر القانونية والتشغيلية ومخاطر السمعة يساهم بشكل مباشر في دعم ربحية البنك وتعزيز قيمة علامته التجارية.

في العام ٢٠٢٢، واصلت الإدارة القانونية جهودها لتقديم الدعم القانوني بكفاءة وسرعة لجميع إدارات البنك، بما في ذلك الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. كما قامت الإدارة بمراجعة جميع المسودات والمستندات القانونية التي سيتم إبرامها بين البنك والأطراف الأخرى، بالإضافة إلى مراقبة كافة شؤون التقاضي الخاصة بالبنك، ولا سيما دعاوى التحصيلات في مختلف الولايات القضائية.

كما قدمت إدارة الشؤون القانونية الدعم للإدارات المعنية والموظفين المشرفين على أنشطة الكيانات والشركات التابعة المملوكة للبنك خارج قطر وذلك بهدف تقديم المشورة القانونية السليمة والمناسبة.

٦- إدارة التدقيق الشرعي

تتبع ادارة التدقيق الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية والتي من واجباتها الرئيسية كونها حلقة وصل بين الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية برفع الأسئلة والاستيضاحات والمنتجات الجديدة والعقود والاتفاقيات والصناديق الاستثمارية لهيئة الرقابة الشرعية والحصول على الموافقات والارشادات والفتاوى، والتدقيق على التطبيق الصحيح في التنفيذ حسب تعليمات وفتاوى الهيئة.

كما تعمل الإدارة على عقد دورات تدريبية لتأهيل الموظفين في كيفية التعامل مع المنتجات والعقود الخاصة في استقبال الحسابات من ودائع استثمارية وغيرها بالاضافة الى أدوات التمويل المتنوعة المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية.

٧- إدارة الموارد البشرية للمجموعة

تشمل المسؤوليات الرئيسية لإدارة الموارد البشرية إدارة جميع المسائل المتعلقة بالموظفين والمساعدة فيها والتعامل معها، بما في ذلك وظائف إدارة السياسات، وعملية التوظيف، وإدارة التعويضات والمزايا، وقوانين التوظيف والعمل، وتدريب الموظفين الجدد، والتدريب والتطوير، والاحتفاظ بسجلات الموظفين، وإدارة الأجور والرواتب، وبرنامج مساعدة الموظفين، كما تعمل إدارة الموارد البشرية بشكل وثيق مع الإدارات الأخرى لدعمها وتلبية متطلباتها.

في العام ٢٠٢٢، وعقب اندماج مصرف الريان وبنك الخليجي في ديسمبر ٢٠٢١، نجح الكيان المدمج في تعيين عدد من المواطنين القطريين في مناصب عليا، ما عكس التزام البنك بسياسة التقطير وتعزيز قدرته على توظيف وتطوير أفضل المهارات المؤهلة والحفاظ عليها، لا سيما المواطنين القطريين. كما واصل البنك توظيف المواهب القطرية والانتهاء من نقل بيانات موظفي الخليجي إلى مصرف الريان، بما في ذلك إجراءات تغيير جهة العمل لدى وزارة الداخلية من خلال إصدار عقود عمل جديدة والعمل على توحيد وتحسين السياسات والمسميات والدرجات الوظيفية والتعويضات وإدارة عملية تقييم الأداء الوظيفي. وتماشياً مع استراتيجية التقطير الخاصة بنا، قمنا بترقية عدد من الموظفين القطريين إلى مناصب قيادية.

إن الخطط الحالية والمستقبلية للموارد البشرية لدى مصرف الريان، إلى جانب الالتزام بالإدارة الفعالة، ونظام المكافآت عالي التنافسية، والكفاءة الكبيرة لآلية التوظيف، جميعها توفر لمصرف الريان موقعاً متميزاً من حيث القدرة على ضمان مسيرة مهنية مستدامة للموظفين.

فضلاً عن ذلك، وضع مصرف الريان برامج لجذب المواهب وبرامج للتعلم والتطوير لخدمة أهدافه الإستراتيجية ولضمان وجود خطة إحلال مناسبة على جميع المستويات. وقد نجحنا في تحقيق هدفنا في دعم مشروع الدمج من خلال تقديم برامج تدريبية عبر وسائل مختلفة حول الصيرفة الإسلامية والمنتجات والأنظمة والسياسات والإجراءات المتعلقة بها.

كما تم تنظيم ورشات عمل للتدريب الفني والتطوير المهني بهدف توحيد مستوى خدمات موظفي الخط الأمامي لدينا والارتقاء به إلى جانب تحسين الكفاءات الفنية، حيث أتممنا بنجاح ٩,٨٠٠ ساعة تدريب إجمالية للموظفين، إلى جانب التدريبات الإلزامية مثل تدريبات مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وأمن المعلومات، والتي تم إجراؤها لجميع موظفي مصرف الريان.

انسجاماً مع استراتيجية مصرف الريان، شكّل دعم الكفاءات القطرية وتطويرها جزءاً جوهرياً من جميع المشاريع الجارية التي تم إطلاقها عام ٢٠٢٢، بما في ذلك المشاركة الفعالة للموظفين القطريين في صياغة خططهم للتطوير المهني، إلى جانب الرعاية والمشاركة في برنامج كوادر مالية الذي تُجريه أكاديمية قطر للمال والأعمال، وإعداد برامج تدريبية شاملة متناوبة بدعم من جميع أعضاء الإدارة والأقسام المختلفة.

ودعماً لرؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠ وتماشياً مع استراتيجيتنا للتقطير، نواصل التزامنا بتطوير الشباب القطري من خلال تقديم برنامج رعاية الطلاب بالتعاون مع جامعة قطر، فضلاً عن فرص التدريب الداخلي للطلاب القطريين بالتعاون مع مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية المستقلة وأكاديمية قطر للمال والأعمال.

٨- إدارة تكنولوجيا المعلومات والعمليات المصرفية للمجموعة

واصلت إدارة تكنولوجيا المعلومات والعمليات المصرفية لمجموعة مصرف الريان مهمتها في ضمان سلاسة وأمان العمليات في جميع قطاعات الأعمال على مدار ٢٠٢٢، لتبرهن على مرونتها الكبيرة في التعامل مع عملية الاندماج الخاصة بالمصرف وتجاوز التحديات المختلفة التي تواجه القطاع المصرفي.

وتم اتخاذ قرارين استراتيجيين مهمين في ٢٠٢٢ وتنفيذهما بهدف تحقيق هذه الغاية؛ وجاء القرار الأول لضمان توجيه الجهود والموارد والتركيز على أن تكون عملية الاندماج سلسةً وسريعةً قدر الإمكان لتوفير تجربة عملاء فعالة ومثمرة منذ اليوم الأول، في حين تمحور القرار الثاني حول توفير مزيد من الموارد لدعم مصرف الريان في وضع منهجية الأعمال وتحديد مسار العمليات المصرفية وتعزيز قسم تكنولوجيا المعلومات ودعم رحلة التحول الرقمي.

وحافظ مصرف الريان على أهدافه الرئيسية المتمثلة بإرضاء العملاء والالتزام بالقواعد والأنظمة المصرفية الإسلامية واعتماد سياسة واعية بالمخاطر فيما يتعلق بتبسيط العمليات الرقمية لتسهيل الخدمات المصرفية للعملاء وخدمتهم بشكل فعال بالاعتماد على الموارد المتاحة.

وعمل مصرف الريان بجهد كبير على نقل جميع البيانات والمنتجات والخدمات لضمان توفير جميع الخدمات المطلوبة للعملاء من الكيانين أثناء عملية الاندماج؛ وشملت هذه الجهود العمل عن كثب مع الجهات الرقابية والخبراء الاستشاريين لتمهيد الطريق أمام عملية اندماج ناجحة وقوية. وشكلت خطة تحول مصرف الريان واحدةً من أسرع وأسلس عمليات الاندماج التي شهدها السوق على الرغم من التحديات الكثيرة التي واجهتها، بما في ذلك تعديل العديد من المنتجات والعمليات التقليدية بشكل سريع ودقيق بما يتماشى مع القواعد والممارسات المصرفية الإسلامية.

كما أحرز مصرف الريان تقدماً ملحوظاً في استخدام نظام المعالجة المباشرة لكثير من عمليات التمويل التجاري والخزينة، حيث حصد جائزة التميّز في المعالجة المباشرة للدفعات تقديراً لأدائه الرائع وخدماته المميزة في هذا المجال.

وقدم مصرف الريان عدداً من خدمات وتقنيات الدفع الجديدة لدعم جهود دولة قطر في استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، بما في ذلك خدمة آبل باي وجوجل باي وبطاقات هميان مسبقة الدفع وخدمات الدفع عن طريق الهاتف الجوال.

واستهل مصرف الريان، بعد عملية الاندماج، رحلته الطموحة في مجال التحول الرقمي لرفع جودة خدماته المُقدّمة بما يلبي توقعات العملاء ويتوافق مع استراتيجيته الخاصة للنمو والتوجهات الرقمية في القطاع المصرفي منذ بداية عام ٢٠٢٣ وما بعده. كما يسعى لتوظيف رحلة التحول الرقمي الخاصة به بهدف تطوير مجموعته التقنية وعملياته بشكلٍ كامل والاستفادة من أحدث التقنيات الرقمية الآمنة والموثوقة.

٩- الاتصالات المؤسسية

تعمل إدارة الاتصالات المؤسسية بشكل وثيق مع كافة وحدات الأعمال من أجل الترويج لخدمات المصرف وأعماله فهي مسؤولة عن إدارة العلامة التجارية للمصرف والإشراف على أساليب التواصل مع جميع المعنيين سواء الموظفين أو العملاء الحاليين والمحتملين والصحفيين ووسائل الإعلام والمساهمين والجهات الرقابية والمحللين.

تتولى إدارة علاقات الشركة والتسويق في المصرف عدة وظائف على الشكل التالي:

التسويق وإدارة العلامة التجارية: ويشمل ذلك الترويج للعلامة التجارية للمصرف وخدماته عبر كافة القنوات ووسائل الإعلام وإجراء البحوث والدراسات على العملاء والسوق وإعداد أدوات التواصل مع العملاء سواء الهادفة لاستقطاب عملاء جدد أو المحافظة على العملاء الحاليين والتسويق للفروع وإدارة وتصميم المواد والوسائط الترويجية وتطوير قنوات التوزيع بالتعاون مع وحدات الأعمال المعنية وكذلك إدارة الموقع الإلكتروني للبنك وقنواته الخاصة عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

العلاقات العامة والتواصل الخارجي: ويشمل ذلك الإعلانات والبيانات الصحفية الصادرة عن المصرف والعلاقات العامة للحملات الترويجية وفرص المشاركة في الفعاليات والندوات وتوقيع الشراكات والرعاية وإعلان التعيينات ورصد الأخبار في وسائل الإعلام والتدريب الإعلامي وتنظيم المقابلات وإدارة عملية التواصل في أوقات الأزمات وتغطية أخبار وأنشطة مجلس الإدارة والإدارة العليا.

الفعاليات: وتشمل تنظيم الفعاليات والأنشطة مثل حفل الموظفين وفعاليات إطلاق الخدمات الجديدة ورعاية الفعاليات والندوات والمؤتمرات وفعاليات العملاء والفعاليات الصحفية مثل تنظيم المؤتمرات الصحفية ولقاءات الصحفيين والمشاركة في تنظيم الجمعيات العمومية للمساهمين.

التواصل الداخلي: ويشمل ذلك إدارة عملية التواصل بأكملها داخل المصرف بدءاً من شبكة الإنترانت الداخلية وإصدار النشرة الدورية لآخر الأخبار عن البنك ونشر التعاميم الصادرة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والإدارة العليا والإعلان عن أبرز الإنجازات حول الأنشطة والأعمال مثل إطلاق الخدمات الجديدة وفتح الفروع الجديدة ورعاية الفعاليات وما إلى ذلك.

المسؤولية الاجتماعية للشركة ومبادرات الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة: وتشمل كافة أنشطة البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية ومبادرات الاستدامة البيئة والمجتمع والحوكمة بما في ذلك تطوير استراتيجية المسؤولية الاجتماعية وتغطية الفعاليات الاجتماعية واختيار الشراكات والرعاية والهبات الخيرية والمبادرات الترويجية للموظفين المتطوعين في العمل الخيري وفي القضايا الاجتماعية. لمزيد من التفاصيل حول هذاالموضوع، يرجى مراجعى القسم ٧ من التقرير السنوي.

الدعم اللوجستي: ويشمل ذلك دعم مختلف إدارات البنك بمواد التسويق وأدوات التواصل والتصاميم الخاصة مثل اللوحات الإعلانية وتصميم العروض التقديمية والإشراف على تكوين المحتوى بما في ذلك دعم المبادرات التي تطلقها مختلف الأقسام والإدارات على سبيل المثال لا الحصر البرنامج التعريفي للموظفين الجدد واستطلاعات الرأي وغيرها.

في العام ٢٠٢٢ أنجزت إدارة الاتصالات المؤسسية إحدى أهم الخطوات في مسيرة البنك نحو التحول الرقمي والارتقاء بتجربة العملاء إلى مستويات عالية مع إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للمصرف الذي يتميز بلمسة عصرية وسهولة التصفّح. وقد تم إطلاق الموقع بتصاميم جديدة مبتكرة تعكس القيم الأساسية للبنك المتمحورة حول الابتكار والتجدد وبما ينسجم مع استراتيجيتة البنك نحو التحول الرقمي والحداثة. فضلا عن ذلك، بذلت إدارة الاتصالات المؤسسية قصارى جهدها ليكون مصرف الريان في قلب الحدث ولهذه الغاية نجحت الإدارة في عقد اتفاق ليكون البنك راعي رئيسي لمدينة الألعاب الترفيهية لوسيل ونتر وندرلاند. كذلك، وانطلاقا من التزامنا بالهوية الوطنية وتراثنا العريق وولاء ووحدة الشعب لدولتنا الحبيبة قطر، تم التعاون مع اللجنة المنظمة لاحتفالات اليوم الوطني لرعاية اليوم الوطني ٢٠٢٢ ضمن فئة «السيب». وخلال الحدث التاريخي لاستضافة قطر لبطولة كأس العالم لكرة القدم الفيفا ٢٠٢٢ كانت الإدارة فاعلة بشكل كبير في الترويج لمصرف الريان أمام الزوار والمشجعين خلال المهرجان الرياضي الكبير وتم إطلاق فيديو ترويجي الأول بعنوان « أهلا بالعالم في قطر» وفيديو آخر بعنوان « شكرا قطر على الاستضافة الناجحة للبطولة» تعبيراً عن فخرنا وامتناننا لاستضافة هذا الحدث الكبير.

الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة

تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركة

انطلاقًا من حرصه على دعم المجتمع، فإن المصرف يسترشد في كل ما يقوم به من أعمال بالمسؤولية الاجتماعية المتقدمة مقترنة برؤيته للنمو المستمر. إن جوهر برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص بالمصرف يكمن في قناعته الراسخة بمهمته لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، البشرية، الاجتماعية والبيئية المستديمة تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وفي هذا الإطار، يقوم المصرف واستناداً إلى القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١ بتحصيل مبلغ يعادل ٢,٥٪ من صافي الأرباح السنوية لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية وقد بلغت مساهمة البنك للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ وقدره ٣٥,٦٤٤,٠٠٠ ريال قطري.

شهد برنامج المسؤولية الاجتماعية في مصرف الريان العديد من التطورات في عام ٢٠٢٢، حيث تولينا هذا العام دعم مبادئ الشمولية وأنماط الحياة الصحية والجهود في مجال الرياضية، وساهمنا في نشر الوعي حول تقنيات الحماية من عمليات الاحتيال الإلكتروني.

وتعاونا خلال عام ٢٠٢٢ مع العديد من المؤسسات الاجتماعية وغير الربحية في قطر، بما في ذلك مركز رعاية الأيتام (دريمة) والجمعية القطرية للسرطان ومركز قطر للتوحد وذوي الاحتياجات الخاصة. وقدّم مصرف الريان هذا العام تبرعاً كريماً للمساهمة في برامج الدعم الشاملة التي يقدّمها مركز إحسان لكبار السن في قطر، والتي تشمل الرعاية النهارية والنفسية والدعم الاجتماعي والاستشارات وخدمات التعلم الإلكتروني.

وشارك موظفو مصرف الريان في حملة للتبرع بالدم تم تنظيمها بالتعاون مع مركز التبرع بالدم في مؤسسة حمد الطبية كما خضعوا لدورة تدريبية خاصة للغة الإشارة فيما يخص المصطلحات المصرفية والمالية بالتعاون مع الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، ما أتاح لهم التواصل بشكل أفضل مع العملاء الذين يعانون من إعاقة سمعية.

وانطلاقاً من جهودنا لتعزيز مستويات الصحة في المجتمع، عمدنا أيضاً إلى استضافة حملة توعية حول مرض السكري تزامناً مع اليوم العالمي للسكري الذي يصادف يوم ١٤ نوفمبر من كل عام، وذلك بالتعاون مع الجمعية القطرية للسكري ومركز «لين اند فت» في الدوحة. وتولى خبراء من الجمعية القطرية للسكري إدارة جلسة توعية للموظفين

في مقرنا الرئيسي حول أهمية الكشف المبكر لمرض السكري للمساعدة على الوقاية من المرض والسيطرة عليه، حيث يمكن إدارته مدى الحياة من خلال العناية والمتابعة الذاتية. كما اطلع الموظفون على آليات الجسم في التعامل مع ارتفاع مستويات السكر في الدم، واستكشفوا مجموعة من النصائح لاتباع أنماط حياة صحية، إضافةً إلى أهمية ممارسة التمارين الرياضية بصورة منتظمة وتجنب زيادة الوزن وغيرها من النصائح العامة للوقاية من السكري. وقدم أخصائي التغذية من مركز لين اند فت لمحةً عامة حول الأنظمة الغذائية الصحية وتحضير وجبات تساعد على مكافحة السكري، حيث تناول جميع الموظفين بعد ذلك وجبة صحية مجانية.

وخلال بطولة العالم لكرة القدم، أطلقنا حملة توعية قوية على وسائل التواصل الاجتماعي لمكافحة عمليات الاحتيال والتصيد الإلكتروني، بهدف حماية أفراد المجتمع من الهجمات الإلكترونية خلال فترة إقامة البطولة وما بعدها. وتضمنت الحملة مجموعة من الرسائل سلطت الضوء على بعض الأخطاء التي تعرّض الأشخاص للمخاطر الإلكترونية، ونبهت المتابعين حول الوسائل الممكنة لتجنبها.

واختُتم العام بحدث مميّز حيث قام مصرف الريان برعاية أوّل حلبة للتزلج على الجليد في الهواء الطلق بالمنطقة في «لوسيل ونتر وندرلاند» الواقعة في جزيرة المها، ما أتاح لنا تقديم المزايا لعملائنا بما يشمل الترقيات السريعة لبطاقات الدخول والخصومات على أسعار التذاكر لعملاء الخدمات المصرفية المميزة والعملاء الذين يستخدمون بطاقة مصرف الريان الائتمانية للدفع. وتعكس هذه الرعاية التزامنا الراسخ تجاه الرياضة ودورها في تعزيز مستويات الصحة في المجتمع.

وتؤكد هذه الأنشطة التزام مصرف الريان بمبادئ الشريعة الإسلامية لتعزيز مزايا المجتمع الشامل. هذا وحرصنا من خلال دعمنا لمركز إحسان على رفد الركائز الإنسانية والتنموية الاجتماعية لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى منح المواطنين فرصة تطوير إمكاناتهم وتعزيز دورهم الفعال في مجتمعنا الأشمل.

فلسفتنا تجاه المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

يركز مصرف الريان اهتمامه بشكل كبير على المبادئ الأربعة عشر للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بما فيها توطين الوظائف وتمكين المرأة والاستدامة والتي تتسجم جميعها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

ركائز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠	مساهمتنا في مصرف الريان بتحقيق هذه الأهداف من خلال برنامج التمويل المستدام
التنمية البشرية	يلتزم مصرف الريان بدعم جهود دولة قطر الرامية إلى تطوير أنظمة صحية وتربوية متقدمة وإعداد قوى عاملة تتمتع بالكفاءة والحافز. كما يلتزم مصرف الريان بتحسين الرعاية والحماية الاجتماعية في الدولة.
التنمية الاجتماعية	
التنمية الاقتصادية	يلتزم مصرف الريان بتمكين القطاع الخاص من لعب دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من سجله الرائد في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
التنمية البيئية	يلتزم مصرف الريان بالحفاظ على البيئة وحمايتها بما يشمل الهواء والمياه والأراضي والتنوع البيولوجي.

يلتزم مصرف الريان بمعالجة أولويات قطر البيئية من خلال نشاطه، وخصوصاً زيادة التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية بهدف مساعدة دولة قطر على التخفيف من حدة التغير المناخي وتحقيق الأهداف المتعلقة بتقليل انبعاث الغازات الدفيئة.

وإثباتاً على اهتمامه بهذا الموضوع وريادته في هذا المجال، أطلق البنك إطار التمويل المستدام وهو أول بنك إسلامي يطلق مثل هذا البرنامج في قطر وتم بموجبه إطلاق أول وديعة خضراء وبرنامج للتمويل المستدام المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وقد أصدرت ستاندر آند بورز تأكيداً مستقلاً بأن البرنامج يتوافق مع أعلى المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال. وترتبط استراتيجية البنك في مجال الاستدامة بالاستراتيجية الوطنية للبيئة والتغير المناخي لدولة قطر التي تضع الإطار العام لحماية البيئة في قطر.

إن إطار الاستدامة لمصرف الريان يعزز التزامه في الجهود التي تبذلها الدولة لبناء أنظمة متقدمة في مجالي الصحة والتعليم، وإعداد قوة عمل تتميز بأعلى مستويات التحفيز والإمكانات، بهدف المشاركة في تحسين العناية والوقاية الاجتماعية، وفي تمكين القطاع الخاص من المساهمة في دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل هذه الشركات والمشاريع الأخرى ذات الصلة مثل المباني الخضراء والطاقة المتجددة.

إن إطلاق أول وديعة خضراء متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الدولة يوفر حلاً استثمارياً بديلاً ومتميزاً يتيح تقديم الودائع بالريال القطري وغيرها من العملات الرئيسية لتمويل المبادرات الخضراء. وتتيح تلك المبادرة للعملاء إمكانية تحقيق أهدافهم في مجالي الاستدامة والبيئة من خلال المشاركة في تلك الودائع التي تساهم في تمويل مشاريع الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية.

علاوة على ذلك، وفي إطار سعينا للتميز في مجال الاستدامة البيئية، حرص البنك على تضمين عناصر الاستدامة الأساسية في عمله حيث قام ضمن مبنى المقر الرئيسي بتركيب إضاءة موفرة للطاقة وألواح الطاقة الشمسية لتوفير استهلاك الطاقة واعتمد نظام ترشيد المياه وفصل النفايات لإعادة تدويرها كما أطلق البنك حملة داخلية لتحويل العمل المكتبي ليكون عملاً صديقاً للبيئة وذلك من خلال تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية والتحول نحو التقنيات الرقمية والإلكترونية.

استراتيجية الاستدامة

يفخر مصرف الريان بالتزامه بأن يصبح أحد أهم الجهات الرائدة في مجال الاستدامة، وذلك من خلال تقديم برنامج مبتكر للتمويل المستدام لدعم مسيرة تحول دولة قطر وتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وتتمحور الركائز الأربع لرؤية قطر الوطنية حول أهم القضايا البيئية والاجتماعية، وهي القضايا التي يلتزم مصرف الريان بمعالجتها في إطار استراتيجيته في مجال الاستدامة، والمبينة أدناه.

استراتيجية مصرف الريان المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة

طور مصرف الريان استراتيجية مبتكرة وفاعلة للشركات الصغيرة والمتوسطة تتسجم مع الأهداف المذكورة آنفاً لرؤية قطر الوطنية. وتركّز هذه الاستراتيجية على النقاط المحورية التالية:

- تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
- رواد الأعمال والموهوبون
- ابتكارات الأعمال
- المهارات المهنية المستقبلية
- المشاريع الناشئة الملتزمة بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
- دعم مشاريع التأثير الاجتماعي
- المشاريع المتمحورة حول ابتكارات الشباب وبرامج تطوير الشباب
- رائدات الأعمال وتمكين المرأة في المجتمع
- الشركات العاملة على برامج للمهارات المستقبلية

حوكمة الاستدامة في مصرف الريان

يشرف مجلس إدارة مصرف الريان، من خلال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة له، على حوكمة البنك الشاملة بما في ذلك تطوير أطر العمل والسياسات المتعلقة بالاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة والموافقة عليها. وبالتوازي مع ذلك، فقد تم تشكيل لجنة الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة على مستوى الإدارة العليا لمتابعة تنفيذ إطار العمل. وتعمل هذه اللجنة تحت الإشراف المباشر للرئيس التنفيذي للمجموعة، والذي يقدم بدوره التقارير بشكل منتظم إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة بشأن تطبيق إطار العمل. وتُبقي لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة مجتمعاً على اطلاع بأحدث التطورات، بما في ذلك الإجراءات المطلوب اتخاذها في هذا السياق.

إطار عمل مصرف الريان لخيارات التمويل المستدام

بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٢٢ حصل مصرف الريان على رأي مستقل بشأن إطار عمل خيارات التمويل المستدام، قدمته شركة إس أند بي جلوبال، والتي رأت أن إطار العمل الذي طوره المصرف يتوافق مع التالي:

- مبادئ السندات الاجتماعية الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال، ٢٠٢١
- مبادئ التمويل الاجتماعي الصادرة عن جمعية أسواق التمويل، وجمعية التجارة والتمويل المشترك، وجمعية أسواق التمويل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٢١
- مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال، ٢٠٢١
- مبادئ التمويل الأخضر الصادرة عن جمعية أسواق التمويل، وجمعية التجارة والتمويل المشترك، وجمعية أسواق التمويل في منطقة آسيا والمحيط الهادي ٢٠٢١
- إرشادات سندات الاستدامة الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال

في سبيل تحقيق رسالة مصرف الريان، وبهدف تقديم مشاريع تمويل تحقق مكاسب تدعم استراتيجية مصرف الريان ورؤيته، فقد رأى المصرف إنشاء إطار عمل لخيارات التمويل المستدام («إطار العمل»)، والذي يستطيع المصرف بموجبه إصدار السندات والصكوك والتمويلات الخضراء أو الاجتماعية أو المستدامة. ويتوافق إطار العمل مع مبادئ السندات الخضراء ٢٠٢١ ومبادئ السندات الاجتماعية ٢٠٢١ وإرشادات سندات الاستدامة ٢٠٢١ الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال، ومبادئ التمويل الأخضر ٢٠٢١ ومبادئ التمويل الاجتماعي ٢٠٢١ الصادرة عن جمعية أسواق التمويل. كما ينسجم إطار العمل أيضاً مع الإطار التنظيمي المستدام للصكوك والسندات والذي أصدره مركز قطر للمال في مارس ٢٠٢٢، وهو الأول من نوعه على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، ويهدف إلى تعزيز تنمية سوق التمويل المحلي في الدولة. ويعمل الإطار التنظيمي المستدام للصكوك والسندات من مركز قطر للمال على تحقيق التكامل بين المتطلبات والمزايا المحلية من جهة، وبين مبادئ الجمعية الدولية لأسواق رأس المال المقبولة على المستوى العالمي من جهة أخرى، بهدف توفير منظومة متناغمة للأسواق المالية محلياً بالاستناد إلى المعايير الدولية.

تماشياً مع هذه المبادئ، يؤكد مصرف الريان اعتماد المبادئ التالية لكل من السندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة التي يتم إصدارها:

١) استخدام المتحصلات

سيتم تخصيص مبلغ يعادل صافي المتحصلات من أي سند من السندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة التي يصدرها مصرف الريان في إطار عمل خيارات التمويل المستدام، بشكل جزئي أو كلي، لتمويل أو إعادة تمويل مشاريع مستدامة تحقق معايير الأهلية لتصنيفها كمشاريع خضراء أو اجتماعية.

٢) عملية تقييم المشاريع واختيارها

ستخضع المشاريع الخضراء والاجتماعية المؤهلة إلى الدراسة اللازمة من قبل لجنة الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة، بما يضمن تحقيقها للمعايير المذكورة آنفاً ضمن فقرة «استخدام المتحصلات».

وتتألف لجنة الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة لدى مصرف الريان من ممثلين عن الإدارات التالية: إدارة الخزينة، إدارة الشؤون المالية وعلاقات المستثمرين، الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وإدارة الاتصالات المؤسسية ومكتب الرئيس التنفيذي للمجموعة – الاستراتيجية والتطوير وإدارة الحوكمة/سكرتير الشركة، وإدارة متابعة الالتزام وإدارة المخاطر. كما يمكن إضافة ممثلين آخرين لعضوية اللجنة تبعاً للمشاريع التي يتم اختيارها. وتجتمع اللجنة، التي يرأسها رئيس القطاع المالي للمجموعة، بشكل نصف سنوي لمراجعة المواضيع المتصلة بالاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة والإشراف عليها.

٣) إدارة المتحصلات

يخصص مبلغ يعادل صافي المتحصلات من أي سند من السندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة التي يصدرها مصرف الريان، بشكل جزئي أو كلي، لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع الخضراء و/أو الاجتماعية المؤهلة، على النحو المنصوص عليه في إطار عمل خيارات التمويل المستدام، وبالاستعانة بسجل مصرف الريان للتمويل المستدام. سيتولى سجل التمويل المستدام تخصيص متحصلات جميع السندات أو الصكوك أو عمليات التمويل الخضراء أو الاجتماعية أو المستدامة، حيث ستتم من خلاله متابعة المعلومات التالية على الأقل:

- نوع المعاملة المصرفية المستدامة: القيمة الأولية للمتحصلات، تاريخ المعاملة، تاريخ الاستحقاق، وسجل السداد أو الإطفاء.
- تخصيص استخدام المتحصلات: اسم وتوصيف المشاريع المؤهلة الخضراء و/أو الاجتماعية المخصوصة وغير المخصوصة، المبلغ المخصص لكل من المشاريع الخضراء و/أو البيئية، حصة مصرف الريان من التمويل، تاريخ الاستحقاق، والرصيد المتبقي من المتحصلات التي لم يتم تخصيصها في حال وجودها.

٤) رفع التقارير

ينشر مصرف الريان تقريراً حول إصداراته الخضراء أو الاجتماعية أو المستدامة (من السندات والصكوك والتمويلات)، يتناول فيه المبالغ المخصصة والأثر المحقق وذلك في مهلة أقصاها سنة من تاريخ كل إصدار. ويتم النشر في التقرير السنوي لمصرف الريان وبشكل سنوي إلى حين تخصيص صافي متحصلات الإصدارات بشكل كامل. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لم يقم البنك بعد بأي إصدارات ضمن البرنامج.

الأنشطة المصرفية الأساسية

١- قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

مصرف الريان هو أحد أكبر البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المنطقة حيث يمتلك قاعدة رأسمالية راسخة وسيولة وفيرة مما يعزز دوره في دفع عملية التنمية والتطوير التي تشهدها دولة قطر نحو تحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٢٣ بالاستناد إلى مروحة خدماته الواسعة وخبرة فريق العمل.

كان قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في مصرف الريان ولا يزال عاملاً حاسماً في نجاح البنك، فقد حقق أداءً متفوقًا عامًا بعد عام وساهم بشكل كبير في صافي أرباح البنك. يتكون القطاع من قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وقسم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وكلاهما يواصل التركيز على مجالات تخصصهما وبيع المنتجات الأخرى التي يقدمها البنك وعلى خدمة عملائنا في قطر وتلبية متطلباتهم الدولية.

خلال العام ٢٠٢٢ حافظت إدارة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات على علاقة وثيقة وتعاون قريب مع العملاء في كل من القطاعين الحكومي والخاص، ونجحت في ضم عملاء جدد من الشركات لتنويع قاعدة العملاء، مع الحفاظ على التركيز على توسيع الأعمال. وقد نجح فريق العمل في إنجاز معاملات رائدة لدعم جهود الجهات الحكومية ذات الصلة لتحديث البنية التحتية وتطوير مشاريع جديدة في قطر، كما عمل بشكل دؤوب مع جميع العملاء على مدار العام لضمان الاستخدام الأمثل لتمويل رأس المال العامل، ودعم احتياجات تمويل الشركات الخاصة بهم.

تماشياً مع أهداف الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، واصل مصرف الريان دعم الشركات المحلية القطرية والشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول مصممة خصيصاً لها، وتعاون قسم الشركات الصغيرة والمتوسطة لدينا بنجاح مع الحكومة خلال هذه الفترة الحافلة بالتحديات لتنفيذ برنامج الاستجابة الوطنية لكوفيد-١٩، والذي يهدف إلى حماية الاقتصاد وتوجيه الأموال إلى أكثر الشركات الصغيرة والمتوسطة استحقاقًا. علاوة على ذلك، يساهم فريق العمل في هذا القسم بدعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال القطريين من خلال تعاونه مع بنك قطر للتنمية لتوفير التمويل اللازم لهم من خلال برنامج الضمين.

وفي العام ٢٠٢٢ كان مصرف الريان أول بنك إسلامي يطلق برنامج الوديعة الخضراء المتوافق مع أحكام الشريعة. توفر هذه الوديعة حلاً استثمارياً بديلاً ومتميزاً يتيح تقديم الودائع بالريال القطري وغيرها من العملات الرئيسية لتمويل المبادرات الخضراء. وتتيح تلك المبادرة للعملاء إمكانية تحقيق أهدافهم في مجالي الاستدامة والبيئة من خلال المشاركة في تلك الودائع التي تساهم في تمويل مشاريع الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية.

وخلال العام أيضاً قدمت وحدة إدارة النقد لدينا حلولا إلكترونية مخصصة لدفع الأرباح لعدد من العملاء من الشركات كما قدمنا خدمة كاملة متكاملة لأحد كبار العملاء من الشركات لتحصيل إصدارات الأسهم الخاصة به وقمنا بتفعيل عدد من الخدمات الهامة ضمن منصة الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت لمساعدة العملاء على إجراء معاملاتهم بسرعة وكفاءة بما في ذلك القدرة على التنفيذ الفوري للحوالات المالية المحلية ودفع الأجور.

في عام ٢٠٢٣، سنواصل تزويد عملائنا بحلول مصرفية مبتكرة ومستويات عالية من الخدمة بهدف أن نكون الخيار الأول للتعلامات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المنطقة.

٢- قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والمصرفيّة الخاصة

في العام ٢٠٢٢ استكمل مصرف الريان بنجاح الدمج التشغيلي مع بنك الخليج التجاري. بقي تركيزنا الأساسي على عملائنا، وقد نجحنا في تحويل حسابات الخليجي التقليدية إلى محفظة تمويل وودائع متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ومع تزايد الطلب على الحلول المبتكرة، يركز قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والمصرفيّة الخاصة على توفير وصول مريح إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية، بالإضافة إلى تقديم تجربة مصرفية متميزة من خلال المنتجات والخدمات الخاصة بكل قطاع. يتألف القطاع من قسم الخدمات المصرفية الخاصة وقسم الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المميزة.

وشكّلت الخدمات المصرفية الخاصة مصدر إيرادات هام وثابت بفضل الخدمة المتفوقة والمخصّصة التي نقدّمها لعملائنا المتميزين. ويعود الأداء القوي لهذه الخدمات إلى سعينا للحفاظ على علاقات متينة مع عملائنا الحاليين والعمل على زيادة أعداد العملاء الجدد بصورة ثابتة. كما يتعاون فريق الخدمات المصرفية الخاصة بشكلٍ وثيق مع شبكة فروع مصرف الريان في المملكة المتحدة وفرنسا لتلبية احتياجات العملاء وتأسيس أعمال رابحة في المناطق التي تتواجد فيها هذه الفروع.

من جهتها، حققت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية المميزة أداءً لافتاً في عام ٢٠٢٢ مع تسجيل إيرادات ثابتة وتنمية قاعدة العملاء لتحقيق المزيد من الأرباح عن طريق استقطاب مجموعة جديدة من العملاء القطريين ضمن الخدمات المصرفية المميزة والتعاون مع أهم جهات العمل، ما ساهم في الحفاظ على ثبات محفظة عملائنا خلال الفترة الماضية المليئة بالتحديات. كما أطلقنا عدة حملات لجذب مجموعة من عملاء الخدمات المصرفيّة المميزة بهدف تحقيق الأرباح وضمان النجاح خلال عام ٢٠٢٢. وينصب اهتمامنا الكبير على تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة ومبتكرة بهدف الاستمرار في تنمية قاعدة عملائن ضمن الشرائح المستهدفة.

وأطلقنا هذا العام عدة مشاريع للترويج لبطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، حيث تعاونّا مع فيزا انترناشيونال لتقديم بطاقات فيزا بلاتينوم وفيزا سيجنتشر تحمل علامة فيفا لعملاء الخدمات المصرفية المميزة، إلى جانب توفير بطاقات فيزا إنفينيت المعدنية لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة. وأتاحت حملتنا الترويجية الخاصة باستخدام بطاقة الائتمان لعملائنا فرصة استخدام بطاقة الائتمان وربح واحد من ٥٦ عرض لمشاهدة مباريات كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، بما فيها المباراة الافتتاحية للبطولة أو إحدى مباريات دور المجموعات أو الدور ربع النهائي أو المباراة النهائية. كما وزعنا مجموعة فريدة من الأوراق النقدية التذكارية الصادرة عن مصرف قطر المركزي لعملائنا من المواطنين القطريين والسكان والزوار من عشاق كرة القدم بمناسبة البطولة، حيث حملت هذه الأوراق علامة بطولة العالم لكرة القدم ٢٠٢٢.

وامتدّت خدماتنا إلى المحافظ الإلكترونية مثل آبل باي وجوجل باي وفيتبيت باي وجارمين باي لتمكين عملائنا من استخدام الهواتف الجوالة والأجهزة الذكية المحمولة لإتمام عمليات الدفع غير التلامسية باستخدام البطاقة، وذلك تماشياً مع سعينا الدائم لتقديم أحدث الحلول الرقمية. كما قدّمنا محفظة الريان الرقمية المتصلة بنظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال، والتي تتيح إتمام العمليات المالية غير النقدية بين الأفراد وعمليات الشراء ضمن المتجر باستخدام الهاتف.

وأطلق مصرف الريان أيضاً حساب «الذهبي»، حساب التوفير عالي الربح الأكثر تميزاً، والذي يتيح للعملاء إيداع مدخراتهم في هذا الحساب والحصول على واحدةٍ من أعلى معدلات الربح المتوقعة في قطر.

أسفرت عملية الاندماج عن زيادة عدد فروع مصرف الريان لتصبح حالياً ١٣ فرعاً لخدمات الأفراد، وثلاثة فروع تنفيذية لخدمات الشركات، إضافةً إلى ١١١ جهازاً من أجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي تخدم جميع العملاء من مختلف قطاعات الأعمال سواء في الخدمات المصرفية للشركات أو المؤسسات أو الخدمات المصرفية للأفراد وتتوزع في جميع أنحاء المدن الرئيسية في قطر، بما في ذلك مراكز التسوق والأسواق التقليدية والمناطق التجارية.

نهدف في عام ٢٠٢٣ إلى الاستمرار بتقديم مستوىً استثنائي من الخدمات لعملائنا المميزين وتوسيع أعمالنا المصرفية الرقمية، مع مواصلة جهودنا لنصبح لنصبح أفضل بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية في قطر للخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الأفراد.

٣- قطاع الخزينة والمؤسسات المالية

من الأمور البديهية الهامة لأي مصرف كبير أن يكون لديه إدارة فاعلة للخزينة والمؤسسات المالية التي تمثل مركز الثقل في البنك وتلعب دور الشريان الرئيسي الذي يتشعب لعدد من القنوات داخل المؤسسة. تساهم إدارة الخزينة والمؤسسات المالية في مصرف الريان في تسهيل مهمة البنك ببناء اسم قوي وإرساء قاعدة أصول متينة حيث توفر الإدارة، على سبيل المثال، مصادر موثوقة للتمويل تضمن الحفاظ على قوة رأس المال والربحية بما ينسجم مع استراتيجية مجلس الإدارة لمستقبل البنك، إلى جانب دورها في مساعدة الإدارة العليا على تحقيق أهدافها المتمثلة بتنمية ربحية المصرف وضمان الجودة العالية لأصوله والحد من المخاطر وتعزيز العلامة التجارية.

وتعتمد إدارة الخزينة لدى المصرف على مجموعة متكاملة من منتجات وحلول الخزينة وخدمات المؤسسات المالية المصممة لدعم أنشطة المصرف وتلبية احتياجات عملائه، بما يسهم في تعزيز مبادئ الصيرفة الإسلامية وممارساتها.

تشمل الخدمات باقةً واسعةً من الحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما فيها الوكالة والوكالة العكسية والتداول الفوري للعملات الأجنبية وعقود الصرف الآجلة وعقود المبادلات (وعد) المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إضافةً إلى التورق وصكوك الدخل الثابت المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمرابحة في السلع الأساسية والمرابحة العكسية ومقايضة العملات وعقود الخيارات ومبادلة معدلات الربح والودائع لأجل والودائع المركبة وحلول التحوط والمرابحة المضمونة وتسهيلات التمويل الثنائية والمشتركة.

إدارة الأصول والخصوم

تضمن وحدة إدارة الأصول والخصوم وجود ثلاثة عناصر رئيسية في المصرف، وتشمل (١) سيولة وفيرة في جميع الأوقات (٢) وآلية فعّالة لإدارة تكاليف التمويل (٣) والامتثال لجميع اللوائح التنظيمية والمعايير المنصوص عليها في اتفاقية بازل ٣. وتحرص الوحدة على تحقيق هذه الشروط من خلال (أ) توسيع قاعدة عملاء المصرف؛ (ب) وتعزيز علاقات التعاون المحلية للمصرف مع السعي لبناء علاقات جديدة؛ (جـ) وتوسيع علاقات المصرف على الصعيد الدولي؛ (د) والاستفادة من أسواق رأس المال فيما يتعلق بإصدارات الأوراق المالية العامة والخاصة؛ (هـ) واعتماد تدابير وسياسات الرقابة الداخلية.

العملات الأجنبية والمشتقات المالية

تعمل هذه الإدارة جنباً إلى جنب مع وحدة إدارة الأصول والخصوم لإدارة معاملات الصرف الأجنبي وتنفيذها، مع مراقبة صافي مركز العملات الأجنبية المفتوح والشامل في المصرف. كما تساهم في الحد من مخاطر أسعار الربح وتقلبات صرف العملات الأجنبية على المصرف من خلال تنفيذ آليات فعالة لمواكبة التطورات السريعة في السوق. وانسجاماً مع هدف الإدارة لتعزيز إيرادات المصرف، تسعى الوحدة باستمرار إلى استكشاف فرص جديدة لتعزيز إيرادات محفظة استثمارات المصرف والاستفادة من الفرص الحصرية لصرف العملات الأجنبية وفقاً لقابلية البنك على تحمل المخاطر.

مبيعات الخزينة

تركز وحدة مبيعات الخزينة على هدف محدد يجمع بين استدراج السيولة وتعزيز الإيرادات، حيث نجحت في تعزيز مصادر السيولة للمصرف من خلال تسويق برنامج اصكوك الخاص بالمصرف وتعزيز حضور المصرف محلياً وتوسيع علاقاته الدولية. كما ساهمت أنشطة تسويق حلول الخزينة وبيعها في تلبية متطلبات عملاء المصرف ودعم إيرادات البنك بشكل فاعل. ونجح فريق الوحدة أيضاً في بناء سمعة جيدة بعد ترسيخ حضوره في مجاليّ الصرف الأجنبي وأعمال التحوط باستخدام المشتقات المالية في السوق المحلية.

الاستثمارات وأسواق الدين

يعمل قسم استثمارات الخزينة، بالانسجام مع استراتيجية المصرف، على استكشاف الفرص المتاحة للاستثمار في الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل الصكوك والأسهم. ويحرص القسم على تنفيذ الاستثمارات ضمن فئات الأصول المذكورة بما ينسجم مع معايير المخاطر والتوجيهات المعتمدة في المصرف من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال استراتيجية البنك ولوائحة وسياساته ومعايير الحوكمة. ويضمن هذا الاتجاه تحقيق مركز متوازن ومتنوع وقوي للمصرف وسيولته، إضافةً إلى الدور المحوري للمحفظة الاستثمارية في تعزيز ربحية المصرف. ويعتمد المصرف على برنامج الصكوك الخاص به لجمع التمويل الآجل من خلال اكتتابات عامة وخاصة في أسواق الدين كما يعزز هذا البرنامج حضور المصرف بين أوساط المستثمرين في أسواق الدين الإقليمية والعالمية، ويساهم في تنويع مصادر تمويله بشكلٍ ملحوظ.

وضع مصرف الريان إطار عمل لخيارات التمويل المستدام، انسجاماً مع أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ لحماية البيئة وزيادة الطلب على الحلول ذات الصلة بالمسؤولية البيئة والاجتماعية والحوكمة. وحصل إطار التمويل الجديد على تصنيف من فئة «قوي» من وكالة ستاندرد آند بورز العالمية، باعتبارها طرفاً ثانٍ مستقل. وبذلك، أصبح برنامج الصكوك جاهزاً لاستيعاب الإصدارات العامة والخاصة من الصكوك الأساسية و/أو الخضراء على حد سواء.

المؤسسات المالية

يتولى قسم المؤسسات المالية إدارة العلاقات المصرفية بالمراسلة في مصرف الريان، بما يضمن تواصل المصرف مع الشبكة العالمية من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. ونجح القسم في بناء علاقات مثمرة مع أكثر من ٢٠٠ مؤسسة مالية حول العالم، بهدف دعم عملاء المصرف من الشركات والأفراد. كما يحرص فريق العمل على تلبية احتياجات عملاء المصرف من مختلف الدول وفي جميع الأوقات، وذلك من خلال توفير باقة متكاملة من الخدمات المصممة لتسهيل إدارة النقدية والمدفوعات على مستوى العالم، إلى جانب منتجات التمويل التجاري مثل خطابات الاعتماد والضمان والتحصيل المستندي. ويسعى الفريق بشكلٍ مستمر إلى تأمين التمويل من البنوك الأخرى من خلال عقد اتفاقيات ثنائيةٍ أو مشتركة للحصول على تسهيلات تمويل عن طريق المرابحة من خلال الأسواق الأساسية والثانوية، بما يضمن تعزيز الربحية وتنويع قاعدة الأصول.

الشركات التابعة والزميلة والكيانات ذات الأغراض الخاصة والصناديق والفروع

١- الشركات التابعة

بنك الريان المملكة المتحدة

بنك الريان بي أل سي هو شركة تابعة مملوكة بنسبة ٧٥٪ لمصرف الريان ش.م.ع.ق. مسجل وقائم في إنجلترة ووايلز بالمملكة المتحدة برأسمال يبلغ ١٠٠ مليون جنيه استرليني. يعتبر البنك أعرق وأكبر بنك للأفراد يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في المملكة المتحدة.

يقدم البنك، الذي تأسس عام ٢٠٠٤، استثمارات عقارية سكنية وتجارية وخدمات مصرفية مميزة للعملاء في المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي ويقدم مجموعة تنافسية من حسابات التوفير الحائزة على الجوائز، وذلك بشكل رئيسي عبر منصة الصيرفة الرقمية التي يستخدمها حوالي ٤٠ ألفاً من عملاء المصرف.

على الرغم من التحديات على مستوى الاقتصاديات الكبرى، فقد حقق بنك الريان خلال عام ٢٠٢٢ أنجح سنة مالية في تاريخه، حيث أنهى العام بأرباح صافية تبلغ ١٦ مليون جنيه استرليني، ليكون بذلك المصرف الإسلامي الأعلى ربحاً في تاريخ المملكة المتحدة.

انسجاماً مع استراتيجيته، وعلى الرغم من النمو القوي في قطاع تمويل العقارات التجارية لدى البنك، فإن القيمة الدفترية الإجمالية لأصول التمويل التابعة للبنك حافظت على استقرارها نسبياً في عام ٢٠٢٢ (حيث بلغت ١,٨٩ مليار جنيه إسترليني) مقارنة بعام ٢٠٢١ (١,٨٧ مليار جنيه إسترليني).

يشكل بنك الريان المملكة المتحدة جزءاً رئيسياً من قطاع المصارف في المملكة المتحدة، ويحظى بشهرة واحترام كبيرين في أوساط أصحاب المصلحة. كما أن التوقعات تشير إلى أن عام ٢٠٢٣ سيكون إيجابياً للغاية بالنسبة للبنك، والذي سيفتتح في شهر مايو ٢٠٢٣ مقره الجديد في ٤ Stratford Place بالعاصمة لندن. وتبلغ مساحة المقر الجديد ٩,٨١٨ قدم مربع (٨١٨ متر مربع)، وسيحتضن مجلس إدارة البنك، والفريق التنفيذي، وأقسام الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية المميزة، إلى جانب توفير فرع جديد لعملاء المصرفيّة المميزة. وسيواصل البنك خلال عام ٢٠٢٣ تحسين منصته للخدمات الرقمية من خلال سلسلة من المبادرات التي تهدف إلى الارتقاء بتجربة العملاء وبالتالي نسبة الاحتفاظ بهم.

يمتاز البنك باستقرار الفريق التنفيذي ومجلس الإدارة اللذين يضمان مزيجاً مميزاً من الخبرة والكفاءة التقنية. ويلتزم كل من مجلس الإدارة والفريق التنفيذي باتخاذ الخطوات الضرورية لضمان نمو بنك الريان بشكل مستدام على المدى الطويل، وتقديم أفضل الخدمات لعملائه مع الحرص على توفير بيئة داعمة للزملاء وتحقيق عوائد مستدامة على المدى الطويل لحاملي الأسهم لدينا.

شركة الريان للاستثمار

شركة الريان للاستثمار ذ.م.م. هي الذراع الاستثماري لمصرف الريان وهي قائمة في مركز قطر للمال يبلغ رأسمالها ١٠٠ مليون دولار أمريكي وهي مملوكة بالكامل لمصرف الريان.

خلال العام ٢٠٢٢ وبناءً على نجاحها خلال السنوات السابقة، تمكنت شركة الريان للاستثمار من تعزيز علاقاتها مع قاعدة عملائها وتوسيع نطاق عملياتها عملاً برؤية مصرف الريان المتمثلة في أن يكون البنك الاستثماري الإسلامي الرائد في المنطقة، الذي يقدم إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتلتزم شركة الريان للاستثمار بمواصلة تطوير منتجاتها لربط التمويل الإسلامي بالاقتصاد الحقيقي، وإنشاء منصة مصرفية استثمارية في دولة قطر والأسواق المجاورة، مع التركيز بشكل أكبر على إدارة الأصول والخدمات الاستشارية.

وشهدت أعمال الشركة في إدارة الأصول عاماً إضافياً من النمو الاستثنائي، من خلال مزيج من التفويضات الجديدة من مستثمرين جدد وتحقيق عوائد استثمارية تخطت المتوسطات بفارق كبير. وحصدت هذه الإنجازات إشادةً واسعة من النظراء في القطاع، وفازت الريان للاستثمار للسنة الرابعة على التوالي بجائزة «أفضل مدير أصول في دولة قطر للعام» وجائزة «أفضل مزود لخدمات إدارة صناديق الاستثمار المتداولة للعام» وذلك ضمن حفل توزيع جوائز مجلة جلوبال إنفيستور ٢٠٢٢ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما حازت الشركة على جائزة «أفضل مدير صندوق متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية» للمرة الثانية خلال ثلاث سنوات. وتركز مجلة جلوبال إنفيستور الصادرة عن مؤسسة يوروموني على قطاع إدارة الأصول بشكل خاص.

مجموعة إدارة الأصول

أطلقت شركة الريان للاستثمار وحدة إدارة الأصول في منتصف عام ٢٠١٠، والتي حققت سجلاً استثمارياً بارزاً. ومع تزايد الطلب السنوي من المستثمرين الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية، باتت قدرات الريان للاستثمار، الرائدة في فئتها بين المستثمرين المحليين من الشركات، تتميز بشهرة واسعة وحضور أقوى.

يعتبر عملاؤنا أن العروض التي تقدمها الريان للاستثمار مميزة، إذ تشمل فريق بحث داخلي ذو خبرة واسعة، يقدم تقاريره لتعزيز أداء عملية الاستثمار الدقيقة والمضبوطة، مما يساعد على تحقيق اختيار مميز للأوراق المالية، ويؤدي إلى تحقيق عوائد استثمارية قوية باستمرار.

الأداء خلال عام ٢٠٢٢

شهدت أسهم دول مجلس التعاون الخليجي انطلاقةً قوية في بداية عام ٢٠٢٢، ثم ساهمت الحرب الأوكرانية في دعمها أكثر من خلال ارتفاع أسعار صادرات المنطقة من السلع. كما حققت أربعة من أسواق الأوراق المالية في المنطقة أداءً مميزاً خلال الأشهر السبعة الأولى من العام والذي وضعها بين أفضل عشرة أسواق في العالم، حيث شهدت مستويات شراء غير مسبوقة من قبل مستثمرين عالميين (ووصل صافي الشراء خلال عام ٢٠٢٢ إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار أمريكي).

ولكن، تبع الأداء الإيجابي اتجاه عكسي للأسواق بسبب تراجع نمو الاقتصاد الصيني متأثراً بعودة القيود المفروضة في ضوء أزمة كوفيد-١٩، مع تزايد المخاوف العالمية من التوقعات بحدوث ركود اقتصادي عالمي في عام ٢٠٢٣، فتراجعت سوق الأوراق المالية السعودية بنسبة تجاوزت ٩٪ في النصف الثاني من ٢٠٢٢.

ونجحت شركة الريان للاستثمار، رغم هذه التقلبات، بتأمين وكالات امتياز من عدد من العملاء الجدد من الشركات، لتصل قيمة الأصول المدارة لدى الشركة في نهاية العام إلى حوالي ٥,١ مليار ريال قطري.

واستقطبت خدمة أسواق الدين التي تقدمها الشركة اهتماماً متزايداً من قبل المستثمرين من الشركات؛ وفي ظل المخاوف التي تحيط بأدوات الدَين قصير الأمد المحلية، إلا أن هذه الخدمة مشابهة لخدمات أسواق الدين التقليدية وتقدم عوائد معززة بالنسبة إلى الودائع تحت الطلب، مع توفير السيولة اليومية بنسبة مخاطر تكاد تكون معدومة.

الصكوك العالمية

وصلت أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق في نهاية عام ٢٠٢١، وسادت توقعات بأن يكون التضخم مؤقتاً بالتزامن مع انخفاض عائدات الصكوك للغاية. ولكن انقلب المشهد بأكمله حينما اتخذت البنوك المركزية العالمية اتجاهاً معاكساً في سبيل مواجهة التضخم، فارتفعت أسعار الفائدة الأمريكية من ٠٪ إلى ٤,٢٥٪ وتراجعت أسعار الصكوك/السندات. كما انخفضت المستويات المرجعية العالمية للصكوك بنسبة تراوحت بين ٧٪ و١٢٪ خلال ٢٠٢٢، مع تراجع مؤشرات السندات العالمية بين ١٦٪ إلى ١٩٪، في حين انخفض صافي رسوم محافظ الصكوك بالدولار الأمريكي التي تديرها الريان للاستثمار بين ١٪ إلى ٢٪ خلال العام. وتوقعت الريان للاستثمار افتراضياً عدم القدرة على استرداد القيمة في عام ٢٠٢٢، لتنجح في استقطاب وكالات تفويض عديدة، على عكس نظرائها في المنطقة.

وشهد عام ٢٠٢٢ تحقيق المزيد من النمو في خدمة تنفيذ الصكوك من الريان للاستثمار، مما أسهم في استقطاب مستثمرين جدد من الأفراد والمؤسسات. تحرص الريان للاستثمار على حفظ الصكوك التي يتم شراؤها للمستثمرين في عهدتها. ويقوم العديد من العملاء بالإشادة بجودة خدمة التنفيذ الشاملة التي تقدمها الريان للاستثمار، والتي تعتبر عنصراً جوهرياً في جذب المستثمرين الجدد.

الأسهم المدرجة

تركز الريان للاستثمار على الاستثمار في الأسهم المدرجة في منطقة الخليج العربي، وتمثل تفويضات الأسهم المنفصلة للمستثمرين من الشركات والمكاتب العائلية نسبةً كبيرة من إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة. وسجلت الريان للاستثمار رسوم أداء قياسية في عام ٢٠٢٢ رغم التقلبات الملحوظة في السوق.

الصناديق الاستثمارية

لدى الريان للاستثمار حالياً ثلاثة صناديق منظمة، أكبرها صندوق الريان قطر المتداول وصندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي.

- صندوق الريان قطر المتداول (مؤشر QATR) يتتبع أداء مؤشر الريان الإسلامي لبورصة قطر (مؤشر للأسهم القطرية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية)، وهو مدرج في بورصة قطر ويعتبر من أكبر صناديق الاستثمار المتداولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في العالم، بأصول بلغت ٥٠٠ مليون ريال قطري في نهاية عام ٢٠٢٢. وتجعل نسبة المصاريف الإجمالية التي تبلغ ٠,٥٠٪ فقط صندوق QATR من بين الصناديق الأقل تكلفة بين صناديق الاستثمار المتداولة في دولة واحدة عبر الأسواق الناشئة. ويدفع صندوق النقد المتداول أرباحاً نقدية سنوية في الربع الثاني من كل عام. وشهد عام ٢٠٢٢ ارتفاع متوسط أحجام التداول اليومية لصندوق الريان قطر المتداول، مما ساهم في استقطاب المزيد من المستثمرين من الشركات.

- لا يزال صندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو صندوق الشركة الرائد ذو العائد المطلق الذي يستثمر في الأسهم والصكوك الإقليمية المدرجة، أحد أكبر الصناديق الخليجية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المنطقة، بأصول تبلغ حوالي ٣٣٠ مليون ريال قطري. وشهد عام ٢٠٢٢ تحقيق الصندوق ذو العائد المطلق إجمالي عائدات بنسبة ١١٪، تضمنت توزيع حصص الأرباح بنسبة ٣,٨٪. وفي سبيل المقارنة، تراجعت سوق المملكة العربية السعودية، التي تُعد أكبر سوق للأسهم في المنطقة، بنسبة تجاوزت ٧٪ خلال ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن يتم دفع حصص الأرباح على أساس نصف سنوي (في يناير ويوليو) وفقاً لتقديرات مدير الصندوق. كما ساهم الأداء القوي للصندوق في زيادة الاكتتابات خلال عام ٢٠٢٢ من قبل المستثمرين الأفراد والشركات.

مجموعة الاستشارات المالية

شهد عام ٢٠٢٢ استمرار مرحلة التعافي من آثار أزمة كوفيد-١٩ وسعي عدد كبير من الشركات الخاصة للوصول إلى أسواق الدين من خلال إطلاق معاملات الإدراج أو عروض الطرح الثانوي أو الصكوك. وافتقرت بعض جوانب الاقتصاد للنمو السريع الذي شهدته باقي القطاعات خلال السنوات السابقة لإقامة بطولة العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ في قطر، غير أن الاقتصاد القطري شهد ارتفاع الطلب على الأسهم والأوراق المالية ذات الدخل الثابت التي تقدمها الشركات القطرية، مما يؤكد قوة الاقتصاد الوطني ومؤشراته الإيجابية الواعدة. وفي إطار تركيز الشركة على تلبية احتياجات عملائها القطريين بشكل رئيسي، شاركت الريان للاستثمار في عدد من المعاملات عام ٢٠٢٢، بما فيها تقديم الاستشارات المالية لبنك لشا (المعروف سابقاً باسم بنك قطر الأول) بشأن عرض الطرح الثانوي للبنك والذي شهد نجاحاً بارزاً. كما حققت الريان للاستثمار تقدماً كبيراً في العديد من المعاملات الأخرى التي تعمل على تنفيذها، ومن المتوقع استكمال تنفيذ هذه المعاملات الخاصة بالإدراج وعروض الطرح الثانوي وإصدار الصكوك خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣.

سوف نتابع التركيز على خدمة عملائنا القطريين في معاملاتهم المحلية والخارجية ، بصفتنا مستشاريهم الموثوقين في مبادراتهم الاستراتيجية. ونتوقع أن يحافظ الاقتصاد القطري على قوته على المدى الطويل، مدفوعاً بمشاريع توسيع الغاز الطبيعي المسال والمبادرات السياحية التي تقودها الحكومة والفعاليات الرياضية وغيرها من المبادرات، ولذلك نتعهد لعملائنا بالمحافظة على نشاطنا الكبير في تقديم الدعم لهم وتلبية جميع احتياجاتهم في مجال الاستشارات المالية.

شركة شركاء الريان

شركة «شركاء الريان» هي شركة عقارية مملوكة بالكامل لمصرف الريان تأسست عام ٢٠١٠ للاستحواذ على حصة سوقية في قطاع العقارات القوي في قطر، واستكشاف إمكانية إنشاء شركات تمويل مشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات.

تشمل الأنشطة الرئيسية لشركة «شركاء الريان» ما يلي:

- تقديم الاستشارات العقارية لكل من عملاء مصرف الريان والعملاء الخارجيين في كافة مراحل التطوير العقاري
- رصد إمكانيات الاستثمار في الشركات المستقلة ذات الصلة بمجال العقارات، التي يمكنها العمل مع مصرف الريان لتنفيذ مشاريع عقارية، بالإضافة إلى تطوير أعمال مربحة في قطر
- التعهد بخدمات إدارة المشاريع للمشاريع الممولة من قبل مصرف الريان والعملاء الخارجيين، من خلال توفير الدعم الفني وإدارة المشاريع لضمان اكتمالها في الوقت المناسب وضمن الميزانية مع الحفاظ على الجودة، وبالتالي حماية مصالح البنك وعملائه من التأخير والأضرار اللاحقة
- تقييم مشاريع التطوير العقاري الكبرى داخل قطر وخارجها
- إقامة مشاريع بتمويل مشترك في قطر مع شركات متعددة الجنسيات ومن الأمثلة على ذلك شركة (لينك) لخدمات المرافق وهو أول مشروع تمويل مشترك أنشأته الشركة بالتعاون بين شركة إيه بي إم للصناعات ومصرف الريان والخطوط الجوية القطرية وهو اليوم أحد أكبر شركات إدارة المرافق في دولة قطر
- أخذ زمام المبادرة في إطار شركة تمويل مشتركة، مع شركة الديار القطرية، لتطوير مشروع واجهة لوسيل البحرية «سيف لوسيل»، والذي تم بيعه لاحقًا بالكامل لشركة الديار القطرية مقابل نسبة أرباح عالية

الخليجي فرنسا

الخليجي فرنسا ش.م هي شركة مصرفية مستقلة يبلغ رأسمالها ١٠٤ مليون يورو انتقلت ملكيتها إلى مصرف الريان نتيجة لعملية الاندماج مع بنك الخليجي. تأسست الشركة بموجب قوانين وأنظمة جمهورية فرنسا، مقرها في باريس ولها فرعين في الإمارات العربية المتحدة. يقدم الخليجي فرنسا مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات لعملائه، لا سيما الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية، والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة، فضلاً عن خدمات الخزانة. كما يزاول البنك أنشطة التمويل المباشر وغير المباشر ضمن الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية.

كان العام ٢٠٢٢ عام تثبيت الاستقرار والانطلاقة الجديدة بالنسبة إلى الخليجي فرنسا، لا سيما عقب جائحة الكورونا والأثر الذي تركته على المجتمع والاقتصاد الأوسع لقرابة العامين على التوالي. وفي العام ٢٠٢٢ بدأ عهد جديد للخليجي فرنسا مع موافقة السلطات الفرنسية بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٢٢ على انتقال ملكية البنك رسمياً إلى مصرف الريان عقب عملية الاندماج مع بنك الخليجي وفي هذا السياق، ركّز البنك على العمل واستفاد من بعض الفرص وعقد عدداً من المعاملات في الأسواق الأساسية والثانوية من خلال المقر الرئيسي في باريس وأيضاً في فروعه بالإمارات مما ساهم في دعم ربحية البنك في سوق شهدت فيها أسعار فوائد العملات جميعها ارتفاعاً تدريجياً خلال العام.

وفي هذا السياق، أنهى الخليجي فرنسا العام ٢٠٢٢ بتسجيل صافي أرباح بقيمة ٩ مليون يورو وقد بلغت حقوق المساهمين ١٩٨,٤ مليون يورو كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. كذلك، حافظ البنك على نسبة جيدة لكفاية رأس المال وبلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال (CET1) ٣٦,٦٦٪ ومعدل الرافعة المالية عند ٢٢,٣١٪ بنهاية ٢٠٢٢.

في العام ٢٠٢٣ وعلى الرغم من ضبابية المشهد مع استمرار الحرب في أوكرانيا وارتفاع معدلات التضخم التي تضرب بقوة كافة الاقتصاديات الأوروبية وارتفاع أسعار الطاقة التي ستؤثر على الإنتائج الصناعي، فإن الخليجي فرنسا على ثقة بأن انضمامه لمجموعة مصرف الريان سيفتح أمامه فرصاً جديدة لخدمة عملائه الحاليين في كل من فرنسا والإمارات العربية المتحدة كما يشكل ذلك فرصة له للاستجابة بكفاءة لعملاء المجموعة في قطر لتلبية احتياجاتهم المصرفية في الدولتين اللتين يتواجد فيهما.

نحن على ثقة من أن البنك سيضيف قيمة إلى مساهميه من خلال الحفاظ على وجود قوي وفعال في أسواقه ومن خلال تركيزه الدائم على زيادة رضا العملاء.

لمزيد من المعلومات حول بنك الخليجي فرنسا في باريس أو دولة الإمارات العربية المتحدة يرجى زيارة الموقع الإلكتروني
www.alkhaliji.fr أو www.alkhaliji.ae على التوالي.

٢- الشركات الزميلة

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، الشركات الزميلة ضمن المجموعة كانت على الشكل التالي:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي	نسبة الملكية كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١
الشركة الوطنية للاستثمار العقاري والتنمية (سابقاً الشركة الوطنية للمجمعات السكنية)	سلطنة عمان	خدمات عقارية	٢٠٪
شركة سي سان المحدودة	قطر	استثمار وتجارة	٥٠٪
شركة كرناف للتمويل	المملكة العربية السعودية	تأجير	٤٨,٧٦٪
شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمة)	قطر	تأمين	١٥٪
شركة لينك لخدمات المرافق	قطر	إدارة مرافق	٣٣,٥٠٪

لمزيد من المعلومات حول هذه الكيانات يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير السنوي.

٣- الكيانات ذات الأغراض الخاصة والصناديق الاستثمارية

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، الكيانات ذات الأغراض الخاصة ضمن المجموعة كانت على الشكل التالي:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	رأس المال	النشاط الرئيسي	النسبة الفعلية من الملكية كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١
شركة واجهة الوسيل البحرية	جزر كايمان	١٠٠ دولار أمريكي	أنشطة إستثمارية	١٠٠٪
صكوك مصرف الريان المحدودة	جزر كايمان	٢٥٠ دولار أمريكي	إصدار صكوك	١٠٠٪
ايه كيه سي بي فاينانس ليمتد	جزر كايمان	١ دولار أمريكي	إصدار دين	١٠٠٪
أيه كيه سي بي فالكون المحدودة	جزر كايمان	١ دولار أمريكي	إصدار دين	١٠٠٪
أيه كيه سي بي ماركتس ليمتد	جزر كايمان	١ دولار أمريكي	مشتقات أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	١٠٠٪
لوسيل المحدودة	جزر كايمان	١ دولار أمريكي	أنشطة التمويلية والاستثمارية	١٠٠٪
أم أي أر فايننس أل أل سي	قطر	١٠٠٠ ريال قطري	إصدار صكوك	١٠٠٪

لمزيد من المعلومات حول هذه الكيانات يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير السنوي.

بالإضافة إلى ذلك، مصرف الريان هو مالك ومؤسس لعدد من الصناديق الاستثمارية ويدير هذه الصناديق من خلال شركته التابعة «الريان للاستثمار» المملوكة بالكامل للمصرف. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الصناديق الاستثمارية كانت على الشكل الآتي:

اسم الصندوق	بلد التأسيس	رأس المال المسجل	النشاط الرئيسي	النسبة الفعلية من الملكية كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١
صندوق الريان قطر المتداول	قطر	٢ مليار ريال	صندوق استثمار	١٠٠٪
صندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي	قطر	١,٥ مليار ريال	صندوق استثمار	١٠٠٪
صندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي (أ) - تحت التصفية	قطر	٢,٥٥٥ مليار ريال	صندوق استثمار	١٠٠٪
صندوق الذهب	قطر	٢ مليار ريال	صندوق استثمار	١٠٠٪

٤- الفـــروع

فروع الشركات	الموقـــع	بيانات الاتصال
حمد الكبير	مبنى ٧٨ منطقة ٠٥ شارع ١١٩	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٣٣٣
طريق سلوى	العزيزية – طريق سلوى	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٢٠٠ / ٤٤٢٥٣٢٠١
فرع الدائري الثالث	الهلال غرب طريق الدائري الثالث	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٢٤٣

فروع الأفراد		
فرع الهلال	مبنى الشرق بلازا طريق الدائري الرابع	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٣٤٤
فرع الشافي	الريان- شارع الشافي	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣١٦٢
فرع سيتي سنتر	الدفنة شارع السفير	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣١٧١ / ٤٤٢٥٣١٧٧
فرع لوسيل مارينا	مبنى ٦ منطقة ٦٩ شارع ٣٢٥	+٩٧٤ ٤٤٩٤٠٠٠٠
فرع رويال بلازا	مول رويال بلازا الطابق الأرضي - السد	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٣١٤ / ٤٤٢٥٣٣١٣
فرع مول وزنان	معيذر السمالي- شارع معيذر	+٩٧٤ ٤٤٢٣٣٣٠٠
فرع الخور	مبنى ٩٧ منطقة ٧٤ شارع ٣٩٦	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٤٦٥
فرع الوكرة	الوكرة – شارع الوكرة العام	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٢٨٦
فرع دوحة فستيفال سيتي	الدوحة فيستفال سيتى- الطابق الارضي	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٣٥٤
فرع مشيرب	جانب قصر الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني – شارع الكهرباء	+٩٧٤ ٤٤٩٤٠٠٠٠
فرع السد	السد - شارع السد	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣١٣٥
فرع اللجنة الأولمبية	الخليج الغربي – شارع مجلس التعاون	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٢٧١
فرع أم لخبا	مبنى ٤٠٦ منطقة ٣١ شارع ٣٨٠	+٩٧٤ ٤٤٩٤٠٠٠٠

هيئة الرقابة الشرعية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تكوّنت هيئة الرقابة الشرعية من المشايخ الأفاضل التالية أسمائهم :	
فضيلة الشيخ : د. وليد بن هادي	(رئيس هيئة الرقابة الشرعية)
فضية الشيخ : د. محمد أحمين	(عضو هيئة الرقابة الشرعية)
فضيلة الشيخ : د. سلطان الهاشمي	(عضو هيئة الرقابة الشرعية)

مدة تعيين الهيئة الحالية هي لثلاث سنوات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢. سوف يقوم مجلس إدارة مصرف الريان بالتوصية للجمعية العامة بترشيح أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لفترة الثلاث سنوات المقبلة ٢٠٢٣-٢٠٢٥ في الاجتماع السنوي للجمعية العامة التي يتوجه إليها هذا التقرير السنوي.

يتضمن عمل هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان مراجعة العقود والإجابة عن الأسئلة الشرعية ووضع الحلول للصعوبات التي قد تظهر عند التطبيق.

كما تقوم الهيئة بالإشراف المباشر على أعمال مصرف الريان والاطمئنان على التطبيق الصحيح لما تقرره الهيئة والتأكد من أن العمليات المصرفية قد تم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بأعمالها وتقديم تقريرها عن كل سنة مالية إلى الجمعية العامة في اجتماعها السنوي.

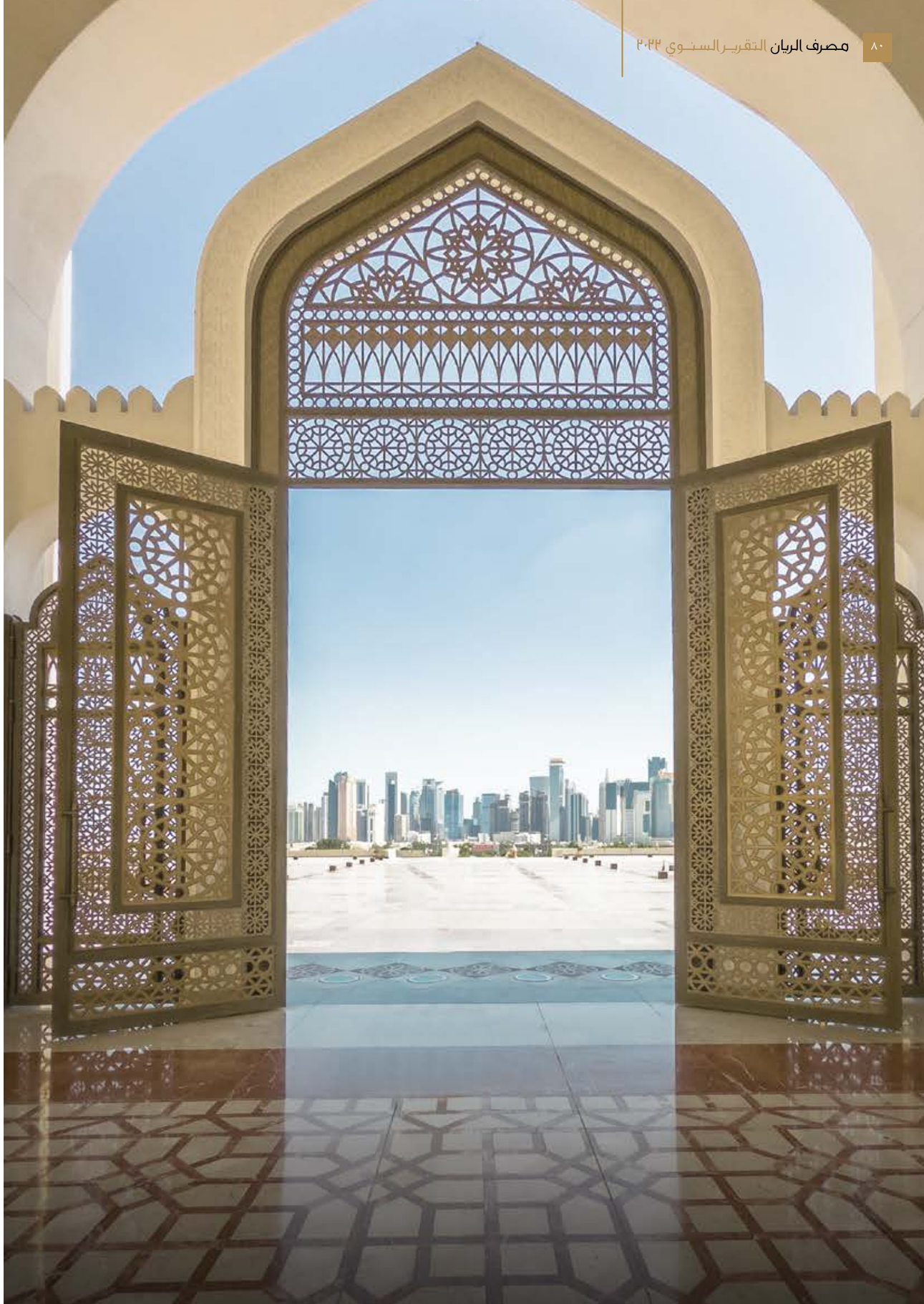

البيانات المالية

المدققة لعام ٢٠٢٢

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

حول البيانات المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد ،،

فقد راجعت الهيئة الشرعية عقود المصرف وعملياته ومنتجاته التي عرضت عليها ، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠٢٢م وترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه

فضيلة الشيخ
الدكتور/وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ
الدكتور/محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ
الدكتور/سلطان الهاشمي
عضو هيئة الرقابة الشرعية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
مصرف الريان (ش.م.ع.ق.)
الدوحة – قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لمصرف الريان (ش.م.ع.ق.) («البنك») وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكلاً من بيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد وبيان موارد واستخدامات أموال الأعمال الخيرية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، متضمنة ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما هو معدّل من قبل مصرف قطر المركزي.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجوعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين» ووفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني ذات العلاقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، بحسب تقديرنا المهني، هي الأمور الأكثر أهمية في تدقيقنا لهذه البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

أمور التدقيق الرئيسية	كيف عالج تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
الانتهاء من تخصيص سعر الشراء للاندماج مع بنك الخليج التجاري (ش.م.ق.ع.)	
استحوذ البنك على بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع اعتباراً من ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١ ويتم احتساب دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ المحاسبية وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) «دمج الأعمال» في غياب إرشادات محددة في معايير المحاسبة المالية. ظلت المحاسبة الأولية لدمج الأعمال غير مكتملة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وتم الإبلاغ عن القيم المؤقتة للموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها. أدى التوزيع الأولي لسعر الشراء أيضاً إلى الاعتراف بالشهرة الأولية والموجودات غير الملموسة بمبلغ ١,٧٦ مليار ريال قطري كما في تاريخ الاستحواذ. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، تم الانتهاء من تخصيص سعر الشراء وتم تعديل القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المقتناة بأثر رجعي. وقد أدى ذلك إلى إعادة بيان الشهرة إلى ٠,٨٨ مليار ريال قطري وإعادة بيان الأصول غير الملموسة إلى ٠,٩٢ مليار ريال قطري. وظفت الإدارة مقيمين خارجيين لمساعدة البنك في تحديد قيم الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة نتيجة لدمج الأعمال. لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية نظراً لحجم سعر الشراء والأحكام الهامة المطبقة والتقديرات التي أجرتها الإدارة في تحديد القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها. تتضمن مراجعة هذه الأحكام والافتراضات المعتمدة، من بين أمور أخرى، الطعن في أحكام الإدارة لتقييم القيمة العادلة لأنواع مختلفة من الأصول، بسبب طبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهود المطلوبة لمعالجة هذه الأمور.	قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية بشأن التخصيص سعر الشراء، والتي تضمنت، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: – قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط على عمليات المحاسبة لدمج الأعمال وتحديد قيم الموجودات المكتسبة والمطلوبات التي تحملتها؛ – قمنا بتقييم المهارات والكفاءات والمؤهلات والموضوعية للمقيمين الخارجيين وتقييم شروط تعاملهم مع البنك لتحديد ما إذا كان نطاق عملهم كافياً لأغراض التدقيق؛ – لقد قمنا بالاستعانة بمتخصصينا الداخليين لتقييم التقديرات التي تم إجراؤها والأحكام المطبقة وأساليب التقييم المستخدمة في تخصيص سعر الشراء؛ – قمنا باختبار، على أساس عينة، دقة البيانات الدائمة التي قدمها البنك للمقيمين؛ – قمنا بتقييم النهج والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تعديلات القيمة العادلة للبنك فيما يتعلق بمحفظة الموجودات المالية المستحوذ عليها بالتكلفة المطفأة، على وجه الخصوص، الموجودات التمويلية، وطعن في أحكام الإدارة بشأن عميل محدد أو عوامل متعلقة بالسوق، مثل التخلف عن السداد المتوقع معدلات؛ – اتفقنا على نتائج تخصيص سعر الشراء الذي قام به المقيمون للمبلغ المذكورة في البيانات المالية الموحدة؛

تدنيّ قيمة الموجودات المالية	
يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية من البيانات المالية الموحدة: لمزيد من التفاصيل حول أمر التدقيق الرئيسي هذا: الملاحظة ٣ (ج) (٢) – دمج الأعمال الملاحظة ١٤ – الموجودات غير الملموسة الملاحظة ٤٥ – دمج الأعمال بلغت الموجودات المالية للمجموعة لبنود داخل وخارج الميزانية العمومية ما قيمته ١٧٩,٧٠ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ١٩٣,٦٩ مليار ريال قطري). بلغ مخصصات خسائر الإئتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ما قيمته ٤,١١ مليار ريال قطري (٢,٠١ مليار ريال قطري في سنة ٢٠٢١). معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠): اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية والإلتزامات ذات المخاطر العالية هو معيار محاسبي معقد يتطلب افتراضات كبيرة، والتي كانت أساسية في تطوير نماذج لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية، سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (أدوات الدين) «صكوك». هناك خطر يتمثل في أن الموجودات المالية غير دقيقة نظراً للأسباب التالية: – المنهجيات المستخدمة لتطوير إحتمالية التعثّر (PD)؛ الخسارة عند التعثّر (LGD)؛ و التعرضات الإئتمانية عند التعثر (EAD) غير مناسبة. – التجزئة غير المناسبة للمحافظ المستخدمة لتطوير مقاييس المخاطر. – لا يمثل عدد ونطاق السيناريوهات المستقبلية تغطية للمستوى المناسب من النتائج المحتملة. – تقنيات الاستقراء المستخدمة في تخطيط السيناريوهات والمقاييس (إحتماليّة التعثر والخسارة عند التعثر والتعرضات الإئتمانية عند التعثر) في الفترات المستقبلية غير مناسبة. – المنهجية المستخدمة لتخصيص الإحتمالية لكل سيناريو قد تكون غير مناسبة أو غير مدعومة. – الزيادات الجوهريّة (أو الإنخفاضات) في مخاطر الائتمان (الحركات بين المرحلة ١، المرحلة ٢ والمرحلة ٣) لم يتم تحديدها بشكل كامل أو دقيق في الوقت المناسب. يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية من البيانات المالية الموحدة لمزيد من التفاصيل المتعلقة بأمر التدقيق الرئيسي هذا: الإيضاح رقم ٣ – السياسات المحاسبية الهامة للموجودات والمطلوبات المالية. الإيضاح رقم ٤– إدارة المخاطر المالية الإيضاح رقم ٧– القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية الإيضاح رقم ٩– أرصدة لدى بنوك الإيضاح رقم ١٠– موجودات التمويل الإيضاح رقم ١١ – إستثمارات مالية	– قمنا بتقييم تحديد وتقييم الموجودات غير الملموسة بناءً على فهمنا لأعمال الكيان الذي تم الاستحواذ عليه؛ – قمنا بإعادة صياغة الدقة الرياضية للتقييمات التي تم إجراؤها؛ و – قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر مقابل متطلبات الإفصاح ذات الصلة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. – قمنا بتقييم فهمنا لعملية الأعمال المتحققة من انخفاض قيمة الأصول المالية وبتقييم وإختبار التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة ذات الصلة على حوكمة البيانات والمنهجيات والمدخلات والإفتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. – بالإضافة إلى ذلك، فإن عملنا المنجز يشمل الإجراءات التالية على نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٣٠): – إختيار عينات من التسهيلات الإئتمانية، ولقد قمنا بإجراء مراجعة مفصلة لمخاطر الإئتمان والنظر بمراحل تلك التسهيلات الإئتمانية للمجموعة وخسائر الإئتمان المتوقعة المحتسبة. – لقد قمنا بإشراك المتخصصين الداخليين لدينا لمراجعة وتقييم الافتراضات والمنهجيات المستخدمة في معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) للبنك ونموذج خسارة الائتمان المتوقعة وأنظمة ومنهجية التصنيف الداخلي للعملاء. – مراجعة وتقييم البيانات والإفتراضات والمنهجيات المستخدمة في نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) الخاص بالبنك (إحتمالية التعثّر (PD)، الخسارة عند التعثر (LGD) والتعرضات الإئتمانيةعند التعثر (EAD)، والتصنيف الداخلي للعملاء. – تقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مؤشرات مخاطر الإئتمان للموجودات المالية إستناداً إلى معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) وتوجيهات مصرف قطر المركزي والتأثيرات المحتملة على مراحل خسائر الإئتمان المتوقعة والمخصصات المتوقعة. – تقييم منهجية خسائر الإئتمان المتوقعة، وسيناريوهات الإقتصاد الكلي، ونموذج التحقق/الإختبار وتعديلات ما بعد المنهج على أساس عينات مختارة. – تقييم ما إذا كانت الإفصاحات ذات الصلة في هذا المجال كافية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية («FAS») الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية («AAOIFI») كما تم تعديله من قبل مصرف قطر المركزي.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

أمور التدقيق الرئيسية	كيف عالج تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية	
لقد قمنا بتحديد أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط المتعلقة بإعداد التقارير المالية كأحد الأمور الهامة لأن أنظمة المحاسبة وإعداد التقارير المالية للمجموعة تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا المعقدة. بسبب حجم المعاملات الكبير وتنوعها، والتي تتم معالجتها بشكل يومي هناك خطر يتمثل في إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية المتعلقة بها، اذ لم يتم تصميمها بصورة دقيقة ولا تعمل بشكل فعال. إن إحدى مجالات التركيز تتعلق بإدارة الوصول المنطقي وتوزيع المهام. تعتبر الضوابط الأساسية ضرورية لأنها تضمن الضوابط في هذه المجالات أن المعاملات التي تتم معالجتها في نظام التطبيقات والبيانات معتمدة ومراقبة. وعلى وجه الخصوص، الضوابط المدمجة ذات العلاقة ضرورية للحد من إحتمالات الإحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو تغيير البيانات الأساسية.	إن منهج التدقيق الخاص بنا يعتمد على الضوابط الآلية وبالتالي تم تصميم الإجراءات لفحص الوصول والتحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات. تشمل إجراءات التدقيق لدينا: – الحصول على فهم تكنولوجيا المعلومات في التطبيقات ذات الصلة للتقارير المالية بما في ذلك نظام البنك المصرفي ونظام الخزينة و نظام المراسلات والبنية التحتية التي تدعم هذه التطبيقات. – فحص عناصر التحكم الآلي في الإدخال والمعالجة والإخراج الرئيسية المتعلقة بعمليات الأعمال ذات الصلة. – فحص ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بضوابط الرقابة الآلية والمعلومات التي يعالجها الحاسوب والمتعلقة بأمن الوصول وتغييرات البرامج ومراكز البيانات وعمليات الشبكة؛ و – تقييم دقة واكتمال المعلومات التي تم معالجتها بواسطة الحاسوب ذات الصلة بالبيانات المالية المدققة.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، والتقرير السنوي المتوقع تسليمه لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق، لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص بنا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبدي أي تأكيد أو إستنتاج حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية. إذا تبين لنا بناءاً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، بأن هذه المعلومات تحتوي على أخطاء جوهرية فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. لا يوجد لدينا أي ملاحظات حولها.

مسؤوليات الإدارة المكلفين بالحوكمة في إعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما تم تعديله من قبل مصرف قطر المركزي، وللرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية للتمكين من إعداد البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرارية والإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبـدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءاً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعّدة من قبل الإدارة.
- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء التدقيق للمجموعة. ونحن لا نزال المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، بالأمور الأخرى، وبما يخص النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائجه الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري يتبين لنا من خلال تدقيقنا في نظام الرقابة الداخلي.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يحتمل الإعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على إستقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان ذلك مناسباً.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية الأخرى

بالإضافة الى ذلك، برأينا أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما نؤكد أن المعلومات المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه إلى الجمعية العمومية تتفق مع دفاتر وسجلات المجموعة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة الحالية مخالفات مع قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام النظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

الدوحة - قطر
١٢ فبراير ٢٠٢٣

عن ديلويت آند توش
فـرع قطـر

وليـد سليـم
شـريـك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	إيضاحات	٢٠٢٢	٢٠٢١ (معدّل)	١ يناير ٢٠٢١ (معدّل)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٨	٥,٠٨٨,٢٠٠	٥,٢٢٠,٧١٢	٧,٠٧٠,٥٠٧
أرصدة لدى بنوك	٩	٦,١٠٨,٧٦٨	٩,١٥٥,٨١٢	٦,٣٠٧,٥٧٥
موجودات التمويل	١٠	١١٧,٨٥٩,٢٨١	١٢٠,٨٨٠,٢٠٢	٨٥,٩٨٣,٤٣٧
إستثمارات مالية	١١	٣١,٤٧٦,٦٥٨	٣٢,٧٥٢,٦٦٧	٢٠,٥٨٥,٨٣٤
إستثمارات في شركات زميلة	١٢	٣٤٥,٨٧٨	٣٤٨,٩٣٥	٥٣٤,١١٦
موجودات ثابتة	١٣	٩٠١,٨٨٨	٧١٤,٦٨٠	٢٧١,٤٠٦
موجودات غير ملموسة	١٤	١,٦٧٨,٥٩٢	١,٨٠١,٨٩٣	--
موجودات أخرى	١٥	٤,٠٧٣,٩٤٨	٣,٢٧٩,٨١٥	٣٦٢,٠٠٥
إجمالي الموجودات		١٦٧,٥٣٣,٢١٣	١٧٤,١٥٤,٧١٦	١٢١,١١٤,٨٨٠
المطلوبات وحقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار وحقوق الملكية				
المطلوبات				
أرصدة من بنوك	١٦	٢٨,٨٠٤,٩٥٧	٢٣,٢٤٦,٥٧٧	٢٧,٩٧٩,٤٩٧
حسابات عملاء جارية	١٧	٨,٧٣٦,٨٢٧	٩,١٩٢,٦٣٤	٨,٤٩١,٩٩٧
تمويل صكوك والدين	١٨	٧,٦٨٢,١٧٦	٧,٧٣٥,٦١٨	٦,٠٢٣,١٨٠
تمويلات أخرى	١٩	٣,٨٤٣,٢٣٦	٥,٦٩٩,٩٩٤	١,٢٧٠,٧٧٥
مطلوبات أخرى	٢٠	٥,٦٢٩,١٩٨	٥,٨٤٩,٩٧٥	٢,٣٣١,٥٥٨
إجمالي المطلوبات		٥٤,٦٩٦,٣٩٤	٥١,٧٢٤,٧٩٨	٤٦,٠٩٧,٠٠٧
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	٢١	٨٨,٥٥٤,٨٧٩	٩٧,٧٦٣,٦٣٠	٦٠,٤٢٥,٩٠٢
حقوق الملكية				
رأس المال	٢٢	٩,٣٠٠,٠٠٠	٩,٣٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
إحتياطي قانوني	٢٢	٩,٦٤٤,١٦٦	٩,٦٤٤,١٦٦	٢,٧١٤,١٦٦
إحتياطي مخاطر	٢٢	٢,٣٩٨,٥٤٣	٢,٢٨٢,٨٢٤	١,٧٩٦,٦٠٠
إحتياطي القيمة العادلة	٢٢	٣٢,٨٤٤	٣٦,١٢٥	٢٥,٢٠٤
إحتياطي تحويل عملات أجنبية	٢٢	(١٤٨,٦٠٠)	(٨٧,٣٢٨)	(٧٩,٦١٨)
إحتياطيات أخرى	٢٢	١٤٠,٥١٢	١٢٧,٢٧٤	١٢٦,٢٢٢
أرباح مدورة		١,٧١٦,٣٢١	٢,١٦٣,٥٧٩	٢,٢٨٢,٧٣١
إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك		٢٣,٠٨٣,٧٨٦	٢٣,٤٦٦,٦٤٠	١٤,٣٦٥,٣٠٥
حقوق ملكية غير مسيطرة	٢٣	١٩٨,١٥٤	١٩٩,٦٤٨	٢٢٦,٦٦٦
الأداة المؤهلة كرأس مال إضافي	٢٤	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	–
إجمالي حقوق الملكية		٢٤,٢٨١,٩٤٠	٢٤,٦٦٦,٢٨٨	١٤,٥٩١,٩٧١
إجمالي المطلوبات وحقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار وحقوق الملكية		١٦٧,٥٣٣,٢١٣	١٧٤,١٥٤,٧١٦	١٢١,١١٤,٨٨٠

لقد تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة وذلك في ٢٩ يناير ٢٠٢٢ وقد تم التوقيع عليها بالإنابة عن المجلس من قبل:

محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني
نائب الرئيس

فهد بن عبدالله آل خليفة
الرئيس التنفيذي للمجموعة

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	إيضاحات	٢٠٢٢	٢٠٢١ (معدّل)
إيرادات أنشطة التمويل	٢٥	٥,٢٤٣,٨٦٢	٣,٧١٠,٦١٢
إيرادات أنشطة الإستثمار	٢٦	١,٢٥١,٢١٧	٨٨٤,٥٨٩
إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والإستثمار		٦,٤٩٥,٠٧٩	**٤,٥٩٥,٢٠١**
إيراد رسوم وعمولات		٤٣٥,٥٣٦	٣٢٩,٢٦٠
مصروف رسوم وعمولات		(٤,٠٢١)	(٥,٥٣٧)
صافي إيراد الرسوم والعمولات	٢٧	٤٣١,٥١٥	**٣٢٣,٧٢٣**
إيراد تحويل عملات أجنبية (بالصافي)	٢٨	٢٧٠,٨٩١	١٧٢,٦١١
حصة من نتائج شركات زميلة	١٢	٢٧,٢٠١	١٣,٧٠٦
إيرادات أخرى	٢٩	١٥,٣٥٢	١,٢٩٨
إجمالي الإيرادات		٧,٢٤٠,٠٣٨	**٥,١٠٦,٥٣٩**
تكاليف موظفين	٣٠	(٥٢١,٨٥١)	(٤٢٧,٩٥٠)
إستهلاك وإطفاء	١٤،١٣	(١٧٨,٠٥٢)	(٦٨,٠٩٧)
مصروفات أخرى	٣١	(٥٥٩,٦٤٨)	(٣٠٠,٣٨٥)
مصروفات تمويل		(١,٠٣٠,٨٦٢)	(٥٢٩,١٠٣)
إجمالي المصروفات		(٢,٢٩٠,٤١٣)	**(١,٣٢٥,٥٣٥)**
صافي خسائر تدني قيمة من أرصدة لدى بنوك		(١٣,٣٠٦)	(١,٢٤١)
صافي خسائر تدني قيمة موجودات تمويل		(١,٥٥٦,٤٥٥)	(٩١٠,٣٤٠)
صافي خسائر تدني قيمة إستثمارات		(٥٣,٣٠٢)	(١٨٨,٨٣٦)
صافي (خسائر تدني قيمة) / استردادات على التعرضات الأخرى المعرضة لمخاطر الإئتمان		(٨٦,٥٥٣)	٣,٧٣٣
ربح السنة قبل العائد على حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار		٣,٢٤٠,٠٠٩	**٢,٦٨٤,٣٢٠**
مطروحاً: العائد على حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	٢١(ج)	(١,٨٥٤,٥١٦)	(٩٤٨,٨٤٣)
ربح السنة قبل الضريبة		١,٣٨٥,٤٩٣	**١,٧٣٥,٤٧٧**
مصروف الضريبة	٣٢	(٢٢,٢٤٢)	(٤,٧٧٢)
صافي ربح السنة		١,٣٦٣,٢٥١	**١,٧٣٠,٧٠٥**
صافي ربح السنة العائد على:			
مساهمي البنك		١,٣٤٤,٣٤٣	١,٧١٧,٩٣٢
حقوق ملكية غير مسيطرة		١٨,٩٠٨	١٢,٧٧٣
		١,٣٦٣,٢٥١	**١,٧٣٠,٧٠٥**
العائد الأساسي والمخفف على السهم (بالريال القطري)	٣٦	٠,١٤٠	**٠,٢١٨**

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

ألف ريال قطري

	رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطي مخاطر	إحتياطي القيمة العادلة	إحتياطي تحويل المعملات الأجنبية	إحتياطيات أخرى	أرباح مدورة	إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي المصرف	حقوق ملكية غير مسيطرة	الأداة المؤهلة كرأس مال إضافي	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (معدّل)	٩,٣٠٠,٠٠٠	٩,٦٤٤,١٦٦	٢,٢٨٢,٨٢٤	٣٦,١٢٥	(٨٧,٣٢٨)	١٢٧,٢٧٤	٢,١٦٣,٥٧٩	٢٣,٤٦٦,٦٤٠	١٩٩,٦٤٨	١,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٦٦٦,٢٨٨
التغير في إحتياطي تحويل عملات أجنبية	–	–	–	–	(٦١,٢٧٢)	–	–	(٦١,٢٧٢)	–	–	(٦١,٢٧٢)
التغير في إحتياطي القيمة العادلة	–	–	–	(٢,٥٥٦)	–	–	–	(٢,٥٥٦)	–	–	(٢,٥٥٦)
الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية	–	–	–	(٧٢٥)	–	–	–	(٧٢٥)	–	–	(٧٢٥)
صافي ربح السنة	–	–	–	–	–	–	١,٣٤٤,٣٤٣	١,٣٤٤,٣٤٣	١٨,٩٠٨	–	١,٣٦٣,٢٥١
توزيعات أرباح معلنة وموافق عليها لسنة ٢٠٢١	–	–	–	–	–	–	(١,٥٨١,٠٠٠)	(١,٥٨١,٠٠٠)	–	–	(١,٥٨١,٠٠٠)
توزيع سندات الفئة الأولى من رأس المال	–	–	–	–	–	–	(٤٦,٠٠٠)	(٤٦,٠٠٠)	–	–	(٤٦,٠٠٠)
محول إلى إحتياطي مخاطر	–	–	١١٥,٧١٩	–	–	–	(١١٥,٧١٩)	–	–	–	–
صافي الحركة في إحتياطيات أخرى	–	–	–	–	–	١٣,٢٣٨	(١٣,٢٣٨)	–	–	–	–
مخصص المساهمة في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح ٤٢)	–	–	–	–	–	–	(٣٥,٦٤٤)	(٣٥,٦٤٤)	–	–	(٣٥,٦٤٤)
صافي الحركة في مساهمات حقوق ملكية غير مسيطرة	–	–	–	–	–	–	–	–	(٢٠,٤٠٢)	–	(٢٠,٤٠٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٩,٣٠٠,٠٠٠	٩,٦٤٤,١٦٦	٢,٣٩٨,٥٤٣	٣٢,٨٤٤	(١٤٨,٦٠٠)	١٤٠,٥١٢	١,٧١٦,٣٢١	٢٣,٠٨٣,٧٨٦	١٩٨,١٥٤	١,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٢٨١,٩٤٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

ألف ريال قطري

	رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطي مخاطر	إحتياطي القيمة العادلة	إحتياطي تحويل المعملات الأجنبية	إحتياطيات أخرى	أرباح مدورة	إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي المصرف	حقوق ملكية غير مسيطرة	الأداة المؤهلة كرأس مال إضافي	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كما ذكرت سابقاً	٧,٥٠٠,٠٠٠	٢,٧١٤,١٦٦	١,٧٩٦,٦٠٠	٢٥,٢٠٤	(٣,٦١٨)	١٢٦,٢٢٢	٢,٢٠٦,٧٣١	١٤,٣٦٥,٣٠٥	٢٢٦,٦٦٦	-	١٤,٥٩١,٩٧١
المعدلة (إيضاح رقم ٤٦)	–	–	–	–	(٧٦,٠٠٠)	–	٧٦,٠٠٠	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، معدلة	٧,٥٠٠,٠٠٠	٢,٧١٤,١٦٦	١,٧٩٦,٦٠٠	٢٥,٢٠٤	(٧٩,٦١٨)	١٢٦,٢٢٢	٢,٢٨٢,٧٣١	١٤,٣٦٥,٣٠٥	٢٢٦,٦٦٦	–	١٤,٥٩١,٩٧١
التغير في إحتياطي تحويل عملات أجنبية	–	–	–	–	(٧,٧١٠)	–	–	(٧,٧١٠)	–	–	(٧,٧١٠)
التغير في إحتياطي القيمة العادلة	–	–	–	١٥,٦٧٩	–	–	–	١٥,٦٧٩	–	–	١٥,٦٧٩
الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية	–	–	–	٧٢٥	–	–	–	٧٢٥	–	–	٧٢٥
ربح من بيع استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة	–	–	–	(٥,٤٨٣)	–	–	٥,٤٨٣	–	–	–	–
صافي ربح السنة	–	–	–	–	–	–	١,٧١٧,٩٣٢	١,٧١٧,٩٣٢	١٢,٧٧٣	–	١,٧٣٠,٧٠٥
توزيعات أرباح معلنة وموافق عليها لسنة ٢٠٢٠	–	–	–	–	–	–	(١,٢٧٥,٠٠٠)	(١,٢٧٥,٠٠٠)	–	–	(١,٢٧٥,٠٠٠)
توزيع سندات الفئة ١ من رأس المال	–	–	–	–	–	–	(٤٨,١٩٥)	(٤٨,١٩٥)	–	–	(٤٨,١٩٥)
محول إلى إحتياطي مخاطر	–	–	٤٨٦,٢٢٤	–	–	–	(٤٨٦,٢٢٤)	–	–	–	–
صافي الحركة في الاحتياطيات الأخرى	–	–	–	–	–	١,٠٥٢	(١,٠٥٢)	–	–	–	–
مخصص المساهمة في صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية (إيضاح ٤٢)	–	–	–	–	–	–	(٤٢,٨١٣)	(٤٢,٨١٣)	–	–	(٤٢,٨١٣)
الاستحواذ على حصة غير مسيطرة في شركة تابعة	–	–	–	–	–	–	١٠,٧١٧	١٠,٧١٧	(٣٧,٤٥٨)	–	(٢٦,٧٤١)
عمليات دمج الأعمال (إيضاحات رقم ٢٤ و ٤٥)	١,٨٠٠,٠٠٠	٦,٩٣٠,٠٠٠	–	–	–	–	–	٨,٧٣٠,٠٠٠	–	١,٠٠٠,٠٠٠	٩,٧٣٠,٠٠٠
صافي الحركة في مساهمات حقوق ملكية غير مسيطرة	–	–	–	–	–	–	–	–	(٢,٣٣٣)	–	(٢,٣٣٣)
محول إلى إحتياطي مخاطر	–	–	٤٨٦,٢٢٤	–	–	–	(٤٨٦,٢٢٤)	–	–	–	–
صافي الحركة في الاحتياطيات الأخرى	–	–	–	–	–	١,٠٥٢	(١,٠٥٢)	–	–	–	–
مخصص المساهمة في صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية (إيضاح ٤٢)	–	–	–	–	–	–	(٤٢,٨١٣)	(٤٢,٨١٣)	–	–	(٤٢,٨١٣)
الاستحواذ على حصة غير مسيطرة في شركة تابعة	–	–	–	–	–	–	١٠,٧١٧	١٠,٧١٧	(٣٧,٤٥٨)	–	(٢٦,٧٤١)
عمليات دمج الأعمال (إيضاحات رقم ٢٤ و ٤٥)	١,٨٠٠,٠٠٠	٦,٩٣٠,٠٠٠	–	–	–	–	–	٨,٧٣٠,٠٠٠	–	١,٠٠٠,٠٠٠	٩,٧٣٠,٠٠٠
صافي الحركة في مساهمات حقوق ملكية غير مسيطرة	–	–	–	–	–	–	–	–	(٢,٣٣٣)	–	(٢,٣٣٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٩,٣٠٠,٠٠٠	٩,٦٤٤,١٦٦	٢,٢٨٢,٨٢٤	٣٦,١٢٥	(٨٧,٣٢٨)	١٢٧,٢٧٤	٢,١٦٣,٥٧٩	٢٣,٤٦٦,٦٤٠	١٩٩,٦٤٨	١,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٦٦٦,٢٨٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	إيضاحات	٢٠٢٢	٢٠٢١ (معدّل)
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
ربح السنة قبل الضريبة		١,٣٨٥,٤٩٣	١,٧٣٥,٤٧٧
تعديلات لـ:			
صافي خسارة تدني قيمة موجودات مالية		١,٥٥٦,٤٥٥	٩١٠,٣٤٠
صافي خسائر تدني قيمة إستثمارات مالية		٥٣,٣٠٢	١٨٨,٨٣٦
صافي خسائر تدني قيمة أرصدة لدى بنوك		١٣,٣٠٦	١,٢٤١
صافي خسائر تدني قيمة/(استردادات) التعرضات الأخرى المعرضة لمخاطر الائتمان		٨٦,٥٥٣	(٣,٧٣٣)
(ربح) قيمة عادلة/خسارة من إستثمارات أوراق مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٢٦	(٦٢)	٨١
(ربح) غير محقق/خسارة من إعادة تقييم أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة		(٩١,٧٦٤)	١٦٧,٠٢٧
إستهلاك وإطفاء	١٣، ١٤	١٧٨,٠٥٢	٦٨,٠٩٧
صافي إطفاء تكاليف المعاملات والتعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) من تمويلات الصكوك، تمويلات أخرى وأرصدة من بنوك		(٥٥,٩٨٠)	١٢,٨٤٤
صافي خسارة/(ربح) من بيع إستثمارات أوراق مالية	٢٦	٣,٠٠٨	(١٣٧)
إيراد توزيعات أرباح	٢٦	(٨,٩٦٩)	(٣,٩١١)
حصة من نتائج شركات زميلة	١٢	(٢٧,٢٠١)	(١٣,٧٠٦)
الخسارة الناتجة عن استبعاد الأصول الثابتة وإعادة تقييم حق استخدام الموجودات		١٣,٠٤٥	٥,٨٠٥
صافي إطفاء علاوة وخصم على إستثمارات أوراق مالية		٧٩,١٢٩	(٥,٧١٦)
مخصصات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	٢٠ (ب)	٩,٦٦٤	١٠,٤٨٦
الربح قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل		**٣,١٩٤,٠٣١**	**٣,٠٧٣,٠٣١**
التغير في حساب الإحتياطي لدى مصرف قطر المركزي		١٢,٤٣٢	(١,٦٣٠,٢٤١)
التغير في أرصدة لدى بنوك		٥١,٦٨٧	(٩٤٢,٢٧٥)
التغير في موجودات التمويل		٨٣٢,٤٧١	(١١٣,٣١٨)
التغير في موجودات أخرى		(٣٦١,٥٣٣)	(١,٠٧٩,١٦٠)
التغير في الأرباح المستحقة من إستثمارات أوراق مالية		١,٥١٥	١٧,٧٥٣
التغير في أرصدة من بنوك		٥,٥٥٨,٣٨٠	(١٩,٢١٣,٧٢٢)
التغير في الحسابات الجارية للعملاء		(٤٥٥,٨٠٧)	(١٨٠,٤٨٩)
التغير في مطلوبات أخرى		٤٩٩,٢٥٧	١٠٠,٥٥٠
التغير في الأرباح المستحقة على تمويل الصكوك والتمويلات الأخرى		٢٦,٠٥٢	٥٤,٨٥٦
		٩,٣٥٨,٤٨٥	(١٩,٩١٣,٠١٥)
توزيعات أرباح مستلمة		٨,٩٦٩	٣,٩١١
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	٢٠(ب)	(٥٣,٤٧٢)	(٣,٦١٠)
مساهمة الصندوق الاجتماعي والرياضي		(٤٢,٨١٣)	(٥٤,٣٨٦)
ضريبة مدفوعة		(١٥,٧٠٣)	(١٠,٩٩٨)
صافي النقد الناتج من/(المستخدم في) أنشطة التشغيل		**٩,٢٥٥,٤٦٦**	(١٩,٩٧٨,٠٩٨)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

ألف ريال قطري

	إيضاحات	٢٠٢٢	٢٠٢١ (معدّل)
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
استحواذ على إستثمارات أوراق مالية		(٣,٤١٣,١٥٦)	(٣,١٢٤,٣٩٧)
متحصلات من بيع/ إسترداد إستثمارات أوراق مالية		٤,١٣٩,٣٧٦	١,٨٤٧,٣٩٣
إضافات على دمج الأعمال	٤٥ (و)	–	٨,٩٨٥,٠٧٤
مشتريات أصول ثابتة		(٢٥٠,٨٥٣)	(٥٠,٩٩٣)
توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة	١٢	١٠,٧٠٠	١٠,٧٠٠
صافي النقد الناتج من أنشطة الإستثمار		**٤٨٦,٠٦٧**	**٧,٦٦٧,٧٧٧**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
التغير في حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار		(٩,٢٠٨,٥٦٩)	١٠,٤٩٤,٢٥٦
صافي المتحصلات من تمويل صكوك وتمويلات أخرى		٨٣٥,٠٩٤	٣,٠٨٢,٠٩٧
سداد تمويل صكوك وتمويلات أخرى		(٢,٦٧٧,٨٣٧)	(١,٥٦٤,٥٧٣)
الربح المدفوع على الأداة المؤهلة كرأس مال إضافي		(٤٨,١٩٥)	–
صافي سداد مطلوبات الإجارة		(٣٧,٠٤٠)	(٤٢,٥٦٢)
توزيعات أرباح مدفوعة		(١,٦٢٧,٩٧٦)	(١,٢٠٨,٢٤٠)
صافي التغير في مساهمات حقوق ملكية غير مسيطرة		(٢٠,٤٠٢)	(٢٩,٠٧٤)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة التمويل		**(١٢,٧٨٤,٩٢٥)**	**١٠,٧٣١,٩٠٤**
صافي النقص في النقد وما يعادله		(٣,٠٤٣,٣٩٢)	(١,٥٧٨,٤١٧)
النقد وما يعادله في ١ يناير		٩,١٤٠,٩٥٠	١٠,٧١٣,٧٨٣
بنود غير نقدية			
أثر التغير في أسعار تحويل العملات على النقد وما يعادله المحتفظ به		(٥٨,٧٣٩)	٥,٥٨٤
النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر	٣٧	**٦,٠٣٨,٨١٩**	**٩,١٤٠,٩٥٠**

يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (٣٧) للحصول على تفاصيل المعاملات غير النقدية الهامة.

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان
موارد واستخدامات أموال الأعمال الخيرية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	٢٠٢٢	٢٠٢١
أموال الأعمال الخيرية غير الموزعة كما في ١ يناير	٩,٩٢٧	٢,٤٧٢
صافي الدخل المحظور للشريعة خلال السنة	٣٦,٨١٨	٧,٤٥٥
إجمالي مصادر أموال الأعمال الخيرية	**٤٦,٧٤٥**	٩,٩٢٧
إستخدامات أموال الأعمال الخيرية		
الأبحاث والتبرعات واستخدامات أخرى خلال السنة	–	–
أموال الأعمال الخيرية غير الموزعة كما في ٣١ ديسمبر	**٤٦,٧٤٥**	٩,٩٢٧

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ألف ريال قطري

١- الكيان الصادر عنه التقرير

تم تأسيس مصرف الريان (ش.م.ع.ق.) («المصرف» أو «البنك») في ٤ يناير ٢٠٠٦ في دولة قطر كشركة مساهمة قطرية عامة بموجب قانون الشركات التجارية القطري رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ وحسب تعديلات قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ بموجب القرار رقم ٢٠٠٦/١١، رقم السجل التجاري للمصرف هو ٣٢٠١٠. العنوان المسجل للمصرف هو ص.ب ٢٨٨٨٨، لوسيل مارينا، الدوحة، دولة قطر. تتضمن البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ البيانات المالية للمصرف وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة» ومنفردة بـ «شركات المجموعة»). تقوم المجموعة بصفة أساسية بمزاولة الأعمال المصرفية الإسلامية والتمويل والإستثمار ولديه ١٧ فرعاً في دولة قطر. الشركة الأم/الطرف المسيطر النهائي على المجموعة هو مصرف الريان (ش.م.ع.ق.).

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييماً لقدرة المجموعة على الاستمرارية، وهي مقتنعة بأن الشركة لديها الموارد الكافية لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية قد تلقي على قدرة المجموعة على الاستمرار طبقاً لمبدأ الاستمرارية. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

في ٧ يناير ٢٠٢١، قام البنك وبنك الخليج التجاري (ش.م.ق.ع.) («الخليجي») بالدخول في اتفاقية اندماج، والتي تمت الموافقة عليها لاحقاً من قبل المساهمين في كلا البنكين في جمعياتهم العامة غير العادية التي عقدت في ٥ أكتوبر ٢٠٢١ و ٦ أكتوبر ٢٠٢١. في ٢ نوفمبر ٢٠٢١، وافق مصرف قطر المركزي على اندماج البنك عن طريق الاستيعاب وفقاً للمادة رقم ٢٧٨ من قانون الشركات التجارية رقم ١١ لعام ٢٠١٥ («قانون الشركات التجارية») والمادة ١٦١(٢) من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية («قانون مصرف قطر المركزي») واتفاقية الاندماج («الاندماج»).

تم الاندماج في صفقة مقايضة للأسهم من خلال إصدار ٠,٥ سهم جديد لمصرف الريان مقابل كل سهم واحد في الخليجي عند إغلاق يوم العمل في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١ («تاريخ السريان»)، وبعد ذلك تم شطب أسهم الخليجي من بورصة قطر. في التاريخ الفعلي، تم حل الخليجي واستوعب المصرف، الذي سيكون الكيان القانوني المتبقي وسيستمر في إجراء جميع العمليات وفقًا لمبادئ الشريعة، موجوداته ومطلوباته.

الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة هي كالتالي:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	رأس المال	النشاط الرئيسي	النسبة الفعلية من الملكية	
				٢٠٢٢	٢٠٢١
الريان للإستثمار ذ.م.م	قطر	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	أعمال مصرفية إستثمارية	١٠٠٪	١٠٠٪
الريان (المملكة المتحدة) المحدودة١	المملكة المتحدة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني	أنشطة إستثمارية	٧٥٪	٧٠٪
الريان وشركائه ذ.م.م.	قطر	١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري	إستشارات عقارية	١٠٠٪	١٠٠٪
شركة واجهة الوسيل البحرية	جزر كايمان	١٠٠ دولار أمريكي	أنشطة إستثمارية	١٠٠٪	١٠٠٪
صكوك مصرف الريان المحدودة ٢	جزر كايمان	٢٥٠ دولار أمريكي	إصدار صكوك	١٠٠٪	١٠٠٪
الخليجي فرنسا أس. أيه٣&٥	فرنسا	١٠٤,٠٠٠,٠٠٠ يورو	أنشطة مصرفية	١٠٠٪	١٠٠٪
ايه كيه سي بي فاينانس ليمتد٣	جزر كايمان	١ دولار أمريكي	إصدار سندات	١٠٠٪	١٠٠٪
أيه كيه سي بي فالكون المحدودة ٣&٦	جزر كايمان	١ دولار أمريكي	إصدار سندات	١٠٠٪	١٠٠٪
أيه كيه سي بي ماركتس ليمتد٣	جزر كايمان	١ دولار أمريكي	مشتقات أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	١٠٠٪	١٠٠٪
لوسيل المحدودة	جزر كايمان	١ دولار أمريكي	أنشطة التمويلية والاستثمارية	١٠٠٪	١٠٠٪
مصرف الريان للتمويل ذ.م.م.٤	قطر	١,٠٠٠ ريال قطري	إصدار صكوك	١٠٠٪	–

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ألف ريال قطري

١- الكيان الصادر عنه التقرير (تتمة)

(١) في ١٤ يوليو ٢٠٢١، استحوذ البنك على ٥٪ أسهم إضافية في شركة الريان (المملكة المتحدة) المحدودة. تملك الريان (المملكة المتحدة) المحدودة نسبة ٩٨,٣٤٪ في شركتها التابعة، بنك الريان بي إل سي (المعروف سابقاً بالبنك الإسلامي البريطاني بي إل سي). بصورة فعلية يملك البنك ما نسبته ٧٣,٧٦٪ من بنك الريان بي إل سي..

(٢) تم تأسيس صكوك مصرف الريان المحدودة في جزر كايمان كشركة معفاة ذات مسؤولية محدودة بهدف إصدار الصكوك وأنشطة أخرى لصالح البنك.

(٣) شركات تابعة للخليجي والتي أصبحت شركات تابعة للمجموعة عند اكتمال الاندماج بين البنك والخليجي في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٢٢) لمزيد من التفاصيل حول اندماج الأعمال.

(٤) مصرف الريان للتمويل ذ.م.م. تأسست في مركز قطر للمال كمسؤولية محدودة لغرض إصدار الصكوك وأنشطة أخرى لصالح البنك.

(٥) فيما يتعلق بالاندماج، تواصل شركة الخليجي فرنسا أس. أيه العمل في وضعها الحالي كبنك تقليدي. كما في تاريخ التقرير، لا توجد خطط معمول بها لتحويل محفظة الشركة التابعة إلى منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وعليه، فإن صافي الربح الذي حققته الشركة التابعة لا يتم إدراجه في بيان الدخل الموحد، ويتم عرض موجودات ومطلوبات الشركة التابعة ضمن الموجودات والمطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي الموحد.

(٦) وفقاً للاجتماع العام الأخير الذي عقدته شركة أيه كيه سي بي فالكون المحدودة في ١٠ يناير ٢٠٢٣، تم حل الشركة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تسجيل العائد النهائي للشركة. إجراءات التصفية جارية اعتباراً من تاريخ التقرير.

ليس لدى المجموعة أي شركات تابعة لها نواحي جوهرية مادية غير مسيطرة.

٢- أساس الإعداد

(أ) بيان الإلتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تم تعديلها من قبل مصرف قطر المركزي.

يتضمن بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ نتائج فترة الشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لبنك الخليجي التجاري ش.م.ق.ع.

قام مصرف قطر المركزي بإصدار تعميم رقم ٢٠٢٠/١٣ بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٢٠ عدّل من خلاله متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (٣٣) «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة» ومعيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) «اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية والإلتزامات ذات المخاطر العالية» ويتطلب من البنوك الإسلامية اتباع مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) «الأدوات المالية» فيما يتعلق بالاستثمارات في حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة. علاوة على ذلك، يعدل تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٠/١٣ متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (١) «العرض العام والإفصاح في البيانات المالية البنكية والمؤسسات المالية الإسلامية» فيما يتعلق بالتطبيق بأثر رجعي والإفصاحات المتعلقة بالتغيير في السياسة المحاسبية. قام البنك بتطبيق التعميم اعتباراً من تاريخ السريان وتم اعتماد التغييرات على السياسات المحاسبية بأثر مستقبلي من قبل البنك.

بالنسبة للأمور التي لا يوجد بشأنها معايير لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو إرشادات ذات صلة، تطبق المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الإستثمارات المالية المصنفة «إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية» و «الإستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» والأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة لإدارة المخاطر.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف ريال عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك. تحدد كل شركة تابعة للمجموعة عملتها الوظيفية الخاصة بها وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية عن كل شركة بإستخدام تلك العملة الوظيفية.

(د) إستخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب معايير المحاسبة المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم وصف المعلومات عن المجالات الهامة للشكوك حول التقديرات والأحكام الحرجة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة بالإيضاح رقم (٥).

(هـ) عرض البيانات المالية الموحدة

تعرض المجموعة بيان المركز المالي الموحد الخاص بها بحسب السيولة بناءً على نية المجموعة وقدرتها على استرداد/تسوية غالبية الموجودات/ المطلوبات لبند البيان المالي المقابل. يتم تقديم تحليل بشأن الاسترداد أو التسوية في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير (الحالي) وأكثر من ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير (غير متداول) في الإيضاح رقم (٢، ٤، ٤) والإيضاح رقم (٣٥).

٣- السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية الواردة أدناه بشكل مستمر على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة كما تم تطبيقها بشكل مستمر من قبل شركات المجموعة.

(أ) المعايير والتفسيرات الجديدة

I- المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات الجديدة المصدرة سارية المفعول من تاريخ ١ يناير ٢٠٢٢

معيار المحاسبة المالية رقم (٣٧): إعداد التقارير المالية للمؤسسات الوقفية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٧ في عام ٢٠٢٠. يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية من قبل المؤسسات الوقفية التي يتم إنشاؤها وتعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. ومن المتوقع أن يساهم تطبيق هذا المعيار الشامل بدور في تحسين فعالية وكفاءة عمليات الأوقاف وتعظيم المنفعة للمستفيدين وتشجيع مبادئ المساءلة والإدارة السليمة.

لم يكن هناك تأثير مادي على المجموعة عند تطبيق هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالية رقم (٣٨): وعد وخيار وتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٨ في عام ٢٠٢٠. والهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة والتقرير للاعتراف والقياس والإفصاح فيما يتعلق بالوعد المتوافق مع الشريعة الإسلامية الوعد والخيار والتحوط الترتيبات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢ مع السماح بالتطبيق المبكر.

يصنف هذا المعيار ترتيبات وعد وخيار إلى فئتين على النحو التالي:

أ) «وعد أو خيار ثانوي» والذي يرتبط بهيكل الصفقة المنفذة باستخدام منتجات أخرى مثل المرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك، وما إلى ذلك؛ و

ب) «منتج وعد وخيار» الذي يستخدم كترتيب قائم بذاته متوافق مع الشريعة الإسلامية.

علاوة على ذلك، ينص المعيار على المحاسبة عن الالتزامات البناءة والحقوق البناءة الناشئة عن منتجات وعد وخيار المستقلة والمحاسبة عن ترتيبات التحوط بناءً على سلسلة من عقود الوعد والخيار.

لم يكن هناك تأثير مادي على المجموعة عند تطبيق هذا المعيار.

II- المعايير المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات الصادرة ولكنها لم تصبح سارية بعد

لم تقم المجموعة بعد بتطبيق معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها ولكنها لم تصبح فعالة بعد:

معيار المحاسبة المالية رقم (٣٩): التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم (٣٩) في عام ٢٠٢١. ويُحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم (٩) «الزكاة» الصادر سابقاً. يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للزكاة في دفاتر المؤسسة المالية الإسلامية، بما في ذلك العرض والإفصاح في البيانات المالية.

سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ مع السماح بتطبيقه مبكرا.

تقوم المجموعة حاليا بتقييم أثر هذا المعايير.

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٠): إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم (٤٠) في عام ٢٠٢١. الهدف من هذا المعيار المعدل هو وضع متطلبات إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي، وهو ينطبق على جميع المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نوافذ التمويل الإسلامي. يحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم (١٨) «الخدمات المالية الإسلامية المقدمة من خلال المؤسسات المالية التقليدية». يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤ مع السماح بالتطبيق المبكر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أ) المعايير والتفسيرات الجديدة (تتمة)

II- المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات الصادرة ولكنها لم تصبح سارية بعد (تتمة)

معيار المحاسبة المالية رقم (١): العرض العام والإفصاحات لمعيار المحاسبة المالية رقم (١) في البيانات المالية (المعدل ٢٠٢١)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم (١) المعدل في عام ٢٠٢١. يصف معيار المحاسبة المالية رقم (١) «العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية» ويحسن العرض الشامل ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم (١) السابق. والهدف من هذا المعيار هو مواءمة المعالجات المحاسبية و متطلبات إعداد التقارير للمؤسسات المالية الإسلامية إلى أقصى حد ممكن مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً دون المساس بمتطلبات الشريعة الإسلامية وطبيعة المعاملات والمؤسسات المالية الإسلامية.

سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ مع السماح بتطبيقه مبكرا.

تتماشى مراجعة معيار المحاسبة المالية رقم (١) مع التعديلات التي أدخلت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

فيما يلي بعض التعديلات الهامة للمعيار:

(أ) أصبح الإطار المفاهيمي المنقح الآن جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

(ب) تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية كمفهوم أوسع؛

(ج) تم تعديل التعريفات وتحسينها؛

(د) تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛

(هـ) يُسمح للمؤسسات بخلاف المؤسسات المصرفية بتصنيف الأصول والخصوم على أنها متداولة وغير متداولة.

(و) تم نقل الإفصاح عن الزكاة والصدقات إلى إيضاحات القوائم المالية.

(ز) تم إدخال تجاوز حقيقي وعادل؛

(ح) تم إدخال معالجة للتغيير في السياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات وتصحيح الأخطاء؛

(ط) تم تحسين إفصاحات الأطراف ذات العلاقة والأحداث اللاحقة والاستمرارية؛

(ك) تحسين التقارير الخاصة بالعملات الأجنبية والتقارير القطاعية.

(ل) تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح إلى ثلاثة أجزاء. الجزء الأول ينطبق على جميع المؤسسات ، والجزء الثاني ينطبق فقط على البنوك الإسلامية وما شابهها من المؤسسات المالية الدولية ، والجزء الثالث ينص على الحالة الرسمية والتاريخ الفعلي والتعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ و

(م) لا تعد البيانات المالية التوضيحية جزءًا من هذا المعيار وسيتم إصدارها بشكل منفصل.

تقوم المجموعة بتقييم تأثير تطبيق هذا المعيار وتتوقع تغييرات في بعض العروض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة.

(ب) إصلاح سعر الربح بين البنوك (IBOR)

سعر الربح المعروض بين البنوك – تعديلات المرحلة ٢، التي تسري اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٢، تتناول المشكلات التي قد تؤثر على التقارير المالية نتيجة لإصلاح معيار السعر، بما في ذلك آثار التغييرات على التدفقات النقدية التعاقدية أو علاقات التحوط الناشئة عن استبدال معيار السعر بمعدل مرجعي بديل. توفر التعديلات عملياً من بعض المتطلبات المتعلقة بالتغيرات في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية والمطلوبات المالية ومحاسبة التحوط.

تطلب التعديلات من المنشأة الأخذ في الإعتبار المحاسبة عن التغيير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية المطلوب من خلال إصلاح معيار السعر عن طريق تحديث معدل الربح الفعلي للموجودات المالية أو المطلوبات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوفر استثناءات معينة لمتطلبات محاسبة التحوط.

تعمل المجموعة على وضع سياسات لتعديل الأسعار المعروضة بين البنوك والتي سيتم استبدالها كجزء من إصلاحات سعر الفائدة المعروض بين البنوك. أجرت المجموعة مناقشات مع الأطراف المقابلة فيما يتعلق بالتعرض للموجودات والمطلوبات المالية المشتقة وغير المشتقة المرتبطة بالمعدلات السارية بين البنوك والتي تستحق بعد عام ٢٠٢٢. قامت المجموعة بوضع التطورات والتحديثات اللازمة على النظام لاستيعاب المعدلات الخالية من المخاطر والتي ستحل محل معدلات الأسعار الربح المعمول بها بين البنوك.

تجري المجموعة مناقشات مع مختلف أصحاب الحصص لتعديل الشروط التعاقدية استعداداً للإصلاحات المتوقعة بتطبيق وتقييم الاستعداد لاعتماد معدلات مرجعية بديلة ويواصل المشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة لدعم الانتقال المنظم وتخفيف المخاطر الناتجة عن االنتقال. قامت المجموعة بجدولة الجدول الزمني لجميع أنواع المنتجات وفئات الموجودات المتأثرة بإصلاح سعر الربح المطبقة بين البنوك لضمان الانتقال السلس.

(ج) أساس توحيد البيانات المالية

(١) الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك والشركات التي يسيطر عليها البنك (الشركات التابعة له) حتى ٣١ ديسمبر من كل عام. تتحقق السيطرة عندما يقوم البنك بما يلي:

- سيطرة على المؤسسة المستثمر فيها؛
- لها عائدات متغيرة أو حقوق في عائدات متغيرة من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها.
- المقدرة لاستخدام سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما اذا كانت تسيطر على المؤسسة المستثمر فيها أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تدل على وجود تغيرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه. عندما يكون لدى المجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت للشركة المستثمر فيها، فإنها تعتبر أن لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانب واحد. تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كانت حقوق تصويت المجموعة في الشركة المستثمر فيها كافية أم لا لمنحها الصلاحية، بما في ذلك:

- حجم حيازة المجموعة لحقوق التصويت بالنسبة لحجم وتشتت حيازات حاملي الأصوات الآخرين..
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها المجموعة أو أصحاب الأصوات الآخرين أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- أي حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن المجموعة لديها، أو ليس لديها، القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي يلزم اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.

يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتوقف عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. على وجه التحديد، يتم تضمين نتائج الشركات التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في بيان الدخل الموحد من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لجعل السياسات المحاسبية المستخدمة متوافقة مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم عند التوحيد حذف جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة.

يتم تحديد الحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية المجموعة فيها. يمكن قياس حصص المساهمين غير المسيطرين التي تمثل حصص ملكية تخول حامليها حصة متناسبة من صافي الأصول عند التصفية مبدئياً بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية للحصص غير المسيطرة في القيمة العادلة لصافي الموجودات المقتناة. يتم اختيار القياس على أساس كل اقتناء على حدة. يتم قياس حقوق الملكية غير المسيطرة الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة. بعد الاستحواذ، القيمة الدفترية للحقوق غير المسيطرة هي مبلغ تلك الحصص عند الاعتراف الأولي زائد حصة الحقوق غير المسيطرة في التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية.

ينسب الربح أو الخسارة إلى مساهمي الشركة الأم للمجموعة وإلى الحصص غير المسيطرة. ينسب ربح أو خسارة الشركات التابعة إلى مساهمي الشركة الأم للمجموعة وإلى الحصص غير المسيطرة حتى لو نتج عن ذلك عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة.

التغييرات في حصص المجموعة في الشركات التابعة التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة يتم احتسابها كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيمة الدفترية لحقوق المجموعة وحقوق الملكية غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصها ذات الصلة في الشركات التابعة. أي فرق بين المبلغ الذي يتم به تعديل الحقوق غير المسيطرة والقيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم يتم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية وينسب إلى مساهمي الشركة الأم للمجموعة.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، يتم احتساب مكاسب أو خسارة الاستبعاد المعترف بها في الربح أو الخسارة على أنها الفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة لأي فائدة محتفظ بها و (٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (بما في ذلك الشهرة)، ناقصاً مطلوبات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة. تعتبر القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة بمثابة القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي للمحاسبة اللاحقة عند الاقتضاء، أو التكلفة عند الاعتراف الأولي باستثمار في شركة زميلة أو ترتيب مشترك.

(٢) دمج الأعمال

يتم احتساب عمليات الاستحواذ على الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس المقابل المحول في اندماج الأعمال بالقيمة العادلة، والتي يتم احتسابها كمجموع القيم العادلة في تاريخ الاستحواذ للموجودات المحولة من قبل المجموعة، والمطلوبات التي تكبدتها المجموعة إلى المالكين السابقين للشركة المشتراة وحصة حقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة مقابل السيطرة على الشركة المقتناة. يتم الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بالاستحواذ في الربح أو الخسارة عند تكبدها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ج) أساس توحيد البيانات المالية (تتمة)

(٢) دمج الأعمال (تتمة)

في تاريخ الاقتناء، يتم الاعتراف بالموجودات القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المفترضة بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ، باستثناء ما يلي:

- الأصول أو المطلوبات الضريبية المؤجلة والموجودات أو المطلوبات المتعلقة بترتيبات مزايا الموظفين.
- المطلوبات أو أدوات حقوق الملكية المتعلقة بترتيبات الدفع على أساس الأسهم للحيازة المقتناة أو ترتيبات الدفع على أساس الأسهم المبرمة للمجموعة لاستبدال ترتيبات الدفع على أساس الأسهم للشركة المشتراة.
- الموجودات (أو مجموعات الاستبعادات) المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع.

يتم قياس الشهرة على أنها الزيادة في مجموع المقابل المحول، ومبلغ أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة ، والقيمة العادلة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقًا في الشركة المشتراة (إن وجدت) على صافي الشراء – المبالغ المستمدة من الموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات المتكبدة. بعد إعادة التقييم، إذا تجاوز صافي مبالغ تاريخ الاستحواذ للموجودات القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المفترضة مجموع المقابل المحول، ومبلغ أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة والقيمة العادلة لحصة المشتري المحتفظ بها مسبقًا في الشركة المقتناة (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالزيادة على الفور في بيان الدخل الموحد كمكسب شراء صفقة.

عندما يشتمل المقابل المحول من قبل المجموعة في عملية دمج الأعمال على ترتيب مقابل طارئ، يتم قياس المقابل المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء ويتم إدراجه كجزء من المقابل المحول في دمج الأعمال. يتم تعديل التغييرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل المؤهل لتعديلات فترة القياس بأثر رجعي، مع التعديلات المقابلة مقابل الشهرة. تعديلات فترة القياس هي التعديلات التي تنشأ من المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها خلال «فترة القياس» (والتي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ) حول الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ.

تعتمد المحاسبة اللاحقة للتغيرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل غير المؤهل كتعديلات لفترة القياس على كيفية تصنيف المقابل المحتمل. المقابل الطارئ المصنف كحقوق ملكية لا يعاد قياسه في تواريخ التقارير اللاحقة ويتم المحاسبة عن تسويته اللاحقة ضمن حقوق الملكية. يعاد قياس المقابل المحتمل الآخر بالقيمة العادلة في تواريخ التقارير اللاحقة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد.

عند تحقيق اندماج الأعمال على مراحل، فإن الحصص المملوكة سابقًا للمجموعة (بما في ذلك العمليات المشتركة) في الشركة المقتناة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

إذا كانت المحاسبة الأولية لدمج الأعمال غير مكتملة بحلول نهاية فترة التقرير التي يتم فيها الدمج، تقوم المجموعة بإعداد تقارير عن المبالغ المؤقتة للبنود التي لم تكتمل المحاسبة الخاصة بها. يتم تعديل هذه المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس (انظر أعلاه)، أو يتم الاعتراف بالموجودات أو المطلوبات الإضافية، لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ والتي، إذا كانت معروفة، كانت ستؤثر على المبالغ المعترف بها على أنها من ذلك التاريخ.

التكاليف المتعلقة بالاستحواذ، بخلاف تلك المرتبطة بإصدار سندات الدين أو حقوق الملكية، التي تتكبدها المجموعة فيما يتعلق بدمج الأعمال، يتم إدراجها كمصروفات عند تكبدها.

بالنسبة لعمليات الاستحواذ التي لا تتوافق مع تعريف الأعمال التجارية، تقوم المجموعة بتخصيص التكلفة بين الموجودات والمطلوبات الفردية القابلة للتحديد. يتم تحديد تكلفة الموجودات والمطلوبات المقتناة من خلال: (أ) المحاسبة عن الموجودات والمطلوبات المالية بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء. و (ب) تخصيص الرصيد المتبقي من تكلفة شراء الموجودات والمطلوبات للموجودات والمطلوبات الفردية، بخلاف الأدوات المالية، بناءً على قيمتها العادلة النسبية في تاريخ الاستحواذ.

(٣) الشهرة

يتم إثبات الشهرة مبدئياً وقياسها على النحو المبين أعلاه.

لا يتم إطفاء الشهرة ولكن تتم مراجعة الانخفاض في قيمتها على الأقل سنويا. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة على كل من وحدات توليد النقد للمجموعة (أو مجموعات وحدات توليد النقد) المتوقع أن تستفيد من عمليات الدمج. يتم اختبار وحدات توليد النقد التي تم تخصيص الشهرة لها للتحقق من انخفاض القيمة سنوياً، أو بشكل أكثر تكراراً عندما يكون هناك مؤشر على أن الوحدة قد تنخفض قيمتها. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد أقل من القيمة الدفترية للوحدة، يتم تخصيص خسارة انخفاض القيمة أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة مخصصة للوحدة ثم إلى الموجودات الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل موجودات في الوحدة. لا يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها للشهرة في فترة لاحقة.

عند استبعاد وحدة توليد النقد، يتم تضمين المبلغ المنسوب من الشهرة في تحديد الربح أو الخسارة عند البيع.

(٤) المساهمات غير المسيطرة

يتم تسجيل الحصص في حقوق ملكية الشركات التابعة غير المنسوبة إلى الشركة الأم في بيان المركز المالي الموحد في حقوق الملكية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر المنسوبة للحقوق غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كدخل منسوب إلى الحصص غير المسيطرة. يتم تخصيص الخسائر المطبقة على الحقوق غير المسيطرة في شركة تابعة إلى الحصص غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك إلى حدوث عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة.

تعامل المجموعة المعاملات مع المساهمات غير المسيطرة على أنها معاملات مع مالكي حقوق ملكية المجموعة. بالنسبة للمشتريات من المساهمات غير المسيطرة فإن الفرق بين المقابل المدفوع والحصة ذات الصلة المستحوذة من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة يتم تسجيله في حقوق الملكية. كما يتم أيضاً تسجيل الأرباح أو الخسائر من استبعاد المساهمات غير المسيطرة في حقوق الملكية.

عندما تتوقف المجموعة عن السيطرة أو التأثير الجوهري ، يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة إلى قيمتها العادلة، مع الاعتراف بالتغيير في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية الأولية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة زميلة أو ترتيب مشترك أو أصل مالي. بالإضافة إلى ذلك، يتم المحاسبة عن أية مبالغ معترف بها سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك الشركة كما لو أن المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بشكل مباشر. قد يعني هذا أن المبالغ المعترف بها سابقاً في حقوق ملكية أخرى يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

في حالة تخفيض مساهمة الملكية في شركة زميلة مع الإحتفاظ بنفوذ هام، تتم إعادة تصنيف جزء تناسبي فقط من المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد، متى كان ذلك ملائماً.

(٥) المعاملات المستبعدة عند التوحيد

يتم إستبعاد الأرصدة والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة (فيما عدا مكاسب وخسائر تحويل العملات الأجنبية) الناشئة من التعاملات بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم إستبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة المكاسب غير المحققة ولكن فقط إلى الحد الذي لا يوجد فيه دليل على إنخفاض في القيمة.

(٦) الشركات الزميلة (الشركات المستثمر فيها التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية)

الشركة الزميلة هي منشأة تكون للشركة تأثير هام عليها. التأثير الهام هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكن ليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

تدرج نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في هذه القوائم المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الإستثمار في شركة زميلة في بيان المركز المالي بالتكلفة مبدئياً، ويتم تعديله بعد ذلك للإعتراف بحصة الشركة من الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة. عندما تتجاوز حصة المجموعة من خسائر الشركة الزميلة نسبة ما تملكه المجموعة في الشركة الزميلة (والتي تتضمن أية مصالح طويلة الأجل تشكل، من حيث الجوهر، جزءً من صافي إستثمار المجموعة في الشركة الزميلة)، تتوقف المجموعة عن الإعتراف بنصيبها من الخسائر الإضافية. يتم الإعتراف بالخسائر الإضافية فقط إلى الحد الذي تكبدت فيه المجموعة إلتزامات قانونية أو بناءة أو قامت بسداد مدفوعات نيابة عن الشركة الزميلة.

يتم احتساب الاستثمار في الشركة زميلة بإستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي تصبح فيه الشركة المستثمر فيها شركة زميلة. عند الإستحواذ على الإستثمار في شركة زميلة، يتم الإعتراف بأي زيادة في تكلفة الإستثمار على حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والإلتزامات المحددة للشركة المستثمر فيها كشهرة، والتي يتم تضمينها في حصة الشركة من الإستثمار. يتم إثبات أي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد على تكلفة الإستثمار بعد إعادة التقييم ومباشرة في الربح أو الخسارة في الفترة التي تم فيها الإستثمار.

يتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بأية خسارة تدني في القيمة فيما يتعلق بإستثمار المجموعة في شركة زميلة. عند الضرورة، يتم اختبار تعرض القيمة الدفترية للإستثمار بشكل كامل (بما في ذلك الشهرة) لتدني القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) إنخفاض قيمة الموجودات كأصل واحد بالمقارنة مع قيمته القابلة للإسترداد (القيمة الأعلى المستخدمة والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع) مع قيمته الدفترية. لا يتم تخصيص أي خسارة تدني في القيمة معترف بها لأي أصل، بما في ذلك الشهرة التي تشكل جزءًا من القيمة الدفترية للاستثمار. يتم الإعتراف بأي عكس لخسارة التدني في القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) إلى الحد الذي يزيد فيه المبلغ القابل للإسترداد من الإستثمار في وقت لاحق.

تتوقف المجموعة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الإستثمارعن كونه شركة زميلة أو شركة مشروع مشترك، أو عندما يتم تصنيف الإستثمار كمحتفظ به لغايات البيع. عندما تحتفظ المجموعة بحصة في شركة زميلة سابقة أو مشروع مشترك ويكون الربح المحتفظ به على شكل أصل مالي، تقوم المجموعة بقياس الربح المحتفظ به بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ وتعتبر القيمة العادلة كقيمة عادلة عند الإعتراف الأولي وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٠).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ج) أساس توحيد البيانات المالية (تتمة)

(٦) الشركات الزميلة (الشركات المستثمر فيها التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية) (تتمة)

الفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة أو شركة المشروع المشترك في تاريخ إيقاف الاحتساب بطريقة حقوق الملكية، والقيمة العادلة لأي ربح محتفظ به وأي عائدات من التصرف في حصة أو جزء في الشركة الزميلة أو شركات المشاريع المشتركة يتم تضمينها في تحديد الربح أو الخسارة من بيع الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. إذا تم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من قبل الشركة الزميلة أو شركة المشروع المشترك إلى ربح أو خسارة عند التخلص من الموجودات أو المطلوبات، تقوم الشركة أيضاً بإعادة تصنيف الربح أو الخسارة من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة (كتعديل لإعادة التصنيف) عندما يتم إيقاف التعامل بطريقة حقوق الملكية.

عندما تخفض المجموعة حصتها في الملكية في شركة زميلة أو تستمر المجموعة في استخدام طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بإعادة تصنيف الربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة التي كانت في السابق معترف بها في الدخل الشامل الآخر المتعلق بهذا التخفيض في حصة الملكية إذا تم إعادة تصنيف تلك الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند التصرف في الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

عندما تتعامل إحدى الشركات مع شركة تابعة للمجموعة، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركة الزميلة يتم الإعتراف بها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة فقط في حدود المصالح في الشركة الزميلة غير المرتبطة بالمجموعة.

(٧) إدارة الأموال

تدير المجموعة وتشرف على موجودات محتفظ بها في وحدة إئتمان وأدوات إستثمار أخرى بالنيابة عن المستثمرين. إن البيانات المالية الخاصة بهذه الكيانات غير مشمولة في هذه البيانات المالية الموحدة فيما عدا إذا كانت المجموعة تسيطر على الكيان.

(د) العملات الأجنبية

(١) المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية أو تلك التي تتطلب سداداً بعملة أجنبية إلى العملات الوظيفية المعنية للعمليات بمعدلات الصرف الآنية في تواريخ المعاملات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية في تاريخ التقرير إلى العملة الوظيفية بإستخدام معدلات الصرف الآنية السائدة في ذلك التاريخ. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف الآني في ذلك التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية التي تقاس من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بإستخدام معدل الصرف في تواريخ المعاملات.

يتم الإعتراف بفروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية الفترة للموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد.

(٢) العمليات الأجنبية

النتائج والمركز المالي لجميع منشآت المجموعة التي لديها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض بسعر الإقفال في تاريخ التقرير؛
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط مقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات)؛ وأيضاً
- يتم الاعتراف بجميع فروق صرف العملة في حقوق الملكية.

فروق تحويل العملات الناشئة من الطرق أعلاه يتم قيد في حقوق ملكية المساهمين ضمن «احتياطي تحويل عملات أجنبية».

عند التوحيد، يتم أخذ الفروق في أسعار الصرف الناتجة عن تحويل صافي الإستثمار في الكيانات الأجنبية، والتمويلات وأدوات العملة الأخرى المحددة كتحوطات لهذه الإستثمارات، إلى «حقوق الملكية». عندما يتم التصرف في عملية أجنبية، أو يتم التخلص منها بشكل جزئي، يتم الإعتراف بفروق الصرف في بيان الدخل الموحد كجزء من الربح أو الخسارة على البيع.

تعامل الشهرة وتسويات القيمة العادلة الناشئة عن إمتلاك كيان أجنبي كموجودات ومطلوبات للكيان الأجنبي ويتم ترجمتها عند سعر الإغلاق الفوري.

عندما يكون سداد بند نقدي مدين أو دائن للعملية الأجنبية غير مخطط له وغير محتمل في المستقبل المنظور، تعتبر مكاسب وخسائر تحويل العملات الأجنبية الناشئة من هذا البند النقدي على أنها تشكل جزء من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية ويتم الاعتراف بها في حقوق الملكية وعرضها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

(هـ) الإستثمارات المالية

تشتمل الإستثمارات المالية على إستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" وإستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

(١) التصنيف

معيار المحاسبة المالية رقم (٣٣) – «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة» يحتوي على نهج تصنيف وقياس للاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تعكس نموذج الأعمال الذي تدار فيه هذه الاستثمارات وخصائص التدفقات النقدية الأساسية.

بموجب المعيار، يجب تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:

(١) أدوات حقوق الملكية؛

(٢) أدوات دين (متضمنة أدوات الدين النقدية وغير النقدية)؛ و

(٣) استثمارات أخرى.

ما لم تتم ممارسة خيارات الاعتراف المبدئي غير قابلة للإلغاء المنصوص عليها في من المعيار يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات لاحقا على انها مقاسة إما (١) بالتكلفة المطفأة؛ (٢) القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛ أو (٣) القيمة العادلة من خلال بيان الدخل وذلك على أساس كل من:

(١) نموذج أعمال المجموعة لإدارة الاستثمارات؛ و

(٢) خصائص التدفق النقدي المتوقع للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

تصنيف الاستثمار

يتم تصنيف الاستثمارات على أساس تقييم المجموعة لنموذج الأعمال الذي تدار من خلاله الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

التكلفة المطفأة

يجب قياس استثمار بالقيمة العادلة من خلال التكلفة المطفأة في حالة استيفاء كل الشرطين التاليين:

(١) يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بمثل هذا الاستثمار بغرض تحصيل تدفقات نقدية متوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة؛ و

(٢) يمثل الاستثمار إما أداة دين أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد

القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

يجب قياس استثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في حالة استيفاء كل الشرطين التاليين:

(١) يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه بتحصيل كل من التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمار؛ و

(٢) يمثل الاستثمار إما أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد

القيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ما لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو لو كان قد تم التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي.

التصنيف غير القابل للإلغاء عند الإعتراف المبدئي

يجوز للمجموعة إجراء اختيار غير قابل للإلغاء لتعيين استثمار معين، عند الاعتراف الأولي، على النحو التالي:

(١) أداة حقوق ملكية كانت بخلاف ذلك تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛ و

(٢) أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى، مقاسة القيمة العادلة من خلال بيان الدخل لو كان القيام بذلك يزيل أو يخفض على نحو كبير عدم الانسجام في القياس أو الاعتراف قد ينشأ بخلاف ذلك من قياس الأصول أو الالتزامات ذات الصلة او الاعتراف بالأرباح أو الخسائر منها على اسس مختلفة.

(٢) الإعتراف والغاء الإعتراف

يتم الإعتراف بالإستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة أي التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الأصل وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

يتم إلغاء الإعتراف بالإستثمارات المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جزء كبير من جميع مخاطر وعوائد الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(هـ) الإستثمارات المالية (تتمة)

(٣) القياس

القياس المبدئي

يتم القياس المبدئي للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة مضافا إليها تكلفة المعاملة باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الإستحواذ على إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم تحميلها على بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق

الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يعاد قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الإعتراف المبدئي تقاس الإستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الربح الفعلي ناقصاً خسارة الإنخفاض في القيمة. يتم الإعتراف بجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة من عملية الإطفاء وتلك الناشئة من إلغاء الإعتراف أو خسارة الإنخفاض في قيمة الإستثمارات في بيان الدخل الموحد.

القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

السياسة المطبقة حتى صدور تعميم مصرف قطر المركزي ٢٠٢٠/١٣

الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية يعاد قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الإعتراف بالربح أو الخسارة الناشئة من التغيير في القيمة العادلة للإستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها في احتياطي قيمة عادلة منفصل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أو إنخفاض قيمة أو تحصيل أو استبعاد الإستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية فإن الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد يتم تحويلها إلى بيان الدخل الموحد.

اعتمدت المجموعة تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٠/١٣ بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٢٠ (تاريخ التنفيذ)، والذي يعدل متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (٣٣) «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة» ومعيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) «اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية والإلتزامات ذات المخاطر العالية « ويتطلب على البنوك اتباع مبادئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) «الأدوات المالية» فيما يتعلق بالإستثمارات من نوع حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع ويتم عرضها في القيمة العادلة المنفصلة الاحتياطي ضمن حقوق الملكية.

قد تختار المجموعة أن تعرض ضمن القيمة العادلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية بعض لاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي يحتفظ بها للمتاجرة. يتم الاختيار على اساس كل اداة منفردة عند الاعتراف المبدئي وهو اختيار غير قابل للإلغاء. الارباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية المذكورة لا يعاد تصنيفها لاحقا على الاطلاق في بيان الدخل الموحد، ويتضمن ذلك الاستبعاد. مع ذلك فإن الأرباح والخسائر المتراكمة المعرف بها في احتياطات القيمة العادلة يتم تحويلها الى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار خسائر انخفاض القيمة (ورد خسائر انخفاض القيمة) لا يعلن عنها بصورة منفصلة من التغييرات الأخرى في القيمة العادلة. توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائدات على تلك الاستثمارات، يستمر الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد، ما لم تمثل بصورة واضحة استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بها من بيان التغيرات في حقوق الملكية.

بينما بالنسبة للاستثمار ذات الطبيعة أدوات دين والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقا في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد الى بيان الدخل الموحد.

الإستثمارات التي ليس لها سعر مدرج بالسوق أو طرق مناسبة أخرى يمكن منها اشتقاق قياس موثوق به للقيمة العادلة على أساس مستمر فإنه يتم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً مخصص خسارة الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للموجود أو المطلوب المالي هي المبلغ الذي يقاس به الموجود أو المطلوب المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوما منه مدفوعات السداد الأصلية مضافا إليه أو مخصوماً منه الإطفاء المتراكم بإستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الاستحقاق ناقصا أي تخفيض لخسارة الإنخفاض في القيمة. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءً متمماً لمعدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجود أو سداد مطلوب بين طرفين (بائع ومشتري) مطلعين وراغبين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية. تقيس المجموعة القيمة العادلة للإستثمارات المسعرة بإستخدام سعر إقفال السوق لتلك الأداة. بالنسبة للإستثمارات غير المدرجة تقوم المجموعة بالاعتراف بأية زيادة في القيمة العادلة عندما تتوفر لديها مؤشرات موثوق بها تدعم مثل تلك الزيادة وتقييم القيمة العادلة لتلك الإستثمارات. تنحصر تلك المؤشرات الموثوق بها في أحدث المعاملات لإستثمار محدد أو إستثمارات مماثلة تمت بالسوق على أساس تجاري بين أطراف راغبة ومطلعة.

(و) الموجودات المالية

تشتمل موجودات التمويل على تمويل ملتزم بالشريعة تقدمه المجموعة بمدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. تتضمن هذه الموجودات التمويل المقدم من خلال المرابحة والمضاربة والمشاركة والمساومة والإجارة والاستصناع والوكالة وطرق التمويل الإسلامي الأخرى. يتم إثبات موجودات التمويل بتكلفتها المطفأة ناقصا مخصصات خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت).

المرابحة والمساومة

ذمم المرابحة والمساومة المدينة هي مبيعات بشروط مؤجلة. تقوم المجموعة بترتيب معاملات المرابحة والمساومة عن طريق شراء السلعة (التي تمثل موضوع المرابحة) وبيعها إلى المرابح (المستفيد) بهامش ربح على التكلفة. يتم سداد سعر البيع (التكلفة زائدا هامش الربح) في أقساط من جانب المرابح على مدى فترة زمنية متفق عليها. يتم إثبات ذمم المرابحة المدينة بالصافي من الأرباح المؤجلة ومخصص خسارة الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

إستناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي يقوم المجموعة بتطبيق قاعدة إلزام مُصدر أمر الشراء بوعده في البيع بالمرابحة وعدم الدخول في أية معاملة مرابحة لا يتعهد فيها مُصدر أمر الشراء بقبول البضائع في حال استوفت المواصفات.

المضاربة

تمويل المضاربة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال والعمل من المضارب. يتم إثبات هذه الخطابات بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

المشاركة

تمويلات المشاركة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. يتم إثبات هذه الخطابات بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

الإجارة

تنشأ ذمم الإجارة المدينة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والإجارة الفورية للموجود بالتكلفة مضافا إليها ربح متفق عليه (وهي تشكل القيمة العادلة في مجملها). يتم سداد المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة. يتم تسجيل ذمم الإجارة المدينة بإجمالي الحد الأدنى من مدفوعات الإجارة ناقصا الإيراد المؤجل (وهي تشكل التكلفة المطفأة في مجملها) ومخصص خسارة الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

الإستصناع

الإستصناع هو عقد بيع تتصرف فيه المجموعة بصفتها «الصانع» (البائع) مع «المستصنع» (مشتري) وتقوم بمزاولة تصنيع أو اقتناء منتج إستناداً إلى المواصفات المستلمة من المشتري بناء على سعر متفق عليه.

إيراد الإستصناع هو إجمالي السعر المتفق عليه بين البائع والمشتري متضمنا هامش الربح للمجموعة. تعترف المجموعة بإيراد وهامش ربح الاستصناع إستناداً إلى طريقة نسبة الإنجاز بالأخذ في الاعتبار الفرق بين إجمالي الإيراد (السعر النقدي للمشتري) والتكلفة المقدرة للمجموعة. تقوم المجموعة بالاعتراف بالخسائر المتوقعة من عقد الاستصناع بمجرد توقعها.

الوكالة

تمثل خطابات الوكالة اتفاقية وكالة بين طرفين. يقوم أحد الطرفين، وهو الذي يوفر التمويل (الموكل) بتعيين الطرف الآخر (الوكيل) من أجل الإستثمار. يقوم المجموعة بالاعتراف مبدئيا بالمستحق من البنوك وموجودات التمويل والحسابات الجارية للعملاء والمستحق للبنوك والمطلوبات المالية في تاريخ نشوئها. يتم الاعتراف بكافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى مبدئيا في تاريخ المتاجرة الذي يصبح فيه المجموعة طرفا للنصوص التعاقدية للأداة.

يقاس الأصل المالي أو المطلوب المالي مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها – بالنسبة للبند غير المسجل بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل – تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة لاقتنائه أو إصداره.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ز) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

(١) الإعتراف والقياس المبدئي

تعترف المجموعة مبدئيا بالمستحقات من البنوك وموجودات التمويل وحسابات العملاء الجارية والمستحقات لبنوك ومطلوبات تمويل في التاريخ الذي تنشأ فيه. جميع الموجودات والمطلوبات المالية يتم الاعتراف بها مبدئيا في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

يقاس الأصل المالي أو المطلوب المالي مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها – بالنسبة للبند غير المسجل بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل – تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة لاقتنائه أو إصداره.

(٢) إلغاء الإعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الإعتراف بموجود مالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيرا من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل لإلغاء الاعتراف والتي يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي.

أي مساهمة محولة في موجودات مالية مؤهلة لإلغاء الاعتراف يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة يتم الاعتراف بها كموجود أو مطلوب منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بموجود مالي فإن الفرق بين المبلغ الدفتري للموجود (أو المبلغ الدفتري المخصص لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمنا أي موجود جديد تم الحصول عليه ناقصاً أي مطلوب تم تكبده) يتم قياسه في بيان الدخل الموحد.

تدخل المجموعة في معاملات بحيث تقوم بتحويل موجودات معترف بها في بيان مركزها المالي ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لجزء منها. في حالة الاحتفاظ بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد عندها لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تقوم بتحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي وتحتفظ بالسيطرة على الموجود، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجود إلى حد مشاركتها المستمرة والتي يتم تحديدها بالحد الذي تتعرض فيه إلى التغييرات في قيمة الموجود المحول.

في بعض المعاملات تحتفظ المجموعة بالتزام لخدمة الموجود المالي مقابل رسوم. يتم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي عندما يحقق معايير إلغاء الإعتراف. يتم الإعتراف بموجود أو مطلوب في عقد خدمة إستناداً إلى ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من (موجود) كاف أو أقل من (مطلوب) كاف لأداء الخدمة.

تلغي المجموعة الإعتراف عن مطلوب مالي عند التفرغ من أو إلغاء أو إنتهاء إلتزاماتها التعاقدية.

(٣) المقاصة

يتم إجراء المقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يكون لدى المجموعة الحق القانوني في مقاصة تلك المبالغ ورغبتها إما في تسويتها على أساس الصافي أو عن طريق تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

(ح) إنخفاض قيمة الموجودات المالية (بإستثناء أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية)

تقوم المجموعة بتطبيق منهج مكون من ثلاث مراحل لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة من الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. تنتقل الموجودات من خلال المراحل الثلاث التالية بناءً على التغير في الجودة الإئتمانيّة منذ الاعتراف الأولي.

المرحلة ١: خسائر الإئتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الموجودات المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تمثل زيادة جوهرية في مخاطر الإئتمان منذ الإعتراف الأولي أو التي تحتوي على مخاطر إئتمانية منخفضة (١- سندات سيادية محلية تحمل تصنيفًا ائتمانياً (Aaa) أو (Aa) وتحمل وزناً إئتمانياً (صفراً) وفقاً لتعليمات كفاية رأس المال لمصرف قطر المركزي، ٢- أدوات الدين "صكوك" ذات التصنيف الخارجي (Aaa) أو (Aa)، ٣- موجودات مالية أخرى قد تصنفها المجموعة على هذا النحو بعد الحصول على خطاب من المصرف بعدم الإعتراض في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الإعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً وتحتسب إيرادات الأرباح على مجمل القيمة الدفترية للأصل (أي: دون خصم مخصص الإئتمان). وتعد الخسائر الإئتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهراً هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث التعثر المحتملة في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير. إنها ليست الخسائر الإئتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهراً، وإنما هي الخسائر الإئتمانية بأكملها على الأصل والمرجحة بمعدلات الإخفاق في فترة ١٢ شهراً.

المرحلة ٢: خسائر الإئتمان المتوقعة على مدار عمر الإئتمان -غير منخفضة القيمة الإئتمانية

المرحلة ٢ تتضمن الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة على مدار عمر الإئتمان، ولكن يستمر حساب إيرادات الربح على مجمل القيمة الدفترية للأصل. وتعد الخسائر الإئتمانية المتوقعة لكامل المدة هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث التعثر المحتملة على مدار الفترة المتوقعة للأداة المالية. وتعد خسائر الإئتمان المتوقعة هي المتوسط المرجح لخسائر الإئتمان مع إدراج احتمالية عدم الانتظام على مدار عمر الإئتمان باعتباره الوزن.

المرحلة ٣: الموجودات المالية المتعثرة - منخفضة القيمة الإئتمانية

المرحلة ٣ تتضمن الموجودات المالية التي لديها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقارير المالية وفقًا للمؤشرات المحددة في تعليمات مصرف قطر المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بخسائر الإئتمان غير المنتظمة على مدار عمر الإئتمان وتعلق بالأرباح المحسوبة عليها، وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي. عند تحويل الموجودات المالية من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣، يجب ألا تقل النسبة المئوية للمخصص لهذه الموجودات عن النسبة المئوية للمخصص الذي يتم تكوينه قبل التحويل.

لقد أدى تطبيق معيار المحاسبي رقم (٣٠) إلى تغيير جوهري في محاسبة المجموعة عن خسائر تدني قيمة الموجودات المالية عن طريق استبدال نهج الخسارة المتكبدة في معيار المحاسبة المالي رقم (١١) (معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩) مع نهج خسارة الإئتمان المتوقعة. يفرض معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) على المجموعة تسجيل مخصصات مقابل خسارة الإئتمان المتوقعة لجميع الموجودات التمويلية والتمويلات الأخرى غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة إلى جانب تعهدات موجودات التمويل وخطابات الضمانات المالية. يستند هذا المخصص على خسارة الإئتمان المتوقعة المرتبطة بإحتمال التخلف عن السداد في الأشهرالإثني عشر القادمة ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ نشأتها. إذا استوفى الأصل المالي تعريف الأصل المالي المُشترى بعد حصول تدنٍ في قيمته الإئتمانية أو ذلك الذي منح أساساً مع تدني قيمته الإئتمانية (POCI)، فإن المخصص يستند إلى التغيير في خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

يتم الإعتراف بخسارة الإئتمان المتوقعة على مرحلتين. بالنسبة للتعرض لمخاطر الإئتمان التي لم يكن لها زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ الإعتراف المبدئي، إن مخصص خسارة الإئتمان المتوقعة المكون مقابل الخسائر الإئتمانية التي تنتج عن الأحداث الافتراضية التي يمكن أن تكون محتملة خلال الأشهر الثاني عشر المقبلة (خسائر الإئتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً). بالنسبة لتلك التعرضات الإئتمانية التي حدثت لها زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ الإعتراف الأولي، يلزم وجود مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي للتعرض، بغض النظر عن توقيت التعثر (خسائر الإئتمان المتوقعة على مدار عمر الإئتمان).

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات خسائر الإئتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

- الموجودات المالية التي هي أدوات دين؛
- خطابات الضمان المالية الصادرة؛ و
- خطابات التمويل الصادرة.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بقيمة مساوية لعمر خسارة الإئتمان المتوقعة، بإستثناء ما يلي، والتي يتم قياس خسائر الإئتمان المتوقعة لها لمدة ١٢ شهراً:

- الأوراق المالية الاستثمارية التي تم تحديد أن لديها مخاطر إئتمانية متدنية في تاريخ التقرير؛ و
- أدوات مالية أخرى لم ترتفع فيها مخاطر الإئتمان بشكل كبير منذ الإعتراف المبدئي بها.

تعتبر خسارة الإئتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً جزءاً من خسارة الإئتمان المتوقعة التي تنتج عن الأحداث الإفتراضية على أداة مالية ممكنة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

قياس خسائر الإئتمان المتوقعة

خسائر الإئتمان المتوقعة هي التقدير القائم على الوزن المرجح لاحتمالات خسائر الإئتمان. وهي تقاس على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لا تعتبر منخفضة القيمة الإئتمانية في تاريخ التقرير: بإعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
- الموجودات المالية التي تعتبر منخفضة القيمة الإئتمانية في تاريخ التقرير: باعتبارها الفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية التقديرية المستقبلية؛
- إلتزامات التمويلات غير المسحوبة: بإعتبارها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الإلتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- خطابات الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة إستردادها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ح) إنخفاض قيمة الموجودات المالية (بإستثناء أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية) (تتمة)

إن تحديد مخصص معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) ينتج عن نهج من خطوتين:

الخطوة ١: يجب أن تكون التسهيلات قد خصصت لإحدى مراحل الإنخفاض الثلاثة إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف المبدئي أو إذا كان التسهيل الإئتماني متدنياً.

الخطوة ٢: يتم حساب خسارة الإئتمان المتوقعة، أي خسارة متوقعة مدتها ١٢ شهراً لجميع لتسهيلات في المرحلة الأولى وخسارة إئتمانية متوقعة على مدى عمر التسهيلات في المرحلة الثانية. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة الثالثة بأحكام محددة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ومتطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠).

اعتمدت المجموعة إرشادات مصرف قطر المركزي حول التدريج والمخصصات لبعض التعرضات ، والتي تعدل متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) «انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المرهقة».

إعادة هيكلة الموجودات المالية

في حال تمت إعادة التفاوض على بنود الأصل المالي أو تم تعديلها أو تم استبدال أصل مالي حالي بآخر جديد بسبب صعوبات مالية للمدين، يتم عندها تقييم ما إذا كان من الواجب إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة كالتالي:

- إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- إذا نتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل الجديد يتم التعامل معها كتدفقات نقدية نهائية ناتجة من الأصل المالي الموجود حاليا في تاريخ إلغاء الاعتراف به. ويتم ادراج هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والذي يتم خصمه بدءا من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف به حتى تاريخ التقرير باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية للديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية. يعد الأصل المالي «منخفض القيمة الائتمانية» عندما يقع حدث واحد أو أكثر يكون له أثر مجحف على التدفقات النقدية التقديرية المقدرة للأصل المالي.

تتضمن الأدلة على أن الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية القابلة للملاحظة:

- الصعوبات المالية الهامة التي يعاني منها المدين أو الجهة المصدرة؛
- مخالفة العقد، مثل العجز أو واقعة التأخر في السداد؛
- إعادة هيكلة موجودات تمويل من جانب المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتفكر فيها بخلاف ذلك؛
- من الممكن ان يدخل المدين في حالة إفلاس او لاعادة تنظيم مالي لمنظمة أخرى، أو
- إختفاء السوق النشط بالنسبة لذلك الأصل نتيجة الصعوبات المالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الإستثمار في الديون السيادية، بخلاف الإستثمار السيادي للبلد (قطر)، هو إئتمان ضعيف، فإن المجموعة تأخذ بعين الإعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الإئتمانية كما هو موضح في عوائد السندات.
- تقييم وكالات التصنيف للجدارة الإئتمانية.

يعفى أي تعرض إئتماني لحكومة دولة قطر ممثلة بوزارة المالية ومصرف قطر المركزي من تطبيق نموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة حسب تعميم المصرف ٢٠١٧/٩.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة الموحدة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات خسائر الخسارة الائتمانية المتوقعة الموحدة في بيان المركز المالي كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول.
- التزامات التمويل وخطابات الضمان المالي: بشكل عام، كمخصص؛
- عندما تشتمل الأداة المالية على عنصر مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للمجموعة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة في عنصر الالتزام / خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن المكون الخاص بالمكون المرسوم: تقدم المجموعة مخصص خسائر مجمع لكل من المكونين. يتم تقديم المبلغ كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. يتم عرض أي زيادة في المخصص على المبلغ الإجمالي للمكونات المسحوبة كمخصص في المطلوبات الأخرى.
- أدوات الدين «صكوك» المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية: لا يتم إثبات مخصص خسارة في بيان المركز المالي الموحد لأن القيمة الدفترية لهذه الأصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن مخصص الخسارة ويتم الإعتراف به في إحتياطي القيمة العادلة.

سياسة الشطب

يتم شطب موجودات التمويل وأوراق الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للإسترداد. هذا هو الحال عموماً عندما تقرر المجموعة أن المدين ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يمكن أن تخضع الموجودات المالية المشطوبة لأنشطة الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

(ط) الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية

اعتباراً من تاريخ إصدار تعميم مصرف قطر المركزي ٢٠٢٠/١٣، لا يتم انخفاض قيمة الأدوات من نوع حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية عكس قبل ذلك.

(ي) تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط موجود مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بشكل جوهري. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة إلى حد كبير، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الموجود المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء الإعتراف بالموجود المالي الأصلي ويتم إثبات الموجود المالي الجديد بالقيمة العادلة.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة المقاسة بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل جوهري، فإن التعديل لن يؤدي إلى إستبعاد الموجودات المالية. في هذه الحالة، تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي وتقدر المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كأرباح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمدين، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر إنخفاض القيمة. في حالات أخرى، يتم تقديمه كربح.

(ك) النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله أوراقاً نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصارف مركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ والتي تخضع لمخاطر غير هامة من التغييرات في قيمتها العادلة ويتم إستخدامها من جانب المجموعة في إدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل.

يتم تسجيل النقد وما يعادله في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة المطفأة.

(ل) أدوات إدارة مخاطر الإلتزام الشرعي

تقاس أدوات إدارة مخاطر الإلتزام الشرعي بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد.

تتضمن أدوات إدارة مخاطر الإلتزام الشرعي في المجموعة وعود أحادية الجانب لشراء/ بيع العملات الأجنبية وتبادل أسعار الربح. بعد الاعتراف المبدئي بأسعار المعاملات والتي هي أفضل دليل على القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي، يتم لاحقا قياس أدوات إدارة مخاطر الالتزام الشرعي بالقيمة العادلة. تمثل القيمة العادلة سعر السوق المدرج أو نماذج التسعير الداخلية متى كان ذلك مناسبا. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ل) أدوات إدارة مخاطر الإلتزام الشرعي (تتمة)

المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر (بما في ذلك محاسبة التحوط)

تشتمل المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر على كافة الموجودات والمطلوبات المشتقة التي لم يتم تصنيفها كموجودات أو مطلوبات تجارية. يتم قياس المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد. تصنف المجموعة بعض المشتقات المحتفظ بها لإدارة المخاطر كأدوات تحوط في علاقات التحوط المؤهلة. تحتسب المجموعة علاقة تحوط عند استيفاء جميع الشروط التالية:

- علاقة التحوط موثقة بشكل كاف، وتحدد أداة التحوط والبند المغطى، وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط لها، وكيف ستقوم المجموعة بتقييم فعالية أدوات التحوط؛
- من المتوقع أن يكون التحوط فعالاً في تحقيق الأهداف المرجوة منه والتي تم توثيقها في الأصل في استراتيجية إدارة المخاطر لعلاقة التحوط المحددة تلك عن طريق تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المنسوبة إلى المخاطر المحوطة؛
- من المحتمل التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية، في حالة تحوطات التدفقات النقدية، والتي قد يكون لها تأثير على بيان الدخل الموحد؛
- يمكن قياس فعالية التحوط بشكل موثوق؛ و
- يتم تقييم التحوط على أساس مستمر ويتم تحديده على أنه فعال للغاية طوال فترة التقرير المالي.

تمت مناقشة علاقات التحوط هذه أدناه:

تحوطات التدفق النقدي - مؤهلة لمحاسبة التحوط

عندما يتم تصنيف المشتقات كأداة تحوط في التحوط من التغير في التدفقات النقدية المنسوبة إلى مخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو معاملة متوقعة محتملة للغاية يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة، فإن الجزء الفعال من التغييرات يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمشتقات في احتياطي القيمة العادلة. يتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به في احتياطي القيمة العادلة إلى الربح أو الخسارة كتسوية إعادة تصنيف في نفس الفترة حيث تؤثر التدفقات النقدية المتحوط عليها على بيان الدخل الموحد. يتم إثبات أي جزء غير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات مباشرة في بيان الدخل الموحد.

إذا انتهت صلاحية مشتق التحوط أو تم بيعه أو إنهاؤه أو ممارسته، أو لم يعد التحوط يفي بمعايير محاسبة التحوط للتدفقات النقدية، أو تم إلغاء تخصيص التحوط، يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً. في التحوط المتوقف لمعاملة متوقعة، يتم إعادة تصنيف المبلغ التراكمي المعترف به في احتياطي القيمة العادلة من الفترة التي كان فيها التحوط سارياً من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة كتسوية إعادة تصنيف عندما تحدث المعاملة المتوقعة وتؤثر على الربح أو الخسارة. إذا لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، فسيتم إعادة تصنيف الرصيد في احتياطي القيمة العادلة على الفور إلى بيان الدخل الموحد كتعديل لإعادة التصنيف.

تحوطات القيمة العادلة - المؤهلة لمحاسبة التحوط

عندما يتم تصنيف المشتقات كأداة تحوط في تغطية التغير في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو التزام مؤكد يمكن أن يؤثر على الربح أو الخسارة ، يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتق مباشرة في بيان الدخل الموحد مع التغيرات في القيمة العادلة للبند المغطى والمنسوب إلى المخاطر المحوطة. إذا انتهت صلاحية مشتق التحوط أو تم بيعه أو إنهاؤه أو ممارسته، أو لم يعد التحوط يفي بمعايير محاسبة التحوط للقيمة العادلة، أو تم إلغاء تخصيص التحوط، يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً. يتم إطفاء أي تعديل حتى تلك النقطة على بند مغطى، والذي يتم من أجله استخدام طريقة الربح الفعلي، في بيان الدخل الموحد كجزء من معدل الربح الفعلي المعاد حسابه لهذا البند على مدى عمره المتبقي.

مشتقات التحوط - غير مؤهلة لمحاسبة التحوط

عندما يتم الاحتفاظ بالمشتقات لأغراض إدارة المخاطر، ولكن نظراً لخصائص الأداة المشتقة (أي عندما تتضمن خيارات مضمنة)، فإنها غير مؤهلة لمحاسبة التحوط، يتم الاعتراف بجميع التغييرات في قيمتها العادلة على الفور في بيان الدخل الموحد. تتضمن هذه الفئة أيضًا مشتقات العملات الأجنبية (مثل عقود الصرف الآجلة ومقايضات العملات الأجنبية) التي تُستخدم للتحوط من مخاطر العملات الأجنبية الناشئة بين أنشطة الإقراض والتمويل وخيارات أسعار الفائدة.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

تتضمن أدوات تداول المشتقات للمجموعة بشكل أساسي عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة ومقايضات أسعار الربح، والتي تبيعها المجموعة للعملاء من أجل تمكينهم من تحويل أو تعديل أو تقليل المخاطر الحالية والمستقبلية. يتم تقييم هذه الأدوات المشتقة بالقيمة العادلة كما في نهاية تاريخ التقرير ويتم الاعتراف بالتغيرات المقابلة في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد.

يتم قياس أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد.

تتضمن أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمجموعة تعهداً من جانب واحد بشراء/ بيع العملات ومقايضات معدلات الربح. بعد الاعتراف المبدئي بأسعار المعاملة، كونها أفضل دليل على القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، يتم قياس أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة لاحقا بالقيمة العادلة. تمثل القيمة العادلة سعر السوق المدرج أو نماذج التسعير الداخلية، حسب الاقتضاء. يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(م) الموجودات الثابتة

الاعتراف والقياس المبدئي

تقاس بنود الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا الإهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة المتراكمة. تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة لاقتناء الموجود.

يتم تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أحد بنود الموجودات الثابتة بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية لبند الموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالصافي في الإيراد الآخر/ المصروف الآخر في بيان الدخل الموحد.

يتم الاعتراف بالإهلاك في بيان الدخل الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بند الموجودات الثابتة حيث أن هذه هي أفضل مقارب يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الموجود وهي تستند إلى تكلفة الموجود ناقصا قيمته الباقية المقدرة. لا يتم إهلاك الأرض والأعمال قيد التنفيذ.

البرمجيات المشتراة التي تشكل جزء مكملا لوظيفة المعدات ذات الصلة تتم رسملتها كجزء من تلك المعدات.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنوات المقارنة على النحو التالي:

مباني	٤٠-٢٠ سنة
تحسينات على مباني مستأجرة	١٠-٥ سنوات
أثاث وتركيبات وتجهيزات مكتبية	٧-٣ سنوات
السيارات	٣ سنوات
أجهزة الكمبيوتر	٢-٥ سنوات

تتم مراجعة طرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية للقيم الباقية للموجودات في تاريخ كل تقرير، وتسويتها بأثر مستقبلي إن كان ذلك ملائما.

(ن) الموجودات غير الملموسة

يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس فقط عندما يمكن قياس تكلفته بشكل موثوق ومن المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة التي يمكن أن تنسب إليه إلى المجموعة. يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي يتم حيازتها بشكل منفصل أو من خلال دمج الأعمال (بخلاف الشهرة) عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة وبعد ذلك بالتكلفة ناقصًا الإطفاء المتراكم وخسارة انخفاض القيمة.

يتم تقييم الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة على أنها إما محدودة أو غير محددة. الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة يتم إطفاءها على مدى العمر الاقتصادي الإنتاجي. تتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدد في نهاية كل فترة تقرير. يتم المحاسبة عن التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، حسب الاقتضاء ، ويتم التعامل معها كتغييرات في التقديرات المحاسبية ويتم المحاسبة عنها على أساس مستقبلي. يتم الاعتراف بمصروفات الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأصل غير الملموس عند الاستبعاد أو عند عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من الاستخدام. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الأصل غير الملموس، والتي تقاس بالفرق بين صافي عائدات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل، في بيان الدخل الموحد عند استبعاد الأصل.

فيما يلي ملخص للأعمار الإنتاجية وطرق الإطفاء للموجودات غير الملموسة للمجموعة:

العمر الإنتاجي	الشهرة غير محدد	علاقات العملاء محددة (٨ سنوات)	الودائع الأساسية محددة (١٠ سنوات)	رخصة محددة (٥ سنوات)
طريقة الاطفاء المستخدمة	تم اختباره لانخفاض القيمة سواء بشكل فردي أو على مستوى وحدة توليد النقد	يتم إطفاءها على أساس القسط الثابت على مدى فترات التوفر	يتم إطفاءها على أساس القسط الثابت على مدى فترات التوفر	يتم إطفاءها على أساس القسط الثابت على مدى فترات التوفر
تم اكتسابه أو الحصول عليه داخلياً	مكتسب	مكتسب	مكتسب	مكتسب

(س) أرصدة لدى بنوك

المطلوبات من البنوك هي الأصول المالية والتي هي في الأساس عمليات إيداع في سوق المال مع مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد واستحقاقات ثابتة غير مدرجة في سوق نشط. لا يتم الدخول في صفقات سوق المال بهدف إعادة البيع الفوري أو القصير الأجل. تقاس المطلوبات من البنوك مبدئياً بالتكلفة ، حيث أنها القيمة العادلة للمقابل المدفوع. بعد الاعتراف المبدئي ، يتم تسجيل مطلوبات البنوك بالتكلفة المطفأة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ع) إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على إنخفاض قيمتها. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد لذلك الموجود. يتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة في حالة زيادة القيمة الدفترية للموجود أو لوحدته المنتجة للنقد عن مبلغه القابل للاسترداد المقدر. المبلغ القابل للاسترداد للأصل هو قيمة الأصل قيد الإستخدام أو القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع أيهما أكبر.

(ف) حسابات العملاء الجارية

يتم الاعتراف بالأرصدة في الحسابات الجارية عند استلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالمبلغ المستلم من قبل المجموعة في وقت التعاقد. في نهاية فترة التقرير تقاس هذه الحسابات بالتكلفة المطفأة.

(ص) حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

حقوق أصحاب حسابات الإستثمار هي أموال تحتفظ بها المجموعة ويمكنها إستثمارها حسب تقديرها الخاص. يفوض أصحاب حساب الإستثمار المجموعة لإستثمار أموال أصحاب حساب الإستثمار بالصورة التي ترى المجموعة أنها مناسبة بدون وضع قيود بخصوص متى وكيف وما هو الغرض الذي يجب أن تُستثمر فيه الأموال.

تقوم المجموعة باحتساب أرباح مضاربة في أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة، من إجمالي الدخل من حسابات الإستثمار فإن الدخل المنسوب إلى أصحاب الحسابات يتم تخصيصه على حسابات الإستثمار بعد خصم حصة المجموعة كمضارب في الربح. يتم تحديد تخصيص الدخل من جانب إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الربح المسموح بها حسب أحكام وشروط حسابات الإستثمار.

يتم تسجيل حسابات الإستثمار بقيمها الدفترية وهي تتضمن المبالغ المحتفظ بها كاحتياطيات تسوية الربح واحتياطيات مخاطر الإستثمار. احتياطي تسوية الربح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من دخل المضاربة قبل تخصيص حصة المضارب بهدف الاحتفاظ بمستوى معين من العائد لأصحاب الحسابات من الإستثمارات. احتياطي مخاطر الإستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من دخل أصحاب حسابات الإستثمار بعد تخصيص حصة المضارب بهدف مقابلة الخسائر المستقبلية لأصحاب حسابات الإستثمار.

(ق) توزيع الربح بين حقوق أصحاب حسابات الإستثمار والمساهمين

يلتزم المجموعة بتوجيهات مصرف قطر المركزي كما يلي:

- يتم التوصل إلى صافي الربح بعد الأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة المالية ويتم توزيعها بين أصحاب حسابات الإستثمار والمالكين.
- تحتسب حصة ربح أصحاب حسابات الإستثمار على أساس أرصدة إيداعاتهم اليومية على مدار السنة بعد خصم ربح المضاربة المتفق عليها والمعلنة للمجموعة.
- في حالة وجود مصروف أو خسارة تنشأ من إهمال المجموعة بسبب عدم التزامه بلوائح وتوجيهات مصرف قطر المركزي، عندها يجب عدم تحمل تلك المصروفات أو الخسائر من جانب أصحاب حسابات الإستثمار. يخضع هذا الموضوع إلى قرار مصرف قطر المركزي.
- في الحالة التي تكون فيها نتائج المجموعة في نهاية السنة صافي خسائر، عندها سيقوم مصرف قطر المركزي، بصفته الجهة المسؤولة عن تحديد مسؤولية المجموعة عن هذه الخسائر، بإتخاذ قرار عن كيفية معالجة هذه الخسائر بدون الإخلال بقواعد الشريعة الإسلامية.
- بسبب تجميع أموال الإستثمارات مع أموال المجموعة لأغراض الإستثمار، لن يتم إعطاء أولوية لأي طرف عند تخصيص الربح.

(ر) حسابات الإستثمار المقيدة

تمثل حسابات الإستثمار المقيدة الموجودات التي تم اقتناؤها بأموال مدفوعة من قبل أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة وما يعادلها والتي تتم إدارتها من قبل المجموعة بصفته مدير إستثمار إستناداً إلى إما عقد مضاربة أو عقد وكالة. حسابات الإستثمار المقيدة هي بصورة حصرية للإستثمار في مشاريع محددة حسب توجيهات أصحاب حسابات الإستثمار. الموجودات التي يتم الاحتفاظ بها بهذه الصفة لا يتم تضمينها في موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

(ش) تمويل صكوك

يمثل تمويل الصكوك أسهم مشتركة في ملكية الأصول أو المزايا أو الخدمات التي تحمل أرباحاً. يتم الإعتراف بالأرباح دورياً حتى الإستحقاق. يتم الإعتراف بالصكوك بالتكلفة المطفأة. يتم الإفصاح عن الصكوك كبند منفصل في البيانات المالية الموحدة باسم «تمويل صكوك».

(ت) المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص عندما يكون لدى المجموعة إلتزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدلات ما قبل الضريبة التي تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المحددة لذلك الالتزام، إن كان ذلك ملائما.

(ث) منافع الموظفين

خطط المساهمة المحددة

تحتسب المجموعة مخصص لاشتراكات في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة بالنسبة للموظفين القطريين وفقاً لقانون التقاعد والمعاشات ٢٤ لسنة ٢٠٠٢، ويتم إدراج المصروف الناتج عن ذلك ضمن تكلفة الموظفين ضمن المصروفات العمومية والإدارية في بيان الدخل الموحد. ليس لدى المجموعة أية التزامات دفع أخرى بمجرد دفع المساهمة. يتم الاعتراف بالمساهمات عند حلول موعد استحقاقها.

خطة المكافآت المحددة

تقوم المجموعة بوضع مخصص لمنافع نهاية خدمة لموظفيها الأجانب وفقاً لمتطلبات قانون العمل القطري. يتم احتساب المخصص إستناداً إلى فترة خدمة كل موظف في نهاية السنة. يتم إدراج هذا المخصص تحت بند مطلوبات أخرى.

(خ) رأس المال والاحتياطيات

توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن الأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يوافق عليها مساهمو المصرف.

(ذ) الإعتراف بالإيرادات

المرابحة

يتم الاعتراف بالربح من معاملات المرابحة عندما يكون الدخل قابلا للتحديد تعاقديا ويمكن تحديد مبلغه عند بدء المعاملة. يتم الاعتراف بهذا الدخل على أساس التناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. عندما يكون دخل العقد غير قابل للتحديد ولا يمكن تحديد مبلغه يتم الاعتراف به عندما يكون التحقق مؤكدا على نحو معقول أو عند تحققه فعليا. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

المضاربة

يتم الاعتراف بإيراد تمويل المضاربة عندما يحين الحق في استلام الدفعات أو عند توزيع المضاربة بينما يتم تحميل الخسائر على بيان الدخل الموحد عند الإعلان عن ذلك من جانب المضارب.

المشاركة

يتم الاعتراف بإيراد تمويل المشاركة عند نشوء الحق باستلام الدفعات أو عند توزيعها.

الإجارة

يتم الاعتراف بالدخل من الإجارة على أساس التناسب الزمني على مدى فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإستصناع

يتم الإعتراف بالإيراد وهامش الربح المصاحب له في بيان الدخل الموحد للمجموعة وفقاً لطريقة نسبة الإنجاز أو طريقة المقاولة المنتهية.

الوكالة

يتم الاعتراف بالدخل من ودائع الوكالة على أساس التناسب الزمني بغرض جني معدل عائد دوري ثابت إستناداً إلى الرصيد القائم.

الإيرادات من خدمات إدارة الأصول

يتم الاعتراف بإيرادات خدمات إدارة الأصول (التي يتم عرضها في إيراد الرسوم والعمولات) متضمنة رسوم ادارة الأصول ورسوم التسويق والأداء حسب الأحكام التعاقدية عندما يتم تقديم الخدمة وتحقق الإيراد. يكون ذلك في العادة عند تقوم المجموعة بأداء جميع التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة ومن المحتمل على نحو كبير أن تتدفق المنافع الاقتصادية من المعاملة للمجموعة. يتم تحديد التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة إستناداً إلى الأحكام المتفق عليها في الخطابات لكل معاملة. يستند تقييم ما إذا كانت المنافع الاقتصادية من المعاملة ستصب في مصلحة المجموعة على مدى الارتباطات المؤكدة الملزمة المستلمة من الأطراف الأخرى.

إيرادات الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيراد الرسوم والعمولات التي تعتبر جزء متمما لمعدل الربح الفعلي على الموجود المالي المسجل بالتكلفة المطفأة ويتم إدراجه في قياس معدل الربح الفعلي للموجود المالي. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى متضمنة رسوم خدمة الحسابات وعمولات المبيعات، ودراسة الجدوى / ورسوم الإدارة والترتيب والمشاركة، ويتم الاعتراف بها بمرور الوقت عند تقديم الخدمات ذات الصلة. يتم تحديد وتحديد الأداء، وكذلك توقيت رضاهم، في بداية العقد.

لقد خلص البنك بشكل عام إلى أنه مسؤول في ترتيبات إيراداته لأنه يتحكم عادة في الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

إيراد توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام الإيراد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ض) ضريبة الدخل

يتم إحتساب الضرائب إستناداً إلى قوانين الضريبة واللوائح في الدول التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها. يتم تكوين مخصص إستناداً إلى تقييم إلتزام الضريبة المتوقع. تزاول المجموعة أنشطتها داخل قطر ولا تخضع للضريبة بإستثناء شركة الريان للإستثمار ذ.م.م. و الريان وشركائه ذ.م.م. والتي تخضع أرباحها للضريبة وفقاً للوائح الضريبية ذات الصلة.

تتكون مصاريف الضرائب من الضرائب الحالية والمؤجلة. يتم الاعتراف بالضرائب الحالية والضرائب المؤجلة في الربح أو الخسارة باستثناء ما يتعلق ببنود معترف بها مباشرة في حقوق الملكية أو في الربح أو الخسارة.

الضريبة الحالية هي الضريبة المستحقة الدفع أو المستحقة القبض على الدخل أو الخسارة الخاضعة للضريبة للسنة ، باستخدام المعدلات الضريبية المعمول بها أو السارية بشكل جوهري في تاريخ التقرير ، وأي تعديل على الضريبة المستحقة الدفع فيما يتعلق بالسنوات السابقة.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضرائب. لا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لما يلي:

- الفروق المؤقتة في الاعتراف الأولي بالموجودات أو المطلوبات في معاملة لا تمثل اندماج أعمال ولا تؤثر على المحاسبة أو الربح أو الخسارة الخاضعين للضريبة؛
- الفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة إلى الحد الذي يحتمل معه عدم عكسها في المستقبل المنظور؛ و
- الفروق المؤقتة الناشئة عن الاعتراف الأولي بالشهرة.

يتم قياس الضريبة المؤجلة على أساس معدلات الضريبة التي يتوقع تطبيقها على الفروق المؤقتة عند عكسها، بناءً على القوانين التي تم سنها أو سنها بشكل جوهري بحلول تاريخ التقرير.

تتم تسوية الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك حق واجب النفاذ قانونًا لموازنة الالتزامات الضريبية الحالية مقابل الأصول الضريبية الحالية ، وكانت تتعلق بالضرائب التي تفرضها نفس السلطة الضريبية على نفس الكيان الخاضع للضريبة ، أو على كيانات ضريبية مختلفة ، لكنها تنوي لتسوية الالتزامات والأصول الضريبية الحالية على أساس صافي أو سيتم تحقيق أصولهم والتزاماتهم الضريبية في وقت واحد.

يتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة عن خسائر الضريبة غير المستخدمة والإئتمان الضريبي والفروقات القابلة للخصم المؤقتة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن تتاح أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة مقابل ما يمكن إستخدامه. تتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة في تاريخ كل تقرير ويتم خفضها إلى الحد الذي لم يعد من المحتمل فيه أن يتم الاعتراف بمنافع الضريبة ذات الصلة.

(ظ) العائدات على السهم

تقوم المجموعة بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية بالبنك على العدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد العائدات المخففة للسهم بتسوية الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية والعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

(غ) الضمانات المالية

تعطي المجموعة في إطار النشاط الاعتيادي ضمانات مالية تتكون من اعتمادات مستندية وخطابات الضمان وأوراق القبول.

يتم الإعتراف بالضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية الموحدة بالقيمة العادلة، وهو العلاوة المستلمة في تاريخ إعطاء الضمان، ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى عمر الضمان المالي. في أعقاب الاعتراف المبدئي يتم قياس التزام المجموعة بموجب تلك الضمانات بالمبلغ المطفأ أو أفضل تقدير للمصروف المطلوب لسداد الالتزام المالي الناشئ في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، أيهما أعلى. يتم تحديد هذه التقديرات إستناداً إلى تجربة معاملات مشابهة وتاريخ الخسائر السابقة تكملها حكمة الإدارة.

يتم تسجيل أية زيادة في الإلتزام المتعلق بالضمانات في بيان الدخل الموحد. يتم الإعتراف بإطفاء العلاوة المستلمة في بيان الدخل الموحد تحت بند إيراد الرسوم والعمولات.

(أ أ) قبولات

تنشأ عندما يكون البنك ملزمًا بسداد مدفوعات مقابل مستندات مسحوبة بموجب خطابات اعتماد. تحدد عمليات القبول مبلغ المال والتاريخ والشخص المستحق الدفع له. بعد القبول ، تصبح الأداة التزامًا غير مشروط (مسودة زمنية) للبنك، وبالتالي يتم الاعتراف بها بشكل التزام مالي في بيان المركز المالي الموحد مع حق تعاقدي مقابل السداد من العميل المعترف به كأصل مالي.

(ب ب) قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم قياس الأصل أو الالتزام المالي به عند الاعتراف الأولي، مطروحاً منه أقساط السداد الرئيسية، زائد أو ناقص الاستهلاك التراكمي باستخدام طريقة الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ الأولي المعترف به و مبلغ الاستحقاق مطروحًا منه أي تخفيض لانخفاض القيمة. معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي ، أو ، عند الاقتضاء ، فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو الالتزام المالي.

(ج ج) الضمانات المصاحبة

يكتسب البنك ضمانات لتسوية بعض موجودات التمويل. يتم إثبات هذه الضمانات بصافي القيمة الممكن تحقيقها في تاريخ الاقتناء ويتم تصنيفها كعقارات استثمارية. وبالتالي ، يتم تحديد القيمة العادلة على أساس دوري من قبل مقيمين محترفين مستقلين.

يتم إدراج تعديلات القيمة العادلة على هذه الضمانات في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها هذه المكاسب أو الخسائر.

(د د) المطلوبات المحتملة

تتضمن المطلوبات المحتملة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتزامات المجموعة فيما يخص الوعود أحادية الجانب لبيع/ شراء عملات واتفاقيات تبادل معدل الربح وغير ذلك. لا تؤلف هذه الالتزامات موجودات أو مطلوبات فعلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد باستثناء الموجودات والالتزامات المتعلقة بأرباح أو خسائر القيمة العادلة عن مشتقات الأدوات المالية.

(هـ هـ) تقارير القطاعات

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تقوم بمزاولة أنشطة أعمال يمكن للمجموعة أن تجني منها إيرادات وتتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى بالمجموعة والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة من قبل لجنة الإدارة بالمجموعة (بصفتها كبير صانعي القرار التشغيلي) بهدف وضع قرارات عن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية متميزة.

(و و) الأنشطة الإئتمانية

تعمل المجموعة كمدير للأموال وبصفات إئتمان أخرى ينتج عنها الاحتفاظ بموجودات أو إيداعها بالإنابة عن الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى. يتم استبعاد هذه الموجودات والإيرادات الأخرى الناتجة من تلك الأنشطة من هذه البيانات المالية الموحدة حيث أنها ليست من موجودات المجموعة.

(ز ز) العائدات التي تحظرها الشريعة

تلتزم المجموعة بتجنب الإعتراف بأية إيرادات تنشأ من مصادر غير إسلامية. وبالتالي يتم تحويل كافة الإيرادات غير الإسلامية إلى حساب خيري وتستخدم المجموعة هذه الأموال في أنشطة رعاية إجتماعية متنوعة.

(ح ح) معلومات المقارنة

فيما عدا الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير أو يتطلب خلاف ذلك، يجب الإبلاغ أو الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة.

(ط ط) إجارة

طبقت المجموعة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١ معيار المحاسبة المالية رقم ٣٢ – الإجارة والذي يحدد مبادئ التصنيف والاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن المعاملات من نوع الإجارة بما في ذلك أشكالها المختلفة التي دخلت فيها المؤسسات المالية الإسلامية ، في كل من صفة المؤجر و مستأجر. اعتمدت المجموعة السياسات التالية بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالية رقم ٣٢ ويجب عليها تنفيذ أي إرشادات أو تعديلات لاحقة على المعايير التي قد يصدرها مصرف قطر المركزي.

المجموعة كمستأجر

تحديد الإجارة

عند بداية العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد عبارة عن إجارة، أم يحتوي على إجارة. يعتبر العقد اجارة، أو يحتوي على إجارة، إذا كان العقد ينقل حق الانتفاع (ولكن ليس السيطرة) لأصل محدد لفترة زمنية مقابل فترة متفق عليها.

التصنيف والقياس

بالنسبة للعقد الذي يحتوي على عنصر الإجارة و واحد أو أكثر من مكونات الإجارة الإضافية أو غير الإجارة، تتبنى المجموعة نهجاً مبسطاً تختار بموجبه، حسب فئة الأصل الأساسي، عدم فصل المكونات غير المتعلقة بالإجارة عن مكونات الإجارة، وحساب بديل لكل مكون من مكونات الإجارة وأي المكونات غير مرتبطة بالإجارة كمكون إجارة واحد.

تصنف المجموعة بصفتها المؤجر أو المستأجر كل إجارة على النحو التالي:

١- تشغيل الإجارة.

٢- إجارة منتهية بالتملك مع انتقال الملكية المتوقع بعد انتهاء مدة الإجارة – إما عن طريق البيع أو الهدية ؛ أو

٣- إجارة منتهية بالتملك مع نقل تدريجي للملكية خلال مدة الإجارة (بما في ذلك المشاركة المتناقصة إجارة).

في تاريخ بدء الاجارة، تعترف المجموعة كمستأجر بأصل حق الاستخدام (حق الانتفاع) وصافي مطلوبات الإجارة، (أي إجمالي مطلوبات الإجارة ناقصاً تكلفة الإجارة المؤجلة).

حق إستخدام الأصل (حق الانتفاع)

الاعتراف والقياس الأولي

عند الاعتراف الأولي، يقيس المستأجر حق إستخدام الأصل بالتكلفة. تتكون تكلفة حق إستخدام الأصل مما يلي:

١- التكاليف الأولية لحق إستخدام الأصل؛

٢- التكاليف الأولية المباشرة التي تكبدها المستأجر؛ و

٣- تكاليف الإزالة أو تكاليف وقف التشغيل.

تحدد المجموعة التكلفة الأساسية لحق إستخدام الأصل باستخدام طريقة تقدير المطلوبات. بموجب هذه الطريقة، يتم تحديد التكلفة الأولية لحق إستخدام الأصل من خلال التقدير بناءً على القيمة العادلة لإجمالي المقابل المدفوع أو المستحق الدفع (أي إجمالي إيجارات الإجارة) مقابل حق إستخدام الأصل، بموجب معاملة مماثلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(غ) الضمانات المالية (تتمة)

(ط ط) إجارة (تتمة)

إعفاءات الاعتراف والمحاسبة المبسطة للمستأجر

تختار المجموعة كمستأجر عدم تطبيق متطلبات إثبات وقياس الإجارة على:

- الإجارة قصيرة الأجل، و
- الإجارة التي يكون أصلها منخفض القيمة.

القياس اللاحق

بعد تاريخ البدء، تقوم المجموعة كمستأجر بقياس حق إستخدام الأصل بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لتأثير أي تعديلات أو إعادة تقييم للإجارة. يشمل المبلغ القابل للاطفاء من حق إستخدام الأصل من الأصل مطروحاً منه القيمة المتبقية، إن وجدت، ويتم إطفاؤه وفقاً لأساس منتظم يعكس نمط استخدام المنافع من حق إستخدام الأصل.

تقوم المجموعة بإطفاء حق إستخدام الأصل من تاريخ البدء حتى نهاية العمر الاقتصادي المقدر لحق إستخدام الأصل، والذي يتزامن مع نهاية مدة الإجارة. تحدد المجموعة مدة الإجارة، بما في ذلك الفترة الملزمة تعاقدياً، بالإضافة إلى فترات اختيارية معينة بشكل معقول، بما في ذلك:

١- فترات التمديد إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن المجموعة ستمارس هذا الخيار؛ و / أو

٢- خيارات الإنهاء إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن المجموعة لن تمارس هذا الخيار.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لانخفاض القيمة بما يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) «انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المرهقة» لتحديد ما إذا كان حق إستخدام الأصل قد انخفضت قيمته وللمحاسبة عن أي خسائر انخفاض في القيمة يتم تحديدها. يأخذ تقييم الانخفاض في القيمة في الاعتبار القيمة المتبقية المقدرة للأصل الأساسي. أي مطلوبات ذات صلة، بما في ذلك وعود شراء الأصل الأساسي، يتم أخذها في الاعتبار أيضاً بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) «انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المرهقة».

صافي مطلوبات الإجارة

الاعتراف والقياس الأولي

يتكون صافي مطلوبات الإجارة من إجمالي مطلوبات الإجارة وتكلفة الإجارة المؤجلة (تظهر كحساب مطلوبات مقابل).

يتم إثبات إجمالي مطلوبات الإجارة مبدئياً على أنه إجمالي مبلغ إيجارات الإجارة الدائنة لفترة الإجارة. يتكون الإيجار المستحق من الدفعات التالية مقابل حق إستخدام الأصل الأساسي خلال فترة الإجارة:

- إيجارات الإجارة الثابتة ناقصاً أية حوافز مستحقة؛
- إيجارات الإجارة المتغيرة بما في ذلك الإيجارات الإضافية؛ و
- مدفوعات الإيجارات الإضافية، إن وجدت، مقابل إنهاء الإجارة (إذا كانت مدة الإجارة تعكس قيام المستأجر بخيار الإنهاء).

يتم خصم الإيجارات المدفوعة مقدماً من إجمالي مطلوبات الإجارة.

يتم إثبات هامش الجدية الذي دفعته المجموعة كمدين من المؤجر ولا يتم خصمه من التزام الإجارة، ما لم يتم تعديله مقابل نقل الملكية أو التعديل مقابل التزام الإيجار إذا تم الاتفاق عليه بين الأطراف، على وقت حدوث مثل هذا الحدث.

القياس اللاحق

بعد تاريخ البدء، تقيس المجموعة صافي مطلوبات الإجارة من خلال:

١- تخفيض القيمة الدفترية لإجمالي مطلوبات الإجارة لتعكس إيجارات الاجارة التي تمت؛

٢- زيادة صافي القيمة الدفترية لتعكس العائد على مطلوبات الإجارة (إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة)؛

٣- إعادة قياس القيمة الدفترية في حالة إعادة التقييم أو تعديل عقد الإجارة أو لتعكس إيجارات الإجارة المعدلة.

يتم إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة في بيان الدخل المرحلي الموحد بناء على شروط الإجارة على أساس النسبة الزمنية باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

تعديل عقد الإجارة

بعد تاريخ البدء، تحتسب المجموعة تعديلات عقود الإجارة على النحو التالي:

١- تغيير في شروط الإجارة: إعادة احتساب وتعديل حق استخدام الأصل، مطلوبات الإجارة وتكلفة الإجارة المؤجلة. أو

٢- تغيير في إيجارات الإجارة المستقبلية فقط: إعادة احتساب التزام الإجارة والإجارة المؤجلة التكلفة فقط، دون التأثير على حق إستخدام الأصل.

يعتبر تعديل الإجارة مكوناً جديداً للإجارة ويتم احتسابه كإجارة منفصلة للمستأجر، إذا كان التعديل ينقل كلا من الحق في استخدام الأصل الأساسي المحدد وزيادة إيجارات الإجارة المقابلة للحق الإضافي لإستخدام الأصول. بالنسبة للتعديلات التي لا تستوفي أي من الشروط المذكورة أعلاه، تعتبر المجموعة الإجارة على أنها إجارة معدلة اعتباراً من تاريخ السريان وتعترف بها كمعاملة إجارة جديدة. تعيد المجموعة احتساب مطلوبات الإجارة وتكلفة الإجارة المؤجلة وأصل حق الانتفاع، وإلغاء الاعتراف بمعاملات الإجارة الحالية والأرصدة.

٤ - إدارة المخاطر المالية

١/٤ مقدمة ولمحة عامة

إدارة المخاطر وهيكلها

تغطي الأدوات المالية جميع الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة. تشتمل الموجودات المالية على الأرصدة نقدية والأرصدة تحت الطلب والودائع لدى البنوك والأوراق المالية الاستثمارية والموجودات التمويلية وبعض الموجودات المالية الأخرى. تشمل المطلوبات المالية ودائع العملاء، والمستحق للبنوك، وتمويل الصكوك، والتمويلات الأخرى، وبعض المطلوبات المالية الأخرى. تتضمن الأدوات المالية أيضًا مطلوبات محتملة والتزامات مدرجة في بنود خارج بيان المركز المالي.

مقدمة

إن المخاطر متأصلة في أنشطة المجموعة لكنها تدار من خلال عملية مستمرة تشمل التحديد والقياس والمراقبة تبعاً لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه حساسة بالنسبة للربحية المستمرة للمجموعة وكل فرد في المجموعة مسؤول عن التعرض للمخاطر المتعلقة بمسؤولياته. تتعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية والتي تتضمن مخاطر تجارية وغير تجارية.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. فتلك المخاطر تتم مراقبتها من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي في المجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن منهج إدارة المخاطر وإعتماد خطط استراتيجية ومبادئ إدارة المخاطر.

وظيفة إدارة المخاطر

وظيفة إدارة المخاطر مسؤولة عن تطبيق الإجراءات المتعلقة بالمخاطر والحفاظ عليها للتأكد من عملية مراقبة مستقلة. وهي مسؤولة أيضاً عن مراقبة الإلتزام بمبادئ المخاطر وسياساتها وحدودها ضمن المجموعة.

الموجودات والمطلوبات

إن إدارة المجموعة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي بشكل عام وهي مسؤولة أيضاً عن مخاطر الإئتمان والسيولة في المجموعة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر للمجموعة من قبل فريق التدقيق الداخلي في المجموعة والذي يفحص كل من كفاية الإجراءات والإلتزام بها إضافة إلى تدقيق محدد لوظيفة إدارة مخاطر المجموعة بحد ذاتها وفقاً لخطة التدقيق المعتمدة. يناقش التدقيق الداخلي في المجموعة نتائج التقييمات مع الإدارة ويصدر تقريره حول النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق.

يتم فحص المعلومات المجمعة من كافة إدارات الأعمال ومعالجتها من أجل تحليل وضبط وتحديد المخاطر المبكرة. يتم عرض هذه المعلومات وشرحها لمجلس الإدارة واللجنة التنفيذية ورئيس كل قسم من أقسام الأعمال.

يتم شهرياً إصدار تقارير مفصلة عن الصناعة والعملاء والمخاطر الجغرافية. تقوم اللجنة العليا بتقييم مدى ملاءمة مخصص إنخفاض القيمة بشكل ربع سنوي.

يتم إطلاع الإدارة العليا وكافة الأعضاء الآخرين المعنيين في المجموعة بشكل متكرر حول إستخدام حدود السوق وتحاليل القيمة المعرضة للمخاطر وإستثمارات الملكية والسيولة إضافة إلى أية تطورات أخرى حول المخاطر.

٢/٤ مخاطر الإئتمان

تتمثل مخاطر الإئتمان في فشل أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزاماته المالية بالصورة التي ينتج عنها خسارة مالية للطرف الآخر تسعى المجموعة إلى الحد من المخاطر الإئتمانية عن طريق مراقبة التعرض الإئتماني وحصر المعاملات الإئتمانية مع أطراف مقابلة معينة والتقييم المستمر للمقدرة الإئتمانية للأطراف المقابلة.

تسعى المجموعة لإدارة مخاطر الإئتمان عن طريق تنويع أنشطتها في التمويل لتفادي تركيز مخاطر غير مرغوب بها مع أحد أفراد أو مجموعة من العملاء ضمن مناطق أو أعمال محددة. وتقوم المجموعة بالحصول على ضمانات متى كان ذلك ضرورياً. تعتمد قيمة ونوع الضمانات المطلوبة على تقييم مخاطر الطرف المقابل، وتطبق المجموعة مبادئ توجيهية معينة فيما يتعلق بأنواع الضمانات المقبولة وعوامل للتقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي:

- التمويل لشراء أوراق مالية: ضمانات نقدية أو أوراق مالية.
- للتمويل التجاري: الرهن على الممتلكات العقارية أوالبضاعة أوالنقد أو أوراق مالية.
- لتمويل الأفراد: الرهن على العقارات السكنية والسيارات والأوراق المالية.

تراقب الإدارة بشكل مستمر القيمة السوقية للضمانات.

تحصل المجموعة أيضاً على ضمانات شركات من الشركات الأم عن الذمم المدينة والأرصدة من الأنشطة التمويلية لشركاتها التابعة.

تفاصيل تكوين الذمم المدينة والأرصدة من الأنشطة التمويلية للعملاء تم توضيحها في الإيضاح رقم (١٠). كما تم توضيح تفاصيل القطاعات الجغرافية في الإيضاح رقم (٣٤).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ألف ريال قطري

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٢/٤ مخاطر الإئتمان (تتمة)

١/٢/٤ قياس مخاطر الإئتمان

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

يتم قياس مخاطر المجموعة بإستخدام طريقة تعكس كلاً من الخسارة المتوقعة المحتمل تكبدها في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة. تجري المجموعة توقعاً لأسوأ ما يمكن وقوعه في حالة الأحداث الشديدة التي تقع وتكون في الواقع غير محتملة الحدوث.

يتم تنفيذ المراقبة والسيطرة على المخاطر بشكل رئيسي إستناداً إلى حدود تم وضعها من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود إستراتيجية الأعمال وبيئة السوق بالنسبة للمجموعة إضافة إلى مستوى المخاطر المقبولة من قبل المجموعة، مع التركيز الإضافي على صناعات مختارة. إضافة إلى ذلك تراقب المجموعة وتقيس القدرة الكاملة على تحمل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض المجمع للمخاطر ضمن كافة أنواع المخاطر وأنشطتها وتستخدم وحدة قياس الإحتمالات المستخلصة من التجارب التاريخية المعدلة لتعكس البيئة الإقتصادية.

٢/٢/٤ الرقابة على حدود المخاطر وسياسات تخفيفها

تخفيف المخاطر

تستخدم المجموعة وكجزء من إستراتيجيتها العامة للمخاطر المشتقات وأدوات أخرى لإدارة التعرضات الناجمة عن تغيرات في معدلات الربح والعملات الأجنبية ومخاطر حقوق الملكية ومخاطر الإئتمان والتعرضات الناجمة عن معاملات التوقع.

زيادة تركز المخاطر

ينشأ تركز المخاطر عندما يكون عدد من العملاء يعملون في أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو لديهم سمات إقتصادية مماثلة والتي تتسبب في إضعاف مقدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية بصورة مماثلة في الظروف الإقتصادية والسياسية وغيرها. تبين التركزات الحساسية النسبية لأداء المجموعة بالتطورات المؤثرة على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب التركز الزائد للمخاطر، تشتمل سياسات وإجراءات المجموعة على إرشادات محددة للإحتفاظ بمحفظة متنوعة، مع تحديد أسقف لمخاطر القطاعات الجغرافية والقطاعات الصناعية. وبناءً عليه تتم إدارة ومراقبة المخاطر الإئتمانية المحددة.

٣/٢/٤ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو أية تعزيزات إئتمانية أخرى

	٢٠٢٢	٢٠٢١ (معدّل)
التعرض لمخاطر الإئتمان المتعلقة بموجودات مالية مسجلة في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:		
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي (بإستثناء النقد في الصندوق)	٤,٥٤٧,٠٠٣	٤,٥٨٢,٤٦٢
أرصدة لدى بنوك	٦,١٠٨,٧٦٨	٩,١٥٥,٨١٢
موجودات تمويل	١١٧,٨٥٩,٢٨١	١٢٠,٨٨٠,٢٠٢
إستثمارات مالية - دين	٣١,٠٨٢,٣٠٦	٣٢,٤١٨,٢٦٧
موجودات أخرى١	٣,٥٧٢,٣٤٢	٣,١١٢,١٦٦
	١٦٣,١٦٩,٧٠٠	**١٧٠,١٤٨,٩٠٩**
التعرض لمخاطر الإئتمان الأخرى كما يلي:		
التسهيلات الائتمانية غير المستخدمة	١,٠٢٦,٦١١	٥,٥٤٤,٠٥٩
ضمانات	١٣,١٠٢,٥٥٢	١٥,١٧٠,١٢٩
إعتمادات مستندية	١,٤٦١,٨٣٨	٣,٣٩٩,٤٨٦
المطلوبات الطارئة غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لشركة تابعة (إيضاح رقم ٣٣ أ)	٥٠٢,٧٠٧	٦٨٢,٢١٨
	١٦,٠٩٣,٧٠٨	**٢٤,٧٩٥,٨٩٢**

١ يتضمن موجودات شركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية

يمثل الجدول أعلاه إفتراض أسوأ الحالات لتعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان، بدون الأخذ في الإعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات إئتمانية أخرى مرفقة. بالنسبة للموجودات المسجلة في بيان المركز المالي الموحد، إستندت المخاطر الواردة أعلاه على صافي القيم الدفترية الصادر عنها التقرير في بيان المركز المالي الموحد.

٤/٢/٤ تركيز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الإئتمان

(أ) حسب القطاع الجغرافي

٢٠٢٢	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:					
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي (بإستثناء النقد في الصندوق)	٤,٥٢٧,٢٨٩	–	–	١٩,٧١٤	٤,٥٤٧,٠٠٣
أرصدة لدى بنوك	٦٦١,٠٢٠	٣٩٧,٧٨٦	١,٣٠٤	٥,٠٤٨,٦٥٨	٦,١٠٨,٧٦٨
موجودات تمويل	١٠٢,١٦٦,٧٦٣	٦٢٧,٩١٥	–	١٥,٠٦٤,٦٠٣	١١٧,٨٥٩,٢٨١
إستثمارات مالية - دين	٢٩,٠٠٣,١٨٢	١,٤٠٨,٧٦٥	١٢,٤١٥	٦٥٧,٩٤٤	٣١,٠٨٢,٣٠٦
موجودات أخرى١	٢٤٨,٧١٣	١,٠٠٣,٦٢٣	–	٢,٣٢٠,٠٠٦	٣,٥٧٢,٣٤٢
	١٣٦,٦٠٦,٩٦٧	٣,٤٣٨,٠٨٩	١٣,٧١٩	٢٣,١١٠,٩٢٥	١٦٣,١٦٩,٧٠٠

١ يتضمن موجودات شركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية

٢٠٢١ (معدّل)	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:					
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي (باستثناء النقد في الصندوق)	٤,٥٥٩,٩٥٠	–	–	٢٢,٥١٢	٤,٥٨٢,٤٦٢
أرصدة لدى بنوك	٣,٩٨٧,٤١٩	١,١٣١,٦٩٦	٣٦٥,٠٨٦	٣,٦٧١,٦١١	٩,١٥٥,٨١٢
موجودات تمويل	١٠٣,٤١١,٩٥٩	١,٣٤٣,٨٤٨	٥,١٠٦,٤٢٢	١١,٠١٧,٩٧٣	١٢٠,٨٨٠,٢٠٢
إستثمارات مالية - دين	٣٠,٣٨٠,٥٨٥	١,٣٨٢,٩٠٤	٤٠٠,١٤٧	٢٥٤,٦٣١	٣٢,٤١٨,٢٦٧
موجودات أخرى	٢١٦,٧٨٩	١,١٧٤,٧٨٣	–	١,٧٢٠,٥٩٤	٣,١١٢,١٦٦
	١٤٢,٥٥٦,٧٢٠	**٥,٠٣٣,٢٣١**	**٥,٨٧١,٦٥٥**	**١٦,٦٨٧,٣٢١**	**١٧٠,١٤٨,٩٠٩**

٢٠٢٢	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
التسهيلات الائتمانية غير المستخدمة	٩١١,٧٨٣	–	–	١١٤,٨٢٨	١,٠٢٦,٦١١
ضمانات	١٠,١٧٨,٦٦٦	١٥٨,٠٨٦	–	٢,٧٦٥,٨٠٠	١٣,١٠٢,٥٥٢
خطابات اعتماد	٦٨٩,٩٠٢	–	–	٧٧١,٩٣٦	١,٤٦١,٨٣٨
المطلوبات الطارئة غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لشركة تابعة	١٧,٧٢٦	٣٠٠,٢٦٥	–	١٨٤,٧١٦	٥٠٢,٧٠٧
	١١,٧٩٨,٠٧٧	٤٥٨,٣٥١	-	٣,٨٣٧,٢٨٠	١٦,٠٩٣,٧٠٨

٢٠٢١ (معدّل)	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
التسهيلات الائتمانية غير المستخدمة	٥,٣٩٥,٤٨٠	١٥,٩٤٤	–	١٣٢,٦٣٥	٥,٥٤٤,٠٥٩
ضمانات	١١,٩٣٦,٣٤٢	٣٦٢,٠٧٠	١٣٣,٠٥٤	٢,٧٣٨,٦٦٣	١٥,١٧٠,١٢٩
خطابات اعتماد	١,٠٠٦,٩٩٥	٣٢٠,٦٤٥	٢٩٦,٨٠٧	١,٧٧٥,٠٣٩	٣,٣٩٩,٤٨٦
المطلوبات الطارئة غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لشركة تابعة	١٣,٢١٣	٣٧٦,٤٣٧	–	٢٩٢,٥٦٨	٦٨٢,٢١٨
	١٨,٣٥٢,٠٣٠	**١,٠٧٥,٠٩٦**	**٤٢٩,٨٦١**	**٤,٩٣٨,٩٠٥**	**٢٤,٧٩٥,٨٩٢**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤/٢ مخاطر الإئتمان (تتمة)

٤/٢/٤ تركيز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الإئتمان (تتمة)

(ب) حسب القطاع الصناعي

فيما يلي تحليل لقطاع الصناعة للحد الأقصى من تعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان عن مكونات بيان المركز المالي الموحد. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض بالصافي، قبل أثر التخفيف من خلال إستخدام اتفاقيات المقاصة الرئيسية والضمانات.

	صافي المخاطر ٢٠٢٢	صافي المخاطر ٢٠٢٠ (معدّل)
ممولة وغير ممولة		
الحكومة	٣٤,٨٢١,٠٠٣	٣٨,٢٤٦,٧٦٤
الهيئات الحكومية	٤٦,٤٣٨,٥٠٣	٤٥,٥٨٤,٩٥٥
الصناعة	١,٦٨٥,١١٧	٣,٦٠٢,٠٨٩
التجارة	٧,٦٨٠,٠٨٤	٨,٣٦٢,٢٧٥
الخدمات	٣١,٢٩٣,٤٦١	٣٠,٩٦٧,٩١٢
المقاولات	٣,٤٣٣,٩٦٣	٢,٥٩٧,١٧٠
العقارات	٢٩,٠٤٢,٣٤٧	٣٠,٠٦٨,٨٠٧
الشخصية	٨,٧٧٥,٢٢٢	١٠,٧١٨,٩٣٧
المطلوبات المحتملة	١٥,٥٩١,٠٠١	٢٤,١١٣,٦٧٤
المطلوبات الطارئة غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لشركة تابعة	٥٠٢,٧٠٧	٦٨٢,٢١٨
الإجمالي	**١٧٩,٢٦٣,٤٠٨**	**١٩٤,٩٤٤,٨٠١**

٤/٢/٥ جودة الإئتمان

تدار جودة الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة بإستخدام تصنيفات مخاطر الإئتمان الداخلية والخارجية. تتبع المجموعة آلية تصنيف مخاطر المدين الداخلية لتقييم العلاقات عبر محفظة الائتمان الخاصة بها. تستخدم المجموعة نظام تصنيف إئتماني بعشرة مستويات ذات مؤشرات إيجابية وسلبية، مما يعطي معدل يصل إلى ٢٢ حالة، منها ١٩ حالة (بمؤشرات إيجابية وسلبية) تتعلق بحالات منتظمة السداد وثلاث تتعلق بحالات غير منتظمة السداد. وفي حدود الحالات المنتظمة السداد، فإن تصنيف مخاطر المدين من ١ إلى -٤ تمثل درجة استثمارية، بينما تصنيف مخاطر المدين من +٥ إلى ٧ يمثل درجة استثمارية فرعية -٧ يمثل حالات تحت الملاحظة. ويمثل تصنيف مخاطر المدين من ٨ إلى ١٠ حالات دون المستوى ومشكوك في تحصيلها وخسارة على التوالي. يتم تخصيص تصنيف لجميع الائتمانات وفقًا للمعايير المحددة. تسعى المجموعة باستمرار إلى تحسين منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الأساسية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وبصورة أكثر تكرارا في حالة الموجودات غير المتداولة.

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الإئتمان للموجودات المالية والتعهدات والضمانات المالية:

	٢٠٢١			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
أرصدة لدى البنوك وأرصدة لدى البنوك المركزية				
درجة الإستثمار	٩,٨٩٩,٠٣٥	–	–	٩,٨٩٩,٠٣٥
درجة الإستثمار الفرعية	٤٢٥,٩٤٥	٣٤٥,٦٢٤	–	٧٧١,٥٦٩
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
خسارة	–	–	–	–
	١٠,٣٢٤,٩٨٠	٣٤٥,٦٢٤	–	١٠,٦٧٠,٦٠٤
مخصص خسارة	(١٢,٢٩٢)	(٢,٥٤١)	–	(١٤,٨٣٣)
القيمة الدفترية	**١٠,٣١٢,٦٨٨**	**٣٤٣,٠٨٣**	**-**	**١٠,٦٥٥,٧٧١**

	٢٠٢١			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
أرصدة لدى البنوك وأرصدة لدى البنوك المركزية				
درجة الإستثمار	١٢,٨٩١,١١٧	–	–	١٢,٨٩١,١١٧
درجة الإستثمار الفرعية	٣٦٣,٢٣٦	٤٨٥,٤٤٨	–	٨٤٨,٦٨٤
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
خسارة	–	–	–	–
	١٣,٢٥٤,٣٥٣	٤٨٥,٤٤٨	–	١٣,٧٣٩,٨٠١
مخصص خسارة	(١,٠٨٧)	(٤٤٠)	–	(١,٥٢٧)
القيمة الدفترية	**١٣,٢٥٣,٢٦٦**	**٤٨٥,٠٠٨**	**-**	**١٣,٧٣٨,٢٧٤**

	٢٠٢٢			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
موجودات التمويل				
درجة الإستثمار	٦٧,٩٤٣,٩٨٧	١٩,٨٢٥,٦٦١	–	٨٧,٧٦٩,٦٤٨
درجة الإستثمار الفرعية	١٦,٧٧٧,٢٤٣	٩,٨٦١,٦٠٥	–	٢٦,٦٣٨,٨٤٨
دون المستوى	–	–	٥,١٥٣,٦٩٧	٥,١٥٣,٦٩٧
مشكوك في تحصيلها	–	–	١٧٨,٢٦٥	١٧٨,٢٦٥
خسارة	–	–	١,٩٦٣,٤٧٠	١,٩٦٣,٤٧٠
	٨٤,٧٢١,٢٣٠	٢٩,٦٨٧,٢٦٦	٧,٢٩٥,٤٣٢	١٢١,٧٠٣,٩٢٨
مخصص خسارة	(٦٤,١٥٧)	(٣٩٢,٠٤٦)	(٣,٣٨٨,٤٤٤)	*(٣,٨٤٤,٦٤٧)
القيمة الدفترية	**٨٤,٦٥٧,٠٧٣**	**٢٩,٢٩٥,٢٢٠**	**٣,٩٠٦,٩٨٨**	**١١٧,٨٥٩,٢٨١**

* تشمل الربح المعلّق والذي يبلغ ٤٦٣,٦٤٨ ألف ريال قطري

	٢٠٢١ (معدّل)			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
موجودات التمويل				
درجة الإستثمار	٨١,٠٠٧,٠١٣	٧,١٨٧,١٦٥	–	٨٨,١٩٤,١٧٨
درجة الإستثمار الفرعية	٢١,٩٨٨,٢٤٣	١٠,٦٥٦,٠٣٤	–	٣٢,٦٤٤,٢٧٧
دون المستوى	–	–	٩٩٣,٨٩٠	٩٩٣,٨٩٠
مشكوك في تحصيلها	–	–	١٧٨,٢١٨	١٧٨,٢١٨
خسارة	–	–	٧٤٩,٤٩٨	٧٤٩,٤٩٨
	١٠٢,٩٩٥,٢٥٦	١٧,٨٤٣,١٩٩	١,٩٢١,٦٠٦	١٢٢,٧٦٠,٠٦١
مخصص خسارة	(٥٨,٦١٧)	(٧٩٣,٩٧٩)	(١,٠٢٧,٢٦٣)	*(١,٨٧٩,٨٥٩)
القيمة الدفترية	**١٠٢,٩٣٦,٦٣٩**	**١٧,٠٤٩,٢٢٠**	**٨٩٤,٣٤٣**	**١٢٠,٨٨٠,٢٠٢**

* تشمل الربح المعلّق والذي يبلغ ٥٢,٧٦٢ ألف ريال قطري.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٢/٤ مخاطر الإئتمان (تتمة)

٥/٢/٤ جودة الإئتمان (تتمة)

	٢٠٢٢			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
إستثمارات مالية - دين				
درجة الإستثمار	٢٩,٦١٣,٨٣٤	–	–	٢٩,٦١٣,٨٣٤
درجة الإستثمار الفرعية	١,٠٣٦,١٤٦	٤٨٤,٦٧٦	–	١,٥٢٠,٨٢٢
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
خسارة	–	–	٥٧,١٦٢	٥٧,١٦٢
	٣٠,٦٤٩,٩٨٠	٤٨٤,٦٧٦	٥٧,١٦٢	٣١,١٩١,٨١٨
مخصص خسارة	(٣٠,٠٢٥)	(٢٢,٣٢٥)	(٥٧,١٦٢)	(١٠٩,٥١٢)
القيمة الدفترية	٣٠,٦١٩,٩٥٥	٤٦٢,٣٥١	-	٣١,٠٨٢,٣٠٦

	٢٠٢١ (معدّل)			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
إستثمارات مالية - دين				
درجة الإستثمار	٣٠,٦٧٧,٣٣٦	–	–	٣٠,٦٧٧,٣٣٦
درجة الإستثمار الفرعية	١,٢٥١,١٤٦	٥٠٧,٨٧٤	–	١,٧٥٩,٠٢٠
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
خسارة	–	–	٥٧,١٦٢	٥٧,١٦٢
	٣١,٩٢٨,٤٨٢	٥٠٧,٨٧٤	٥٧,١٦٢	٣٢,٤٩٣,٥١٨
مخصص خسارة	(١١,٧٢٩)	(٦,٣٦٠)	(٥٧,١٦٢)	(٧٥,٢٥١)
القيمة الدفترية	٣١,٩١٦,٧٥٣	٥٠١,٥١٤	-	٣٢,٤١٨,٢٦٧

	٢٠٢٢			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
التعرض لمخاطر الإئتمان الأخرى				
درجة الإستثمار	١٠,٢٧٤,١٦٩	٥٣٣,٩٦١	–	١٠,٨٠٨,١٣٠
درجة الإستثمار الفرعية	٢,٩٥٧,٦١٨	١,٦١٤,٩٨٥	–	٤,٥٧٢,٦٠٣
دون المستوى	–	–	١٩٧,٤١٢	١٩٧,٤١٢
مشكوك في تحصيلها	–	–	١٠٥	١٠٥
خسارة	–	–	١٧,٩٤٨	١٧,٩٤٨
	١٣,٢٣١,٧٨٧	٢,١٤٨,٩٤٦	٢١٥,٤٦٥	١٥,٥٩٦,١٩٨
مخصص خسارة	(٢٥,٥٠٧)	(٣٣,٢٠٤)	(٧٩,٣٨٤)	(١٣٨,٠٩٥)
القيمة الدفترية	١٣,٢٠٦,٢٨٠	٢,١١٥,٧٤٢	١٣٦,٠٨١	١٥,٤٥٨,١٠٣

	٢٠٢٠			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
التعرض لمخاطر الإئتمان الأخرى				
درجة الإستثمار	١٤,٦٤٨,٠٤٢	٥٧٢,٦٢٣	–	١٥,٢٢٠,٦٦٥
درجة الإستثمار الفرعية	٥,٣٧٦,٨٦٩	٣,٤٧٠,٩٥٨	–	٨,٨٤٧,٨٢٧
دون المستوى	–	–	٣٥,٨٢٠	٣٥,٨٢٠
مشكوك في تحصيلها	–	–	٥٦٢	٥٦٢
خسارة	–	–	٨,٨٠٠	٨,٨٠٠
	٢٠,٠٢٤,٩١١	٤,٠٤٣,٥٨١	٤٥,١٨٢	٢٤,١١٣,٦٧٤
مخصص خسارة	(١٥,١١٠)	(٣٤,٥١٣)	(٢,٠١٩)	(٥١,٦٤٢)
القيمة الدفترية	٢٠,٠٠٩,٨٠١	٤,٠٠٩,٠٦٨	٤٣,١٦٣	٢٤,٠٦٢,٠٣٢

٦/٢/٤ تقييم جودة الإئتمان

يقدم الجدول أدناه تحليلاً للأطراف المقابلة حسب درجات التصنيف والجودة الإئتمانية للمخاطر الإئتمانية للبنك بناءً على تقديرات موديز (أو ما يعادلها).

درجة التصنيف	موجودات تمويلية	أرصدة لدى البنوك وأرصدة لدى البنوك المركزية	إستثمارات في أوراق الدين المتاحة بالقيمة المطفأة	التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع لمخاطر الإئتمان
أ أ أ إلى أ أ-	٦٣,٣٧٢,٣٨٧	٦,٧٨٧,٩٨٠	٢٨,٠٨٢,٦٧٤	١,٦٩١,٣٢٠
أ+ إلى أ-	٧,٦٤٤,٨٢٧	٢,٩٩٨,١٠٥	١,٣٢٨,٤٤٤	٤,٧٨٤,١٨١
ب ب ب+ إلى ب ب ب-	١٦,٧٥٢,٤٤٨	١١٢,٩٥٠	٢٠٢,٧١٥	٤,٣٣٢,٦٢٨
ب ب+ إلى ب-	١٤,٠٥٨,٥٠٦	٤٢٥,٩٤٥	١,٢٧٥,١٣٥	٣,٥٣٩,٣٥٨
غير مصنفة	١٩,٨٧٥,٧٦٠	٣٤٥,٦٢٤	٣٠٢,٨٥٠	١,٢٤٨,٧١١
الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٢١,٧٠٣,٩٢٨	١٠,٦٧٠,٦٠٤	٣١,١٩١,٨١٨	١٥,٥٩٦,١٩٨

درجة التصنيف	موجودات تمويلية	أرصدة لدى البنوك وأرصدة لدى البنوك المركزية	إستثمارات في أوراق الدين المتاحة بالقيمة المطفأة	التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع لمخاطر الإئتمان
أ أ أ إلى أ أ-	٥٣,٥١٦,٣٣٢	٨,٤٤٦,١٩٨	٢٥,٥٥٣,٠٢٧	٢,٦١٦,٥٩٣
أ+ إلى أ-	٢١,٥٨٧,٧٤٤	٣,٢٧٧,٨٤٢	٥,١١١,٣١٣	٧,٢٢٢,٨٨٦
ب ب ب+ إلى ب ب ب-	١٣,٠٨٥,٠٥٢	١,١٦٤,٨١٩	١٢,٩٩٩	٥,٣٤٨,١٠٩
ب ب+ إلى ب-	٢٠,١٦٤,٦٤١	٤٩٨,٣٦٩	١,٥٣٢,٢٤٨	٧,٨٦٦,٧٠٤
غير مصنفة	١٤,٤٠٦,٢٩٢	٣٥٢,٥٧٣	٢٧٦,٧٢٧	١,٠٥٩,٣٨٢
الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (معدّل)	١٢٢,٧٦٠,٠٦١	١٣,٧٣٩,٨٠١	٣٢,٤٨٦,٣١٤	٢٤,١١٣,٦٧٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٢/٤ مخاطر الإئتمان (تتمة)

٧/٢/٤ الضمانات

تسعى المجموعة إلى استخدام الضمانات، حيثما أمكن، للتخفيف من مخاطر الائتمان على الموجودات المالية. تأتي الضمانات في أشكال مختلفة، مثل النقد والأوراق المالية وخطابات الاعتماد/الكفالات والعقارات والمخزونات والأصول الغير مالية الأخرى. لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم إعادة حيازتها، في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة. يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة من التعزيزات الائتمانية التي لا يلزم الاعتراف بها بشكل منفصل بواسطة المعايير المعمول بها والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية للصكوك التي تخضع لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. وعلى هذا الأساس، تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. إلى أقصى حد ممكن ، تستخدم المجموعة بيانات السوق النشطة لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. يتم تقييم الأصول المالية الأخرى التي ليس لها قيم سوقية يمكن تحديدها بسهولة باستخدام النماذج. يتم تقييم الضمانات الغير مالية، مثل العقارات، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف ثالثة مثل سماسرة الرهن العقاري، أو بناءً على مؤشرات أسعار المساكن.

في سياق أعمالها الاعتيادية، تستعين المجموعة بوكلاء خارجيين لاسترداد الأموال من الأصول المعاد حيازتها، بشكل عام في المزادات، لتسوية الديون القائمة. يتم إعادة أي أموال فائضة إلى العملاء/المدينين.

إن القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل موجودات التمويل متدنية القيمة الإئتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ هي ٤,٦٠٢ مليون ريال قطري (٢٠٢١: ١,٨٧٠ مليون ريال قطري).

٨/٢/٤ موجودات التمويل المعاد التفاوض بشأنها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد وخطط الإدارة الخارجية المعتمدة وتعديل وتأجيل الدفعات. تستند سياسات وممارسات إعادة الهيكلة إلى مؤشرات أو معايير تشير، وفقاً لتقدير الإدارة المحلية، إلى أن السداد سوف يستمر في أغلب الأحوال. وتخضع هذه السياسات لمراجعة مستمرة. وبعد إعادة الهيكلة، تتم إعادة ضبط حساب العميل الذي تأخر في السداد سابقاً إلى وضع الحالة العادية ويتم إدارته مع حسابات أخرى مماثلة بإعتباره غير منخفض القيمة. بلغت القيمة الدفترية لموجودات التمويل التي تم إعادة التفاوض بشأنها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ما قيمته ٢٢٠ مليون ريال قطري (٢٠٢١: ٤٣٥ مليون ريال قطري).

٩/٢/٤ سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أصل مالي أو رصيد إستثمار في سندات الدين وأية مخصصات ذات صلة بخسائر الإنخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الإئتمان بالمجموعة أن الأصل المالي أو الورقة غير قابلة للتحصيل وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد وضع إعتبار لمعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للمدين / المصدر مثل عدم مقدرة المدين / المصدر على سداد الإلتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان الإضافي لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للموجودات المالية القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموماً على مراكز تجاوز لموعد الإستحقاق المحددة للمنتج. المبلغ الذي تم شطبه خلال السنة هو ٧٠٤ ألف ريال قطري (٢٠٢١: ١,٣٨٦ ألف ريال قطري).

١٠/٢/٤ المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الإنخفاض في القيمة

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر عدم الانتظام بالنسبة لأداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، تقوم المجموعة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتوفرة بدون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك المعلومات الكمية والنوعية على حد سواء، إستناداً إلى خبرة المجموعة التاريخية وتقييم خبير الإئتمان مشمولة بمعلومات تطلعية.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الإئتمان قد زادت بشكل كبير منذ الإعتراف الأولي، يتم مراعاة المعايير التالية:

١- تخفيض الائتمان درجتين من Aaa إلى Baa أو درجة واحدة من Ba إلى Ca؛

٢- إعادة هيكلة التسهيلات خلال الشهور الإثني عشر السابقة؛

٣- تسهيلاك متأخرة السداد بـ ٦٠ يوماً كما في تاريخ التقرير.

درجات مخاطر الإئتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر عدم الانتظام. تتفاوت هذه العوامل تبعا لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المدين. تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

إنشاء هيكل أجل الإحتمالية عدم الإنتظام

تستخدم المجموعة نموذج موديز لتحليل البيانات التي يتم جمعها ويضع تقديرات لاحتمالية عدم الانتظام من التعرض وكيفية توقع تغيرها نتيجة مرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات عدم الانتظام والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية، عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تعرضت فيها المجموعة للمخاطر.

موجودات مالية ومعاد التفاوض بشأنها

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، بما في ذلك تغيير ظروف السوق والاحتفاظ بالعملاء وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إلغاء الاعتراف بالتمويل القائم الذي تم تعديل شروطه ويتم الاعتراف بالتمويل الذي أعيد التفاوض بشأنه كتمويل جديد بالقيمة العادلة. وحيثما أمكن، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التمويلات بدلا من الاستحواذ على الضمانات، إذا كان ذلك متاحا. قد يشمل ذلك تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية شروط التمويل الجديد. تقوم الإدارة بمراجعة التمويلات المعاد التفاوض بشأنها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأن من المرجح حدوث دفعات مستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها لأسباب الإئتمان في الأشهر الـ ١٢ الماضية في المرحلة الثانية.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر عندما:

- لا يكون من المرجح على المدين سداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون أن يكون للمجموعة حق الرجوع عليه باتخاذ إجراءات مثل تحقيق الورقة المالية (إذا تم الاحتفاظ بأي منها)؛
- تأخر المدين في السداد لفترة أكثر من ٩٠ يوما فيما يتعلق بأي التزام ائتماني مادي للمجموعة؛
- تصنيف المدين في الفئة ٩ أو ١٠

عند تقييم ما إذا كان المدين في حالة تعثر في السداد، تأخذ المجموعة أيضًا في الاعتبار المؤشرات التالية:

- مؤشرات كمية - مثلا وضع التأخر في السداد وعدم السداد لالتزام آخر لنفس الجهة المصدرة إلى المجموعة؛ و
- مؤشرات تتم بناءا على البيانات التي يتم تطويرها داخليًا ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

المدخلات في تقييم ما إذا كانت إحدى الأدوات المالية في حالة التعثر في السداد وأهميتها قد تتغير مع مرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر في السداد إلى حد كبير مع تلك التي تطبقها المجموعة للأغراض الرقابية لرأس المال.

دمج معلومات تطلعية

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لدمج عوامل الاقتصاد الكلي في معدلات التخلف عن السداد التاريخية. في حالة عدم وجود أي من العوامل الاقتصادية الكلية المذكورة أعلاه ذات دلالة إحصائية أو أن النتائج المتوقعة لإحتمالية عدم الإنتظام المتوقعة تنحرف بدرجة كبيرة عن التوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، فإن الإدارة تستخدم التحليل النوعي لإحتمالية عدم الإنتظام المتوقعة بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة مستوى الحكم حول كيفية تأثير التغييرات في عوامل الإقتصاد الكلي هذه على خسارة الإئتمان المتوقعة (ECL) القابلة للتطبيق على المرحلة ١ والمرحلة ٢ من التعرض والتي تعتبر منتظمة الدفع. تتم مراجعة المنهجيات والإفتراضات المتضمنة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية ، بشكل دوري. تم الإفصاح عن تأثير كوفيد-١٩ على المعلومات التطلعية في إيضاح رقم (٤٤).

قياس خسائر الإئتمان المتوقعة

تمثل المدخلات الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة هيكل الآجال للمتغيرات التالية:

- إحتمالية عدم الإنتظام (PD)؛
- نسبة الخسارة بافتراض عدم الإنتظام (LGD)؛
- التعرض عند عدم الإنتظام (EAD).

وتُستمد هذه المؤشرات عموماً من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات إحتمالية عدم الإنتظام (PD) هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتستند هذه النماذج الإحصائية في المقام الأول إلى البيانات المجمعة داخليًا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية على حد سواء، ويتم تعزيزها ببيانات تقييم الائتمان الخارجي حيثما كان ذلك متاحاً.

نسبة الخسارة بإفتراض عدم الإنتظام (LGD) هي حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تعثر في السداد. تقوم المجموعة بتقدير مؤشرات نسبة الخسارة بإفتراض عدم الإنتظام بناءً على تاريخ معدلات الإسترداد للمطالبات ضد أطراف مقابلة متعثرة. تراعي نماذج نسبة الخسارة بإفتراض عدم الإنتظام قيمة الضمانات المتوقعة وتكاليف الإسترداد لأي ضمانات تعتبر جزءً لا يتجزأ من الأصل المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤/٢ مخاطر الإئتمان (تتمة)

٤/٢/١٠ المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الإنخفاض في القيمة (تتمة)

يتضمن تقدير نسبة الخسارة بإفتراض عدم الإنتظام (LGD):

١) معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي انخفضت إلى حالة عدم الإنتظام ثم تمكنت من الرجوع إلى الحسابات المنتظمة السداد.

٢) معدل الإسترداد: يتم تعريفه بأنه نسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمانات الأساسية في وقت التعثر في السداد والذي من شأنه أن يمثل أيضاً معدل الاسترداد المتوقع من مطالبة عامة على موجودات فردية للجزء غير المضمون من التعرض.

٣) معدل الخصم: يتم تعريفه على أنه تكلفة الفرصة لقيمة الإسترداد والتي لا يتم تحقيقها في يوم التعثر في السداد المعدل للقيمة الزمنية.

يمثل التعرض عند عدم الإنتظام (EAD) التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة عدم الإنتظام (EAD) من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن EAD لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لإلتزامات التمويل والضمانات المالية، يشتمل عدم الإنتظام (EAD) على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات السابقة والتوقعات المستقبلية.

عندما يتم وضع نموذج للقياس على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تشمل:

- تصنيف مخاطر الائتمان ؛
- نوع المنتج؛ و
- الموقع الجغرافي للمدين.

تخضع عملية التجميع للمراجعة المنتظمة للتأكد من أن التعرضات داخل مجموعة معينة تظل متجانسة بشكل مناسب.

مخصص الخسارة

توضح الجداول التالية التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية. تمثل مبالغ المقارنة حساب مخصص خسائر الإئتمان وتعكس أساس القياس بموجب المعيار المحاسبي المالي رقم (٣٠).

أرصدة لدى البنوك وأرصدة لدى البنوك المركزية

	٢٠٢٢			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	١,٠٨٧	٤٤٠	–	١,٥٢٧
تحويلات للمرحلة ١	٢	(٢)	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(١)	١	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	١١,٢٠٤	٢,١٠٢	–	١٣,٣٠٦
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	١١,٢٠٥	٢,١٠١	–	١٣,٣٠٦
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١٢,٢٩٢**	**٢,٥٤١**	**-**	**١٤,٨٣٣**

أرصدة لدى البنوك وأرصدة لدى البنوك المركزية

	٢٠٢١			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	٢٢٤	٦٢	–	٢٨٦
تحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	٨٦٣	٣٧٨	–	١,٢٤١
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	٨٦٣	٣٧٨	–	١,٢٤١
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١,٠٨٧**	**٤٤٠**	**-**	**١,٥٢٧**

	٢٠٢٢			
موجودات تمويلية	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة***
الرصيد في ١ يناير	٥٨,٦١٧	٧٩٣,٩٧٩	١,٠٢٧,٢٦٣	١,٨٧٩,٨٦١
تحويلات للمرحلة ١	٢,٥٦٥	(١,٥٧٥)	(٩٩٠)	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٢,٩٣٢)	٢٧,٦٢٦	(٢٤,٦٩٤)	–
تحويلات للمرحلة ٣	(٥٩٨)	(٥٨٧,٠٢٥)	٥٨٧,٦٢٣	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	٧,٢٣٦	١٥٩,٩٥٤	١,٨٠٠,١٥١	١,٩٦٧,٣٤١
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	٦,٢٧١	(٤٠١,٠٢٠)	٢,٣٦٢,٠٩٠	١,٩٦٧,٣٤١
مبالغ مشطوبة	–	–	(٧٠٤)	(٧٠٤)
تحويل العملات الأجنبية	(٧١٣)	(٩١٣)	(٢٠٥)	(١,٨٤٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٦٤,١٥٧**	**٣٩٢,٠٤٦**	**٣,٣٨٨,٤٤٤**	**٣,٨٤٤,٦٤٧**

* يتضمن الربح المعلّق والذي يبلغ قدره ٥٢,٧٦٢ ألف ريال قطري و ٤٦٣,٦٤٨ ألف ريال قطري كما في ١ يناير و ٣١ ديسمبر على التوالي، وصافي الربح المعلّق خلال السنة بقيمة ٤١٠,٨٨٦ ألف ريال قطري

	٢٠٢١			
موجودات تمويلية	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة***
الرصيد في ١ يناير	٦٦,٨١٠	٣٤٢,٦٢٠	٥٤٨,٥٠٥	٩٥٧,٩٣٥
تحويلات للمرحلة ١	٣٧٩	(٣٧٩)	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٨,١٥٨)	٨,١٥٨	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	(٢٢٢)	(١٤,٧٧٨)	١٥,٠٠٠	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	(٩٧)	٤٥٨,٥٥٠	٤٦٥,١٧٩	٩٢٣,٦٣٢
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	(٨,٠٩٨)	٤٥١,٥٥١	٤٨٠,١٧٩	٩٢٣,٦٣٢
مبالغ مشطوبة	–	–	(١,٣٨٦)	(١,٣٨٦)
تحويل العملات الأجنبية	(٩٥)	(١٩٢)	(٣٥)	(٣٢٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٥٨,٦١٧**	**٧٩٣,٩٧٩**	**١,٠٢٧,٢٦٣**	**١,٨٧٩,٨٥٩**

* يتضمن الربح المعلّق والذي يبلغ قدره ٣٩,٤٧٠ ألف ريال قطري و ٥٢,٧٦٢ ألف ريال قطري كما في ١ يناير و ٣١ ديسمبر على التوالي، وصافي الربح المعلّق خلال السنة وقدره ١٣,٢٩٢ ألف ريال قطري.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤/٢ مخاطر الإئتمان (تتمة)

٤/٢/١٠ المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الإنخفاض في القيمة (تتمة)

مخصص الخسارة (تتمة)

	٢٠٢٢			
إستثمارات في أوراق مالية	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة**
الرصيد في ١ يناير	١١,٧٢٩	٦,٣٦٠	٥٧,١٦٢	٧٥,٢٥١
تحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٦٤٥)	٦٤٥	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	١٨,٩٤٩	١٥,٣٢٠	–	٣٤,٢٦٩
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	١٨,٣٠٤	١٥,٩٦٥	–	٣٤,٢٦٩
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	(٨)	–	–	(٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٣٠,٠٢٥**	**٢٢,٣٢٥**	**٥٧,١٦٢**	**١٠٩,٥١٢**

	٢٠٢١			
إستثمارات في أوراق الدين	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة**
الرصيد في ١ يناير	١٦,٥٧١	٢,٦٨٣	٥٧,١٦٢	٧٦,٤١٦
تحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	(٤,٨٤١)	٣,٦٧٧	–	(١,١٦٤)
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	(٤,٨٤١)	٣,٦٧٧	–	(١,١٦٤)
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	(١)	–	–	(١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١١,٧٢٩**	**٦,٣٦٠**	**٥٧,١٦٢**	**٧٥,٢٥١**

	٢٠٢٢			
تعرضات أخرى تخضع لمخاطر الإئتمان	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة**
الرصيد في ١ يناير	١٥,١١٠	٣٤,٥١٢	٢,٠١٩	٥١,٦٤١
أفتراض عند دمج الأعمال	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ١	٧٠	(٧٠)	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٩٤٥)	٩٤٥	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	(٦)	(٦,٥٨٤)	٦,٥٩٠	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	١١,٢٧٨	٤,٤٠٠	٧٠,٨٧٥	٨٦,٥٥٣
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	١٠,٣٩٧	(١,٣٠٩)	٧٧,٤٦٥	٨٦,٥٥٣
مبالغ مشطوبة	–	–	(١٠٠)	(١٠٠)
تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٢٥,٥٠٧**	**٣٣,٢٠٤**	**٧٩,٣٨٤**	**١٣٨,٠٩٥**

	٢٠٢١			
تعرضات أخرى تخضع لمخاطر الإئتمان	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة**
الرصيد في ١ يناير	٢٢,١٦٨	٨,٤٥٢	–	٣٠,٦٢٠
أفتراض عند دمج الأعمال	٢,٥٥٣	٢٠,١٨٣	٢,٠١٩	٢٤,٧٥٥
تحويلات للمرحلة ١	٣١	(٣١)	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٢,٥٩٥)	٢,٥٩٥	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	(٧,٠٤٧)	٣,٣١٤	–	(٣,٧٣٣)
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	(٧,٠٥٨)	٢٦,٠٦١	٢,٠١٩	٢١,٠٢٢
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١٥,١١٠**	**٣٤,٥١٣**	**٢,٠١٩**	**٥١,٦٤٢**

٤/١/١١ قياس مخاطر الإئتمان

إن تقدير التعرض لمخاطر الإئتمان لأغراض إدارة المخاطر يعد أمراً معقداً ويتطلب استخدام النماذج نظراً لتفاوت التعرض مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. يتبع تقييم مخاطر الإئتمان من محفظة الموجودات مزيداً من التقديرات لإحتمال حدوث عدم إنتظام لنسب الخسارة المرتبطة بها ولإرتباطات عدم الإنتظام بين الأطراف المقابلة. تقيس المجموعة مخاطر الإئتمان بإستخدام إحتمالية عدم الإنتظام والتعرض عند عدم الإنتظام والخسارة بإفتراض عدم الانتظام.

٤/٢/١٢ تصنيف مخاطر الإئتمان

تستخدم المجموعة تصنيفات مخاطر الإئتمان الداخلية التي تعكس تقييمها لإحتمالية عدم إنتظام الأطراف المقابلة كل على حدة. تستخدم المجموعة نماذج تقييم داخلية مصممة وفقًا لمختلف فئات الأطراف المقابلة. يتم معايرة درجات الإئتمان في حالة زيادة مخاطر عدم الإنتظام بشكل مضاعف عند كل درجة خطر أعلى.

٤/٣ مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق، وهي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تنشأ مخاطر السوق من المراكز المفتوحة في معدل الربح والعملة ومنتجات الأسهم، وجميعها معرضة لتحركات السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى تقلب أسعار السوق أو الأسعار مثل معدلات الربح وفروق الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. تتركز مخاطر السوق الناشئة عن الأنشطة التجارية وغير التجارية في خزينة المجموعة ويتم مراقبتها من قبل إدارة مخاطر السوق بالمجموعة على أساس يومي. يتم تقديم تقارير منتظمة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة رأس المال بالمجموعة («GALCCO»).

٤/٣/١ إدارة مخاطر السوق

السلطة العامة لمخاطر السوق منوطة بلجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وإدارة رأس المال. إدارة مخاطر السوق بالمجموعة مسؤولة عن تطوير سياسات إدارة مخاطر السوق التفصيلية (تخضع للمراجعة والموافقة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وإدارة رأس المال / مجلس الإدارة) والإدارة اليومية لجميع مخاطر السوق. الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر السوق هو تحديد وتصنيف وإدارة مخاطر السوق بطريقة حكيمة لضمان حماية مصالح جميع المساهمين.

تنظر المجموعة إلى إدارة مخاطر السوق على أنها اختصاص أساسي وليس الغرض منها تحييد مخاطر السوق، بل تعظيم مقايضات المخاطر / العائد ضمن حدود محددة بوضوح. يتطلب وجود مخاطر السوق قياس حجم التعرض. يعد هذا الإجراء مقدمة أساسية لإدارة المخاطر التي تتخذ شكل إما تقليل التعرض من خلال التحوط أو الاحتفاظ برأس مال كافٍ لحماية المجموعة من مخاطر ضعف القدرة التشغيلية.

٤/٣/٢ التعرض لمخاطر معدل الربح - المحافظ لغير المتاجرة

المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المحافظ لغير المتاجرة هي مخاطر الخسارة من تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب التغيرات في معدلات الربح في السوق. تتم إدارة مخاطر معدلات الربح بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات معدلات الربح والحصول على حدود موافق عليها مسبقاً لنطاقات إعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة رأس المال هي الجهة المراقبة للإلتزام بهذه الحدود وتساندها مخاطر السوق للمجموعة ضمن أنشطة رقابتها اليومية.

الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

٢٠٢٤	المتوسط	أقل من ٣ أشهر	٣ - ١٢ شهر	١-٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير حساسة للربح	معدل الربح الفعلي
				إعادة تسعير بـ:			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٥,٠٨٨,٢٠٠	–	–	–	–	٥,٠٨٨,٢٠٠	
أرصدة لدى بنوك	٦,١٠٨,٧٦٨	٣,٨٤٦,٥٣٨	٩٨,٢٩٤	١٦٠,٠٠٠	–	٢,٠٠٢,٩٣٦	٠,٨٥٪
موجودات تمويل	١١٨,٨٥٩,٢٨١	٨٩,٦٠٨,٦٩٦	٩,١١٤,٨٠٦	٩,٩٩٨,٧٢٦	٣,٧٩٤,٦٦٤	٥,٢٤٢,٧٨٩	٤٫١٤٪
إستثمارات مالية	٢١,٠٨٢,٢٠٦	٢,٠٥٩,٧٩٨	٢,٢١٦,٧٨٤	٢٢,٧٧٢,٦٠٤	٢,٠٦٧,٩٢٧	٨٦٤,١٩٢	٤٫٦٣٪
موجودات ملوكة من قبل شركة تابعة							
عقارات استثمارية	٢,٩٧٨,٥٧٨	١,٠٢٨,٢٨٨	٤٦٤,٠٨٦	٦٧٤,١١٥	١٩٥,٢٦٧	٦٢,٨٢٢	
غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	١٢٢,١١٦,١٣٣	٩٧,٠٩٦,٣٢٠	١١,٩٩٣,٩٧٠	٣٣,٦٠٦,٤٤٥	٧,٠٥٧,٤٥٨	١٣,٣٦١,٩٤٠	
أرصدة من بنوك	(٢٣٣,٢٤٦,٥٧٧)	(٢٠,٧٢٣,٩٦٧)	(٢٠٥,٢٥٥,٨٥٠)	(١٥٩,٨٢١)	(٢٢,٠٧٤)	(١٩٠,٥٧٦,٩٢٩)	٢٫٥٣٪
حسابات العملاء الجارية	(٨,٧٣٦,٨٢٧)	–	–	–	–	(٨,٧٣٦,٨٢٧)	
تمويل صكوك	(٧,٧٦٢,٦١٨)	(٨٣٧,٢١٥)	(٦٣,٢٥٠)	(٦,٧٨٥,١٩٤)	–	(٤٩,٨٥٩)	٢٫٤٦٪
تمويلات أخرى	(٥,٦٩٩,٩٩٤)	(٥,٢٣٤,٦٩٦)	(٢٦٢,٥٧٠)	–	–	(٢,٧٢٨)	٤٫١٪
مطلوبات مملوكة من قبل شركة تابعة							
غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	(٢,٢٥٠,٧٩٢)	(٧٥٨,٢٤٢)	(٢٣٨,٧٥٨)	(٢١٨)	–	(١,٢٥٢,٥٧٤)	
	(٥١,١٠٨,٠١٠)	(٣٤,٦٦٠,٢٠٩)	(٢,٢٧٧,٣٥٦)	(٤,٦٧١,٠٣٣)	(٢٢,٠٧٤)	(٩,٥٢٧,٣٣٨)	
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	(٨٨,٥٥٤,٨٧٩)	(٦١,٢٤٧,٩٢٥)	(١٦,٦٩١,٥٥٥)	(١٠,١٤٣,٨٨٦)	–	(٤٧١,٥١٣)	١٫٩٢٪
بنود بيان المركز المالي الموحد	٢٣,٤٥٢,٢٤٤	١,١٨٨,١٨٦	(٦,٩٢٤,٩٤١)	١٨,٧٩١,٥٢٦	٧,٠٣٥,٢٨٤	٢,٢٦٢,٠٨٩	
بنود خارج البرزانية المعومية الموحدة	–	٣,٧٨٧,٢٢٩	(٢٢٦,٥٠٦)	(٢,٠٢١,٥٧٠)	(١,٥٢٩,١٦٢)	–	
فجوة حساسية معدل الربح	٢٣,٤٥٢,٢٤٤	٤,٩٧٥,٤٢٥	(٧,١٦٧,٤٤٧)	١٦,٧٦٩,٩٥٦	٥,٥٠٦,٢١٢	٣,٣٦٣,٠٨٩	
فجوة حساسية معدل الربح التراكم	٢٣,٤٥٢,٢٤٤	٤,٩٧٥,٤٢٥	(٢,١٨٦,٠٢٢)	١٤,٥٨٣,٩٣٤	٢٠,٠٩٠,١٥٥	٢٣,٤٥٢,٢٤٤	

٢٠٢١ (معدّل)	المتوسط	أقل من ٣ أشهر	٣ - ١٢ شهر	١-٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير حساسة للربح	معدل الربح الفعلي
				إعادة تسعير بـ:			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٥,٢٢٠,٧١٢	–	–	–	–	٥,٢٢٠,٧١٢	
أرصدة لدى بنوك	٩,١٥٥,٨١٢	٥,١٤١,٠٦٨	١٦٠,٧٩٤	–	–	٣,٨٥٢,٩٥٠	٠,٧٥٪
موجودات تمويل	١٢٠,٨٨٠,٢٠٢	٧٨,٧١٩,٦٧٢	٩,٧٢٤,٠٢٣	١٩,٥٤١,٩٢١	١١,٩٢٨,٠٧٩	٩٤٦,٤٩٦	٤٫٠٢٪
إستثمارات مالية	٢٢,٤١١,٠٦٢	٧٠٦,٠٠٢	٢,٨٨٤,١٢٦	١٨,٠٢٢,٥٠٢	٩,٩٤٢,٢٩٧	٨٥٤,١٢٥	٤٫١٠٪
موجودات ملوكة من قبل شركة تابعة							
غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	٢,٩٦٨,٦٠٥	١,٠٢٨,٢٧٧	٧٢٢,٢٢٢	٧٠٦,٢٢٧	٢٤٦,١٢٩	٢٥٥,٧٢٩	
	١٢٢,١١٦,١٣٣	٩٧,٠٩٦,٣٢٠	١١,٩٩٣,٩٧٠	٣٣,٦٠٦,٤٤٥	٧,٠٥٧,٤٥٨	١٣,٣٦١,٩٤٠	
أرصدة من بنوك	(٢٣٣,٢٤٦,٥٧٧)	(٢٠,٧٢٣,٩٦٧)	(٢٠٥,٢٥٥,٨٥٠)	(١٥٩,٨٢١)	(٢٢,٠٧٤)	(٩,١٩٢,٦٣٤)	٢٫٥٣٪
حسابات العملاء الجارية	(٨,٧٣٦,٨٢٧)	–	–	–	–	(٨,٧٣٦,٨٢٧)	
تمويل صكوك	(٧,٧٦٢,١٧٩)	(٨٣٧,٢١٥)	(٦٣,٢٥٠)	(٦,٧٨٥,١٩٤)	–	(٧,٧٢٥,٦١٨)	٢٫٤٦٪
تمويلات أخرى	(٥,٦٩٩,٩٩٤)	(٥,٢٣٤,٦٩٦)	(٢٦٢,٥٧٠)	–	–	(٢,٧٢٨)	٤٫١٪
مطلوبات مملوكة من قبل شركة تابعة							
غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	(٢,٢٥٠,٧٩٢)	(٧٥٨,٢٤٢)	(٢٣٨,٧٥٨)	(٢١٨)	–	(١,٢٥٢,٥٧٤)	
	(٥١,١٠٨,٠١٠)	(٣٤,٦٦٠,٢٠٩)	(٢,٢٧٧,٣٥٦)	(٤,٦٧١,٠٣٣)	(٢٢,٠٧٤)	(٩,٥٢٧,٣٣٨)	
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	(٨٨,٥٥٤,٨٧٩)	(٦١,٢٤٧,٩٢٥)	(١٦,٦٩١,٥٥٥)	(١٠,١٤٣,٨٨٦)	–	(٤٧١,٥١٣)	١٫٩٢٪
بنود بيان المركز المالي الموحد	٢٣,٤٥٢,٢٤٤	١,١٨٨,١٨٦	(٦,٩٢٤,٩٤١)	١٨,٧٩١,٥٢٦	٧,٠٣٥,٢٨٤	٢,٢٦٢,٠٨٩	
بنود خارج البرزانية المعومية الموحدة	–	٣,٧٨٧,٢٢٩	(٢٢٦,٥٠٦)	(٢,٠٢١,٥٧٠)	(١,٥٢٩,١٦٢)	–	
فجوة حساسية معدل الربح	٢٣,٤٥٢,٢٤٤	٤,٩٧٥,٤٢٥	(٧,١٦٧,٤٤٧)	١٦,٧٦٩,٩٥٦	٥,٥٠٦,٢١٢	٣,٣٦٣,٠٨٩	
فجوة حساسية معدل الربح التراكم	٢٣,٤٥٢,٢٤٤	٤,٩٧٥,٤٢٥	(٢,١٨٦,٠٢٢)	١٤,٥٨٣,٩٣٤	٢٠,٠٩٠,١٥٥	٢٣,٤٥٢,٢٤٤	

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤/٣ مخاطر السوق (تتمة)

٤/٣/٢ التعرض لمخاطر معدل الربح - الحافظ لغير المتاجرة (تتمة)

فيما يلي ملخص لركز فجوة معدل الربح للجموعة للحافظ غير المتاجرة:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٣/٤ مخاطر السوق (تتمة)

٢/٣/٤ التعرض لمخاطر معدل الربح - المحافظ لغير المتاجرة (تتمة)

تحليل الحساسية

إن إدارة مخاطر معدلات الربح مقابل حدود فجوة معدل الربح تكملها مراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لمختلف الإحتمالات المعيارية وغير المعيارية لمعدلات الربح. الإحتمالات المعيارية التي تؤخذ في الإعتبار بشكل شهري تتضمن ١٠٠ نقاط أساس لهبوط أو صعود متناظر في كافة منحنيات العائدات حول العالم و٥٠ نقاط أساس صعوداً أو هبوطاً في الجزء الأكثر من السنة في كافة منحنيات العائدات. فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة لزيادة أو نقصان في معدلات ربح السوق بإفتراض عدم وجود حركة لا متماثلة في منحنيات العائدات ومركز مالي ثابت:

	زيادة متناظرة ١٠٠ نقاط أساس	نقصان متناظر ١٠٠ نقاط أساس
حساسية صافي الربح		
٢٠٢٢		
في ٣١ ديسمبر	١٦,٦٨٠	(١٦,٦٨٠)
٢٠٢١		
في ٣١ ديسمبر	(٣٤,٠٤٣)	٣٤,٠٤٣

تدار المراكز الشاملة لمخاطر معدل الربح لغير المتاجرة من قبل الخزينة المركزية للمجموعة، والتي تستخدم الإستثمارات المالية والدفعات المقدمة للبنوك والودائع من بنوك وأدوات إدارة المخاطر لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة لغير المتاجرة.

٣/٣/٤ التعرض لمخاطر السوق الأخرى - المحافظ لغير المتاجرة

معاملات العملة الأجنبية

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية السائدة على مركزها المالي.

	٢٠٢٢	٢٠٢١
صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية:		
يورو	(١,٨٢٤)	١,٥١٢
جنيه إسترليني	(٤٦٥)	٨٠٠
عملات أخرى	٣,٠٠١	٨,١٦٤

يشير الجدول أدناه إلى أثر التغير المحتمل منطقيا لأسعار العملات مقابل الريال القطري على بيان الدخل الموحد، مع بقاء كافة المتغيرات ثابتة:

	زيادة/(نقصان) في الربح أو الخسارة	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
زيادة/(نقصان) بنسبة ٥٪ في معدل صرف العملة		
يورو	(٩١)	٧٦
جنيه إسترليني	(٢٣)	٤٠
عملات أخرى	١٥٠	٤٠٨

لا يتضمن الجدول أعلاه العملات المربوطة بالريال القطري.

مخاطر سعر السهم

مخاطر سعر السهم هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم والأسهم الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر سعر السهم غير المتاجر به من أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر سعر السهم وفيما يلي تحليل الحساسية لتلك المخاطر:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
٥٪ زيادة / (نقصان) بورصة قطر		
زيادة / (نقصان) في حقوق الملكية	٦,٢٩٣	٦,٢٩٨

٤/٤ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في عدم تمكن المجموعة من تلبية التزاماتها عند حلول موعد استحقاقها، كمثال على ذلك، نتيجة لسحب ودائع العملاء أو متطلبات النقد من الارتباطات التعاقدية أو التدفقات النقدية الخارجة الأخرى مثل استحقاقات الدين أو هوامش تحت الطلب بالنسبة لأدوات إدارة المخاطر وخلافها. ستؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى نضوب الموارد المالية المتاحة لتمويل العملاء وأنشطة المتاجرة والإستثمارات. في ظل الظروف القاسية قد ينتج عن عدم توفر السيولة تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد ومبيعات الموجودات أو احتمال عدم المقدرة على الوفاء بارتباطات التمويل. إن المخاطر التي لا يمكن للمجموعة أن تقوم بمعالجتها متأصلة في جميع العمليات التشغيلية المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث المحددة الخاصة بالمؤسسة وأحداث على مستوى السوق بأكملها ويتضمن ذلك ولكنه لا يقتصر على، أحداث إئتمان وإندماج وإستحواذ والصدمات المنتظمة والكوارث الطبيعية.

١/٤/٤ التعرض لمخاطر السيولة

تحتفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات السائلة عالية الجودة، تتكون بشكل كبير من صكوك مصرف قطر المركزي، واستثمارات المتاجرة السائلة قصيرة الأجل، والإيداعات بين البنوك بالإضافة إلى الاحتفاظ بالاحتياطيات القانونية لدى مصرف قطر المركزي والجهات التنظيمية الأخرى. تراقب إدارة مخاطر السوق مخاطر السيولة للبنك على أساس يومي وهي مسؤولة عن تطوير سياسات إدارة مخاطر السيولة التفصيلية (تخضع للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة رأس المال / مجلس الإدارة).

٢/٤/٤ التعرض لمخاطر السيولة

التدبير الأساسي الذي تتخذه المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو معدل صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء. لهذا الغرض يعتبر صافي الموجودات السائلة على أنه يتضمن النقد وما يعادله وأدوات ذات طبيعة أدوات الدين (صكوك) في درجة الإستثمار والتي يوجد لها سوق نشط وجاهز ناقصا الودائع من البنوك والتمويلات الأخرى والارتباطات التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم إستخدام احتساب مماثل، ولكنه غير مطابق، لقياس التزام المجموعة بحدود السيولة الموضوعة من مصرف قطر المركزي.

المحسوبة وفقاً لإرشادات مصرف قطر المركزي ١٠٧٪ (٢٠٢١: ١١٠٪).

٣/٤/٤ تحليل الاستحقاق

يبين الجدول التالي تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات للمجموعة. لقد تم تحديد تواريخ الإستحقاق / التعاقدية المتوقعة للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في ٣١ ديسمبر لتاريخ الإستحقاق التعاقدي ولا تأخذ بعين الإعتبار تواريخ الإستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للإحتفاظ بالودائع وتوفر السيولة النقدية. تقوم الإدارة بمراقبة الإستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية لدى البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ألف ريال قطري

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٤/٤ مخاطر السيولة (تتمة)

٤/٤/٣ تحليل الاستحقاق (تتمة)

	القيمة الدفترية	أقل من شهر	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات
٢٠٢٢						
نقد وأرصدة لدى						
مصرف قطر المركزي	٥,٠٨٨,٢٠٠	٨٠٥,٨٠٦	–	–	–	٤,٢٨٢,٣٩٤
أرصدة لدى بنوك	٦,١٠٨,٧٦٨	٥,٤٥٦,١٣٩	٢٩,٨١٥	٩٨,٧٩٣	٥٢٤,٠٢١	–
موجودات تمويل	١١٧,٨٥٩,٢٨١	١٠,٤١٦,٦١١	٤,٥٨٦,٣٤١	١٠,٢٧٨,٨٥٨	٤٤,٢١٣,٣١٧	٤٨,٣٦٤,١٥٤
الإستثمارات المالية	٣١,٤٧٦,٦٥٨	١,٨٦٨,٦٥٥	٤٣٤,٠٩٣	٢,٤٢٧,٨٩٥	٢٣,٤٤٩,٧٧١	٣,٢٩٦,٢٤٤
موجودات أخرى	٢,٩٨٢,٧٩٩	١,٣٧١,٢٠٤	٦٨,٨٩٤	٤٦٠,٥٦٨	٨٢٥,٢٥٨	٢٥٦,٨٧٥
إجمالي الموجودات المالية	**١٦٣,٥١٥,٧٠٦**	**١٩,٩١٨,٤١٥**	**٥,١١٩,١٤٣**	**١٣,٢٦٦,١١٤**	**٦٩,٠١٢,٣٦٧**	**٥٦,١٩٩,٦٦٧**
أرصدة من بنوك	٢٨,٨٠٤,٩٥٧	١١,٩٣٤,٠٩١	١٦,٦٢١,٠٢٤	٢٠٧,٢٠٤	٢٠,٥٧٤	٢٢,٠٦٤
حسابات العملاء الجارية	٨,٧٣٦,٨٢٧	٨,٧٣٦,٨٢٧	–	–	–	–
تمويل صكوك	٧,٦٨٢,١٧٦	١,٣٦٢	٣٥٠,٩١١	٢,٦٧٨,٨٠٨	٤,٦٥١,٠٩٥	–
تمويلات أخرى	٣,٨٤٣,٢٣٦	٢٤,١٦٣	٣٦٧,٨٧٠	٣٦٣,٧١١	٣,٠٨٧,٤٩٢	–
المطلوبات المالية لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	٢,٠٤٠,٨١٤	٨٣٣,٧٤٦	١,٠٤٥,٣٢٦	٦٣,٦٦٩	٤٨٦	٩٧,٥٨٧
إجمالي المطلوبات المالية	٥١,١٠٨,٠١٠	٢١,٥٣٠,١٨٩	١٨,٣٨٥,١٣١	٣,٣١٣,٣٩٢	٧,٧٥٩,٦٤٧	١١٩,٦٥١
حقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار	٨٨,٥٥٤,٨٧٩	٤٢,٣٦٨,١٠٢	١٨,٨٧٠,٨٣٥	١٧,١٥٠,٥٢٧	١٠,١٦٥,٤١٣	٢
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	**١٣٩,٦٦٢,٨٨٩**	**٦٣,٨٩٨,٢٩١**	**٣٧,٢٥٥,٩٦٦**	**٢٠,٤٦٣,٩١٩**	**١٧,٩٢٥,٠٦٠**	**١١٩,٦٥٣**
الفرق	**٢٣,٨٥٢,٨١٧**	**(٤٣,٩٧٩,٨٧٦)**	**(٣٢,١٣٦,٨٢٣)**	**(٧,١٩٧,٨٠٥)**	**٥١,٠٨٧,٣٠٧**	**٥٦,٠٨٠,٠١٤**
٢٠٢١ (معدّل)						
نقد وأرصدة لدى						
مصرف قطر المركزي	٥,٢٣٠,٧١٢	٩٢٥,٨٨٦	–	–	–	٤,٢٩٤,٨٢٦
أرصدة لدى بنوك	٩,١٥٥,٨١٢	٨,٢٣٦,٦٩٥	٢٦٨,٢١٩	٤٩٠,٩٠٦	١٥٩,٩٩٢	–
موجودات تمويل	١٢٠,٨٨٠,٢٠٢	١٢,٦٩٦,٠٧٨	٢,٨٢٢,٣٤٣	٥,٦٨٧,٢٣٦	٤٨,٨٣٢,٣٥١	٥٠,٨٤٢,١٩٤
الإستثمارات المالية	٣٢,٧٥٢,٦٦٧	٦٣١,١٢٩	٢٣٢,٣١٠	٢,٩٧٩,١٥٢	١٨,٧٤٣,٢٥٥	١٠,١٦٦,٨٢١
موجودات أخرى	٢,٩٧٦,٠٣٧	١,١٨١,٩١١	٧١,٤٤٦	٧٠٠,٠٢٢	٧٧٨,٩٨٩	٢٤٣,٦٦٩
إجمالي الموجودات المالية	**١٧٠,٩٨٥,٤٣٠**	**٢٣,٦٧١,٦٩٩**	**٣,٣٩٤,٣١٨**	**٩,٨٥٧,٣١٦**	**٦٨,٥١٤,٥٨٧**	**٦٥,٥٤٧,٥١٠**
أرصدة من بنوك	٢٣,٢٤٦,٥٧٧	١٧,٢٨٠,٠٢٥	١,٧٥٣,٩٤٩	٢,٢٥٥,٨٤٧	١,٩٥٦,٧٥٦	–
حسابات العملاء الجارية	٩,١٩٢,٦٣٤	٩,١٩٢,٦٣٤	–	–	–	–
تمويل صكوك	٧,٧٣٥,٦١٨	٢٨,٤٩٠	–	٦٣,٢٨٣	٧,٦٤٣,٨٤٥	–
تمويلات أخرى	٥,٦٩٩,٩٩٤	٧٤٦,١٢٩	٥٢٧,٢٧٤	١,١٦١,٢٢٦	٣,٢٦٥,٣٦٥	–
المطلوبات المالية لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	٢,٢٥٠,٧٩٢	١,٢٩٨,٩٣٩	٦٠٥,٠٥٨	٢٣٩,٥٩٢	٢١٨	١٠٦,٩٨٥
إجمالي المطلوبات المالية	٤٨,١٢٥,٦١٥	٢٨,٥٤٦,٢١٧	٢,٨٨٦,٢٨١	٣,٧١٩,٩٤٨	١٢,٨٦٦,١٨٤	١٠٦,٩٨٥
حقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار	٩٧,٧٦٣,٦٣٠	٣٦,٤٠٦,٢٥٠	٢٧,٦٩٩,٥٥٧	٢٣,٨٥٥,٨٢٩	٩,٨٠١,٩٩٤	–
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	**١٤٥,٨٨٩,٢٤٥**	**٦٤,٩٥٢,٤٦٧**	**٣٠,٥٨٥,٨٣٨**	**٢٧,٥٧٥,٧٧٧**	**٢٢,٦٦٨,١٧٨**	**١٠٦,٩٨٥**
الفرق	**٢٥,٠٩٦,١٨٥**	**(٤١,٢٨٠,٧٦٨)**	**(٢٧,١٩١,٥٢٠)**	**(١٧,٧١٨,٤٦١)**	**٤٥,٨٤٦,٤٠٩**	**٦٥,٤٤٠,٥٢٥**

٤/٤ مخاطر السيولة (تتمة)

٤/٤/٤ تحليل الاستحقاق (المطلوبات المالية وأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة)

يلخص الجدول أدناه لجنة عن الإستحقاق للمطلوبات المالية للمجموعة إستناداً إلى المتبقي من التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. الدفعات التي تكون عرضة لإصدار إشعار فيها يتم التعامل معها كما لو أن الإشعار قد تم تسليمه فوراً. غير أن المجموعة تتوقع ألا يطلب العديد من العملاء الدفع في تحتفظ المجموعة بمحفظة موجودات يمكن تداولها بشكل كبير ومتنوعة وسائلة في حال حدوث إنقطاع غير متوقع المركزي. يتم تقييم وإدارة السيولة بإستخدام توقعات قاسية متنوعة تطبق على المجموعة.

	القيمة الدفترية	إجمالي التدفق النقدي غير المخصوم	أقل من شهر	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات
٢٠٢٢							
مطلوبات مالية غير مشتقة							
أرصدة من بنوك	٢٨,٨٠٤,٩٥٧	٢٨,٩٣٧,٢٢١	١١,٩٩٨,٩٧٠	١٦,٦٣٠,٦٩٩	٢١٩,٥٥٧	٥٤,٠٢٣	٢٣,٩٧٢
حسابات العملاء الجارية	٨,٧٣٦,٨٢٧	٨,٧٣٦,٨٢٧	٨,٧٣٦,٨٢٧	–	–	–	–
تمويل صكوك	٧,٦٨٢,١٧٦	٨,٠٧٢,١٣٣	٢٤,١٦٧	٣٩٣,٨٤٧	٢,٨٤٧,٨٤٤	٤,٨٠٧,٢٧٥	–
تمويلات أخرى	٣,٨٤٣,٢٣٦	٤,١٧٨,٨٢١	٤١,٤٥٣	٤٩١,٠٦٠	٣٩٩,٠٠٢	٣,٢٤٥,٣١٦	–
مطلوبات أخرى	٥,٦٢٩,١٩٨	٥,٦٢٩,٤٣٧	٤,٣٨٨,٨٤٤	٦٣,٩٣٥	١,٠٦٥,٣٥٤	٨,١١٩	١٠٣,١٨٥
إجمالي المطلوبات	**٥٤,٦٩٦,٣٩٤**	**٥٥,٥٤٣,٤٤٩**	**٢٥,١٩٠,٢٦١**	**١٨,٤٨٨,٩٠٢**	**٣,٦٢٢,٣٩٦**	**١٧,٦١٤,٤٨٨**	**١٢٧,١٥٧**
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	**٨٨,٥٥٤,٨٧٩**	**٩٠,٠١٩,٣١٦**	**٤٢,٤٢١,٦٠٢**	**١٨,٩٦٤,٩٩٠**	**١٧,٦١٤,٤٨٨**	**١١,٠١٨,١٢٤**	**١١٢**
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة							
إدارة المخاطر:							
تدفق خارجي	٤,٧٩٠,٨٤١	(٣,٢٣٤,٥٧٠)	(٤,٧٩٠,٨٤١)	(١٦,٦٢٩,٨٤٧)	(٢,٥٢٢,٤٨٤)	(٤,١٣٩,١٤٣)	(٤,١٣٩,١٤٣)
تدفق داخلي	٤,٧٩٠,٨٤١	٣,٢٣٤,٥٧٠	١٦,٦٢٩,٨٤٧	١,٩٥٢,٨٠٨	٢,٥٢٢,٤٨٤	٤,١٣٩,١٤٣	
إجمالي المطلوبات	**٦٧,٦١١,٨٦٣**	**١٤٥,٥٦٢,٧٦٥**	**١٤٣,٢٥١,٢٧٣**	**٣٧,٤٥٣,٨٩٢**	**٢١,٢٣٦,٨٨٤**	**١٩,١٣٢,٨٥٧**	**١٢٧,٢٦٩**
٢٠٢١ (معدّل)							
مطلوبات مالية غير مشتقة							
أرصدة من بنوك	١٧,٢٨٥,٤٤	٢٣,٢٤٦,٥٧٧	٢٣,٢٠٤,٥٨٨	٩,١٩٢,٦٣٤	٧,٧٣٥,٦١٨	٢٠٥,٨٥٠	٢,٢٥٨,٩٦٥
حسابات العملاء الجارية	٩,١٩٢,٦٣٤	٩,١٩٢,٦٣٤	٩,١٩٢,٦٣٤	–	–	–	–
تمويل صكوك	٢٨,٤٩٠	٨,٥٧٨,٦٦٦	٧,٧٣٥,٦١٨	٢٨,٤٩٠	٨٤٠,٦٤٣	١٣٤,٣٦٦	٩,٤١٤
تمويلات أخرى	٧٤٧,٦١٩	٥,٧٩٩,٩٩٤	٥,٧٩٩,١٨٩	٥٣٠,٠١٤	١,٢٠٧,٤٩٥	٣٣١٤,٠٦١	٥٣٠,٠١٤
مطلوبات أخرى	٤,٣٦٥,٩٧٧	٥,٨٤٩,٩٧٥	٥,٨٤٩,٩٧٥	٧٨٩,٨٩٧	٣١٩,٥١٦	١٢٩,٦٥٨	٧٨٩,٨٩٧
إجمالي المطلوبات	**٣١,٦١٩,٧٦٤**	**٥٢,٧٢٥,٠٥٢**	**٥١,٧٢٤,٧٩٨**	**٣,٠٨٤,٧٥٤**	**٣,٩١٩,٦٠٢**	**١٣,٨٥٦,٠٠٥**	**٢٤٤,٩٢٧**
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	**٣٦,٤٣٠,٨٤٧**	**٩٨,٦٠٣,٦٢٦**	**٩٧,٧٦٣,٦٣٠**	**٢٧,٧٧٤,٢٠٨**	**٢٤,١٣٦,٣٧٠**	**١٠,٢٦٠,٤١٧**	**١,٧٨٤**
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة							
إدارة المخاطر:							
تدفق خارجي	(٤,٠٤٩,٠٧٣)	(٤,٥٥٧,٣٧٣)	(٢١,٩٠٣,٨٦٨)	(٤,٥١٣,٤٥٤)	(٣,٩٥٧,٣٧٥)	(٤,٨٢٦,٥٩٣)	
تدفق داخلي	٤,٠٤٩,٠٧٣	٤,٥٥٧,٣٧٣	٢١,٩٠٣,٨٦٨	٤,٥١٣,٤٥٤	٣,٩٥٧,٣٧٥	٤,٨٢٦,٥٩٣	
إجمالي المطلوبات	**٦٨,٠٥٠,٦١١**	**١٥١,٣٢٨,٦٧٧**	**١٤٩,٤٨٨,٤٧٨**	**٣٠,٨٥٨,٩٦٢**	**٢٨,٠٥٥,٩٧٢**	**٢٤,١١٦,٤٢٢**	**٢٤٦,٧١١**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ألف ريال قطري

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٤/٥ المخاطر التشغيلية

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو السلوك البشري أو الأنظمة أو من الأحداث الخارجية والمخاطر الأخرى التي لها تأثير مخاطر التشغيل والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر القانونية والشريعة والامتثال مخاطرة. تسعى المجموعة لتقليل الخسائر الفعلية أو المحتملة من فشل المخاطر التشغيلية من خلال إطار من السياسات والإجراءات التي تحدد هذه المخاطر وتقييمها ومراقبتها وإدارتها والإبلاغ عنها. تشمل الضوابط الفصل الفعال للواجبات، وإجراءات الوصول والتفويض والتسوية، وتعليم الموظفين وعمليات التقييم.

تتم إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة من خلال إطار إدارة المخاطر التشغيلية المعتمد من مجلس الإدارة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وإرشادات بازل ٣.

يوضح الإطار الأدوار والمسؤوليات المحددة بوضوح للأفراد / الوحدات واللجان عبر المجموعة المشاركة في إدارة عناصر المخاطر التشغيلية المختلفة. يضمن إطار إدارة المخاطر التشغيلية إطار تحديد المخاطر التشغيلية داخل المجموعة ومراقبتها والإبلاغ عنها وإدارتها بشكل فعال. تشمل العناصر الرئيسية للإطار مراجعات المخاطر، «التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة»، وإدارة بيانات الخسارة، ومؤشرات المخاطر الرئيسية، واختبار الضوابط، وإدارة القضايا والإجراءات وإعداد التقارير. يشمل الإطار أيضًا ويدمج عناصر منع مخاطر الاحتيال بشكل كامل.

وحدات الأعمال والدعم هي المسؤولة عن إدارة المخاطر التشغيلية ضمن المجالات الوظيفية الخاصة بكل منها. وهي تعمل ضمن إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية للبنك وتضمن تحديد المخاطر بشكل استباقي ومراقبتها والإبلاغ عنها وإدارتها ضمن نطاق عملها. تتم أيضًا إدارة المخاطر التشغيلية اليومية من خلال اعتماد نظام شامل للرقابة الداخلية مع طبقات دفاع متعددة وأنظمة وإجراءات مخصصة لمراقبة المعاملات والمواقف والتوثيق، فضلاً عن الحفاظ على إجراءات النسخ الاحتياطي الرئيسية والأعمال خطة الطوارئ التي يتم تقييمها واختبارها بانتظام، ورصد وتحليل الموقف الأمني للبنك على أساس مستمر.

٤/٦ إدارة رأس المال

رأس المال النظامي

إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية لضمان ثقة المستثمر والدائنين والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضا الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى والمنافع والضمان الذين يمكن الحصول عليهما بمركز رأس مال متين.

لقد إلتزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي طوال السنة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً.

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لإرشادات لجنة «بازل ٣» التي تم تبنيها من قبل مصرف قطر المركزي.

مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة بموجب بازل ٣ وتعليمات مصرف قطر المركزي في ٣١ ديسمبر كما يلي:

	٢٠٢٢ بازل ٣	٢٠٢١ بازل ٣ (معدّل)
رأس مال فئة حقوق حملة الأسهم العادية ١ / الفئة ١	٢٠,٦٤٤,٤٣٩	٢٠,٢٦٩,٧٦٥
شريحة رأس المال الأولى	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
شريحة رأس المال الثانية	٨٩٦,١٨٩	٩١١,٣٢٣
إجمالي رأس المال التنظيمي	**٢٢,٥٤٠,٦٢٨**	**٢٢,١٨١,٠٨٨**
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر الإئتمان	١٠٣,٤٧٠,٧٣٥	٩٨,١٣١,٠٤٥
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق	٦٤٣,٦٣٠	٥٤١,٧٧٨
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر التشغيل	٦,٩٦٤,٢٤٩	٦,٠٦٨,٣٣٨
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**١١١,٠٧٨,٦١٤**	**١٠٤,٧٤١,١٦١**

	رأس المال الأساسي بدون هامش الأمان المتحفظ	رأس المال الأساسي متضمن هامش الأمان المتحفظ	شريحة نسبة رأس المال الأولى متضمن هامش الأمان المتحفظ	شريحة نسبة رأس المال الأولى والثانية متضمن هامش الأمان المتحفظ	إجمالي رأس المال التنظيمي متضمن هامش الأمان المتحفظ وهامش البنك ذات التأثير الهام	إجمالي رأس المال متضمن هامش الأمان المتحفظ وهامش البنك ذات التأثير الهام وتكلفة رأس المال من الركيزة الثانية وفقاً لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
٢٠٢١						
الفعلي	١٨,٥٩٪	١٨,٥٩٪	١٩,٤٩٪	٢٠,٢٩٪	٢٠,٢٩٪	٢٠,٢٩٪
الحد الأدنى تماشياً مع مصرف قطر المركزي	٦,٠٠٪	٨,٥٠٪	١٠,٥٠٪	١٢,٥٠٪	١٣,٥٠٪	١٥,٣٨٪
٢٠٢١						
الفعلي	١٩,٣٥٪	١٩,٣٥٪	٢٠,٣١٪	٢١,١٨٪	٢١,١٨٪	٢١,١٨٪
الحد الأدنى تماشياً مع مصرف قطر المركزي	٦,٠٠٪	٨,٥٠٪	١٠,٥٠٪	١٢,٥٠٪	١٣,٥٠٪	١٥,١١٪

٥- إستخدام التقديرات والأحكام

المصادر الرئيسية للشك في التقديرات

تقوم المجموعة بإجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات الصادر عنها التقرير. يتم إجراء تقييم مستمر للتقديرات والأحكام وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد على أنها معقولة بالنظر إلى الظروف.

(١) مخصصات خسائر الإئتمان

سيتم تقييم خسائر الانخفاض القيمة ضمن معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) عبر جميع فئات الأصول المالية في النطاق الحكم، وعلى وجه الخصوص، تقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمان عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمانية.

هذه التقديرات محركة بعدد من العوامل، التغييرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات. حسابات البنك لخسائر الإئتمانية المتوقعة هي نتائج لنماذج معقدة لها عدد من الافتراضات الأساسية فيما يتعلق باختيار المدخلات المتغيرة والاعتمادية المتبادلة بينها. تشمل عناصر نماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) التي تعتبر الأحكام والتقديرات المحاسبية ما يلي:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للبنك ، الذي يخصص إحتمالية التعثر للصفوف الفردية ؛
- معايير البنك لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان وبالتالي ينبغي قياس مخصصات الأصول المالية على أساس الخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة والتقييم النوعي ؛
- تجزئة الأصول المالية عندما يتم تقييم الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس جماعي ؛
- تطوير نماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات ؛
- تحديد الارتباطات بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية ، مثل مستويات البطالة وقيم الضمان ، والتأثير على إحتمالية التعثر و التعرض للتعثر و التعرض القائم والمضمون ؛ و
- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي التطلعية وترجيحات احتمالها ، لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

لقد كانت سياسة البنك هي مراجعة النماذج بانتظام في سياق تجربة الخسارة الفعلية وتعديلها عند الضرورة.

(٢) تحديد القيم العادلة

إن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي ليس لها سعر سوق يمكن ملاحظته يتطلب إستخدام أساليب التقييم التي تم شرحها في السياسات المحاسبية الهامة. (بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير متكرر ولها شفافية سعر قليلة فإن القيمة العادلة لها تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام إستناداً إلى مخاطر السيولة والتركيز والشك حول عوامل السوق وافتراضات التسعير ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة بحد ذاتها).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ألف ريال قطري

٥- إستخدام التقديرات والأحكام (تتمه)

المصادر الرئيسية للشك في التقديرات (تتمه)

(٣) تقييم الأدوات المالية

إن السياسة المحاسبية للمجموعة حول قياسات القيمة العادلة تمت مناقشتها في قسم السياسات المحاسبية الهامة. تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة بإستخدام القيمة العادلة وفقاً للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس.

- **المستوى ١:** الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- **المستوى ٢:** أساليب تقييم إستناداً إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مثل المشتقات من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها بإستخدام: أسعار سوق مدرجة في السوق النشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطا أو أساليب تقييم أخرى حيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.
- **المستوى ٣:** أساليب تقييم بإستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات حيث يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها إستناداً إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتاجر بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعامل. تقوم المجموعة بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى بتحديد القيم العادلة بإستخدام أساليب التقييم.

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنة بأدوات مماثلة حيث تتوفر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم معدلات ربح خالية من المخاطر وقياسية وتوزيعات إئتمان وعلاوات أخرى مستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم ومعدلات صرف العملة الأجنبية والأسهم وأسعار مؤشرات الأسهم والتغيرات المتوقعة للأسعار وارتباطاتها. إن هدف أساليب التقييم هو التوصل إلى تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ التقرير والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق وفق معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية.

(٤) تصنيف الأصل والمطلوب المالي

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير وفق مستوى القيمة العادلة الذي يصنف فيه قياس القيمة العادلة:

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
٢٠٢٢				
الأصول المالية				
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	–	٦١١,٨٨٢	–	٦١١,٨٨٢
إستثمارات مالية	٢٩١,٥٣٦	١٠٢,٨١٦	–	٣٩٤,٣٥٢
الموجودات المالية لشركة تابعة				
غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	٧١,٠٨٥	٤,٣٨٦	–	٧٥,٤٧١
	٣٦٢,٦٢١	**٧١٩,٠٨٤**	**-**	**١,٠٨١,٧٠٥**
المطلوبات المالية				
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	–	٢٢٩,٣٨٣	–	٢٢٩,٣٨٣
	-	**٢٢٩,٣٨٣**	**-**	**٢٢٩,٣٨٣**
٢٠٢١				
الأصول المالية				
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	–	١٦٩,٨٧٧	–	١٦٩,٨٧٧
إستثمارات مالية	٢٤٤,٠٣٣	٩٧,٥٧١	–	٣٤١,٦٠٤
الموجودات المالية لشركة تابعة				
غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	٧٦,٣٥٧	٣٠	–	٧٦,٣٨٧
	٣٢٠,٣٩٠	**٢٦٧,٤٧٨**	**-**	**٥٨٧,٨٦٨**
المطلوبات المالية				
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	–	٢٧٢,٧٢٢	–	٢٧٢,٧٢٢
المطلوبات المالية لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	–	١,٩٩٩	–	١,٩٩٩
	-	**٢٧٤,٧٢١**	**-**	**٢٧٤,٧٢١**

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة تساوي قيمها الدفترية ولذلك لم يتم إدراجها في جدول تدرج القيمة العادلة فيما عدا بعض الإستثمارات المالية التي تساوي قيمتها العادلة ٧,٥١٨ مليون ريال قطري (٨,٨٢٥ مليون ريال قطري في ٢٠٢١) ثم إستخدام أسلوب تقييم المستوى ١ القيمة العادلة السابقة. يتم الإفصاح عن تفاصيل تصنيف المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية في الإيضاح رقم (٧).

لم يكن هناك تحويل بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣ من قياس القيمة العادلة خلال فترة التقرير المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٢٠٢١.

(٥) مبدأ الإستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد للإستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة مع الاستمرارية. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

(٦) معيار المحاسبة المالية رقم (٣٢)

تحديد مدة الإجارة في عقود الإجارة مع خيار التجديد والإنهاء (البنك كمستأجر)

عند تحديد مصطلح الإجارة، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصادياً لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو فترات ما بعد خيارات الإنهاء) فقط في مدة الإجارة إذا كان من المؤكد بشكل معقول تمديد عقد الإيجار (أو عدم إنهائه).

تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير جوهري في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تقع ضمن سيطرة المستأجر.

(٧) المخصصات و المطلوبات المحتملة الأخرى

تعمل المجموعة في بيئة تنظيمية وقانونية ، والتي ، بطبيعتها ، لديها عنصر متزايد من مخاطر التقاضي الملازمة لعملياتها. ونتيجة لذلك ، فإنها تشارك في العديد من الدعاوى القضائية والتحكيم والتحقيقات والإجراءات التنظيمية في كل من دولة قطر وفي الولايات القضائية الأخرى ، والتي تنشأ في السياق العادي لأعمال المجموعة. عندما تستطيع المجموعة قياس التدفقات الخارجة للمنافع الاقتصادية بشكل موثوق فيما يتعلق بحالة معينة وتعتبر هذه التدفقات الخارجة محتملة ، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص مقابل هذه الحالة. عندما يعتبر احتمال التدفق الخارج بعيدًا أو محتملًا ، ولكن لا يمكن إجراء تقدير موثوق به ، يتم الإفصاح عن المطلوبات الطارئة.

ومع ذلك، عندما ترى المجموعة أن الإفصاح عن هذه التقديرات على أساس كل حالة على حدة من شأنه أن يضر بنتائجها، فإن المجموعة لا تقوم بتضمين إفصاحات مفصلة خاصة بكل حالة في بياناتها المالية. بالنظر إلى عدم الموضوعية وعدم اليقين في تحديد احتمالية الخسائر ومقدارها، تأخذ المجموعة في الاعتبار عدداً من العوامل بما في ذلك المشورة القانونية ومرحلة الأمر والأدلة التاريخية من الحوادث المماثلة. مطلوب حكم هام لاستنتاج هذه التقديرات.

لمزيد من التفاصيل حول المخصصات والمطلوبات المحتملة الأخرى انظر الاطلاع الى الإيضاح رقم (٣٣).

٦- القطاعات التشغيلية

لدى المجموعة خمسة قطاعات تشغيلية يصدر عنها التقرير كما هو موضح أدناه وهي الأقسام الاستراتيجية للمجموعة. تعرض الأقسام الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة وتدار بشكل منفصل بناء على إدارة المجموعة وهيكل التقارير الداخلية. تقوم لجنة إدارة المجموعة بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية لكل قسم استراتيجي بشكل دوري. يشرح الملخص التوضيحي التالي العمليات في كل قطاع يصدر عنه التقرير في المجموعة.

- الخدمات المصرفية للشركات وتقدم نطاقا واسعا من التسهيلات الإئتمانية الإسلامية الممولة وغير الممولة وخدمات الودائع وإستشارات الإستثمار وتسهيلات تحويل العملات وخطابات تبادل معدلات الربح والتمويل المشترك وخدمات أخرى للشركات والعملاء التجاريين ومتعددي الجنسيات.
- الخدمات المصرفية للأفراد وتقدم خدمات حسابات الإستثمار والبطاقات الإئتمانية والتمويل الإسلامي إلى العملاء الأفراد.
- تتولى الخزانة والمؤسسات المالية أنشطة التمويل وإدارة المخاطر المركزية للمجموعة من خلال التمويل والصكوك واستخدام الأدوات المتوافقة مع الشريعة لأغراض إدارة المخاطر والاستثمار في الأصول السائلة مثل الودائع قصيرة الأجل وصكوك الشركات والحكومة.
- إدارة الأصول ولها وظيفتين مختلفتين. الأولى إدارة محفظة مصرف الريان لحقوق الملكية والصناديق المدرجة والخاصة، والإستثمارات الإستراتيجية والأدوات المنتجة للدخل مثل الصكوك والإستثمارات العقارية. والثانية تطوير وتشغيل منتجات مصرف الريان الإستثمارية وإدارة الموجودات وأعمال الودائع الإستثمارية.
- العمليات العالمية وتتضمن التمويلات والودائع ومنتجات وخدمات أخرى للشركات والأفراد في أماكن تواجد المجموعة عالمياً.

الموجودات والمطلوبات والإيرادات غير المحددة ترتبط ببعض الوظائف المركزية وعمليات الأعمال غير الرئيسية مثل الممتلكات العامة والمعدات ووظائف النقد والمطلوبات المتعلقة بمشاريع التطوير الخ.

تم إدراج معلومات تتعلق بنتائج موجودات ومطلوبات كل قطاع يصدر عنه التقرير أدناه. يقاس الأداء بناءً على ربح القطاع قبل الضريبة كما تم إدراجه في تقارير الإدارة الداخلية والتي تمت مراجعتها من قبل لجنة إدارة المجموعة. يستخدم ربح القطاع لقياس الأداء حيث ترى الإدارة أن معلومات كهذه هي المعنية بأكبر شكل بتقييم نتائج قطاعات معينة ذات صلة بمنشآت أخرى التي تعمل في هذه المجالات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ألف ريال قطري

٦- القطاعات التشغيلية (تتمة)

معلومات عن القطاعات الصادر عنها التقرير

٢٠٢٢	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	الخزانة والمؤسسات المالية	إدارة الموجودات	العمليات التشغيلية الدولية	الوظيفة المركزية	المجموع
إيرادات خارجية:							
إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والإستثمار	٣,٥٣٦,٨٣٩	١,٣٥١,٢٦٥	١,٢١٧,٣٢٥	٩,٨٩٥	٣٧٩,٧٥٥	–	٦,٤٩٥,٠٧٩
صافي إيراد الرسوم والعمولات	١٢٥,٨٢٠	١٩٢,٦٦٠	٥٦,٣٢٣	٥٧,٣٤٠	(٦٢٨)	–	٤٣١,٥١٥
ربح / (خسارة) تحويل العملات الأجنبية	–	–	٢٦٨,٤٠٦	(٥)	٢,٤٩٠	–	٢٧٠,٨٩١
حصة من نتائج شركات زميلة	–	–	–	–	–	٢٧,٢٠١	٢٧,٢٠١
إيرادات أخرى	–	–	–	–	–	١٥,٣٥٢	١٥,٣٥٢
إجمالي إيراد القطاع	**٣,٦٦٢,٦٥٩**	**١,٥٤٣,٩٢٥**	**١,٥٤٢,٠٥٤**	**٦٧,٢٣٠**	**٣٨١,٦١٧**	**٤٢,٥٥٣**	**٧,٢٤٠,٠٣٨**
مصروفات تمويل	–	–	(١,٠٢٥,٥٠٤)	(١٤٥)	(٥,٢١٣)	–	(١,٠٣٠,٨٦٢)
العائد على حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	(١,٣٦١,٧٧٣)	(٣٧٧,٣٦٨)	–	–	(١١٥,٣٧٥)	–	(١,٨٥٤,٥١٦)
صافي خسائر تدني قيمة موجودات تمويل	(١,٥٥٦,٢٢٢)	–	–	–	(٢٣٣)	–	(١,٥٥٦,٤٥٥)
صافي خسائر تدني قيمة إستثمارات	–	–	(٣٢,٩٢٠)	(١,٣٤٩)	–	(١٩,٠٣٣)	(٥٣,٣٠٢)
صافي خسائر تدني قيمة التعرضات الاخرى الخاضعة لمخاطر الإئتمان	(٨٥,٥٨٨)	–	(١٣,٣٠٥)	(٩٦٦)	–	–	(٩٩,٨٥٩)
ربح القطاع الصادر عنه التقرير قبل الضريبة	**٦٤٧,٥٠٧**	**١,١٦٦,٥٥٧**	**٤٤٩,١٣٠**	**٤٧,٣٦٧**	**١٠٤,٩١٠**	**(١,٠٢٩,٩٧٨)**	**١,٣٨٥,٤٩٣**
موجودات القطاع الصادر عنه التقرير	**٧٩,٦٥٢,٤٧١**	**٢٨,٣٦٩,٥٨٤**	**٤٢,٠٤١,٢٠٢**	**١٨٤,٩٢٩**	**١٣,٤٦٩,٠٩٨**	**٣,٨١٥,٩٢٩**	**١٦٧,٥٣٣,٢١٣**
مطلوبات القطاع الصادر عنه التقرير	**٥,٢٤٧,٩١٧**	**٢,٤٦٨,١٨٤**	**٣٩,٨١٣,٩٥٦**	**١٣,٦١٣**	**٣,٧٦٨,٨١٧**	**٣,٣٨٣,٩٠٧**	**٥٤,٦٩٦,٣٩٤**
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار للقطاع الصادر عنه التقرير	**٥٥,٢٦٧,٣٨٥**	**٢٠,٠٥١,٢٩٥**	**٥,١٨٢,٧١٢**	**-**	**٨,٠٥٣,٤٨٧**	**-**	**٨٨,٥٥٤,٨٧٩**
٢٠٢١ (معدّل)							
إيرادات خارجية:							
إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والإستثمار	٢,١٤١,٨٠٧	١,٢٤١,٠٠٧	٨٦٨,٤٧١	١٥,٢٧٣	٣٢٨,٦٤٣	–	٤,٥٩٥,٢٠١
صافي إيراد الرسوم والعمولات	١٥١,٣٠٥	١٢١,٧١٣	١٦,٨٦٣	٣٣,٠٢٣	٨١٩	–	٣٢٣,٧٢٣
ربح / (خسارة) تحويل العملات الأجنبية	–	–	١٧٢,٠٤٨	(١)	٥٦٤	–	١٧٢,٦١١
حصة من نتائج شركات زميلة	–	–	–	–	–	١٣,٧٠٦	١٣,٧٠٦
إيرادات أخرى	–	–	–	–	–	١,٢٩٨	١,٢٩٨
إجمالي إيراد القطاع	**٢,٢٩٣,١١٢**	**١,٣٦٢,٧٢٠**	**١,٠٥٧,٣٨٢**	**٤٨,٢٩٥**	**٣٣٠,٠٢٦**	**١٥,٠٠٤**	**٥,١٠٦,٥٣٩**
مصروفات تمويل	–	–	(٥١٠,٦٢٩)	(٩٦١)	(١٧,٥١٣)	–	(٥٢٩,١٠٣)
العائد على حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	(٥٤٨,٠٠٩)	(٣٠٥,٩٩٧)	–	–	(٩٤,٨٣٧)	–	(٩٤٨,٨٤٣)
صافي خسائر تدني قيمة موجودات تمويل	(١٦١,٦٦١)	(٧٥٠,٣١٠)	–	–	١,٦٣١	–	(٩١٠,٣٤٠)
صافي خسائر تدني قيمة إستثمارات في أوراق مالية	–	–	(٣٢٧)	١,٤٩١	–	(١٩٠,٠٠٠)	(١٨٨,٨٣٦)
بنود خارج الميزانية الخاضعة لمخاطر الإئتمان صافي استرداد و رد/(خسارة تدني قيمة)	(٣,٠٣١)	(٥)	٥,٢٧١	٢٥٧	–	–	٢,٤٩٢
ربح القطاع الصادر عنه التقرير قبل الضريبة	**١,٥٧٢,١٦٤**	**٣٢٠,٣٦٢**	**٥٠٨,٥٦٧**	**٢٩,١٦٦**	**٤٥,٧٧٨**	**(٧٤٠,٥٦٠)**	**١,٧٣٥,٤٧٧**
موجودات القطاع الصادر عنه التقرير	**٨١,٦٠٩,٥١٥**	**٣٠,٥٤٤,٧٧٨**	**٤٤,٧٥٥,٦٤٠**	**٢٣٧,٤٠٩**	**١٣,٩٦٣,٩٨٦**	**٣,٠٤٣,٣٨٨**	**١٧٤,١٥٤,٧١٦**
مطلوبات القطاع الصادر عنه التقرير	**٤,٨٨٠,٢٤٧**	**٢,٨١٤,١٩٨**	**٣٥,٩٨٨,٠٨٣**	**١٢٣,١٨٨**	**٤,٥١٨,٢٠٢**	**٣,٤٠٠,٨٨٠**	**٥١,٧٢٤,٧٩٨**
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار للقطاع الصادر عنه التقرير	**٥٧,٧٧٢,٩٩٨**	**١٨,١٣٣,٧٩٩**	**١٣,٦٩٣,٤٢٢**	**-**	**٨,١٦٣,٤١١**	**-**	**٩٧,٧٦٣,٦٣٠**

٧- القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

٢٠٢٢	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	–	–	٥,٠٨٨,٢٠٠	٥,٠٨٨,٢٠٠	٥,٠٨٨,٢٠٠
أرصدة لدى بنوك	–	–	٦,١٠٨,٧٦٨	٦,١٠٨,٧٦٨	٦,١٠٨,٧٦٨
موجودات تمويل	–	–	١١٧,٨٥٩,٢٨١	١١٧,٨٥٩,٢٨١	١١٧,٨٥٩,٢٨١
إستثمارات مالية:					
– مقاسة بالقيمة العادلة	–	٣٩٤,٣٥٢	–	٣٩٤,٣٥٢	٣٩٤,٣٥٢
– مقاسة بالتكلفة المطفأة	–	–	٣١,٠٨٢,٣٠٦	٣١,٠٨٢,٣٠٦	٣١,١٥٣,١٠٨
الموجودات المالية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تحتفظ بها شركة تابعة	٤,٣٨٦	٧١,٠٨٥	٢,٨٧٩,٩٠٨	٢,٩٥٥,٣٧٩	٢,٩٥٠,٢٠٢
موجودات أخرى	–	–	٥,١٩٧	٥,١٩٧	٥,١٩٧
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٦١١,٨٨٢	–	–	٦١١,٨٨٢	٦١١,٨٨٢
	٦١٦,٢٦٨	**٤٦٥,٤٣٧**	**١٦٣,٠٢٣,٦٦٠**	**١٦٤,١٠٥,٣٦٥**	**١٦٤,١٧٠,٩٩٠**
أرصدة من بنوك	–	–	٢٨,٨٠٤,٩٥٧	٢٨,٨٠٤,٩٥٧	٢٨,٨٠٤,٩٥٧
الحسابات الجارية للعملاء	–	–	٨,٧٣٦,٨٢٧	٨,٧٣٦,٨٢٧	٨,٧٣٦,٨٢٧
تمويل صكوك	–	–	٧,٦٨٢,١٧٦	٧,٦٨٢,١٧٦	٧,٣٥٥,٩٢١
تمويلات أخرى	–	–	٣,٨٤٣,٢٣٦	٣,٨٤٣,٢٣٦	٣,٨٤٣,٢٣٦
المطلوبات المالية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لشركة تابعة	–	–	٢,٠٨٤,٧٨٩	٢,٠٨٤,٧٨٩	٢,٠٨٤,٧٨٩
مطلوبات أخرى	–	–	١,٤٤٩,٦٤٤	١,٤٤٩,٦٤٤	١,٤٤٩,٦٤٤
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	–	–	٨٨,٥٥٤,٨٧٩	٨٨,٥٥٤,٨٧٩	٨٨,٥٥٤,٨٧٩
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٢٢٩,٣٨٣	–	–	٢٢٩,٣٨٣	٢٢٩,٣٨٣
	٢٢٩,٣٨٣	**-**	**١٤١,١٥٦,٨٠٥**	**١٤١,٣٨٣,٨٥٦**	**١٤١,٠٥٩,٦٣٦**
٢٠٢١ (معدّل)					
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	–	–	٥,٢٢٠,٧١٢	٥,٢٢٠,٧١٢	٥,٢٢٠,٧١٢
أرصدة لدى بنوك	–	–	٩,١٥٥,٨١٢	٩,١٥٥,٨١٢	٩,١٥٥,٨١٢
موجودات تمويل	–	–	١٢٠,٨٨٠,٢٠٢	١٢٠,٨٨٠,٢٠٢	١٢٠,٨٨٠,٢٠٢
إستثمارات مالية:					
– مقاسة بالقيمة العادلة	٧,٢٠٤	٣٣٤,٤٠٠	–	٣٤١,٦٠٤	٣٤١,٦٠٤
– مقاسة بالتكلفة المطفأة	–	–	٣٢,٤١١,٠٦٣	٣٢,٤١١,٠٦٣	٣٢,٥٥١,٠٩٨
الموجودات المالية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لشركة تابعة	٣٠	٧٦,٣٥٧	٢,٨٩٢,٢٥١	٢,٩٦٨,٦٣٨	٣,٠٨١,٣٢٤
موجودات أخرى	–	–	٧,٤٢٩	٧,٤٢٩	٧,٤٢٩
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	١٦٩,٨٧٧	–	–	١٦٩,٨٧٧	١٦٩,٨٧٧
	١٧٧,١١١	**٤١٠,٧٥٧**	**١٧٠,٥٦٧,٤٦٩**	**١٧١,١٥٥,٣٣٧**	**١٧١,٤٠٨,٠٥٨**
أرصدة من بنوك	–	–	٢٣,٢٤٦,٥٧٧	٢٣,٢٤٦,٥٧٧	٢٣,٢٤٦,٥٧٧
الحسابات الجارية للعملاء	–	–	٩,١٩٢,٦٣٤	٩,١٩٢,٦٣٤	٩,١٩٢,٦٣٤
تمويل صكوك	–	–	٧,٧٣٥,٦١٨	٧,٧٣٥,٦١٨	٧,٧٣٥,٦١٨
تمويلات أخرى	–	–	٥,٦٩٩,٩٩٤	٥,٦٩٩,٩٩٤	٥,٦٩٩,٩٩٤
المطلوبات المالية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لشركة تابعة	–	–	٢,٢٤٦,٨١٢	٢,٢٤٦,٨١٢	٢,٢٤٦,٨١٢
مطلوبات أخرى	–		٢,١٧٠,٨٨٦	٢,١٧٠,٨٨٦	٢,١٧٠,٨٨٦
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	–	–	٩٧,٧٦٣,٦٣٠	٩٧,٧٦٣,٦٣٠	٩٧,٧٦٣,٦٣٠
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٢٧٢,٧٢٢	–	–	٢٧٢,٧٢٢	٢٧٢,٧٢٢
	٢٧٢,٧٢٢	**-**	**١٤٨,٠٥٦,١٥١**	**١٤٨,٣٢٨,٨٧٣**	**١٤٨,٣٢٨,٨٧٣**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٨- النقد والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي

	٢٠٢٢	٢٠٢١
النقد في الصندوق	٥٤١,١٩٧	٦٣٨,٢٥٠
إحتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي*	٤,٢٨٢,٣٩٤	٤,٢٩٤,٨٢٦
حساب جاري لدى مصرف قطر المركزي وأرصدة مع البنوك المركزية الأخرى	٢٦٤,٦٠٩	٢٨٧,٦٣٦
	٥,٠٨٨,٢٠٠	**٥,٢٢٠,٧١٢**

* الإحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي يمثل إحتياطي إلزامي غير متاح للإستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

٩- أرصدة لدى بنوك

	٢٠٢٢	٢٠٢١
حسابات جارية	٢,٢٦٩,٢٥٤	٢,٨٥٦,٩٢٤
ودائع وكالة لدى البنوك	١,٣٩٦,٦١١	١,٨٠٠,٠٧٥
ذمم مدينة لمرابحة سلع	٢,٤٤٨,٨٠٩	٤,٤٩١,٦٠٧
الأرباح المستحقة	٨,٩٢٧	٨,٧٣٣
مخصص تدني القيمة*	(١٤,٨٣٣)	(١,٥٢٧)
	٦,١٠٨,٧٦٨	**٩,١٥٥,٨١٢**

١٠- موجودات التمويل

(أ) **حسب النوع**

	٢٠٢٢	٢٠٢١ (معدّل)
ذمم مدينة وأرصدة من أنشطة التمويل:		
مرابحة	٨٠,١٣٦,٨٨٢	١٠٣,٤٦٩,٢٠٨
إجارة	٤٣,٩٧٤,٥٩٠	١٧,١٦٨,٢٧١
إستصناع	٣٥٦,١١١	٨١٤,٥٧٦
مشاركة	٥,١٧٨,١٤١	٦,١١٧,٨٨٠
أخرى	٩٥٦,١٦٥	١,٠٠١,٦٦٦
الأرباح المستحقة	١,١٢٣,٦١٢	٥٦٩,٨٩٢
إجمالي الذمم المدينة والأرصدة من أنشطة التمويل	١٣١,٧٢٥,٥٠١	**١٢٩,١٤١,٤٩٣**
ربح مؤجل	(١٠,٠٢١,٥٧٣)	(٦,٣٨١,٤٣٢)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل – التمويلات المنتظمة (المرحلة ١ و ٢)*	(٤٤٥,٩٦٠)	(٨٤٢,٠٨٤)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل – التمويلات غير المنتظمة (المرحلة ٣)*	(٢,٩٣٥,٠٣٩)	(٩٨٥,٠١٣)
الربح المعلق*	(٤٦٣,٦٤٨)	(٥٢,٧٦٢)
صافي موجودات التمويل	١١٧,٨٥٩,٢٨١	**١٢٠,٨٨٠,٢٠٢**

* لمزيد من المعلومات عن تقسيمات مستوى التعرض ومخصص تدني القيمة، يرجى الرجوع الى الإيضاح رقم ١٠/٢/٤.

المبلغ الإجمالي لموجودات التمويل المتعثرة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بلغ ٧,٢٩٥مليون ريال قطري والذي يمثل ٥,٩٩٪ من إجمالي صافي الربح المؤجل في موجودات التمويل. (١,٩٢٢ مليون ريال قطري والذي يمثل ١,٥٧٪ من إجمالي موجودات التمويل في سنة ٢٠٢١).

(ب) **الحركة في مخصص تدني القيمة والربح المعلق في قيمة موجودات التمويل**

	٢٠٢٢	ربح معلق	إجمالي ٢٠٢٢
الرصيد في ١ يناير	١,٨٢٧,٠٩٧	٥٢,٧٦٢	١,٨٧٩,٨٥٩
المخصص خلال السنة	١,٧٤٩,٧٤٠	٤١٦,٩٢٨	٢,١٦٦,٦٦٨
المسترد / المعكوس خلال السنة	(١٩٣,٢٨٥)	(٦,٠٤٢)	(١٩٩,٣٢٧)
مشطوب خلال السنة	(٧٠٤)	–	(٧٠٤)
تأثير التغير في صرف العملة الأجنبية	(١,٨٤٩)	–	(١,٨٤٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٣,٣٨٠,٩٩٩	٤٦٣,٦٤٨	٣,٨٤٤,٦٤٧

	٢٠٢١	ربح معلق	إجمالي ٢٠٢١
الرصيد في ١ يناير	٩١٨,٤٦٥	٣٩,٤٧٠	٩٥٧,٩٣٥
المخصص خلال السنة	١,٠١٥,٥٧٨	٢٦,٧٩٧	١,٠٤٢,٣٧٥
المسترد / المعكوس خلال السنة	(١٠٥,٢٣٨)	(١٣,٥٠٥)	(١١٨,٧٤٣)
مشطوب خلال السنة	(١,٣٨٦)	–	(١,٣٨٦)
تأثير التغير في صرف العملة الأجنبية	(٣٢٢)	–	(٣٢٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١,٨٢٧,٠٩٧**	**٥٢,٧٦٢**	**١,٨٧٩,٨٥٩**

١٠-موجودات التمويل (تتمه)

(ج) الحركة في مخصص تدني القيمة (متضمناً الربح المعلق) في قيمة موجودات التمويل - حسب القطاع

	الشركات			الشركات الصغيرة والمتوسطة			الأفراد			العقارات			إجمالي ٢٠٢٢		
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	١٥,٠٨٢	٥١,٠٦١	٣٩٩,٨٥٧	١٦٠	٧,٤٩٦	٢١٠,٠٤٤	٢٦,٦٩٩	٥١,٧٤٠	١٠٣,٣١٤	١٦,٦٧٦	٦٨٣,٦٨٢	٣١٤,٠٤٨	٥٨,٦١٧	٧٩٣,٩٧٩	١,٠٢٧,٢٦٣
صافي المخصص/ (المسترد) خلال السنة	(٢,١٥٧)	٢٠٧,٨٤٥	٥٦٥,٧٨٥	١,٢٣٩	١,٠١٥	٨,١٣٦	١,٥٤٠	(٢٠,٩١٧)	٢٢,٧٠٧	٥,٦٤٩	(٥٨٨,٩٦٣)	١,٧٦٥,٤٦٢	٦,٢٧١	(٤٠١,٠٢٠)	٢,٣٦٢,٠٩٠
مشطوب خلال السنة	–	–	(٣٢٤)	–	–	–	–	–	(٢٣٥)	–	–	(١٤٥)	–	–	(٧٠٤)
تأثير التغير في صرف العملة الأجنبية	–	–	–	–	–	–	(٧٣١)	(٩١٣)	(٢٠٥)	–	–	–	(٧٣١)	(٩١٣)	(٢٠٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٢,٩٢٥	٢٥٨,٩٠٦	٩٦٥,٣١٨	١,٣٩٩	٨,٥١١	٢١٨,١٨٠	٢٧,٥٠٨	٢٩,٩١٠	١٢٥,٥٨١	٢٢,٣٢٥	٩٤,٧١٩	٢,٠٧٩,٣٦٥	٦٤,١٥٧	٣٩٢,٠٤٦	٣,٣٨٨,٤٤٤

	الشركات			الشركات الصغيرة والمتوسطة			الأفراد			العقارات			إجمالي ٢٠٢١		
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٢٠,٨٧٨	٤٠,٧٥٥	٣٠١,٩١٣	١,٣٧٩	٦,٦٥٣	١٢٨,٦٣٦	١٢,٥٣٠	٢٩,٦٠٠	٥٨,٥٥٠	٣٢,٠٢٣	٢٦٥,٦١٢	٥٩,٤٠٦	٦٦,٨١٠	٣٤٢,٦٢٠	٥٤٨,٥٠٥
المخصص خلال السنة	٥,٦٨٣	٣١,٦٩٨	١٠١,٦٨٧	٢٣٧	١٠,٣٥٤	٨٢,٨٧٣	٢١,٩٧٨	٣٠,١٩٤	٥١,٧٧١	٥,٧٠٤	٤٣٧,٦١٦	٢٦٢,٥٨٠	٣٣,٦٠٢	٥٠٩,٨٦٢	٤٩٨,٩١١
المسترد/المعكوس خلال السنة	(١١,٤٧٩)	(٢١,٣٩٢)	(٣,٠١٧)	(١,٤٥٦)	(٩,٥١١)	(١,٤٤٩)	(٧,٧١٤)	(٧,٨٦٢)	(٦,٣٢٨)	(٢١,٠٥١)	(١٩,٥٤٦)	(٧,٩٣٨)	(٤١,٧٠٠)	(٥٨,٣١١)	(١٨,٧٣٢)
مشطوب خلال السنة	–	–	(٧٢٦)	–	–	–	–	–	(٦٦٠)	–	–	–	–	–	(١,٣٨٦)
تأثير التغير في صرف العملة الأجنبية	–	–	–	–	–	–	(٩٥)	(١٩٢)	(١٩)	–	–	–	(٩٥)	(١٩٢)	(٣٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٥,٠٨٢	٥١,٠٦١	٣٩٩,٨٥٧	١٦٠	٧,٤٩٦	٢١٠,٠٤٤	٢٦,٦٩٩	٥١,٧٤٠	١٠٣,٣١٤	١٦,٦٧٦	٦٨٣,٦٨٢	٣١٤,٠٤٨	٥٨,٦١٧	٧٩٣,٩٧٩	١,٠٢٧,٢٦٣

(د) حسب القطاع

	مرابحة	إجارة	استصناع	مشاركة	أخرى	إجمالي ٢٠٢٢
الحكومة والهيئات ذات العلاقة	٤٨,٢٣٨,٢٣٢	١١,٤٢٩,٦٧٣	–	–	٤٢,٩٤٢	٥٩,٧٢٠,٨٤٧
المؤسسات المالية غير المصرفية	٣٣٧,٩٣٦	٨٩٤,٩٦٩	–	–	٥٠٠	١,٢٣٣,٤٠٥
الصناعة	٢٠٩,١٦٨	١,٢٣٤,٦٢٤	–	–	٢,٣٠٢	١,٤٤٧,٠٩٤
التجارة	٦,٦٦٩,٠٠٨	١,٤٩٩,٨٤٧	–	١٨,٢٧٠	٩٠,٥٤٤	٨,٢٧٧,٦٦٩
الخدمات	١٠,٢٦٥,١٠١	٦,٥٥٨,٤٠٧	٥,٩٤٠	–	٥٢,٥٦٥	١٦,٨٨٢,٠١٣
المقاولات	٣,٤٣٢,٩٩٩	٥٧٤,٣١٩	–	–	٥٦,٢٥٢	٤,٠٦٣,٥٧٠
العقارات	٧,٧٧٧,٤٤٦	٢٢,٢٥٨,٧٤٩	٣٥١,٦٦٢	٤١٦,٦٧٥	١,٦٠٨	٣٠,٨٠٦,١٤٠
الشخصي	٤,٠٠٤,٠٠١	٣٨٧,٨٨١	–	٤,٧٤٢,٥٥٠	١٥٩,٣٣١	٩,٢٩٤,٧٦٣
	٨٠,٩٣٣,٨٩١	**٤٤,٨٤٨,٤٦٩**	**٣٥٧,٦٠٢**	**٥,١٧٨,٤٩٥**	**٤٠٧,٠٤٤**	**١٣١,٧٢٥,٥٠١**
ناقصاً: ربح مؤجل						(١٠,٠٢١,٥٧٣)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل – التمويلات المنتظمة (المرحلة ١ و ٢)						(٤٤٥,٩٦٠)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل – التمويلات غير المنتظمة (المرحلة ٣)						(٢,٩٣٥,٠٣٩)
ربح معلق						(٤٦٣,٦٤٨)
						١١٧,٨٥٩,٢٨١

	مرابحة	إجارة	استصناع	مشاركة	أخرى	إجمالي ٢٠٢١ (معدّل)
الحكومة والهيئات ذات العلاقة	٥٦,٣٠٠,٣١٧	١,١١٧,٩٧٦	–	–	٦١,٢٩٤	٥٧,٤٧٩,٥٨٧
المؤسسات المالية غير المصرفية	١,٤٥٩,٦٤٠	–	–	–	١٨٢	١,٤٥٩,٨٢٢
الصناعة	٢,٠٩٠,٥٢٥	–	–	–	٢,٣٤٩	٢,٠٩٢,٨٧٤
التجارة	٨,٠٢٣,٥٣٢	١٢٤,٢١٧	–	٢٥,٧٩٣	٦٥٨,٢٩٩	٨,٨٣١,٨٤١
الخدمات	١٢,٧٤٦,٢١٣	١,٠٩٣,٨٤٧	–	–	٥٦,٣٤٩	١٤,٨٩٦,٤٠٩
المقاولات	٢,٧٣٢,٠٢٠	٧,٥٩٠	–	–	٥٦,٨٠٢	٢,٧٩٦,٤١٢
العقارات	١٤,٠٩٤,٤٢٥	١٤,٩٩٠,٠١٩	٨١٦,٠٥٧	٣٧١,٣٣٦	٦,٠٢٦	٣٠,٢٧٧,٨٦٣
الشخصي	٥,٢٧١,٩٧١	١٨٢,٧٩٩	–	٥,٧٢١,٢٨٥	١٣٠,٦٣٠	١١,٣٠٦,٦٨٥
	١٠٣,٧١٨,٦٤٣	**١٧,٥١٦,٤٤٨**	**٨١٦,٠٥٧**	**٦,١١٨,٤١٤**	**٩٧١,٩٣١**	**١٢٩,١٤١,٤٩٣**
ناقصاً: ربح مؤجل						(٦,٣٨١,٤٢٢)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل – التمويلات المنتظمة (المرحلة ١ و ٢)						(٨٤٢,٠٨٤)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل – التمويلات غير المنتظمة (المرحلة ٣)						(٩٨٥,٠١٣)
ربح معلق						(٥٢,٧١٢)
						١٢٠,٨٨٠,٢٠٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

١١- الإستثمارات المالية

	٢٠٢٢			٢٠٢١ (معدّل)		
	مدرجة	غير مدرجة	المجموع	مدرجة	غير مدرجة	المجموع
إستثمارات مصنفة بالقيمة						
العادلة من خلال بيان الدخل						
إستثمارات مصنفة على أنه محتفظ بها للمتاجرة						
• إستثمارات في صكوك – ذات معدل ربح ثابت	–	–	–	٧,١١٩	–	٧,١١٩
الأرباح المستحقة	–	–	–	٨٥	–	٨٥
	-	-	-	**٧,٢٠٤**	**-**	**٧,٢٠٤**
إستثمارات في صكوك مصنفة بالتكلفة المطفأة						
ذات معدل ربح ثابت	٣,٤٠١,٤٥٨	٥٧,١٦٢	٣,٤٥٨,٦٢٠	٣,٨٤٦,٥٩٣	٥٧,١٦٢	٣,٩٠٣,٧٥٥
ذات معدل ربح متغير	٧٧,٤٥٩	–	٧٧,٤٥٩	٢٧,٩٤٨	–	٢٧,٩٤٨
حكومة قطر	٣,٩٤٤,١٢٠	٢٣,٣٦٥,٠٠٠	٢٧,٣٠٩,١٢٠	٤,٧٣٩,٩٤٥	٢٣,٤٦٥,٠٠٠	٢٨,٢٠٤,٩٤٥
الأرباح المستحقة	٧٦,٩٤٨	٢٦٩,٦٧١	٣٤٦,٦١٩	٨٨,٦٣٢	٢٦١,٠٣٤	٣٤٩,٦٦٦
ناقصاً: مخصص تدني القيمة*	(٥٢,٣٥٠)	(٥٧,١٦٢)	(١٠٩,٥١٢)	(١٨,٠٨٩)	(٥٧,١٦٢)	(٧٥,٢٥١)
	٧,٤٤٧,٦٣٥	**٢٣,٦٣٤,٦٧١**	**٣١,٠٨٢,٣٠٦**	**٨,٦٨٥,٠٢٩**	**٢٣,٧٢٦,٠٣٤**	**٣٢,٤١١,٠٦٣**
إستثمارات مصنفة بالقيمة						
العادلة من خلال حقوق الملكية:						
• في أدوات حقوق ملكية	٢٨٩,٤٥١	١٠٢,٨١٦	٣٩٢,٢٦٧	٢٣٥,٠٨٧	٩٧,٥٧١	٣٣٢,٦٥٨
الأرباح المستحقة	٢,٠٨٥	–	٢,٠٨٥	١,٧٤٢	–	١,٧٤٢
	٢٩١,٥٣٦	**١٠٢,٨١٦**	**٣٩٤,٣٥٢**	**٢٣٦,٨٢٩**	**٩٧,٥٧١**	**٣٣٤,٤٠٠**
	٧,٧٣٩,١٧١	**٢٣,٧٣٧,٤٨٧**	**٣١,٤٧٦,٦٥٨**	**٨,٩٢٩,٠٦٢**	**٢٣,٨٢٣,٦٠٥**	**٣٢,٧٥٢,٦٦٧**

١- تشمل الاستثمارات في أدوات الدين المصنفة على أنها تكلفة مطفأة محفظة السندات التي حصل عليها البنك في عملية اندماج الأعمال (إيضاح رقم ٤٥).
٢- بالنسبة للتعرض على مستوى المرحلة ومخصص تدني القيمة، يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١٠/٢/٤

الحركة في احتياطي القيمة العادلة خلال السنة كما يلي:

	٢٠٢٢			٢٠٢١		
	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	المجموع	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	المجموع
الرصيد في ١ يناير	٣٦,١٢٥	–	٣٦,١٢٥	٢٥,٢٣٩	(٣٥)	٢٥,٢٠٤
صافي التغير في القيمة العادلة	١٠,١٩٩	(١٢,٢٣٠)	(٢,٠٣١)	١٣,٨٣١	٣٥	١٣,٨٦٦
مكاسب بيع القيمة العادلة من خلال الأوراق المالية المحولة إلى الأرباح المدورة	–	–	–	(٥,٤٨٣)	–	(٥,٤٨٣)
الجزء الفعال من تحوط التدفق النقدي	(٧٢٥)	–	(٧٢٥)	٧٢٥	–	
الحصة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة	(٥٢٥)	–	(٥٢٥)	١,٨١٣	–	١,٨١٣
صافي التغير في القيمة العادلة	٨,٩٤٩	(١٢,٢٣٠)	(٣,٢٨١)	١٠,٨٨٦	٣٥	١٠,٩٢١
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٤٥,٠٧٤**	**(١٢,٢٣٠)**	**٣٢,٨٤٤**	**٣٦,١٢٥**	**-**	**٣٦,١٢٥**

١٢- الإستثمارات في شركات زميلة

فيما يلي التغير في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة خلال السنة:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
الرصيد في ١ يناير	٣٤٨,٩٣٥	٥٣٤,١١٦
الحصة من النتائج	٢٧,٢٠١	١٣,٧٠٦
توزيعات أرباح نقدية مستلمة	(١٠,٧٠٠)	(١٠,٧٠٠)
الحصة في الدخل الشامل الآخر	(٥٢٥)	١,٨١٣
خسائر انخفاض القيمة	(١٩,٠٣٣)	(١٩٠,٠٠٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٣٤٥,٨٧٨**	**٣٤٨,٩٣٥**

اسم الشركة	الدولة	أنشطة الشركة	النسبة المئوية للملكية ٢٠٢٢	النسبة المئوية للملكية ٢٠٢١
الوطنية للتطوير والاستثمار العقاري (NREDI) (معروفة سابقاً ب ناشيونال ماس للإسكان)	عُمان	خدمات عقارية	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠
سي آي سان للتجارة (Ci San)	قطر	إستثمار وتجارة	٥٠,٠٠	٥٠,٠٠
شركة كرناف للتمويل (Kirnaf)	السعودية	إجارة	٤٨,٧٦	٤٨,٧٦
ضمان للتأمين – بيمه (Daman)	قطر	تأمين	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠
لينك لخدمات المرافق (Linc)	قطر	إدارة مرافق	٣٣,٥٠	٣٣,٥٠

فيما يلي المركز المالي وإيرادات ونتائج الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة:

٢٠٢٢	الوطنية للتطوير والاستثمار العقاري	سي آي سان	كرناف	بيمة	لينك
إجمالي الموجودات	١٢٣,٢٩٦	١٥٧,٥٥٧	٣٢٦,٤٢٢	١,٤٣٧,٠٩٩	١٥٤,٨٣١
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية غير المسيطرة	٦٧٩	٧٩,٧٤٢	٥,٠٢٢	٩٩٠,٦١٣	٣٤,١٥٥
إجمالي الإيرادات	٩,٥٨٧	٩١,٦١٢	–	٩١,٦٨١	١٧٦,٢٦٣
صافي الربح	٣٠٤	١٤,٠٢٠	–	٥٠,٨٣٨	٢٩,٧٤٤
حصة من الربح المحقق	٦١	٧,٠٠٩	–	١٠,١٦٧	٩,٩٦٤

٢٠٢١	الوطنية للتطوير والاستثمار العقاري	سي آي سان	كرناف	بيمة	لينك
إجمالي الموجودات	١٢٢,٨٦٤	١٢٨,٨٨٣	١,٠٦٥,٤٧٦	١,٤٠٦,٨٦٢	١٣٤,١٣٦
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية غير المسيطرة	٥٥١	٦٥,٠٨٨	٢٩٤,٨٧٠	٩٠٥,٣٣٦	٢٣,٢٠٣
إجمالي الإيرادات	٧,١٠٢	٤٦,٠٧٨	–	٨٠,٣٩٦	١٣٠,٢٣٦
صافي (الخسارة) / الربح	(١٢,١٥١)	(١,٩١٠)	–	٤٥,١٤٨	٢٥,٨٣٢
حصة من (خسارة) / الربح المحقق	(٢,٤٣٠)	(٩٥٥)	–	٨,٤٣٨	٨,٦٥٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ألف ريال قطري

١٣- الموجودات الثابتة

	أراضي ومباني	تحسينات على مباني مستأجرة	أثاث وتركيبات وتجهيزات مكتبية	أجهزة كمبيوتر	مركبات	حق استخدام الأصول	أعمال قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة:								
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٤٣٦,٩٠٩	١٦١,٨٨٨	٢٣٩,٧٧٩	٢٢٨,٢٢٧	١,٤٦٦	٨١,١٤٥	١٨٩,١٣٩	١,٣٢٨,٥٥٣
إضافات	١١٩,٩٠٤	٣١٣	١٠,٦٦٤	٦,٨١٠	١٥	٧,٧٩٧	١١٣,١٤٧	٢٥٨,٦٥٠
عمليات الاستبعاد والشطب وإعادة تقييم حق استخدام الموجودات	–	(٣,٢٨١)	–	(١٤,٧٢٤)	–	(٣٠,٤١٢)	(١,٢٢١)	(٤٩,٧٨٨)
إعادة التصنيف	٩١٤	(٣٤,١٠٦)	(٧٥,٦١٧)	١٠,٨٨٠٩	–	–	–	–
التحويلات	–	–	١,٦٩٠	٣,٤٤٨	–	–	(٥,١٣٨)	–
تأثير التغير في العملة الأجنبية	(١,٨٤٧)	(١,٩٥٧)	(٥٧٧)	(١,٤٤٢)	–	(٢,٧٨٩)	–	(٩,١١٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٥٥٥,٨٨٠**	**١٢٢,٧٥٧**	**١٦٥,٩٣٩**	**٢٠٢,٨٣٠٣**	**١,٤٨١**	**٥٥,٧٤١**	**٢٩٥,٨٧٧**	**١,٥٢٨,٣٠٣**
الإستهلاك المتراكم:								
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٣٦,٠٤١	١٢٣,٨٩٦	٢٠١,٣٥٨	٢١٢,٧٥٤	١,٤٦٦	٣٨,٣٥٣	٥	٦١٣,٨٧٣
إستهلاك السنة	٩,٧٦٦	٤,٤٦٦	١٢,٥٢١	١١,٣٧١	–	١٦,٦٦٧	–	٥٤,٧٥١
المتعلقة بعمليات الاستبعادات والشطب	–	(٣,٣٨١)	–	(١٤,٧٢٤)	–	(١٨,٦٣٨)	–	(٣٦,٧٤٣)
إعادة التصنيف	(٣,٠٦٤)	(١١,١٦٥)	(٩١,٦١٠)	١٠,٤٨٤٤	–	–	(٥)	–
تأثير التغير في العملة الأجنبية	(٣٩٠)	(١,٦٠٦)	(٥١٢)	(١,٨٨٧)	–	(١,٠٧١)	–	(٥,٤٦٦)
صافي القيمة الدفترية:								
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٤٤,١٨٢**	**١٠,٥٤٧**	**٥١٢,٥٢٧**	**١٨٢٧٠**	**١٥**	**٢٠,٤٧٠**	**٢٩٥,٨٧٧**	**٩٠١,٨٨٨**
الإستهلاك المتراكم:								
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٣٤,٩٧١	١١٢,٢١٠	٤٣,٣٥٣	٣١٢,٣٥٨	١,٤٦٦	٣٥,٧٧١	–	٦٢٦,٤١٥
إستهلاك السنة	٩,٧٦٦	٤,٤٦٦	١٢,٥٢١	١١,٣٧١	–	١٦,٦٦٧	–	٥٤,٧٥١
المتعلقة بعمليات الاستبعادات والشطب	–	(٣,٣٨١)	–	(١٤,٧٢٤)	–	(١٨,٦٣٨)	–	(٣٦,٧٤٣)
إعادة التصنيف	(٣,٠٦٤)	(١١,١٦٥)	(٩١,٦١٠)	١٠,٤٨٤٤	–	–	(٥)	–
تأثير التغير في العملة الأجنبية	(٣٩٠)	(١,٦٠٦)	(٥١٢)	(١,٨٨٧)	–	(١,٠٧١)	–	(٥,٤٦٦)
صافي القيمة الدفترية:								
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٤٤,١٨٢**	**١٠,٥٤٧**	**٥١٢,٥٢٧**	**١٨٢٧٠**	**١٥**	**٢٠,٤٧٠**	**٢٩٥,٨٧٧**	**٩٠١,٨٨٨**

	أراضي ومباني	تحسينات على مباني مستأجرة	أثاث وتركيبات وتجهيزات مكتبية	أجهزة كمبيوتر	مركبات	حق استخدام الأصول	أعمال قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة:								
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٤٣٦,٩٠٩	١٦١,٨٨٨	٢٣٩,٧٧٩	٢٢٨,٢٢٧	١,٤٦٦	٨١,١٤٥	١٨٩,١٣٩	١,٣٢٨,٥٥٣
إضافات	١١٩,٩٠٤	٣١٣	١٠,٦٦٤	٦,٨١٠	١٥	٧,٧٩٧	١١٣,١٤٧	٢٥٨,٦٥٠
عمليات الاستبعاد والشطب وإعادة تقييم حق استخدام الموجودات	–	(٣,٢٨١)	–	(١٤,٧٢٤)	–	(٣٠,٤١٢)	(١,٢٢١)	(٤٩,٧٨٨)
إعادة التصنيف	٩١٤	(٣٤,١٠٦)	(٧٥,٦١٧)	١٠,٨٨٠٩	–	–	–	–
التحويلات	–	–	١,٦٩٠	٣,٤٤٨	–	–	(٥,١٣٨)	–
تأثير التغير في العملة الأجنبية	(١,٨٤٧)	(١,٩٥٧)	(٥٧٧)	(١,٤٤٢)	–	(٢,٧٨٩)	–	(٩,١١٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٥٥٥,٨٨٠**	**١٢٢,٧٥٧**	**١٦٥,٩٣٩**	**٢٠٢,٨٣٠٣**	**١,٤٨١**	**٥٥,٧٤١**	**٢٩٥,٨٧٧**	**١,٥٢٨,٣٠٣**
الإستهلاك المتراكم:								
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٣٦,٠٤١	١٢٣,٨٩٦	٢٠١,٣٥٨	٢١٢,٧٥٤	١,٤٦٦	٣٨,٣٥٣	٥	٦١٣,٨٧٣
إستهلاك السنة	٩,٧٦٦	٤,٤٦٦	١٢,٥٢١	١١,٣٧١	–	١٦,٦٦٧	–	٥٤,٧٥١
المتعلقة بعمليات الاستبعادات والشطب	–	(٣,٣٨١)	–	(١٤,٧٢٤)	–	(١٨,٦٣٨)	–	(٣٦,٧٤٣)
إعادة التصنيف	(٣,٠٦٤)	(١١,١٦٥)	(٩١,٦١٠)	١٠,٤٨٤٤	–	–	(٥)	–
تأثير التغير في العملة الأجنبية	(٣٩٠)	(١,٦٠٦)	(٥١٢)	(١,٨٨٧)	–	(١,٠٧١)	–	(٥,٤٦٦)
صافي القيمة الدفترية:								
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٤٤,١٨٢**	**١٠,٥٤٧**	**٥١٢,٥٢٧**	**١٨٢٧٠**	**١٥**	**٢٠,٤٧٠**	**٢٩٥,٨٧٧**	**٩٠١,٨٨٨**
الإستهلاك المتراكم:								
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٣٤,٩٧١	١١٢,٢١٠	٤٣,٣٥٣	٣١٢,٣٥٨	١,٤٦٦	٣٥,٧٧١	–	٦٢٦,٤١٥
إستهلاك السنة	٩,٧٦٦	٤,٤٦٦	١٢,٥٢١	١١,٣٧١	–	١٦,٦٦٧	–	٥٤,٧٥١
المتعلقة بعمليات الاستبعادات والشطب	–	(٣,٣٨١)	–	(١٤,٧٢٤)	–	(١٨,٦٣٨)	–	(٣٦,٧٤٣)
إعادة التصنيف	(٣,٠٦٤)	(١١,١٦٥)	(٩١,٦١٠)	١٠,٤٨٤٤	–	–	(٥)	–
تأثير التغير في العملة الأجنبية	(٣٩٠)	(١,٦٠٦)	(٥١٢)	(١,٨٨٧)	–	(١,٠٧١)	–	(٥,٤٦٦)
صافي القيمة الدفترية:								
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٤٤,١٨٢**	**١٠,٥٤٧**	**٥١٢,٥٢٧**	**١٨٢٧٠**	**١٥**	**٢٠,٤٧٠**	**٢٩٥,٨٧٧**	**٩٠١,٨٨٨**

١٤- موجودات غير ملموسة

	الشهرة	موجودات أخرى غير ملموسة			
		علاقات العملاء	الودائع الأساسية	رخصة	المجموع
التكلفة أو التقييم:					
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	–	–	–	–	–
الشهرة الناتجة عن دمج الأعمال	١,٧٥٨,٦٩٨	–	–	–	١,٧٥٨,٦٩٨
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (كما ورد سابقاً)	١,٧٥٨,٦٩٨	–	–	–	١,٧٥٨,٦٩٨
تأثير تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية ٣ (إيضاح رقم ٤٥)	(٨٨١,٢١٢)	٦٤٩,٥٦٧	٢٢٣,٤٧١	٥١,٣٦٩	٤٣,١٩٥
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (المعدل)	٨٧٧,٤٨٦	٦٤٩,٥٦٧	٢٢٣,٤٧١	٥١,٣٦٩	١,٨٠١,٨٩٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٨٧٧,٤٨٦	٦٤٩,٥٦٧	٢٢٣,٤٧١	٥١,٣٦٩	١,٨٠١,٨٩٣
الإطفاء المتراكم:					
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	–	–	–	–	–
إطفاء خلال السنة	–	٨٧,٩٦٢	٢٤,٢٠٩	١١,١٣٠	١٢٣,٣٠١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	–	٨٧,٩٦٢	٢٤,٢٠٩	١١,١٣٠	١٢٣,٣٠١
القيمة الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (المعدل)	٨٧٧,٤٨٦	٦٤٩,٥٦٧	٢٢٣,٤٧١	٥١,٣٦٩	١,٨٠١,٨٩٣
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٨٧٧,٤٨٦	٥٦١,٦٠٥	١٩٩,٢٦٢	٤٠,٢٣٩	١,٦٧٨,٥٩٢

الشهرة الناشئة عن الاستحواذ على صافي موجودات الخليجي

نشأت الشهرة من استحواذ المجموعة على صافي موجودات الخليجي (إيضاح رقم ٤٥). بناءً على عملية تخصيص سعر الشراء التي قام بها استشاري خارجي بعد الاندماج، اعترفت المجموعة بمبلغ ٩٢٤,٤٠٧ ألف ريال قطري كموجودات غير ملموسة و ٨٧٧,٤٨٦ ألف ريال قطري كشهرة. يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (٤٥) للحصول على التفاصيل.

تقييم انخفاض قيمة الشهرة

لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة لوحدات توليد النقد، والتي تمثل أدنى مستوى داخل المجموعة يتم فيه مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية. عندما تكون القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المولدة للنقد أقل من قيمتها الدفترية، يتم الاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة.

أجرت المجموعة اختبار انخفاض القيمة السنوي وفقاً لسياستها المحاسبية وأجرت تحليل الحساسية للافتراضات الأساسية المستخدمة في القيمة العادلة ناقصاً تكلفة الاستبعاد وحسابات القيمة قيد الاستخدام. كانت المبالغ القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد أعلى من القيم الدفترية. وبالتالي، لم يتم اعتبار أي انخفاض ضروري كما في نهاية فترة التقرير.

موجودات أخرى غير ملموسة

علاقات العملاء	٨ سنوات	تمثل الموجودات غير الملموسة لعلاقة العملاء القيمة المنسوبة إلى الأعمال المتوقع إنشاؤها من العملاء الموجودين في تاريخ الاستحواذ. تم تقييم الموجودات غير الملموسة باستخدام طريقة الأرباح الزائدة متعددة الفترات، وهي منهجية شائعة الاستخدام لتقييم العلاقات مع العملاء.
الودائع الأساسية	١٠ سنوات	تم تحديد الودائع الأساسية المكتسبة من الخليجي على أنها العملاء الذين لديهم حسابات جارية وحسابات توفير. تنشأ قيمة الأصول غير الملموسة للودائع الأساسية من حقيقة أن قاعدة الودائع للمجموعة تمثل مصدر تمويل أرخص من تمويل الجملة أو سوق المال (تكلفة بديلة للتمويل). تمثل القيمة الحالية للادخار المستقبلي المتوقع تحقيقه على مدى العمر الاقتصادي الإنتاجي المتبقي قيمة الموجودات الأساسية غير الملموسة للودائع.
رخصة	٥ سنوات	تمثل الموجودات غير الملموسة للترخيص القيمة المنسوبة من الربح التشغيلي المتوقع أن تحققه الشركة التابعة للمجموعة، الخليجي فرنسا إس إيه، من عملياتها في فرنسا والإمارات العربية المتحدة. تم تقييم الموجودات غير الملموسة باستخدام طريقة الأرباح الزائدة متعددة الفترات، وهي منهجية مطبقة بشكل شائع لتقييم رخصة التشغيل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

١٥- موجودات أخرى

	٢٠٢٢	٢٠٢١ (معدّل)
الموجودات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تحتفظ بها شركة تابعة٢	٣,٠٠٢,٥٣٢	٢,٩٩١,٠٩٤
القيمة العادلة الإيجابية لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	٦١١,٨٨٢	١٦٩,٨٧٧
موجودات الضريبة المؤجلة (إيضاح رقم ٣٢)	٢٦,٥٦٧	٣٥,٦٥٤
مبالغ مدفوعة مسبقاً وذمم مدينة أخرى	٢٤,٠٨٧	٢٦,٩٣٨
ربح مستحق	٥,١٩٧	٧,٤٢٩
أخرى٣	٤٠٤,٥٤٩	٤٨,٨٢٣
مخصص لانخفاض القيمة١	(٨٦٦)	–
	٤,٠٧٣,٩٤٨	٣,٢٧٩,٨١٥

١ بالنسبة للتعرض على مستوى المرحلة ومخصص الانخفاض في القيمة ، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤,٢,١٠.

٢ تتكون الموجودات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من محفظة الموجودات التالية التي تحتفظ بها شركة تابعة والتي تم الحصول عليها من قبل البنك في اندماج الأعمال (إيضاح ٤٥):

	٢٠٢٢	٢٠٢١ (معدّل)
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٨٧٧,١٦٢	٨٠٦,٠٠١
أرصدة إلى بنوك	٨٤٨,٣٥٢	٦٧٦,٢١٦
تمويلات ودفعات مقدمة للعملاء	١,٠٨٥,٥٥٠	١,٢٤٣,٨٢٦
إستثمارات مالية	١٦٦,٥١٥	٢٤٥,٧٢١
موجودات ثابتة	٩,٨٧٨	١١,٩٥٥
موجودات أخرى	١٥,٠٧٥	٧,٣٧٥
	٣,٠٠٢,٥٣٢	٢,٩٩١,٠٩٤

٣ بتضمن الضمانات النقدية المدفوعة على اتفاقيات إعادة الشراء وندءات الهامش على اتفاقيات المقايضة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بمبلغ ١٨١,٤١٨ ألف ريال قطري و ٩,٥٣٨ ألف ريال قطري على التوالي.

٤ المبلغ القائم من هامش الجدية الذي دفعته المجموعة للمؤجر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بلغ ١,١٠٨ ألف ريال قطري (٢٠٢١: ٨٤١ ألف ريال قطري).

١٦- أرصدة من بنوك

	٢٠٢٢	٢٠٢١
حسابات جارية واستثمارية قصيرة الأجل	٩٩,٨٤٩	١٥١,١١٤
وكالة دائنة	٢٤,٦٣١,٩٤١	١٢,٦٣٦,٩٢٨
إعادة الشراء (ريبو)	٣,١٣٩,٩١٥	٣,٤١٦,٣٩٢
مرابحة سلع دائنة	٨٤٦,٣١٢	٤٩٧,٢٤٧
تمويل مرابحة قصير الأجل من بنوك	–	٦,٥١٥,٢٨٤
ربح مستحق للبنوك	٨٦,٩٤٠	٢٩,٦١٢
	٢٨,٨٠٤,٩٥٧	٢٣,٢٤٦,٥٧٧

تتضمن الوكالة الدائنة تسهيلات متنوعة بتواريخ إستحقاق أقل من سنة ويحتسب عليها معدل ربح ٢,١٪ إلى ٥,٧٥٪ (الإستحقاقات تصل إلى ستة أشهر ويحتسب عليها معدل ربح ٠,١٥٪ إلى ١,٥٪ في سنة ٢٠٢١).

القيمة السوقية للأوراق المالية المقدمة كضمان مقابل اتفاقيات إعادة الشراء ٣,٣٤٧ مليون ريال قطري (٢٠٢١: ٣,٩٦٠ مليون ريال قطري).

١٧- حسابات العملاء الجارية

	٢٠٢٢	٢٠٢١
حسب القطاع:		
حكومة	١,٢٦٤,٣٤٧	٨٩٠,٦٧٧
مؤسسات مالية غير مصرفية	٥٠,٨٦٠	٤٠,٩٢٨
شركات	٤,٣٣٩,٨٦٢	٤,٦٨٩,٢٩٨
أفراد	٣,٠٨١,٧٥٨	٣,٥٧١,٧٣١
	٨,٧٣٦,٨٢٧	٩,١٩٢,٦٣٤

١٨- تمويلات صكوك والدين

قامت المجموعة بإصدار أوراق الدين الاتية:

الأداة	المصدر	العملة	تاريخ الإستحقاق	٢٠٢٢
صكوك	مصرف الريان للتمويل ذ.م.م.	دولار أمريكي	٣ نوفمبر ٢٠٢٤	١١٠,١١٧
صكوك	صكوك مصرف الريان المحدودة	دولار أمريكي	٢٠ نوفمبر ٢٠٢٣	٣٦٦,٥٧٦
صكوك	صكوك مصرف الريان المحدودة	دولار أمريكي	٢١ نوفمبر ٢٠٢٣	٣٢٩,٩٣٥
صكوك	صكوك مصرف الريان المحدودة	دولار أمريكي	١٣ نوفمبر ٢٠٢٤	١,٨٠٤,١٣٢
صكوك	صكوك مصرف الريان المتحدة	دولار أمريكي	١٢ مارس ٢٠٢٣	١٤٦,٠٧٤
صكوك	صكوك مصرف الريان المتحدة	دولار أمريكي	٢ سبتمبر ٢٠٢٥	٢,٧١٠,٣٢٠
سندات الدين٢	الخليجي المالية المحدودة	دولار أمريكي	٩ أكتوبر ٢٠٢٣	١,٨٨٧,٤٥١
سندات الدين٢	الخليجي المالية المحدودة	دولار أمريكي	١٠ يوليو ٢٠٢٣	٩٣,١٨٩
سندات الدين٢	الخليجي المالية المحدودة	ين ياباني	٦ فبراير ٢٠٢٥	٢٧,٢٨٠
سندات الدين٢	الخليجي المالية المحدودة	ين ياباني	٢٥ يناير ٢٠٢٤	٢٧,٢٧٧
سندات الدين٢	الخليجي المالية المحدودة	ين ياباني	٢٧ مارس ٢٠٢٣	١٣٦,٢٣٩
سندات الدين٢	الخليجي المالية المحدودة	ين ياباني	١٦ مارس ٢٠٢٣	٤٣,٥٨٦
				٧,٦٨٢,١٧٦

الأداة	المصدر	العملة	تاريخ الإستحقاق	٢٠٢١ (معدّل)
صكوك	صكوك مصرف الريان المحدودة	دولار أمريكي	٢٠ نوفمبر ٢٠٢٣	٣٦٤,٥٧١
صكوك	صكوك مصرف الريان المحدودة	دولار أمريكي	٢١ نوفمبر ٢٠٢٣	٣٢٨,١٣١
صكوك	صكوك مصرف الريان المحدودة	دولار أمريكي	١٣ نوفمبر ٢٠٢٤	١,٨٠٣,٤٧٢
صكوك	صكوك مصرف الريان المتحدة	دولار أمريكي	١٢ مارس ٢٠٢٣	١٤٥,٦٢٨
صكوك	صكوك مصرف الريان المتحدة	دولار أمريكي	٢ سبتمبر ٢٠٢٥	٢,٧٠٩,٠٧٣
سندات الدين٢	الخليجي المالية المحدودة	دولار أمريكي	٩ أكتوبر ٢٠٢٣	١,٩٥٤,١٨٨
سندات الدين٢	الخليجي المالية المحدودة	دولار أمريكي	١٠ يوليو ٢٠٢٣	٩٤,٩٦٠
سندات الدين٢	الخليجي المالية المحدودة	ين ياباني	٦ فبراير ٢٠٢٥	٣١,٦٩٥
سندات الدين٢	الخليجي المالية المحدودة	ين ياباني	١٩ مايو ٢٠٢٢	٣١,٦٥٣
سندات الدين٢	الخليجي المالية المحدودة	ين ياباني	١٥ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١,٦٣٠
سندات الدين٢	الخليجي المالية المحدودة	ين ياباني	٢٥ يناير ٢٠٢٤	٣١,٦٩١
سندات الدين٢	الخليجي المالية المحدودة	ين ياباني	٢٧ مارس ٢٠٢٣	٥٠,٦٤٠
سندات الدين٢	الخليجي المالية المحدودة	ين ياباني	١٦ مارس ٢٠٢٣	١٥٨,٢٨٦
				٧,٧٣٥,٦١٨

١ تتراوح معدلات الربح من٠,٣ ٪ إلى ٤,٧٥٪ للعام الحالي.

٢ عند الاندماج مع الخليجي (إيضاح رقم ٤٥) وعملاً بالجمعية العامة غير العادية التي عقدتها المجموعة في ٥ أكتوبر ٢٠٢١، تحملت المجموعة سندات الدين ٢,٣٨٤ مليون ريال قطري الصادرة عن الخليجي بموجب برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل البالغة ٢,٥ مليار دولار أمريكي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

١٨- تمويلات صكوك والدين (تتمه)

كما في ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢	٢٠٢١ (معدّل)
القيمة الاسمية للصكوك وتمويل الديون	٧,٥٨٤,٢٦١	٧,٥٧٦,١٥١
ناقصاً: تكاليف المعاملات غير المطفأة	(٦,٤٧٦)	(١١,٢٤٨)
يضاف: صافي تعديلات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) (الملاحظة ٤٥ (و))	٥٠,٥٤٧	١٢٠,٨٥٦
الربح المستحق	٥٣,٨٤٤	٤٩,٨٥٩
	٧,٦٨٢,١٧٦	٧,٧٣٥,٦١٨

الحركة في تمويل الصكوك والدين الصادرة عن المجموعة خلال السنة كما يلي:

كما في ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢	٢٠٢١ (معدّل)
الرصيد كما في ١ يناير	٧,٧٣٥,٦١٨	٦,٠٢٣,١٨٠
افتراض عند دمج الأعمال (معدّل) (إيضاح رقم ٤٥)	–	٢,٣٨٣,٧٢٦
صافي الإصدارات خلال العام	١٠٩,١٨٤	–
أقساط السداد خلال العام	(٢٩٣,٦٦٠)	(٨٠٦,١٩٣)
إطفاء تكاليف المعاملات	٤,٤٧٧	٢,٣٦٩
إطفاء تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣)	(٧٠,٣٠٩)	–
تأثير حركة العملات الأجنبية	(٣٧,٨٨٤)	(٥,٢٦١)
مصروفات التمويل للسنة	٢٣٤,٧٥٠	١٣٧,٧٩٧
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٧,٦٨٢,١٧٦	٧,٧٣٥,٦١٨

١٩- تمويلات أخرى

الأداة	العملة	تاريخ الإستحقاق	٢٠٢٢
تمويلات ثنائية	دولار أمريكي	٢٨ فبراير ٢٠٢٤	٣٦٥,٢٦٢
تمويلات ثنائية	دولار أمريكي	١٥ أكتوبر ٢٠٢٣	٢,٣٨٣,٥٧٥
تمويلات ثنائية	دولار أمريكي	١٢ يوليو ٢٠٢٣	١٨٣,٤٩٠
تمويلات ثنائية	دولار أمريكي	٢٠ فبراير ٢٠٢٥	٣٦٤,٦٣٧
تمويلات ثنائية	دولار أمريكي	٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥	٣٦٣,٩٥١
تمويلات ثنائية	دولار أمريكي	٢٣ يونيو ٢٠٢٢	١٨٢,٣٢١
			٣,٨٤٣,٢٣٦
تمويلات ثنائية	دولار أمريكي	١٥ أكتوبر ٢٠٢٤	٢,٣٦٢,٢٥٧
تمويلات ثنائية	دولار أمريكي	٢٣ يونيو ٢٠٢٣	١٨٢,٠٨٥
تمويلات ثنائية	دولار أمريكي	١٢ يوليو ٢٠٢٣	١٨١,٤٢٧
تمويلات ثنائية	دولار أمريكي	٢٨ فبراير ٢٠٢٣	٣٦٢,٧٩٣
تمويلات ثنائية	دولار أمريكي	٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣	١٨١,٧٩٩
تمويلات ثنائية ١	دولار أمريكي	١ ديسمبر ٢٠٢٢	٤٣٤,١٦٧
تمويلات ثنائية ١	دولار أمريكي	٦ أكتوبر ٢٠٢٢	٣٦٣,٧٠٤
شهادة الإيداع ١	يورو	١٤ يناير ٢٠٢٢	٢٤٧,٠٤٧
شهادة الإيداع ١	يورو	١٢ يناير ٢٠٢٢	٢٤٧,٠٤٢
شهادة الإيداع ١	دولار أمريكي	٢٤ فبراير ٢٠٢٢	١٦٣,٧١٠
شهادة الإيداع ١	يورو	١٣ يناير ٢٠٢٢	٢٤٧,٠٤٤
شهادة الإيداع ١	دولار أمريكي	١٤ مارس ٢٠٢٢	٣٦٣,٥٦٤
شهادة الإيداع ١	دولار أمريكي	١١ أبريل ٢٠٢٢	٣٦٣,٣٥٥
			٥,٦٩٩,٩٩٤

[١] تم إصدار التمويلات ذات السعر العائم الثنائي وشهادات الإيداع في الأصل من قبل الخليجي والتي تحملها البنك عند الاندماج (إيضاح رقم ٤٥).

[٢] كانت الحركة على التمويلات الأخرى الصادرة من قبل المجموعة خلال السنة كما يلي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١ (معدّل)
الرصيد في ١ يناير	٥,٦٩٩,٩٩٤	١,٢٧٠,٧٧٥
مفترضة عند دمج الأعمال (إيضاح ٤٥)	–	٣,٢٧٠,٩٦٦
صافي المصدّر خلال السنة	٧٢٥,٩١٠	٣,٠٨٢,٠٩٧
السداد خلال السنة	(٢,٦٢٠,٧٢٢)	(٨٣٩,٨٤٥)
اطفاء في تكلفة المعاملة	٩,٨٥٢	٢,٢١٧
إعادة تصنيفها الى مطلوبات البنوك	–	(١,٠٨٦,٨٠٣)
أرباح مستحقة للبنوك	٢٨,٢٠٢	٤,٩٩٧
حركات أخرى	–	(٤,٤١٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٣,٨٤٣,٢٣٦	**٥,٦٩٩,٩٩٤**

٢٠- مطلوبات أخرى

	٢٠٢٢	٢٠٢١
المطلوبات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لشركة تابعة	٢,١٥٢,٨٩٦	٢,٣٦٠,٩٧٧
توزيعات أرباح مستحقة	٩٣٤,٩٨٠	٩٨١,٩٥٦
قبولات	٢٠٧,٥٥٦	٨٤١,٤٠٠
قيمة عادلة سلبية لمشتقات متوافقة مع الشريعة وأدوات إدارة المخاطر	٢٢٩,٣٨٣	٢٧٢,٧٢٢
شيكات مصرفية وبطاقات مسبقة الدفع	٢٠١,١١٧	٢٠٢,٩٣٢
المصاريف المستحقة	١٥٨,٩٧١	١٦٢,٣٥٦
إيراد عمولة غير مكتسب	٢٠٩,٨١٨	١٥٠,٨٦٧
نقد مستلم مقابل توزيعات أرباح بالنيابة عن عملاء	١٤٧,٦٥٣	١٢٣,١١٠
مخصصات موظفين أخرى	١٧٢,٨٦٧	١٠٩,٢٨٨
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (ب)	٤٩,٧٩٢	٩٣,٦٠٠
الربح المستحق الدفع على الأداة المؤهلة كرأس مال إضافي	٤٦,٠٠٠	٤٨,١٩٥
صافي مطلوبات الإجارة (أ)	٢٤,٣٤٧	٥٣,٥٩٠
مخصص تدني قيمة بنود خارج الميزانية الخاضعة لمخاطر الإئتمان	١٣٧,٢٢٩	٥١,٦٤٢
صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح رقم ٤٢)	٣٥,٦٤٤	٤٢,٨١٣
أخرى	٩٢٠,٩٤٥	٣٥٤,٥٢٧
	٥,٦٢٩,١٩٨	**٥,٨٤٩,٩٧٥**

[١] يتضمن طلبات الهامش على اتفاقيات المقايضة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بمبلغ ٥١١,٤٦٦ ألف ريال قطري.

(أ) **مطلوبات الإجارة الصافية**

	٢٠٢٢	٢٠٢١
إجمالي مطلوبات الإجارة	٢٥,١٩٢	٥٧,١٦٩
ناقص: تكلفة الإجارة المؤجلة	(٨٤٥)	(٣,٥٧٩)
صافي مطلوبات الإجارة	٢٤,٣٤٧	**٥٣,٥٩٠**

يوضح الجدول أدناه استحقاق إجمالي وصافي مطلوبات الإجارة:

	٢٠٢٢			٢٠٢١
	إجمالي مطلوبات الإجارة	تكلفة الإجارة المؤجلة	مطلوبات الإجارة الصافية	مطلوبات الإجارة الصافية
تصل إلى ١٢ شهراً	١١,٣١٦	(٣٠٠)	١١,٠١٦	١٩,٩٩٦
من ١ إلى ٥ سنوات	١٣,٨٧٦	(٥٤٥)	١٣,٣٣١	٢٧,٨٩٢
أكثر من ٥ سنوات	–	–	–	٥,٧٠٢
	٢٥,١٩٢	(٨٤٥)	٢٤,٣٤٧	**٥٣,٥٩٠**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

٢٠- مطلوبات أخرى (تتمة)

(ب) مخصص مكافآت نهاية خدمة الموظفين

	٢٠٢٢	٢٠٢١
الرصيد في ١ يناير	٩٣,٦٠٠	٥١,١١٦
أفتراض عند دمج الأعمال	–	٣٥,٦٠٨
مخصص مكون خلال السنة	٩,٦٦٤	١٠,٤٨٦
مدفوعات خلال السنة	(٥٣,٤٧٢)	(٣,٦١٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٤٩,٧٩٢**	**٩٣,٦٠٠**

(ج) مطلوبات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لشركة تابعة

	٢٠٢٢	٢٠٢١
أرصدة من بنوك	٦١,٣٨٨	٤١٨,٤٤٢
ودائع العملاء	١,٨٨١,٨٣٩	١,٧٢٤,٤٥٤
الديون الثانوية [١]	٩٧,٥٨٨	١٠٣,٠٠٥
مطلوبات أخرى	١١٢,٠٨١	١١٥,٠٧٦
	٢,١٥٢,٨٩٦	**٢,٣٦٠,٩٧٧**

[١] تحمل البنك ديون ثانوية عند الاندماج مع الخليجي (إيضاح رقم ٤٥) ويتكون من دين بقيمة ٢٥ مليون يورو لفترة استحقاق غير محددة ويحمل ربحاً متوسط مؤشر اليورو بمعدل شهري مستحق الدفع في المتأخرات على أساس ربع سنوي. سيخضع هذا الدين، في حالة تصفية المُصدر، لمطالبات المودعين وجميع دائني المصدر الآخرين.

٢١- حقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار

(أ) حسب النوع

	٢٠٢٢	٢٠٢١
حسابات توفير	٨,٣٩٥,٦٥٢	٧,٢٣٩,٣٠٦
حسابات لأجل	٧٥,١٦٧,٩٠٥	٨٣,٠٢٩,٢٣٤
حسابات إستثمار قصيرة الأجل	٤,٥٤١,٠٩٠	٧,٠٠٢,٤٥٢
ربح دائن لحقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار	٤٤٨,٨٤٦	٤٩١,٠٧٠
الحصة في إحتياطي القيمة العادلة	١,٣٨٦	١,٥٦٨
	٨٨,٥٥٤,٨٧٩	**٩٧,٧٦٣,٦٣٠**

(ب) حسب القطاع

	٢٠٢٢	٢٠٢١
الحكومة	٤٣,٩١٠,٨٠٠	٤١,٦٢٨,٨٦٤
المؤسسات المالية غير المصرفية	٥,٣٣٨,٦٢٣	١٣,٦٥٥,٧٤١
الأفراد	٢٧,٠١٦,٩٦٥	٢٥,٢٤٦,٢٠٦
الشركات	١١,٨٣٨,٢٥٩	١٦,٧٤٠,١٨١
ربح دائن لحقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار	٤٤٨,٨٤٦	٤٩١,٠٧٠
الحصة في إحتياطي القيمة العادلة	١,٣٨٦	١,٥٦٨
	٨٨,٥٥٤,٨٧٩	**٩٧,٧٦٣,٦٣٠**

وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٠٨/٨٧ لم يتم خصم أي احتياطي مخاطر من الربح المتعلق بحقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار وتم تحويل إجمالي إحتياطي المخاطر من ربح المساهمين كنسبة.

(ج) حصة حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار في صافي الربح

	٢٠٢٢	٢٠٢١
العائد على حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار في صافي الربح قبل إيراد مضاربة المصرف	٢,٤٢٢,٩٤٩	٢,٠٣٨,٣٣٢
إيراد مضاربة المصرف	(٢,٢٩١,٥٤٧)	(١,٩٢٦,٣١٠)
العائد على أصحاب حساب الإستثمار	١٣١,٤٠٢	١١٢,٠٢٢
دعم مقدم من قبل المصرف	١,٧٢٣,١١٤	٨٣٦,٨٢١
العائد على أصحاب حساب الإستثمار بعد دعم المصرف	**١,٨٥٤,٥١٦**	**٩٤٨,٨٤٣**

٢٢- حقوق الملكية

(أ) رأس المال

	٢٠٢٢	٢٠٢١
المصرح به والمصدر والمدفوع ٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بواقع ١ ريال قطري للسهم	٩,٣٠٠,٠٠٠	٩,٣٠٠,٠٠٠

[١] تم الاندماج بين البنك والخليجي من خلال إصدار رأس مال قدره ١,٨٠٠ مليون سهم بقيمة ١ ريال قطري من قبل البنك لمساهمي الخليجي، في صفقة تبادل أسهم بسعر صرف ٠,٥ سهم جديد لمصرف لكل منهما نصيب الخليجي. ووفقًا للصفقة، تم شطب أسهم الخليجي من بورصة قطر واستبدالها برأس المال المصدر الجديد. تمت إضافة رأس المال المُصدر حديثًا إلى الأسهم القائمة في المصرف المُصدرة بالفعل (كونها رأس مال الكيان القانوني الباقي في وقت الاندماج) لتشكيل رأس مال الكيان المندمج. للحصول على تفاصيل دمج الأعمال، يرجى الاطلاع على إيضاح رقم (٤٥).

(ب) الإحتياطي القانوني

	٢٠٢٢	٢٠٢١
علاوة إصدار الأسهم عند دمج الأعمال (إيضاح رقم ٤٥)	–	٦,٩٣٠,٠٠٠
محول من الأرباح المدورة [٢]	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٩,٦٤٤,١٦٦**	**٩,٦٤٤,١٦٦**

[٢] وفقاً لقانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لعام ٢٠١٢ يشترط تحويل ١٠٪ من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يعادل هذا الاحتياطي ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع. وبناء على ذلك، لم يتم إجراء أي تحويل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، حيث بلغ الاحتياطي القانوني ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع قبل التحويل من الأرباح المدورة للعام الحالي ٢٠٢١: صفر ريال قطري.

(ج) إحتياطي المخاطر

وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي ٢٠١١/١٠٢، تم إنشاء احتياطي مخاطر لتغطية المصاريف الطارئة في كل من الأنشطة التمويلية للقطاعين العام والخاص، مع متطلب حد أدنى نسبته ٢,٥٪ من إجمالي مخاطر القطاع الخاص الممنوحة من قبل المجموعة وفروعها داخل وخارج دولة قطر بعد استبعاد المخصصات المحددة والأرباح المعلقة. يتم استبعاد التمويل المقدم لـ/ أو المقدم من قبل وزارة المالية أو التمويل مقابل ضمانات نقدية من التمويل الإجمالي المباشر، والذي يجب تخصيصه من أرباح المساهمين وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي. وفقاً لموافقة مصرف قطر المركزي، تم تخصيص ٥٠٪ فقط من المبلغ المطلوب لاحتياطي المخاطر لعام ٢٠٢١ من الأرباح المدورة. سيتم إعادة بناء احتياطي المخاطر غير المخصص المتبقي والبالغ ٤٨٦ مليون ريال قطري خلال فترة ٥ سنوات من خلال تحويلات سنوية قدرها ٩٧ مليون ريال قطري من الأرباح المحتجزة. تم إجراء أول تحويلات سنوية خلال العام وتم تضمينها في إجمالي تحويل احتياطي المخاطر البالغ ١١٦ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢٢.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

٢٢- حقوق الملكية (تتمة)

(د) **إحتياطي القيمة العادلة**

	٢٠٢٢	٢٠٢١
الرصيد في ١ يناير	٣٦,١٢٥	٢٥,٢٠٤
صافي الربح غير المحقق / (الخسارة)	(٦٤٥)	١٥,٤٣٤
المحول إلى الأرباح المدورة من بيع القيمة العادلة من خلال الأوراق المالية	–	(٥,٤٨٣)
الجزء الفعال من تحوط التدفق النقدي	(٧٢٥)	٧٢٥
الحصة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة	(٥٢٥)	١,٨١٣
الحصة في حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار في إحتياطي القيمة العادلة	(١,٣٨٦)	(١,٥٦٨)
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	(٣,٢٨١)	١٠,٩٢١
الرصيد في ٣١ ديسمبر (حصة المساهمين)	**٣٢,٨٤٤**	**٣٦,١٢٥**

يمثل إحتياطي القيمة العادلة أرباح غير مكتسبة تكون غير قابلة للتوزيع إلا في حال تحققها وتسجل في بيان الدخل الموحد.

(هـ) **إحتياطي تحويل العملات الأجنبية**

يضم إحتياطي تحويل العملات الأجنبية جميع فروق أسعار العملات الأجنبية الناشئة عن تحويل القوائم المالية للعمليات الخارجية.

(و) **احتياطيات أخرى**

تمثل حصة المجموعة في الربح من الإستثمارات في شركات زميلة بالصافي من توزيعات الأرباح النقدية المستلمة، كما هو مشترط من قبل لوائح مصرف قطر المركزي.

	٢٠٢٢	٢٠٢١
الرصيد في ١ يناير	١٢٧,٢٧٤	١٢٦,٢٢٢
الحصة في نتائج الشركات الزميلة	٢٧,٢٠١	١٣,٧٠٦
توزيعات من شركات زميلة محولة لأرباح مدورة	(١٠,٧٠٠)	(١٠,٧٠٠)
تغييرات أخرى	(٣,٢٦٣)	(١,٩٥٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١٤٠,٥١٢**	**١٢٧,٢٧٤**

(ز) **توزيعات الأرباح المقترحة**

إقترح مجلس الإدارة في إجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٢٣ توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٠٪ (١٧٪ في سنة ٢٠٢١) من رأس المال. وتبلغ التوزيعات المقترحة ٩٣٠ مليون ريال قطري (١,٥٨١ مليون ريال قطري في سنة ٢٠٢١).

يخضع هذا الإقتراح لموافقة الإجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين والجهات الرقابية في دولة قطر.

٢٣- حقوق ملكية غير مسيطرة

وهي تمثل مساهمة المجموعة غير المسيطرة في الريان (المملكة المتحدة) المحدودة (٢٥٪) وبنك الريان بي إل سي (٢٦,٢٤٪) (في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ في الريان (المملكة المتحدة) المحدودة – ٢٥٪ وبنك الريان بي إل سي – ٢٦,٢٤٪).

٢٤- أداة مؤهلة كرأس مال إضافي

عند الاندماج مع الخليجي (إيضاح رقم ٤٥)، تحملت المجموعة فئة رأس المال الأولى البالغة ١ مليار ريال قطري («السندات») التي صدرت في الأصل من قبل الخليجي في مارس ٢٠١٦. السندات دائمة، ثانوية، غير مضمونة وتم إصدارها بمعدل ربح ثابت لأول خمس سنوات ويعاد تسعيرها في ٢٠٢١. الكوبون تقديري ولا يعتبر عدم السداد حادثة تقصير. لا تحمل السندات تاريخ استحقاق وقد تم تصنيفها ضمن فئة رأس المال الأولى.

٢٥- صافي الإيرادات من أنشطة التمويل

	٢٠٢٢	٢٠٢١
إيراد مرابحة	٣,١٦٢,٩٥٩	٢,٥١٢,٣٣٠
إيراد إجارة	١,٨١٦,٧٠٠	٩٣٣,١٥٧
إيراد مشاركة	٢٢٣,١٨٤	٢١٠,٠٦٧
إيراد إستصناع	٤١,٠١٩	٥٥,٠٥٨
	٥,٢٤٣,٨٦٢	**٣,٧١٠,٦١٢**

٢٦- الإيرادات من أنشطة الإستثمار

	٢٠٢٢	٢٠٢١
عائد إستثمار في أدوات الدين «صكوك»	١,١٧٣,٠٩٠	٨٤٦,٨٨٧
إيراد من ودائع بين البنوك لدى بنوك إسلامية	٧٤,٩٣٨	٣٣,٤٥٠
صافي (الخسارة)/الربح من بيع إستثمارات أدوات الدين «صكوك»	(٣,٠٠٨)	١٣٧
إيرادات توزيعات أرباح	٨,٩٦٩	٣,٩١١
ربح / (خسارة) القيمة العادلة من الإستثمارات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٦٢	(٨١)
صافي (الخسارة) / الربح من المشتقات	(٢,٨٣٤)	٢٨٥
	١,٢٥١,٢١٧	**٨٨٤,٥٨٩**

٢٧- صافي إيراد الرسوم والعمولات

	٢٠٢٢	٢٠٢١
عمولات عن الأنشطة التمويلية	٢٦٠,٧٠٣	١٧٧,٩٤٠
عمولات عن أنشطة التمويل التجاري	٩٨,٣٥٠	٩٩,٤٧٠
عمولات عن الخدمات المصرفية	٧٦,٤٨٣	٥١,٨٥٠
	٤٣٥,٥٣٦	٣٢٩,٢٦٠
مصروفات رسوم وعمولات	(٤,٠٢١)	(٥,٥٣٧)
	٤٣١,٥١٥	**٣٢٣,٧٢٣**

٢٨- ربح تحويل العملات الأجنبية (بالصافي)

	٢٠٢٢	٢٠٢١ معدّل
التعامل بالعملات الأجنبية وإعادة تقييم موجودات ومطلوبات	٢٧٠,٨٩١	١٧٢,٦١١

٢٩- إيرادات أخرى

	٢٠٢٢	٢٠٢١
إيراد إيجار	٧٠٢	٧٩٤
متنوعة	١٤,٦٥٠	٥٠٤
	١٥,٣٥٢	**١,٢٩٨**

٣٠- تكاليف موظفين

	٢٠٢٢	٢٠٢١
رواتب وعلاوات وتكاليف موظفين أخرى	٥٠١,٧٥٥	٤٠٦,٧٦٩
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	٩,٦٦٤	١٠,٤٨٦
تكاليف صندوق تقاعد الموظفين	١٠,٤٣٢	١٠,٦٩٥
	٥٢١,٨٥١	**٤٢٧,٩٥٠**

٣١- مصاريف أخرى

	٢٠٢٢	٢٠٢١
أتعاب قانونية ومهنية واستشارية	٩٨,٩٥٢	٤٩,٠٠٣
تقنية المعلومات	٤٣,١٦١	٤١,٩٢٩
إيجار وصيانة	١١٤,٣٥٨	٤٠,٥٣٨
مصاريف دعاية	٩٩,٥٤٣	٣٢,٣٧٦
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (الإيضاح رقم ٣٨ب)	١٨,٥٣٢	١٥,٦٧٠
مكافأة هيئة الرقابة الشرعية	١,٨٦٦	١,٧٠٨
مصاريف تشغيلية أخرى	١٨٣,٢٣٦	١١٩,١٦١
	٥٥٩,٦٤٨	**٣٠٠,٣٨٥**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ألف ريال قطري

٣٢- المصاريف الضريبية

	٢٠٢٢	٢٠٢١
حساب الضريبة الحالية	١٥,١٣٣	٨,٦١٣
التعديلات المتعلقة بالسنوات السابقة	١,٥٢٣	٩٤١
(منافع) مصروف ضريبة مؤجلة	٥,٥٨٦	(٤,٧٨٢)
	٢٢,٢٤٢	**٤,٧٧٢**

كانت حركة أصول الضريبة المؤجلة كما يلي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
الرصيد في ١ يناير	٣٥,٦٥٤	٣١,٥١٥
التعديلات المتعلقة بالسنوات السابقة	٥٥	(٨٩٠)
(منافع) مصروف ضريبة مؤجلة خلال السنة	(٥,٦٤١)	٥,٦٧٢
تأثير حركة العملات الأجنبية	(٣,٥٠١)	(٦٤٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢٦,٥٦٧	**٣٥,٦٥٤**

٣٣- المطلوبات المحتملة والإلتزامات الأخرى

(أ) **المطلوبات المحتملة**

	٢٠٢٢	٢٠٢١
تسهيلات إئتمانية غير مستغلة	١,٠٢٦,٦١١	٥,٥٤٤,٠٥٩
خطابات ضمان	١٣,١٠٢,٥٥٢	١٥,١٧٠,١٢٩
إعتمادات مستندية	١,٤٦١,٨٣٨	٣,٣٩٩,٤٨٦
	١٥,٥٩١,٠٠١	٢٤,١١٣,٦٧٤
المطلوبات الطارئة غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لشركة تابعة ١	٥٠٢,٧٠٧	٦٨٢,٢١٨

[١] تتكون المطلوبات الطارئة غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لشركة تابعة مما يلي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
تسهيلات إئتمانية غير مستغلة	٢٤٢,٤٠٠	٣٤٦,٩٥٧
خطابات ضمان	٢٥٤,٠٧٤	٣٢٧,٦٢٠
إعتمادات مستندية	٦,٢٣٣	٧,٦٤١
	٥٠٢,٧٠٧	**٦٨٢,٢١٨**

(ب) **إلتزامات وتعهدات أخرى**

	٢٠٢٢	٢٠٢١
تبادل معدل الربح	٧,٩٥٧,١٠٤	١١,١١٣,٣٣٦
وعود أحادية الجانب لشراء/ بيع عملات	٨,٦٠٤,٣٢٩	١٠,٧٢٧,٢٨٢
مقايضة العملات	٦٨,٤١٣	٦٣,٢٥٠
	١٦,٦٢٩,٨٤٦	**٢١,٩٠٣,٨٦٨**
تعهدات ومطلوبات أخرى لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة ٢	–	٢١٨,٢٩٩

[٢] تتكون التعهدات والمطلوبات الأخرى للشركة التابعة غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لشركة تابعة مما يلي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
وعود أحادية الجانب لشراء/ بيع عملات	–	٢١٨,٢٩٩
إلتزامات رأسمالية تتعلق بمبنى المقر الرئيسي تحت الإنشاء	١٨٧,٩٢٦	٢٩٠,٥٠٩

٣٤- تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة

القطاع الجغرافي

٢٠٢٢	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٥,٠٦٣,٠٤٩	–	٢٥,١٥١	–	–	٥,٠٨٨,٢٠٠
أرصدة لدى بنوك	٦٦١,٠٢٠	٣٩٧,٧٨٦	٢,٧٩٩,٤٨٧	١,٧٦٦,٨٧٦	٤٨٣,٥٩٩	٦,١٠٨,٧٦٨
موجودات تمويل	١٠٢,١٦٦,٧٦٣	٦٢٧,٩١٥	٩,٩٦٦,٩٨٨	–	٥,٠٩٧,٦١٥	١١٧,٨٥٩,٢٨١
إستثمارات مالية	٢٩,٣٩٧,٥٣٤	١,٤٠٨,٧٦٥	٢٠٦,٩٦٢	–	٤٦٣,٣٩٧	٣١,٤٧٦,٦٥٨
إستثمارات في شركات زميلة	١٦٤,٦٤١	١٨١,٢٣٧	–	–	–	٣٤٥,٨٧٨
موجودات ثابتة	٧٥٥,٨٧٣	–	١٤٦,٠١٥	–	–	٩٠١,٨٨٨
موجودات غير ملموسة	١,٦٧٨,٥٩٢	–	–	–	–	١,٦٧٨,٥٩٢
موجودات أخرى	١,٣٦٩,٦١٧	١,٠٢١,١٤٢	٨٩١,٥٨٤	٥٣,٩١٣	٧٣٧,٦٩٢	٤,٠٧٣,٩٤٨
إجمالي الموجودات	١٤١,٢٥٧,٠٨٩	٣,٦٣٦,٨٤٥	١٤,٠٣٦,١٨٧	١,٨٢٠,٧٨٩	٦,٧٨٢,٣٠٣	١٦٧,٥٣٣,٢١٣
أرصدة من بنوك	٢٣,٤٩٣,١٠٠	٢,٧٨٧,٧٨٧	٢,٠٦٩,١٧٢	–	٤٥٤,٨٩٨	٢٨,٨٠٤,٩٥٧
حسابات العملاء الجارية	٧,٩٩٣,٩٩٠	٥٦,٤٢٨	٦٧٨,٢٥١	٢,٤٦٠	٥,٦٩٨	٨,٧٣٦,٨٢٧
تمويل صكوك	٧,٦٨٢,١٧٦	–	–	–	–	٧,٦٨٢,١٧٦
تمويلات أخرى	٣,٨٤٣,٢٣٦	٧٢٨,٥٨٨	٢,٩٣١,١٥٨	–	١٨٣,٤٩٠	٣,٨٤٣,٢٣٦
مطلوبات أخرى	٣,٨٦٦,٤٢٩	٧٤٢,٣٥٠	٧٠١,٤٣٥	٣,٢٣٢	٣١٥,٧٥٢	٥,٦٢٩,١٩٨
إجمالي المطلوبات	٤٣,٠٣٥,٦٩٥	٤,٣١٥,١٥٣	٦,٣٨٠,٠١٦	٥,٦٩٢	٩٥٩,٨٣٨	٥٤,٦٩٦,٣٩٤
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٦٧,٩٥١,٩٨٧	١١,٣٨٠,٤٨٧	٧,٩٩٠,٤٦٦	٤,٦١٧	١,٢٢٧,٣٢٢	٨٨,٥٥٤,٨٧٩
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١١٠,٩٨٧,٦٨٢	١٥,٦٩٥,٦٤٠	١٤,٣٧٠,٤٨٢	١٠,٣٠٩	٢,١٨٧,١٦٠	١٤٣,٢٥١,٢٧٣

٢٠٢١ (معدّل)	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٥,١٨٩,٠٣٤	–	٣١,٦٧٨	–	–	٥,٢٢٠,٧١٢
أرصدة لدى بنوك	٣,٩٨٧,٣٦٠	١,١٣١,٦٩٦	١,٨٢٢,٥٩٦	١,٣٨٨,٣٨٨	٨٢٥,٧٧٢	٩,١٥٥,٨١٢
موجودات تمويل	١٠٣,٤١١,٩٦١	١,٣٤٣,٨٤٨	٩,٥٨٧,٩٠٢	–	٦,٥٣٦,٤٩١	١٢٠,٨٨٠,٢٠٢
إستثمارات مالية	٣٠,٧١٤,٩٨٣	١,٣٨٢,٩٠٤	١٩١,٧١٥	–	٤٦٣,٠٦٥	٣٢,٧٥٢,٦٦٧
إستثمارات في شركات زميلة	١٤٨,٧٢٥	٢٠٠,٢١٠	–	–	–	٣٤٨,٩٣٥
موجودات ثابتة	٦٧٧,٢٢٤	–	٣٧,٤٥٦	–	–	٧١٤,٦٨٠
موجودات غير ملموسة	١,٨٠١,٨٩٣	–	–	–	–	١,٨٠١,٨٩٣
موجودات أخرى	٤٣٦,٩٠٤	١,١٩٥,١٦٨	٨٥٧,٤٦٦	٩١,٠٣٧	٦٩٩,٢٤٠	٣,٢٧٩,٨١٥
إجمالي الموجودات	**١٤٦,٣٦٨,٠٨٤**	**٥,٢٥٣,٨٢٦**	**١٢,٥٢٨,٨١٣**	**١,٤٧٩,٤٢٥**	**٨,٥٢٤,٥٦٨**	**١٧٤,١٥٤,٧١٦**
أرصدة من بنوك	١٣,٦٠٨,١١٦	٣,٢٦٣,٨١١	٥,٧٨٩,٠٤٩	٥٣	٥٨٥,٥٤٨	٢٣,٢٤٦,٥٧٧
حسابات العملاء الجارية	٨,٠٢٩,٧٥٩	٦٩,٤٠٦	١,٠٨٠,٠١٧	٧,١١٢	٦,٣٤٠	٩,١٩٢,٦٣٤
تمويل صكوك	٧,٧٣٥,٦١٨	–	–	–	–	٧,٧٣٥,٦١٨
تمويلات أخرى	٤٣٤,٥٧٨	١٨٢,٠٢٥	٤,٩٠١,٣٦٦	–	١٨٢,٠٢٥	٥,٦٩٩,٩٩٤
مطلوبات أخرى	٣,٩٠٣,٩٩٩	٨٥٩,٢١٨	٥٨٨,٦٨٤	٣,٠٧٨	٤٩٤,٩٩٦	٥,٨٤٩,٩٧٥
إجمالي المطلوبات	٣٣,٧١٢,٠٧٠	٤,٣٧٤,٤٦٠	١٢,٣٥٩,١١٦	١٠,٢٤٣	١,٢٦٨,٩٠٩	٥١,٧٢٤,٧٩٨
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٧٤,٢٠٥,٤١٧	٩,١٨٩,٩٣٢	٨,٦٩٤,٧٨٥	٦,٧٠٠	٥,٦٦٦,٧٩٦	٩٧,٧٦٣,٦٣٠
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**١٠٧,٩١٧,٤٨٧**	**١٣,٥٦٤,٣٩٢**	**٢١,٠٥٣,٩٠١**	**١٦,٩٤٣**	**٦,٩٣٥,٧٠٥**	**١٤٩,٤٨٨,٤٢٨**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ألف ريال قطري

٣٤- تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة

القطاع الصناعي

٢٠٢٢	العقارات	البناء والهندسة والصناعات	النفط والغاز	الخدمات المالية	الأفراد	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة							
لدى البنوك المركزية	–	–	–	٥,٠٨٨,٢٠٠	–	–	٥,٠٨٨,٢٠٠
مستحق من بنوك	–	–	–	٦,١٠٨,٧٦٨	–	–	٦,١٠٨,٧٦٨
موجودات تمويل	٣٦,٤٢٢,٢٠٧	٩,٣١٩,٦٥١	١,٠٢٩,١٣٨	١,١٦١,٧٩٧	٨,١٤٥,٣٢٩	٦١,٧٨١,١٥٩	١١٧,٨٥٩,٢٨١
إستثمارات مالية	٩,٧٧٦	٢٣,٣٨٩	١٠,٢٣٢	٢,٤٩٦,٥١١	–	٢٨,٩٣٦,٧٥٠	٣١,٤٧٦,٦٥٨
إستثمارات في شركات زميلة	٢٤,٥٢٣	–	–	٢٤٢,٠١١	–	٧٩,٣٤٤	٣٤٥,٨٧٨
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	٩٠١,٨٨٨	٩٠١,٨٨٨
موجودات غير الملموسة	–	–	–	–	–	١,٦٧٨,٥٩٢	١,٦٧٨,٥٩٢
موجودات أخرى	٥٨٦,٣٤٩	٢١,٢٧٨	–	١,٩٤٣,٠٨١	٤,٩٢٥	١,٥١٨,٣١٥	٤,٠٧٣,٩٤٨
إجمالي الموجودات	**٣٧,٠٤٢,٨٥٥**	**٩,٣٦٤,٣١٨**	**١,٠٣٩,٣٧٠**	**١٧,٠٤٠,٣٦٨**	**٨,١٥٠,٢٥٤**	**٩٤,٨٩٦,٠٤٨**	**١٦٧,٥٣٣,٢١٣**
مستحق إلى بنوك	–	–	–	٢٨,٨٠٤,٩٥٧	–	–	٢٨,٨٠٤,٩٥٧
حسابات العملاء الجارية	١٣٢,١١٣	٧١٢,١٥٧	٣٥,١٦٥	٥٠,٨٦٠	٣,٠٨١,٧٥٨	٤,٧٢٤,٧٧٤	٨,٧٣٦,٨٢٧
تمويل صكوك	–	–	–	٧,٦٨٢,١٧٦	–	–	٧,٦٨٢,١٧٦
تمويلات أخرى	–	–	–	٣,٨٤٣,٢٣٦	–	–	٣,٨٤٣,٢٣٦
مطلوبات أخرى	٤٠,٨٣٩	١٢٦,٧٣٤	٨٧	١,٠٤٠,٢٩٠	٥٩٩,٨٦٦	٣,٨٢١,٣٨٢	٥,٦٢٩,١٩٨
إجمالي المطلوبات	١٧٢,٩٥٢	٨٣٨,٨٩١	٣٥,٢٥٢	٤١,٤٢١,٥١٩	٣,٦٨١,٦٢٤	٨,٥٤٦,١٥٦	٥٤,٦٩٦,٣٩٤
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٥,٩٤٢	١٠٣,٤٢٨	٥٨٢,٣٢٣	٤,٩١٦,٨٣٥	٢٧,٠٩٤,٢٩١	٥٥,٨٥٢,٠٦٠	٨٨,٥٥٤,٨٧٩
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**١٧٨,٨٩٤**	**٩٤٢,٣١٩**	**٦١٧,٥٧٥**	**٤٦,٣٣٨,٣٥٤**	**٣٠,٧٧٥,٩١٥**	**٦٤,٣٩٨,٢١٦**	**١٤٣,٢٥١,٢٧٣**

٢٠٢١ (معدّل)	العقارات	البناء والهندسة والصناعات	النفط والغاز	الخدمات المالية	الأفراد	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة							
لدى البنوك المركزية	–	–	–	٥,٢٢٠,٧١٢	–	–	٥,٢٢٠,٧١٢
مستحق من بنوك	–	–	–	٩,١٥٥,٨١٢	–	–	٩,١٥٥,٨١٢
موجودات تمويل	٣٠,٦٨١,٧٩٢	٥,٧٦٨,٧٢٤	٨٨٩,٣٧٨	١,٠٧٦,٩٠٢	١١,٩٩٧,٣٤٨	٧٠,٤٦٦,٠٥٨	١٢٠,٨٨٠,٢٠٢
إستثمارات مالية	٢٧٥,٤٤١	٢٣,٩٦٢	١٠,٤٢٠	٢,٤٥٩,٦٠٠	–	٢٩,٩٨٣,٢٤٤	٣٢,٧٥٢,٦٦٧
إستثمارات في شركات زميلة	٢٤,٤٦٣	–	–	٢٥٥,٤٠٣	–	٦٩,٠٦٩	٣٤٨,٩٣٥
موجودات غير الملموسة	–	–	–	–	–	١,٨٠١,٨٩٣	١,٨٠١,٨٩٣
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	٧١٤,٦٨٠	٧١٤,٦٨٠
موجودات أخرى	٧١٠,٩١١	١٩,٧٤٩	–	١,٦٨٤,٧٠٥	١٧,٨٦١	٨٤٦,٥٨٩٩	٣,٢٧٩,٨١٥
إجمالي الموجودات	**٣١,٦٩٢,٦٠٧**	**٥,٨١٢,٤٣٥**	**٨٩٩,٧٩٨**	**١٩,٨٥٣,١٣٤x**	**١٢,٠١٥,٢٠٩**	**١٠٣,٨٨١,٥٣٣**	**١٧٤,١٥٤,٧١٦**
مستحق إلى بنوك	–	–	–	٢٣,٢٤٦,٥٧٧	–	–	٢٣,٢٤٦,٥٧٧
حسابات العملاء الجارية	٩٣,٩٢٦	٦٧٠,٠١٠	١٥,٤٩٧	٤٠,٩٢٨	٣,٦١٨,٢٩٨	٤,٧٥٣,٩٧٥	٩,١٩٢,٦٣٤
تمويل صكوك	–	–	–	٧,٧٣٥,٦١٨	–	–	٧,٧٣٥,٦١٨
تمويلات أخرى	–	–	–	٥,٦٩٩,٩٩٤	–	–	٥,٦٩٩,٩٩٤
مطلوبات أخرى	٦٠,٩٨٤	١٢١,٥٩٨	٣١٢	٧٤٤,٢٥٠	–	٤,٩٢٢,٨٣١	٥,٨٤٩,٩٧٥
إجمالي المطلوبات	١٥٤,٩١٠	٧٩١,٦٠٨	١٥,٨٠٩	٣٧,٤٦٧,٣٦٧	٣,٦١٨,٢٩٨	٩,٦٧٦,٨٠٦	٥١,٧٢٤,٧٩٨
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٥٧,٨٨٤	١,٠١٩,٨٤٨	٤٥٨,٧٨٩	١٣,٦٩٣,٤٢٢	٢٥,٢٥١,٧٨٢	٥٧,٢٨١,٩٠٥	٩٧,٧٦٣,٦٣٠
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**٢١٢,٧٩٤**	**١,٨١١,٤٥٦**	**٤٧٤,٥٩٨**	**٥١,١٦٠,٧٨٩**	**٢٨,٨٧٠,٠٨٠**	**٦٦,٩٥٨,٧١١**	**١٤٩,٤٨٨,٤٢٨**

٣٥- آجال الاستحقاق

٢٠٢٢	حتى ٣ أشهر	٣-٦ أشهر	٦ أشهر لسنة	١-٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٨٠٥,٨٠٦	–	–	–	٤,٢٨٢,٣٩٤	٥,٠٨٨,٢٠٠
أرصدة لدى بنوك	٥,٤٨٥,٩٥٤	٤٩٩	٩٨,٢٩٤	٥٢٤,٠٢١	–	٦,١٠٨,٧٦٨
موجودات تمويل	١٥,٠٠٢,٩٥٢	٦,٨٢٩,٦٥١	٣,٤٤٩,٢٠٧	٤٤,٢١٣,٣١٧	٤٨,٣٦٤,١٥٤	١١٧,٨٥٩,٢٨١
إستثمارات مالية	٢,٣٠٢,٧٤٨	١,٣٢٦,٣٩٨	١,١٠١,٤٩٧	٢٣,٤٤٩,٧٧١	٣,٢٩٦,٢٤٤	٣١,٤٧٦,٦٥٨
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	٣٤٥,٨٧٨	٣٤٥,٨٧٨
موجودات ثابتة	–	–	–	–	٩٠١,٨٨٨	٩٠١,٨٨٨
الموجودات غير الملموسة	–	–	–	–	١,٦٧٨,٥٩٢	١,٦٧٨,٥٩٢
موجودات أخرى	٢,٤٩٢,٣٨٧	٢٨٢,٣٢١	١٧٨,٦١٣	٨٥٣,٨٧٤	٢٦٦,٧٥٣	٤,٠٧٣,٩٤٨
إجمالي الموجودات	**٢٦,٠٨٩,٨٤٧**	**٨,٤٣٨,٨٦٩**	**٤,٨٢٧,٦١١**	**٦٩,٠٤٠,٩٨٣**	**٥٩,١٣٥,٩٠٣**	**١٦٧,٥٣٣,٢١٣**
أرصدة من بنوك	٢٨,٥٥٥,١١٥	٢٠٦,٨٦٥	٣٣٩	٢٠,٥٧٤	٢٢,٠٦٤	٢٨,٨٠٤,٩٥٧
حسابات العملاء الجارية	٨,٧٣٦,٨٢٧	–	–	–	–	٨,٧٣٦,٨٢٧
تمويل صكوك	٣٥٢,٢٧٣	٢٧,١٨٢	٢,٦٥١,٦٢٦	٤,٦٥١,٠٩٥	–	٧,٦٨٢,١٧٦
تمويلات أخرى	٣٩٢,٠٢٣	١٨٢,٠٢٥	١٨١,٦٨٦	٣,٠٨٧,٤٩٢	–	٣,٨٤٣,٢٣٦
مطلوبات أخرى	٥,٤٥٤,٠٣٥	٢٩,٨٦٣	٣٣,٩٩٦	٨,١١٩	١٠٣,١٨٥	٥,٦٢٩,١٩٨
إجمالي المطلوبات	٤٣,٤٩٠,٢٨٣	٤٤٥,٩٣٥	٢,٨٦٧,٦٤٧	٧,٧٦٧,٢٨٠	١٢٥,٢٤٩	٥٤,٦٩٦,٣٩٤
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٦١,٢٣٨,٩٣٧	٦,٩٨٧,٣٤٦	١٠,١٦٣,١٨١	١٠,١٦٥,٤١٣	٢	٨٨,٥٥٤,٨٧٩
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**١٠٤,٧٢٩,٢٢٠**	**٧,٤٣٣,٢٨١**	**١٣,٠٣٠,٨٢٨**	**١٧,٩٣٢,٦٩٣**	**١٢٥,٢٥١**	**١٤٣,٢٥١,٢٧٣**
فجوة الإستحقاق	**(٧٨,٦٣٩,٣٧٣)**	**١,٠٠٥,٥٨٨**	**(٨,٢٠٣,٢١٧)**	**٥١,١٠٨,٢٩٠**	**٥٩,٠١٠,٦٥٢**	**٢٤,٢٨١,٩٤٠**

٢٠٢١ (معدّل)	حتى ٣ أشهر	٣-٦ أشهر	٦ أشهر لسنة	١-٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٩٢٥,٨٨٦	–	–	–	٤,٢٩٤,٨٢٦	٥,٢٢٠,٧١٢
أرصدة لدى بنوك	٨,٥٠٤,٩١٤	٤٩٠,٩٠٦	–	١٥٩,٩٩٢	–	٩,١٥٥,٨١٢
موجودات تمويل	١٥,٥١٨,٤٢١	٤,٠٧٥,٦٣٩	١,٦١١,٥٩٧	٤٨,٨٣٢,٣٥١	٥٠,٨٤٢,١٩٤	١٢٠,٨٨٠,٢٠٢
إستثمارات مالية	٨٦٣,٤٣٩	٥٤٢,١٤٠	٢,٤٣٧,٠١٢	١٨,٧٤٣,٢٥٥	١٠,١٦٦,٨٢١	٣٢,٧٥٢,٦٦٧
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	٣٤٨,٩٣٥	٣٤٨,٩٣٥
موجودات ثابتة	–	–	–	–	٧١٤,٦٨٠	٧١٤,٦٨٠
الموجودات غير الملموسة	–	–	–	–	١,٨٠١,٨٩٣	١,٨٠١,٨٩٣
موجودات أخرى	١,٤٠٢,٥٢٨	٢٨٦,١٢٧	٤١٨,٨٦٦	٨٠٧,٠٢٥	٣٦٥,٢٦٩	٣,٢٧٩,٨١٥
إجمالي الموجودات	**٢٧,٢١٥,١٨٨**	**٥,٣٩٤,٨١٢**	**٤,٤٦٧,٤٧٥**	**٦٨,٥٤٢,٦٢٣**	**٦٨,٥٣٤,٦١٨**	**١٧٤,١٥٤,٧١٦**
أرصدة من بنوك	١٩,٠٣٣,٩٧٤	١,٠٥٧,٤٦٨	١,١٩٨,٣٧٩	١,٩٥٦,٧٥٦	–	٢٣,٢٤٦,٥٧٧
حسابات العملاء الجارية	٩,١٩٢,٦٣٤	–	–	–	–	٩,١٩٢,٦٣٤
تمويل صكوك	٢٨,٤٩٠	٦٣,٢٨٣	–	٧,٦٤٣,٨٤٥	–	٧,٧٣٥,٦١٨
تمويلات أخرى	١,٢٧٣,٤٠٣	١,١٦١,٢٢٦	–	٣,٢٦٥,٣٦٥	–	٥,٦٩٩,٩٩٤
مطلوبات أخرى	٥,١٥٥,٨٧٤	٢٠٤,٨٠٠	١١٤,٧١٦	١٢٩,٦٥٨	٢٤٤,٩٢٧	٥,٨٤٩,٩٧٥
إجمالي المطلوبات	٣٤,٦٨٤,٣٧٥	٢,٤٨٦,٧٧٧	١,٣١٣,٠٩٥	١٢,٩٩٥,٦٢٤	٢٤٤,٩٢٧	٥١,٧٢٤,٧٩٨
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٦٤,١٠٥,٨٠٧	١٣,٨٥١,٣٢٦	١٠,٠٠٤,٥٠٣	٩,٨٠١,٩٩٤	–	٩٧,٧٦٣,٦٣٠
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**٩٨,٧٩٠,١٨٢**	**١٦,٣٣٨,١٠٣**	**١١,٣١٧,٥٩٨**	**٢٢,٧٩٧,٦١٨**	**٢٤٤,٩٢٧**	**١٤٩,٤٨٨,٤٢٨**
فجوة الإستحقاق	**(٧١,٥٧٤,٩٩٤)**	**(١٠,٩٤٣,٢٩١)**	**(٦,٨٥٠,١٢٣)**	**٤٥,٧٤٥,٠٠٥**	**٦٨,٢٨٩,٦٩١**	**٢٤,٦٦٦,٢٨٨**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

٣٦- العائدات الأساسية والمخففة للسهم

تحتسب العائدات الأساسية للسهم بقسمة صافي ربح السنة على متوسط العدد المرجح للأسهم العادية القائمة خلال السنة:

	٢٠٢٢	٢٠٢١ (معدّل)
صافي ربح السنة المنسوب إلى مالكي المصرف	١,٣٤٤,٣٤٣	١,٧١٧,٩٣٢
ناقصاً: توزيع سندات الفئة الأولى من رأس المال	(٤٦,٠٠٠)	(٤٨,١٩٥)
الدخل من ارباح حساب الأسهم	١,٢٩٨,٣٤٣	١,٦٦٩,٧٣٧
متوسط العدد المرجح للأسهم العادية القائمة خلال السنة (بالألف)[١]	٩,٣٠٠,٠٠٠	٧,٦٥٢,٨٧٧
العائدات الأساسية للسهم (بالريال القطري)	٠,١٤	٠,٢١٨

لم يكن هناك أسهم محتملة مخففة قائمة في أي وقت خلال السنة. لذلك فإن العائدات المخففة للسهم تساوي العائدات الأساسية له.

[١] تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية لأغراض ربحية السهم الأساسية والمخففة على النحو التالي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
متوسط العدد المرجح الأسهم في ١ يناير	٩,٣٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
تأثير الأسهم المصدرة على اندماج الأعمال	–	١٥٢,٨٧٧
متوسط العدد المرجح الأسهم في ٣١ ديسمبر	**٩,٣٠٠,٠٠٠**	**٧,٦٥٢,٨٧٧**

٣٧- النقد وما يعادله

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد فإن النقد وما يعادله يتكون من الأرصدة التالية بتواريخ إستحقاق أقل من ثلاثة أشهر:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصرف المركزي باستبعاد حساب الإحتياطي النقدي مع مصرف قطر المركزي	٨٠٥,٨٠٦	٩٢٥,٨٨٦
أرصدة لدى بنوك	٥,٢٣٢,٨٦٦	٨,٢١٥,٠٥١
مضافاً: مخصص تدني القيمة	١٤٧	١٣
	٦,٠٣٨,٨١٩	٩,١٤٠,٩٥٠

معاملة غير نقدية هامة:

تم الدخول في النشاط غير النقدي التالي من قبل المجموعة ولم ينعكس في بيان التدفقات النقدية المرحلي الموحد:

- أصدر البنك ١,٨٠٠ مليون سهم جديد لمساهمي بنك الخليج التجاري)ش.م.ق.ع.((«الخليجي») من تاريخ نفاذ اندماجه مع الخليجي والذي تم من خلال صفقة مقايضة الأسهم (إيضاح رقم ٤٥).
- خلال ٢٠٢١، اعترفت المجموعة بحق إستخدام الأصول بمبلغ ٨١,٢٥٧ ألف ريال قطري ناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (٣٢). كما اعترفت المجموعة بإضافات وتعديلات عقود الإجارة التي أدت إلى زيادة حق إستخدام الأصول بمبلغ ٧,٧٩٧ ألف ريال قطري (٢٠٢١: ١٤,٨٩٥ ألف ريال قطري) (إيضاح رقم ١٣).

٣٨- الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف على أنها ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المالكين الهامين ومنشآت تمارس عليها المجموعة والمالكون نفوذا هاما ومساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المجموعة.

(أ) المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

	٢٠٢٢			٢٠٢١	
بنود بيان المركز المالي الموحد:	**الشركات الزميلة**	**مجلس الإدارة**	**المساهمين**	**الشركات الزميلة**	**مجلس الإدارة**	**المساهمين**
موجودات التمويل	–	٦٧٠,٣٢٧	–	–	٧٧٥,١١٩	–
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	٧٦,٢٣٣	١٧٢,٤٩٥	–	٨٠,١٦٩	٥٤,٦٤٤	–
حسابات عملاء جارية	٧٥,٧٠٠	٢٥٢,١٩٠	٥,٧٣٧,١٤٥	٥,٨٦٣	٥٣٨,٨٣٧	٣,٢١٢,٨٤٢
موجودات أخرى	١,٠٠٠	–	–	١,٠٠٠	–	–
مطلوبات أخرى	–	–	٩٧,٥٨٨	–	–	١٠٣,٠٠٥
بنود بيان الدخل الموحد:						
إيرادات أنشطة التمويل	–	٣٠,٨٢٥	–	–	٣,٣٤١	–
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	٤٧٣	٥,١٠٠	١١١,٧٢٧	١٩٧	٣,٠٤٩	٣٢,١٤٢
مصاريف تشغيلية	٢٣,٤٣٠	–	–	١٥,٨٢٦	–	–
المطلوبات المحتملة:						
خطابات الاعتماد	–	٣,٣٢٧	–	–	٥,٠٥٦	–
خطابات ضمان	١٠٧,٣٢٦	١١٠,٨٤٥	–	٩٦,٧٥٧	١٤٤,٧٠٣	–

لدى المجموعة أيضاً معاملات تجارية مهمة مع حكومة قطر حيث يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات رقم ١٠ و ١٧ و ٢١.

تتم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة إلى حد كبير بنفس الشروط ، بما في ذلك معدلات الربح والضمانات السائدة في المعاملات المماثلة مع أطراف غير ذات عالقة.

(ب) المعاملات مع كبار مسؤولي الإدارة

كانت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وكبار مسؤولي الإدارة خلال السنة كما يلي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك بدلات الاجتماعات (إيضاح رقم ٣١)	١٨,٥٣٢	١٥,٦٧٠
الرواتب والمزايا الأخرى - الإدارة العُليا	١٨,٢١٢	١٢,٤٣٨

٣٩- أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة

(أ) تبادل معدلات الربح

تبادل معدلات الربح هي التزامات بتبادل مجموعة واحدة من التدفقات النقدية بأخرى. في حالة تبادل معدلات الربح فإن الأطراف المقابلة تتبادل عادة دفعات ربح ثابتة أو متغيرة بعملة واحدة دون تبادل المبلغ الأساسي. في حالة تبادل العملات يتم تبادل دفعات الربح الثابتة والمبلغ الأساسي بعملات مختلفة.

(ب) وعود أحادية الجانب بشراء / بيع عملات

الوعود أحادية الجانب بشراء/ بيع عملات هي وعود بشراء أو بيع عملة محددة بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. يتم إجراء المعاملات الفعلية في تواريخ الوعود من خلال تبادل عروض وقبولات الشراء/ البيع بين الأطراف المعنية.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة المتوافقة مع الشريعة وأدوات إدارة المخاطر للأدوات المالية المشتقة مع القيم الاسمية التي تم تحليلها وفقاً لآجال الاستحقاق. القيم الاسمية التي تعطي مؤشرا عن حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المشتركة ومخاطر الإئتمان والسوق والتي يمكن تحديدها من خلال القيمة العادلة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة.

٢٠٢٢	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	قيمة اسمية	خلال ٣ أشهر	٣-١٢ شهر	١-٥ سنة	أكثر من ٥ سنوات
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة							
خطابات تبادل معدلات الربح	٦٠٣,٩١٨	١٧٣,١٠٠	٧,٩٥٧,١٠٤	٥٧١,٩٣٣	٨٠١,٩٥٦	٢,٤٥٤,٢٢٥	٤,١٢٨,٩٩٠
وعود أحادية الجانب بشراء/ بيع عملات	٦,٦٥٠	٥٦,٢٨٣	٨,٦٠٤,٣٢٩	٧,٤٥٣,٤٧٧	١,١٥٠,٨٥٢	–	–
مقايضات العملات	١,٣١٤	–	٦٨,٤١٣	–	–	٦٨,٤١٣	–
	٦١١,٨٨٢	٢٢٩,٣٨٣	١٦,٦٢٩,٨٤٦	٨,٠٢٥,٤١٠	١,٩٥٢,٨٠٨	٢,٥٢٢,٦٣٨	٤,١٢٨,٩٩٠

٢٠٢١	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	قيمة اسمية	خلال ٣ أشهر	٣-١٢ شهر	١-٥ سنة	أكثر من ٥ سنوات
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة							
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية							
خطابات تبادل معدلات الربح	١٥٩,١٥٤	١٦٧,٠٤٠	١١,١١٣,٣٣٦	٦٤٩,٠٠٩	١,٦٥٢,٨٤٦	٣,٩٧٨,٣١٨	٤,٨٣٣,١٦٣
وعود أحادية الجانب بشراء/ بيع عملات	١٠,٧٢٣	٩٩,٩٦٧	١٠,٧٢٧,٢٨٢	٧,٥٣٣,٨٢٩	٢,٩٤١,٩٠٣	٢٥١,٥٥٠	–
مقايضات العملات	–	٥,٧١٥	٦٣,٢٥٠	–	–	٦٣,٢٥٠	–
	١٦٩,٨٧٧	٢٧٢,٧٢٢	٢١,٩٠٣,٨٦٨	٨,١٨٢,٨٣٨	٤,٥٩٤,٧٤٩	٤,٢٩٣,١١٨	٤,٨٣٣,١٦٣

٤٠- الزكـاة

يتم تحمل الزكاة بشكل مباشر من قبل المالكين. لا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة بالإنابة عن مالكيها وفقاً للنظام الأساسي.

٤١- هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المجموعة من ثلاثة من العلماء المتخصصين في مبادئ الشريعة ويحرصون على التزام المجموعة بالمبادئ الإسلامية العامة وعملها وفقاً للفتاوى الصادرة والقوانين الإرشادية. تتضمن مراجعة المجموعة فحص الدليل المتعلق بالوثائق والإجراءات المعتمدة من قبل المجموعة من أجل التأكد من أن أنشطتها تتم مزاولتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

٤٢- المسؤولية الاجتماعية

عملاً بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والتوضيحات الإضافية للقانون الصادر في ٢٠١٠، قامت المجموعة بتخصيص مبلغ ٣٥,٦ مليون ريال قطري الذي يمثل نسبة ٢,٥٪ من صافي الربح المتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٤٢,٨ مليون ريال قطري في سنة ٢٠٢١) لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والخيرية.

٤٣- الأصول تحت الإدارة

تشمل الأنشطة المرخصة للمجموعة التعامل في الاستثمارات كوكيل ، وترتيب تقديم خدمات الحفظ، وإدارة الاستثمارات، وتقديم المشورة بشأن الاستثمارات.

في تاريخ التقرير، كانت المجموعة تحتفظ بأصول مدارة بمبلغ ٤,٨٤٦ مليون ريال قطري (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٤,٨٣١ مليون ريال قطري) ، والتي تشمل من بين أمور أخرى، محافظ تقديرية وصناديق تحت الإدارة. لا يتم توحيد الأصول الخاضعة للإدارة مع البيانات المالية للمجموعة.

٤٤- تأثيرات فايروس كرونا («كوفيد -١٩»)

انتشر وباء كورونا المستجد («كوفيد -١٩») عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية. ونجم عن فايروس كورونا («كوفيد -١٩») حدوث حالة من عدم اليقين في بيئة الاقتصاد العالمي. وأعلنت السلطات المالية والنقدية المحلية والدولية في جميع أنحاء العالم في اقتصادات تعتمد نسبياً تدابير دعم مختلفة للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة.

بالإضافة إلى ذلك، تتركز عمليات المجموعة على سعر النفط الخام. في نهاية الفترة المالية، شهدت أسعار النفط تقلبات غير مسبوقة. تراقب المجموعة الوضع عن كثب وقد قامت بتفعيل خطتها لاستمرارية الأعمال وممارسات إدارة المخاطر الأخرى لإدارة الاضطرابات المحتملة التي قد يتسبب فيها تفشي فايروس كرونا («كوفيد -١٩») على أعمال المجموعة وعملياتها وأدائها المالي.

تم تعديل الأداء الملحوظ لفترة لفايروس كرونا («كوفيد -١٩») وأخذها في الاعتبار وفقاً لسياسة نمذجة مخاطر الائتمان للمجموعة.

١- الخسائر الائتمانية المتوقعة

تم تحديث متغيرات الاقتصاد الكلي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وإعادة مواءمتها مع الاقتصاد. تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة. أخذت المجموعة في الاعتبار تأثير التقلبات العالية في عوامل الاقتصاد الكلي التطلعية عند تحديد السيناريوهات الاقتصادية لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وقد تم عكس هذا التقلب من خلال تعديل طرق بناء السيناريوهات والأوزان الأساسية المخصصة لهذه السيناريوهات. العوامل الاستشرافية (مؤشر الائتمان) المستخدمة من مؤشر الائتمان التاريخي الملحوظ. يتم استخدام مؤشر الائتمان للتنبؤ بإحتمال حدوث حالات افتراضية متوقعة في المحفظة الائتمانية للمجموعة. تم التوصل إلى احتمالية لتعثر عن السداد التطلعية بناءً على التوقعات الاقتصادية للبلد / المنطقة واستناداً إلى عوامل الاقتصاد الكلي الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط والغاز الطبيعي المسال ومؤشر أسعار المستهلك (التضخم) وتركيز قطاع العقارات ومعدل نمو الموجودات التمويلية. تم اختيار هذه المتغيرات بناءً على ثلاثة معايير – ارتباط (درجة واتجاه) المتغير بالمحفظة / المقطع، ارتباط (درجة واتجاه) المتغير مع نسبة جودة الأصول في قطر وملاءمة المتغير فيما يتعلق بالقسم.

قامت المجموعة بدمج سيناريوهات اقتصادية استشرافية مختلفة في قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال تطبيق أوزان متحفظة بنسبة ٧٠٪ و ١٥٪ و ١٥٪ للسيناريوهات الأساسية والمحسّنة والمجهدة، على التوالي، لمحفظة البنكية بالجملة ووزن متحفظ بنسبة ٧٠٪ و ١٩٪ و ١١٪ للسيناريوهات الأساسية والمحسّنة والمجهدة، على التوالي، لمحفظة الخدمات المصرفية للأفراد. يتغير الوضع بشكل سريع، وبناء عليه فإن أي سيناريوهات متحفظة سيتم إعادة تقييمها في حالة استمرار الظروف السلبية.

يوضح الجدول أدناه مقارنة بين مخصصات الخسائر الائتمانية على الموجودات المالية غير منخفضة القيمة (للمرحلتان ١ و٢) بناء على سيناريوهات مع مخصصات بنسبة ١٠٠٪ لخسائر الائتمان الناتجة عن محاكاة كل سيناريو مرجح:

حساسية تقديرات انخفاض القيمة

	٢٠٢٢ التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٠٢١ التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة
المحاكاة		
سيناريو الاتجاه الاساسية – الوزن المرجح ١٠٠٪، يكون مخصص الخسارة أعلى/(أقل) بمقدار	٧٧,٣١٩	(١٠٦,٢٨٣)
سيناريو الاتجاه الصاعد - الوزن المرجح ١٠٠٪، يكون مخصص الخسارة أعلى/(أقل) بمقدار	(٤٩,٦١٤)	(٣٤٥,٤٤٠)
سيناريو الاتجاه الهابط - الوزن المرجح ١٠٠٪، يكون مخصص الخسارة أعلى/(أقل) بمقدار	٦٩٣,٢٤١	٤٥٧,١٥٥

٢- تقديرات وأحكام التقييم

درست المجموعة الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المعلنة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة والتي تمثل أفضل تقديرات الإدارة استنادا إلى المعلومات التي يمكن ملاحظتها. وتبقى الأسواق متقلبة كما تستمر المبالغ المسجلة حساسة للتقلبات في السوق.

٣- محاسبة الموجودات التمويلية المعدلة

بالنظر إلى الظروف الاقتصادية بعد فايروس كرونا («كوفيد -١٩»)، حث مصرف قطر المركزي البنوك في قطر على تأخير السداد للقطاعات المتضررة، من خلال تعميم صدر رقم ٢٠٢٢/١٥، وتقوم المجموعة بترتيب تأخير السداد لبعض العملاء مقابل مدة ستة أشهر. في ضوء التعافي التدريجي والمستمر للاقتصاد من آثار جائحة فايروس كرونا، قرر مصرف قطر المركزي أن يوقف تدريجياً إجراءات تأجيل السداد للقطاعات المتضررة.

٤- محاسبة إعادة شراء (ريبو) بعائد صفر

نصح مصرف قطر المركزي البنوك بتمديد التمويل الجديد للقطاعات المتضررة بأسعار مخفضة، والتي ستدعمها تسهيلات إعادة الشراء بدون تكلفة (أي معدل ربح صفر) من مصرف قطر المركزي، وضمنت تسهيلات من حكومة دولة قطر للبنوك المحلية لدعم هذه القطاعات المتضررة. ليس لدى المجموعة اتفاقيات إعادة شراء مستحقة بمعدل فائدة صفري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٥- أحداث رئيسية

الآثار المترتبة عن فايروس كورونا («كوفيد -١٩») مستمرة ونتائج هذا الحدث غير معروفة وبالتالي فإن الأثر على المجموعة للظروف التي نشأت بعد نهاية الفترة أي «الأحداث غير المعدلة» بما يتماشى مع معيار المحاسبة الدولي رقم (١٠) «الأحداث اللاحقة» لا يمكن تقييمها كمياً بشكل معقول في تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة.

٤٥- الدمج بين الأعمال

في ٧ يناير ٢٠٢١، قام البنك وبنك الخليج التجاري ش.م.ق.ع. («الخليجي») في اتفاقية اندماج («الاندماج») تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة كلا البنكين، والتي تمت الموافقة عليها لاحقًا من قبل المساهمين في كلا من البنك والخليجي في جمعياتهم العامة غير العادية التي عقدت في ٥ أكتوبر ٢٠٢١ و ٦ أكتوبر ٢٠٢١، على التوالي.

في ٢ نوفمبر ٢٠٢١، وافق مصرف قطر المركزي على اندماج البنك مع الخليجي عن طريق الاستحواذ طبقاً بموجب المادة رقم ٢٧٨ من قانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والمادة ١٦١ (٢) من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢، إصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية واتفاقية الاندماج.

تم الاندماج من خلال صفقة مقايضة للأسهم بنسبة صرف ٠,٥ سهم مصرف مقابل كل سهم واحد في الخليجي، أي ما يعادل ١,٨٠٠ مليون سهم جديد تم إصدارها لمساهمي الخليجي في ختام الأعمال في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١ («تاريخ النفاذ»).

تم شطب أسهم الخليجي من بورصة قطر وأصدر البنك ١,٨٠٠ مليون سهم جديد لمساهمي الخليجي. وبعد اكتمال عملية الدمج، امتلك مساهمو المصرف ما يقرب من ٨١٪ من البنك المدمج، فيما امتلك مساهمو الخليجي حوالي ١٩٪. تتم المحاسبة عن عملية الاندماج وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) – اندماج الأعمال. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) تحديد المشتري في تطبيق مبادئ محاسبة لدمج أعمال والاستحواذ. تم تحديد المصرف على أنه «المستحوذ المحاسبي» في هذه الصفقة.

تم الاندماج لإنشاء بنك جديد يتمتع بالقوة المالية والخبرة والشبكة العالمية التي ستصبح واحدة من البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر والمنطقة والتي ستعزز النمو الاقتصادي في قطر ومبادرات التنمية المالية الرائدة.

(أ) رأس المال - إصدار أسهم جديدة

الأسهم المتداولة للخليجي (الوحدة بالآلاف)	٣,٦٠٠,٠٠٠
نسبة المبادلة	٠,٥
عدد الأسهم المصدرة لمساهمي البنك الخليجي (الوحدة بالآلاف)	١,٨٠٠,٠٠٠
القيمة الاسمية للأسهم التي أصدرها البنك لمساهمي بنك الخليجي (١ ريال قطري لكل سهم) (ألف ريال قطري)	١,٨٠٠,٠٠٠
رأس المال القائم للبنك (ألف ريال قطري)	٧,٥٠٠,٠٠٠
إجمالي رأس المال بعد الاستحواذ (ألف ريال قطري)	**٩,٣٠٠,٠٠٠**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف ريال قطري

٤٥- الدمج بين الأعمال (تتمة)

(ب) اعتبارات الشراء

الأسهم المتداولة للمصرف (الوحدة بالآلاف)	٧,٥٠٠,٠٠٠
مقسومة على : نسبة ملكية المصرف في المجموعة	٨٠,٦٥٪
العدد الكلي لأسهم المجموعة (الوحدة بالآلاف)	**٩,٣٠٠,٠٠٠**
مضروبة بنسبة ملكية الخليجي في المجموعة	١٩,٣٥٪
العدد الكلي للأسهم الواجب إصدارها من المصرف للخليجي	١,٨٠٠,٠٠٠
مضروب بسعر السهم المصرف في التاريخ الفعلي (ريال قطري)	٤,٨٥
إجمالي مقابل الشراء (ألف ريال قطري)	**٨,٧٣٠,٠٠٠**

(ج) علاوة السهم

وفقاً لقانون الشركات التجارية القطري، فإن أي علاوة إصدار عند إصدار أسهم جديدة ستشكل جزءاً من الاحتياطي القانوني.

إجمالي قيمة الشراء الاعتبارية	٨,٧٣٠,٠٠٠
القيمة الاسمية للأسهم التي أصدرها البنك لمساهمي بنك الخيجي	(١,٨٠٠,٠٠٠)
علاوة الإصدار	**٦,٩٣٠,٠٠٠**

الاحتياطي القانوني

بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع.	١,٥٣٢,٣٩٥
مصرف الريان (ش.م.ع.ق)	٢,٧١٤,١٦٦
المجموع	**٤,٢٤٦,٥٦١**
ناقص: الاحتياطي القانوني قبل الشراء	(١,٥٣٢,٣٩٥)
يضاف: علاوة إصدار الأسهم عند إصدار أسهم جديدة	٦,٩٣٠,٠٠٠
الرصيد الختامي بعد دمج الأعمال[١]	**٩,٦٤٤,١٦٦**

احتياطي المخاطر

بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع.	٤٩٥,١٩٥
مصرف الريان (ش.م.ع.ق)	١,٧٩٦,٦٠٠
المجموع	**٢,٢٩١,٧٩٥**
ناقص: الاحتياطي القانوني قبل الشراء	(٤٩٥,١٩٥)
الرصيد الختامي بعد دمج الأعمال[١]	**١,٧٩٦,٦٠٠**

[١] قبل التحويلات من الأرباح المدورة للسنة الحالية.

(د) التكاليف المتعلقة بالتكامل

تكبدت المجموعة تكاليف متعلقة بالاندماج بمبلغ ١٣٤ مليون ريال قطري تتعلق بالاستشاري والأتعاب المهنية الخارجية خلال السنة الحالية (٢٠٢١: ١٦,٤ مليون ريال قطري). تم إدراج هذه التكاليف في «مصاريف أخرى» في بيان الدخل الموحد.

(هـ) الأصول القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المفترضة

تم تخصيص مقابل الشراء (المشار إليه أيضاً باسم «سعر الشراء») للاندماج إلى الموجودات المقتناة والمطلوبات التي تحملها باستخدام قيمها العادلة الأولية في تاريخ الاستحواذ.

	٣٠ نوفمبر ٢٠٢١
الموجودات	
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١,٤٣٣,٤٦٤
أرصدة لدى بنوك	٦,٢١٦,٩٧٩
موجودات التمويل	٣٥,٤٣٤,٥٦١
إستثمارات مالية	١٠,٩٢٤,٤٥٣
موجودات ثابتة	٣٧١,٠٤٨
الموجودات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والأخرى	٣,٠٥٩,٣٥٣
الموجودات غير الملموسة – علاقات العملاء	٦٤٩,٥٦٧
الموجودات غير الملموسة – الودائع الأساسية	٢٢٣,٤٧١
الموجودات غير الملموسة – الترخيص	٥١,٣٦٩
إجمالي الموجودات	**٥٨,٣٦٤,٢٦٥**
المطلوبات	
أرصدة من بنوك	١٣,٣٨٥,٥٨٦
حسابات العملاء الجارية	٨٨١,١٢٦
حقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار	٢٦,٨٤٣,٠٤٥
سندات الدين	٢,٣٨٣,٧٢٦
تمويلات أخرى	٣,٢٧٠,٩٦٦
مطلوبات شركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومطلوبات أخرى	٢,٧٤٧,٣٠٢
	٤٩,٥١١,٧٥١
أداة مؤهلة لرأس مال إضافي	١,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي المطلوبات	**٥٠,٥١١,٧٥١**
صافي أصول الخليجي كما في تاريخ الاستحواذ المنسوبة لمساهميه	**٧,٨٥٢,٥١٤**

استند صافي الموجودات المعترف بها في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ إلى تقييم مؤقت لقيمتها العادلة بينما واصلت المجموعة العمل على تخصيص سعر الشراء. لم يكتمل عمل تخصيص سعر الشراء بحلول التاريخ الذي تمت فيه الموافقة على إصدار البيانات المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

خلال السنة، أكملت المجموعة عملية تخصيص سعر الشراء في غضون اثني عشر شهراً من تاريخ الاستحواذ وتم تغطية البنود التالية:

- تقييم الأصول غير الملموسة بما في ذلك الترخيص والودائع الأساسية والعلاقات الأخرى مع العملاء؛
- تعديلات تقييم القيمة العادلة لموجودات التمويل.
- تعديلات تقييم القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية؛
- تعديلات تقييم القيمة العادلة للأصول التي تحتفظ بها شركة تابعة غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ و
- تعديلات تقييم القيمة العادلة تمويل صكوك والدين.

كما هو مذكور أعلاه ، تم تعديل معلومات المقارنة لعام ٢٠٢١ لتعكس التعديلات على المبالغ المؤقتة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ألف ريال قطري

٤٥- الدمج بين الأعمال (تتمة)

(هـ) الأصول القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المفترضة (تتمة)

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (كما ورد سابقاً)	المعدلة بسبب تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (معدّل)
موجودات التمويل	١٢٠,٨٠٦,٧٣١	٧٣,٤٧١	١٢٠,٨٨٠,٢٠٢
إستثمارات مالية	٣٢,٧٧٥,٠٨٨	(٢٢,٤٢١)	٣٢,٧٥٢,٦٦٧
موجودات أخرى	٣,٢٥٣,٢٠٤	٢٦,٦١١	٣,٢٧٩,٨١٥
موجودات غير ملموسة، صافي	١,٧٥٨,٦٩٨	٤٣,١٩٥	١,٨٠١,٨٩٣
تمويل صكوك والدين	٧,٦١٤,٧٦٢	١٢٠,٨٥٦	٧,٧٣٥,٦١٨

(و) الشهرة والموجودات غير الملموسة

خلال السنة، أكملت المجموعة عملية تخصيص سعر الشراء لاحتساب القيمة الدفترية لموجودات ومطلوبات الخليجي كما في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١، والتي تساوي القيمة العادلة لغرض احتساب الشهرة. تُعزى الشهرة إلى أوجه التآزر المتوقع تحقيقها من دمج الخليجي في المجموعة.

	٣٠ نوفمبر ٢٠٢١
إجمالي قيمة الشراء الاعتبارية	٨,٧٣٠,٠٠٠
إجمالي القيمة العادلة لصافي الأصول المحددة للخليجي	(٧,٨٥٢,٥١٤)
الشهرة على اكتساب الأعمال	٨٧٧,٤٨٦

(ز) نهج ومنهجيات التقييم

علاقات العملاء

- تم استخدام نهج الدخل في تقدير القيمة العادلة لعلاقات عملاء الخليجي كأصل غير ملموس كما في تاريخ السريان. يقدّر نهج الدخل علاقة العميل على أنها القيمة الحالية للأرباح المستقبلية التي من المتوقع أن تحققها خلال عمرها الاقتصادي النافع المتبقي.
- في إطار نهج الدخل، تم استخدام طريقة الأرباح الزائدة متعددة الفترات وهي طريقة مقبولة بشكل عام لتقييم العلاقات مع العملاء.
- طريقة الأرباح الزائدة متعددة الفترات هو تطبيق محدد لطريقة التدفقات النقدية المخصومة حيث يتم أخذ قيمة الموجودات غير الملموس على أنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية الإضافية (بعد الضريبة) المنسوبة فقط إلى الأصل غير الملموس موضوعه بعد خصم رسوم الأصول المساهمة.
- المبدأ الكامن وراء رسوم الموجودات المساهمة هو أن الأصل غير الملموس «يؤجر» أو «يؤجر» من طرف ثالث افتراضي جميع الموجودات التي يحتاجها لإنتاج التدفقات النقدية الناتجة عن تطوره، وأن كل مشروع يستأجر الموجودات التي يحتاجها فقط (بما في ذلك عنصر الشهرة) وليس العناصر التي لا يحتاجها، وأن يدفع كل مشروع لمالك الأصول عائداً عادلاً (وعند الاقتضاء) على القيمة العادلة للموجودات المستأجرة.
- وبالتالي، فإن أي تدفقات نقدية صافية متبقية بعد رسوم الموجودات المساهمة تُعزى إلى الموجودات غير الملموسة الخاضع للتقييم. يتم بعد ذلك خصم التدفقات النقدية الإضافية بعد خصم الضرائب المنسوبة إلى الموجودات غير الملموسة الخاضع للضريبة إلى قيمتها الحالية.

الودائع الأساسية

- تم استخدام أسلوب الادخار الإضافي للتقييم في تقدير القيمة العادلة للودائع الأساسية كموجودات غير ملموسة كما في تاريخ السريان. بموجب هذه الطريقة، تم احتساب المنافع الاقتصادية المكتسبة من الودائع الأساسية على مدى عمر الودائع الأساسية مع الأخذ في الاعتبار معدل الاستنزاف. يقدّر نهج الادخار الإضافي الودائع الأساسية على أنها القيمة الحالية للمدخرات المستقبلية التي من المتوقع أن تتولد على مدى عمرها الاقتصادي النافع المتبقي. طريقة الادخار المتزايد المستخدمة هي طريقة مقبولة بشكل عام لتقييم الودائع الأساسية.

الرخصة

- تمثل الأصول غير الملموسة للترخيص القيمة المنسوبة من الربح التشغيلي المتوقع أن تحققه الشركة التابعة للمجموعة، الخليج فرنسا إس إيه، من عملياتها في فرنسا والإمارات العربية المتحدة. تم تقييم الأصل غير الملموس باستخدام طريقة الأرباح الزائدة متعددة الفترات، وهي منهجية شائعة الاستخدام لتقييم رخصة التشغيل.

(س) مقابل الشراء - التدفق النقدي

تم الحصول على النقد وما يعادله	٨,٩٨٥,٠٧٤
دفع مقابل الشراء نقدا	–
صافي التدفقات النقدية الداخلة - أنشطة الاستثمار	٨,٩٨٥,٠٧٤

(ش) التأثير على نتائج المجموعة

من تاريخ الاستحواذ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، ساهم الخليجي في مجموع الإيرادات بمبلغ ١٦٧ مليون ريال قطري وصافي خسارة قدره ٣٢ مليون ريال قطري في نتائج المجموعة. إذا تم الاستحواذ في ١ يناير ٢٠٢١، تقدر الإدارة أن مجموع الدخل الموحد وصافي الربح للسنة سيكون ٦,٩٦٢ مليون ريال قطري و ٢,٢٤٢ مليون ريال قطري، على التوالي. عند تحديد هذه المبالغ، افترضت المجموعة أن تعديلات القيمة العادلة، المحددة مؤقتاً، والتي نشأت في تاريخ الاستحواذ كانت ستصبح هي نفسها إذا حدث الاستحواذ في ١ يناير ٢٠٢١.

٤٦- البيانات المالية المعدلة للسنوات السابقة

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، قامت المجموعة بإدراج التعديلات التالية في هذه البيانات المالية المتعلقة بالتعديلات على المبالغ المؤقتة للموجودات والمطلوبات المحددة المكتسبة، عند الانتهاء من اتفاقية شراء الطاقة، والتعديل على احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى أن تكون متسقة مع معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ - آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. قبل إعادة البيان، تم تحويل بند غير نقدي بعملة أجنبية يجب قياسه من حيث التكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف الختامي، مما أدى إلى مكاسب / (خسائر) إعادة تقييم الصرف الأجنبي في فترات التقارير السابقة.

تم إجراء هذه التعديلات وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) - دمج الأعمال، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١) - العرض العام والإفصاح في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

فيما يلي تلخيص لتأثيرات التعديلات:

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

(أ) التعديلات على المبالغ المؤقتة لاتفاقية شراء الطاقة (إيضاح رقم ٤٥)

بيان المركز المالي الموحد	كما ذكرت سابقاً	المعدلة	على النحو المعدل
الموجودات			
موجودات التمويل	١٢٠,٨٠٦,٧٣١	٧٣,٤٧١	١٢٠,٨٨٠,٢٠٢
إستثمارات مالية	٣٢,٧٧٥,٠٨٨	(٢٢,٤٢١)	٣٢,٧٥٢,٦٦٧
موجودات ثابتة	٣,٢٥٣,٢٠٤	٢٦,٦١١	٣,٢٧٩,٨١٥
موجودات غير ملموسة، صافي	١,٧٥٨,٦٩٨	٤٣,١٩٥	١,٨٠١,٨٩٣
إجمالي الموجودات	١٧٤,٠٣٣,٨٦٠	١٢٠,٨٥٦	١٧٤,١٥٤,٧١٦
المطلوبات			
تمويل الصكوك والديون	٧,٦١٤,٧٦٢	١٢٠,٨٥٦	٧,٧٣٥,٦١٨
إجمالي المطلوبات	٥١,٦٠٣,٩٤٢	١٢٠,٨٥٦	٥١,٧٢٤,٧٩٨

(ب) التعديلات على احتياطي تحويل العملات الأجنبية

حقوق الملكية			
احتياطي ترجمة العملات الأجنبية	(٥,٩١٥)	(٨١,٤١٣)	(٨٧,٣٢٨)
أرباح مدورة	٢,٠٨٢,١٦٦	٨١,٤١٣	٢,١٦٣,٥٧٩
إجمالي حقوق الملكية	٢٤,٦٦٦,٢٨٨	–	٢٤,٦٦٦,٢٨٨
إجمالي الإيرادات			
مكاسب صرف العملات الأجنبية (صافي)	١٦٧,١٩٨	٥,٤١٣	١٧٢,٦١١
صافي ربح السنة	١,٧٢٥,٢٩٢	٥,٤١٣	١,٧٣٠,٧٠٥
النحو المعدل			
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	(١٩,٩٨٣,٥١١)	٥,٤١٣	(١٩,٩٧٨,٠٩٨)
معاملات غير نقدية			
آثار تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكم النقد المحتفظ به	١٠,٩٩٧	(٥,٤١٣)	٥,٥٨٤

كما في ١ يناير ٢٠٢١:

(ج) التعديلات على احتياطي تحويل العملات الأجنبية

حقوق الملكية			
احتياطي ترجمة العملات الأجنبية	(٣,٦١٨)	(٧٦,٠٠٠)	(٧٩,٦١٨)
أرباح مدورة	٢,٢٠٦,٧٣١	٧٦,٠٠٠	٢,٢٨٢,٧٣١
إجمالي حقوق الملكية	١٤,٥٩١,٩٧١	–	١٤,٥٩١,٩٧١

معلومات مالية مكملة

البيانات المالية للبنك الرئيسي

(أ) بيان المركز المالي للبنك الرئيسي

	٢٠٢٢	٢٠٢١ (معدّل)
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي	٥,٠٦٣,٠٤٩	٥,١٨٩,٠٣٤
أرصدة لدى بنوك	٤,٩٩٥,٧٤٨	٨,٢٢٩,٩٧٤
موجودات التمويل	١٠٩,٥٢٠,٨٣٦	١١١,٧٤٠,٠٦٢
إستثمارات مالية	٣٠,٧٧٩,٢٥٠	٣١,٩٠٩,٠٣٨
إستثمارات في شركات تابعة وشركات زميلة	١,٧٥٤,١٨٢	١,٧٩٥,٢١٠
موجودات ثابتة	٧٦٠,٤٩٥	٦٨١,٣٩١
موجودات غير ملموسة	١,٦٧٨,٥٩٢	١,٨٠١,٨٩٣
موجودات أخرى	١,٠٠٩,٥٣١	٢١٨,٢٦٥
إجمالي الموجودات	**١٥٥,٥٦١,٦٨٣**	**١٦١,٥٦٤,٨٦٧**
المطلوبات		
أرصدة من بنوك	٢٨,٤١١,٤٩١	٢٢,٨٩٩,٦٣١
حسابات العملاء الجارية	٧,٧٧٥,٥٦٠	٧,٧٣٧,٢٦٩
تمويل الصكوك والديون	٧,٧٤٠,٥٦٢	٧,٧٩٣,٨٩٥
تمويلات أخرى	٣,٨٤٣,٢٣٦	٥,٦٩٩,٩٩٤
مطلوبات أخرى	٣,٣٤٧,٠٥٩	٣,٤٣٥,٢١٢
إجمالي المطلوبات	**٥١,١١٧,٩٠٨**	**٤٧,٥٦٦,٠٠١**
حقوق أصحاب حساب الإستثمار	**٨١,٠١١,٨١٨**	**٩٠,١١٧,٦٣٧**
حقوق الملكية		
رأس المال	٩,٣٠٠,٠٠٠	٩,٣٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٩,٦٤٤,١٦٦	٩,٦٤٤,١٦٦
احتياطي المخاطر	٢,٣٩٨,٥٤٣	٢,٢٨٢,٨٢٤
احتياطيات القيمة العادلة	٤٥,٧٣٤	٤٧,١٤٢
أرباح مدورة	١,٠٤٣,٥١٤	١,٦٠٧,٠٩٧
إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الأسهم في البنك	٢٢,٤٣١,٩٥٧	٢٢,٨٨١,٢٢٩
الأداة مؤهلة كرأس مال إضافي	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	**٢٣,٤٣١,٩٥٧**	**٢٣,٨٨١,٢٢٩**
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حساب الإستثمار وحقوق الملكية	**١٥٥,٥٦١,٦٨٣**	**١٦١,٥٦٤,٨٦٧**

البيانات المالية للبنك الرئيسي

بيان المركز المالي وبيان الدخل للبنك الرئيسي والتي تم الإفصاح عنها كمعلومات مالية تكميلية كما هو مطلوب من مصرف قطر المركزي يتم إعدادها بنفس السياسات المحاسبية المذكورة في الإيضاح رقم (٣ج) بإستثناء الإستثمار في الشركات التابعة والزميلة والتي يتم تسجيلها بالتكلفة، ويخصم منها إنخفاض القيمة، إن وجد.

(ب) بيان الدخل للبنك الرئيسي

	٢٠٢٢	٢٠٢١
صافي إيراد من أنشطة التمويل	٤,٨٨١,٢١٦	٣,٣٨٩,٥٤١
صافي إيراد من أنشطة الإستثمار	١,٢٤١,٧٧٧	٨٧٧,١٨٣
إجمالي صافي الإيرادات من أنشطة التمويل والإستثمار	**٦,١٢٢,٩٩٣**	**٤,٢٦٦,٧٢٤**
إيراد رسوم وعمولات	٣٧٥,٤٨٢	٢٩٣,٢٥٦
مصروف رسوم وعمولات	(٦٧٩)	(٣,٣٧٥)
صافي إيراد الرسوم والعمولات	**٣٧٤,٨٠٣**	**٢٨٩,٨٨١**
أرباح من الصرف الأجنبي	٢٦٨,٤٠٦	١٧٢,٠٤٨
إيرادات أخرى	١٩,٣٥٥	٥,٦٥٩
إجمالي الإيرادات	**٦,٧٨٥,٥٥٧**	**٤,٧٣٤,٣١٢**
تكاليف الموظفين	(٤٢٧,٠٢٥)	(٣٢٦,٩٢٠)
إهلاك	(١٦٩,٤٧٤)	(٥٢,٠٣٤)
مصروفات أخرى	(٤٨٩,٧١١)	(٢٢٨,١٩٥)
مصروف تمويل	(١,٠٢٨,٥٠١)	(٥٢٤,٨٧٥)
إجمالي المصروفات	**(٢,١١٤,٧١١)**	**(١,١٣٢,٠٢٤)**
صافي خسائر تدني القيمة أرصدة لدى بنوك	(١٣,٣٠٦)	(١,٢٤١)
صافي خسائر تدني قيمة موجودات تمويل	(١,٥٥٦,٢٢٢)	(٩١١,٩٧١)
صافي خسائر تدني قيمة إستثمارات في أوراق مالية	(٥١,٩٥٣)	(١٩٠,٣٢٧)
صافي (خسائر تدني قيمة) / رد التعرضات الأخرى المعرضة لمخاطر الإئتمان	(٨٥,٥٨٧)	٣,٧٣٣
ربح السنة قبل العائد على أصحاب حسابات الإستثمار	**٢,٩٦٣,٧٧٨**	**٢,٥٠٢,٤٨٢**
ناقصاً: العائد على أصحاب حسابات الإستثمار	(١,٧٥٠,٧٠٩)	(٨٦٢,٢١٩)
صافي ربح السنة	**١,٢١٣,٠٦٩**	**١,٦٤٠,٢٦٣**

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

مصرف الريان (ش.م.ع.ق) – ٦٩ شارع العد الشرقي، ص.ب ٢٨٨٨٨، لوسيل، قطر، تليفون: ٣٣٣٣ ٤٤٢٥ ٩٧٤+ ، www.alrayan.com